مركز دراسات الوحدة العربية

مركز الخليج لسياسات التنمية
Gulf Centre for Development Policies

الخليج بين الثابت والمتحول (6)

التنمية في هوامش الخليج

آمنة المري
إبراهيم محمد
بدر النعيمي
خليل يعقوب بوهزاع
سارة السلطان

عمر هشام الشهابي
مراد الحايكي
مريم الهاجري
منى عباس فضل

نعيمة الراشدي
نورة الدعيجي
هاجر مبارك السعدي
هتون أجواد الفاسي
هناء بوحجي

تنسيق وتحرير:

أحمد سعد العوفي
إسراء أحمد المفتاح
خليل يعقوب بوهزاع
عمر هشام الشهابي

مركز الخليج لسياسات التنمية
Gulf Centre for Development Policies

مركز دراسات الوحدة العربية

الخليج بين الثابت والمتحول (6)

التنمية في هوامش الخليج

آمنة المري
إبراهيم محمد
بدر النعيمي
خليل يعقوب بوهزاع
سارة السلطان

عمر هشام الشهابي
مراد الحايكي
مريم الهاجري
منى عباس فضل

نعيمة الراشدي
نورة الدعيجي
هاجر مبارك السعدي
هتون أجواد الفاسي
هناء بوحجي

تنسيق وتحرير:

أحمد سعد العوفي
إسراء أحمد المفتاح
خليل يعقوب بوهزاع
عمر هشام الشهابي

التنمية في هوامش الخليج

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

التنمية في هوامش الخليج/ آمنة المري [وآخ.]؛ تنسيق وتحرير: أحمد سعد العوفي، إسراء أحمد المفتاح، خليل يعقوب بوهزاع وعمر هشام الشهابي.

304 ص. (الخليج بين الثابت والمتحول؛ 6)

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-843-5

1. دول الخليج العربي ـ الأحوال السياسية. 2. دول الخليج العربي ـ الأحوال الاجتماعية. 3. التنمية. أ. المري، آمنة. ب. العوفي، أحمد سعد (محرّر). ج. المفتاح، إسراء أحمد (محرّر). د. بوهزاع، خليل يعقوب (محرّر). هـ. الشهابي، عمر هشام (محرّر). و. السلسلة

330.956

العنوان بالإنكليزية

Development at the Margins of the Gulf

By Group of Authors

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: 6001 ـ 113

الحمرا ـ بيروت 2407 2034 ـ لبنان

تلفون: 750084 ـ 750085 ـ 750086 ـ 750087 (9611+)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: 750088 (9611+)

email: info@caus.org.lb

يمكنكم شراء كتب المركز عبر موقعنا الإلكتروني

http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر 2018

المحتويات

المقدمة 11

القسم الأول

المستجدات السياسية في دول مجلس التعاون

مقدمة: المستجدات السياسية في خضم أزمة الخليج 15

الفصل الأول : المستجدات السياسية في مملكة البحرين ..... بدر النعيمي 19

أولاً : انفجار أزمة أمنية وحقوقية جديدة 19

ثانياً : تشريعات واستدعاءات تقوض النشاط السياسي والحقوقي 21

ثالثاً : اشتباكات أمنية 23

رابعاً : انحسار العمل السياسي والصحافي 25

خامساً : الصراع الإقليمي مع قطر بموازاة التقارب الخليجي ـ الأمريكي 27

سادساً : قانون الأحوال الشخصية 30

سابعاً : زيادة وتيرة سياسات التقشف 31

ثامناً : تضييق على الجمعيات الخيرية 36

تاسعاً : تحركات علنية للتطبيع مع الكيان الصهيوني 38

الفصل الثاني : المستجدات السياسية في دولة الكويت ..... مراد الحايكي 43

أولاً : المجلس والحكومة: استجوابات وتأليف حكومة جديدة 43

ثانياً : تذبذب اقتصادي وإعادة إحياء رؤية 2035 45

ثالثاً : بروز سحب الجنسية كسلاح جديد بين الحكومة والمعارضة 47
رابعاً : قضية دخول المجلس 49
خامساً : تواصل المحاكمات كأداة في المعترك السياسي 50
سادساً : صعود تيار شعبوي يركز على الوافدين وجمود في قضية البدون 52
سابعاً : أزمة الخليج 54
ثامناً : التضامن مع القضية الفلسطينية والتطبيع مع الكيان الصهيوني 55

الفصل الثالث : المستجدات السياسية في السعودية ..... إبراهيم محمد 57
أولاً : المستجدات في القوانين والهياكل التشريعية 57
ثانياً : مستجدات المطالب السياسية 61
ثالثاً : الوضع الحقوقي 62
رابعاً : فئات المجتمع الواقعة على «هامش التنمية» 65
خامساً : العمال الوافدون 68
سادساً : المستجدات في العلاقات مع الدول الأخرى 70

الفصل الرابع : المستجدات السياسية في دولة قطر ..... آمنة المري
مريم الهاجري 77
أولاً : مجلس الشورى المنتخب 77
ثانياً : المجتمع المدني 78
ثالثاً : حرية الصحافة وحرية التعبير 80
رابعاً : المطالب السياسية والاحتجاجات والعرائض 81
خامساً : الوضع الحقوقي، وقضايا فئات المجتمع الواقعة على هامش
سياسات التنمية 84
سادساً : المستجدات الإقليمية والدولية 87

الفصل الخامس : المستجدات السياسية في دولة الإمارات ..... سارة السلطان 93
أولاً : المستجدات في القوانين وتأليفة الحكومة:
تغييرات وزارية وإدخال الضرائب 93
ثانياً : المستجدات السياسية: الخيار الأمني في الداخل
واتجاه المعارضة إلى الخارج 96
ثالثاً : قضية البدون 98

رابعاً : المستجدات في العلاقات الخارجية: بروز أزمة الخليج على الساحة 99
خامساً : نفوذ إماراتي متصاعد في العالم العربي 102
سادساً : التطبيع مع الكيان الصهيوني 104

الفصل السادس : المستجدات السياسية في سلطنة عُمان ..... هاجر مبارك السعدي 107
أولاً : المستجدات في الهياكل والقوانين التشريعية 107
ثانياً : الجو العام في الفضاء الإلكتروني 108
ثالثاً : المستجدات الاقتصادية 110
رابعاً : حقوق النساء العمانيات المتزوجات من أجانب 114
خامساً : العلاقات الدولية للسلطنة 115

القسم الثاني

ملفات: هوامش التنمية في دول مجلس التعاون

مقدمة 119

الفصل السابع : «السيداو» في دول مجلس التعاون: تمكين للمرأة أم استمرار لسياسات التهميش ..... خليل يعقوب بوهزاع 123
أولاً : الاتفاقيات الدولية ما بين حقوق الإنسان والسيادة الوطنية 125
ثانياً : «السيداو»: الإعلان العالمي لحقوق المرأة 126
ثالثاً : تحفظات دول مجلس التعاون على السيداو 131
رابعاً : التحفظات بين الخصوصية الوطنية والقانون الدولي 135
خامساً : زواج المواطنة من غير مواطن 138
سادساً : الالتزامات الأخرى لاتفاقيات السيداو 140
سابعاً : المساواة والتمكين الاقتصادي 142
ثامناً : التمكين السياسي وضعف دور المجتمع المدني 143

الفصل الثامن : العمالة المنزلية: نظرة مقارنة بين البحرين وبقية دول مجلس التعاون ..... هناء بوحجي 151
أولاً : طفرة اقتصادية تفتح أبواب الرزق لعمال المنازل 152
ثانياً : استثناء مجحف 158

ثالثاً : انتهاكات خلف الأبواب المغلقة 158
رابعاً : المعاناة تبدأ في البلد الأم 160
خامساً : إجراءات وقائية وتوعوية 162
سادساً : التشريعات والأنظمة الخاصة بعمال المنازل في دول مجلس التعاون 162
سابعاً : عقد العمل 163
ثامناً : عمر العامل 164
تاسعاً : الإجازات وأوقات الراحة 165
عاشراً : الأجر 167
حادي عشر : مكافأة نهاية الخدمة 167
ثاني عشر : الوصول للمحاكم ورسوم التقاضي 168
ثالث عشر : وثائق السفر 170
رابع عشر : مكاتب العمالة 170

الفصل التاسع : تاريخ نشوء نظام الكفالة للعاملين الوافدين في دول الخليج العربية ..... عمر هشام الشهابي 175
أولاً : بريطانيا في الخليج: أوامر مجلس الملكة والسيادة المنقسمة 177
ثانياً : تقنين الغوص من جانب البريطانيين وتبلور نظام الكفالة 179
ثالثاً : عصر النفط 183
رابعاً : حالة «العزاب» 186
خامساً : انتشار نظام الكفالة إلى بقية الخليج: حالة الكويت 189
سادساً : إعادة السيادة وحصر حق الكفالة على المواطنين 193

الفصل العاشر : قراءة في تحولات الحركة النسوية السعودية: من الهامش إلى المركز ..... نورة الدعيجي 201
أولاً : لحظة الربيع العربي 203
ثانياً : لحظة الحزم ورؤية 2030 209
ثالثاً : قرار قيادة المرأة بوصفه باكورة رؤية الأمير محمد بن سلمان الاجتماعية والسياسية 217
رابعاً : ماذا يحدث حين تتحول الحركة النسوية من حركة على الهامش إلى حركة في المركز؟ 220

خامساً : الإقصاء والتخوين «الحازم»: علامات تحذيرية
من الهامش لحركة أصبحت للتوّ مركزية 223

الفصل الحادي عشر : قانون أحكام الأسرة الموحَّد في البحرين ..... منى عباس فضل 231
أولاً : بين مفهوم الأسرة وتطورها 232
ثانياً : أحكام الأسرة والتقنين 235
ثالثاً : جيوب التمييز في قانون أحكام الأسرة الموحد 248

الفصل الثاني عشر : سؤال الحرية الأكاديمية في جامعات الخليج: «المرأة في الإسلام»
في جامعة قطر نموذجاً ..... هتون أجواد الفاسي 253
أولاً : خلفية عن تجربة التدريس 255
ثانياً : التحولات 257
ثالثاً : المرأة في الإسلام 258
رابعاً : أزمة الحرية الأكاديمية 260
خامساً : تقاطع الجامعة والمجتمع/وسائل التواصل الاجتماعي 263
سادساً : جامعة حمد بن خليفة 266

الفصل الثالث عشر : تمثيل المرأة في كتب العلوم الاجتماعية: نظرة على مناهج
التعليم في قطر ..... نعيمة الراشدي 279

الخـاتـمـة : نحو مركزية الهامش 293

فريق العمل 295
فهرس 299

المقدمة

في الوقت الذي ينشغل المعنيون بالشأن التنموي بمناقشة السياسات والآليات ومتابعة المؤشرات المتفاوتة، تغيب الأسئلة الجوهرية حول غايات التنمية المرتجاة. السؤال بسيط في ظاهره: لمن هذه «التنمية»؟ فخطاب التنمية، على الرغم من وضوح الغايات الذي يجاهر به، مثقل بالانحيازات والمسلمات التي نادراً ما تتم مساءلتها. إحدى هذه المسلمات افتراض أن التنمية، كما تظهر في المؤشرات الاقتصادية أو المشاريع الكبرى، هي تنمية «للجميع» من دون الحاجة إلى النظر إلى اللامساواة أو تضارب المصالح المحتمل؛ بمعنى آخر، من دون التساؤل لمصلحة من تصب هذه الحزمة من السياسات أو تلك؟

في هذا الإصدار السادس من سلسلة كتب «الخليج بين الثابت والمتحول» نعيد طرح سؤال «لِمن؟» في حديث التنمية، وذلك بالنظر إلى هوامش هذه التنمية في الخليج، أي بالتركيز على قضايا الفئات الاجتماعية التي عادة ما تهمشها البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المهيمنة. وقد اخترنا في هذا الإصدار التركيز بالتحديد على فئتين عادة ما تكونان في «الهامش»: المرأة والقوى العاملة الوافدة. وعليه، تتناول نخبة من باحثات وباحثي الخليج أوجه الخلل المزمنة التي جرت العادة على أن تكون محور هذا الإصدار[1]، والقوانين والمؤسسات التي تتصل بسياسات التنمية، من منظور هاتين الفئتين الاجتماعيتين في دول مجلس التعاون؛ إضافة إلى إبراز الحراك السياسي والاجتماعي الذي تتصدره هاتان الفئتان، بحيث يصبح الهامش هو المركز في هذا العمل.

(1) نعرف أوجه الخلل المزمنة في دول مجلس التعاون في الخلل السياسي، والخلل الاقتصادي، والخلل السكاني، والخلل الأمني. للمزيد انظر: عمر الشهابي، محرر، **الخليج بين الثابت والمتحول** (بيروت: منتدى المعارف؛ الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2013).

إضافة إلى الهامش كموضوع رئيس، يقدم الكتاب، أسوة بالإصدارات السابقة من سلسلة الثابت والمتحول، عرضاً تحليلياً لأهم التغيرات في دول الخليج العربي خلال عام 2017. ومع استمرار هيمنة السلطة المطلقة كثابت في المشهد السياسي الداخلي، شهد عام 2017 متغيراً غير مسبوق في العلاقات بين دول الخليج العربي، فكان تفجر الأزمة بين قطر من جهة وبين السعودية والإمارات والبحرين إضافة إلى مصر من جهة أخرى، هو الحدث الأبرز الذي لم يخلف أثراً عميقاً في التحالفات والعلاقات الخارجية للدول فحسب، بل ألقى بظلاله على التطورات الداخلية في كل من هذه الدول. لذلك، فإن أزمة الخليج وتداعياتها تتصدر قسم المستجدات السياسية في هذا العمل.

إن هذا الإصدار هو محاولة لتقديم إسهام فكري ملتزم بالمنهجية البحثية، يسعى لفهم القضايا المزمنة التي تواجه دول الخليج العربي، المتمثلة بالخلل السياسي، والخلل الاقتصادي، والخلل السكاني، والخلل الأمني. إنّ حِرْصَنا على تقديم قراءة منهجية لواقعنا لا يدعي الحياد التام، إنما يأمل أن يفتح الباب لرؤى متنوعة يجمع بينها التطلع إلى مستقبل أفضل لأبناء الخليج على قاعدة الوحدة والديمقراطية والتنمية. وإن ما يقدمه هذا الإصدار هو جهد جماعي استند إلى باحثين ومتخصصين من دول الخليج، وهو ما دأبت عليه هذه السلسلة من الإصدارات انطلاقاً من مبدأ «أهل مكّة أدرى بشعابها»، وأنّ أهل المنطقة هم المعنيّون ـ في نهاية المطاف ـ بتبعات ما يحصل لها، حيث تجمعهم وحدة الأرض والمصير. ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في هذا الجهد، وخصوصاً في ظل الوضع السياسي الحالي الذي بدأت تضيق فيه مساحة الكلمة بوتيرة متزايدة، تُحَمّل كل من يكتب على نحو مستقل مخاطر متصاعدة، حيث آثر البعض أن يساهم في هذا الإصدار إدراكاً اقتناعاً بالعمل من دون إبراز أسمائهم. ونأمل أن يكون لهذا الجهد قيمة مضافة إلى مكتبة الدراسات المعنية بواقعنا في الخليج، وأن يجد فيه القارئ الكريم الفائدة المرجوة.

المحررون

أحمد سعد العوفي

إسراء أحمد المفتاح

خليل يعقوب بوهزاع

عمر هشام الشهابي

القسم الأول

المستجدات السياسية
في دول مجلس التعاون

مقدمة

المستجدات السياسية في خضم أزمة الخليج

من نافل القول أن أزمة الخليج التي اندلعت بين السعودية والإمارات والبحرين من جهة، وقطر من جهة أخرى، كانت الحدث الأول على ساحة المستجدات السياسية في المنطقة عام 2017. وقد تعدت تداعياتها حدود دول الخليج لتشمل عدداً من الدول العربية حتى وصلت إلى أروقة الحكم في واشنطن. وإضافة إلى انعكاسات قطع الخطوط الجوية والبحرية والبرية بين هذه الدول وارتداداتها على حركة تنقل الناس والبضائع، فقد تفجرت الأزمة منذ بداياتها أساساً من خلال السرديات والخطابات المقدمة من كل جانب، فلم يكد يمر يوم لا تمتلئ فيه الصحف والمحطات الإذاعية والتلفزيونية والمجلات في كل دولة بوابلٍ من الاتهامات الموجهة إلى الجانب الآخر، حتى وصل الأمر إلى السب والتعدي على الأشخاص والأعراض على نحو غير مسبوق. أما مجلس التعاون كمؤسسة، وفي ما عدا انعقاد قمته في الكويت التي لم تستمر أكثر من بضع دقائق، فقد اختفى كلياً عن الساحة، ولم يتبق من «التعاون» فيه شيء سوى اسمه الذي لم يعد يعكس من الواقع إلا النزر اليسير.

وصلت حدة الخلاف حتى إلى تسمية الأزمة، فبينما رأت السعودية والإمارات والبحرين أن خطواتها تعدّ مقاطعة، أصرت قطر على أن ما يحصل لها يمثل حصاراً. ويظل السؤال مفتوحاً حول حجم الأثر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي ستخلفه الأزمة ومداها الزمني. وبحكم الحيثيات المعقدة للأزمة والروايات المتضاربة حولها، فقد آثرنا نحن محرري الإصدار ترك المساحة للمساهمين في تناول الأزمة بحسب رؤيتهم، التي ربما لا تعكس بالضرورة الآراء التي يتبناها فريق التحرير أو المركز؛ الأمر الذي ننظر إليه كتنوع مهم في وجهات النظر ما دام الكاتب ملتزماً بتحري الدقة في الحقائق وبالأمانة في نقل وجهات النظر المختلفة.

على صعيد المستجدات السياسية المحلية، ما من شك في تشكيل السعودية محورَ الأحداث، بوصفها مركز الثقل الرئيس في الخليج، وقد جاءت التغيرات فيها لتفاجئ الجميع

وتتصدر العناوين على المستوى العالمي؛ فمن السماح للمرأة بقيادة السيارة، مروراً بالقبض على أعضاء من الصف الأول من العائلة الحاكمة وكبار التجار ورجال الدين والشخصيات السياسية والاجتماعية البارزة، وصولاً إلى التغييرات الهيكلية في مؤسسة الحكم، كان عام 2017 حافلاً بالأحداث التي بعثرت حسابات أغلب متابعي الشؤون الراهنة وأصحاب الشأن، وتكاثرت معها التحاليل والإشاعات والأقاويل، حتى بات من الصعب معرفة ما يمكن تصديقه أو نفيه. وقد يكون الثابت الجامع على مستوى كل دول مجلس التعاون هو تواصل الخلل السياسي المتمثل بانعدام المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، بل في الإمكان القول إن تمترساً ما في الحكم المطلق قد هيمن على أحداث عام 2017، فزادت الاعتقالات والمحاكمات وسحب الجنسيات، التي أصبحت استراتيجيات تستعملها كل دول الخليج، بما فيها بعض الدول التي كانت في منأى نسبي عنها سابقاً كالكويت. في المقابل، كان عام 2017 عاماً قاسياً على الحركات السياسية والاجتماعية في دول مجلس التعاون، حيث تأثر نشاطها من جراء التعاطي الأمني المتزايد من جانب الحكومات في دول المجلس، أكان ذلك في البحرين عبر حل وتصفية عدد من الجمعيات السياسية والصحف، أو في السعودية مع حملة الاعتقالات، أو في الكويت مع سحب الجنسيات ومحاكمة قضية اقتحام مجلس الأمة.

اقتصادياً، زادت التوجهات نحو سياسات التقشف لمواجهة أزمة العجز في الموازنات العامة؛ فتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في كل من السعودية والإمارات مع توقع أن تتبعها كل دول الخليج الأخرى، بينما انفردت عُمان في تطبيق ضريبة الدخل على كل الشركات، في سابقة ستكون محط أنظار بقية الدول. واستمرت أغلبية دول الخليج في رفع الدعم عن الطاقة والوقود وغيرها من سياسات خفض الانفاق، إذ ظلت أسعار النفط تُتداول حول الستين دولاراً للبرميل، على الرغم من ارتفاعها نسبياً مع دخول عام 2018. ويبقى السؤال المصيري هو مدى تأثير هذا التقشف الاقتصادي في الجانب السياسي، وخصوصاً في غياب أي بوادر أو إرادة لإصلاح سياسي جدي. وقد تكون حال البحرين وعمان مؤشراً لبقية دول المجلس، وخصوصاً أنهما الأكثر تأثُّراً مالياً وسياسياً في هذه المدة، كما بينت الاعتصامات المتزايدة في عام 2017 حول أزمة البطالة في السلطنة.

وفي ما يخص المستجدات المتعلقة بفئات «الهامش»، فقد شهدت دول الخليج عدة تغيرات لامست أحوالهم مباشرة. فسنَّت البحرين قانوناً جديداً للأحوال الشخصية، كما رفعت السعودية الحظر عن قيادة المرأة للسيارات وقلصت صلاحيات ولاية الرجل في بعض الجوانب. أما على مستوى القوى العاملة الوافدة، فقد طرحت الإمارات قانوناً جديداً للعمالة المنزلية، وأجرت دولة قطر بعض التغييرات في نظام الكفالة. إلا أن هذه الإصلاحات ظلت خجولة وبطيئة في المجمل، في الوقت الذي تستمر فيه الكثير من مظاهر التمييز ضد هذه الفئات،

كحرمان المرأة منح الجنسية لأبنائها أو التمثيل الشكلي المحدود لها في المناصب والمجالس التشريعية. أضف إلى ذلك استمرار وتفاقم المشكلات خارج الإطار التشريعي، كصعود الخطاب الشعبوي العنصري ضد القوى العاملة الوافدة، الذي برز بوضوح عند بعض الجهات في الكويت والسعودية على سبيل المثال. وقد يكون أفضل شاهد على تعثر الإصلاح في قضايا «الهامش» هو وضع «البدون» في الكثير من دول المجلس، وهي قضية تمس حياة مئات الآلاف من أهالي المنطقة، إذ حاولت الإمارات التطرق إلى المسألة عبر «شراء» جنسيات من جزر القمر، وواصلت الكويت تأليف لجان لبحث الموضوع، بينما بقيت حقوق الجنسية الكاملة والدمج في الوطن الغائب الأكبر. وبذلك يبقى الطريق طويلاً في سبيل إصلاح القوانين والمؤسسات والخطاب العام في ما يتعلق بأوجه الخلل المزمنة في دول المجلس التي تؤثر في الجمع والهامش معاً، وإن كانت تبعاتها أكثر حدة وضرراً على الفئة الثانية.

الفصل الأول

المستجدات السياسية في مملكة البحرين

بدر النعيمي

مقدمة

على الرغم من تنوع الأحداث واختلافها في الساحة السياسية لمملكة البحرين عام 2017، فهي تجتمع في سياق موحد يرتبط بتداعيات الأحداث والمتغيرات التي بدأت تطفو على السطح منذ الانتخابات النيابية والبلدية عام 2014. وقد تميّزت المستجدات المحلية إجمالاً بتصاعد الحملة الأمنية والقضائية ضد المعارضة، التي نجحت في الحد من حراك المعارضة المتواصل منذ عام 2011، في مقابل تزايد تدريجي في خطوات التقشف المتمثلة بتقليص الإنفاق وزيادة الضرائب، التي لم تنجح في السيطرة على عجز الميزانية وتفاقم الدين العام، لتتغير ملامح الأزمة السياسية المندلعة منذ شباط/فبراير 2011. أما على الساحة الخارجية، فقد دخلت البحرين مرحلة جديدة في طبيعة علاقتها مع دول الخليج الأخرى، وخصوصاً في ظل الأزمة الخليجية بين كل من الإمارات والبحرين والسعودية من جهة، وقطر من جهة أخرى، إضافة إلى بروز تغيرات في العلاقة مع الولايات المتحدة والكيان الصهيوني.

أولاً: انفجار أزمة أمنية وحقوقية جديدة

ما زالت إسقاطات الأحداث التي مرت البحرين بها عام 2011 بالتزامن مع أحداث الربيع العربي، حاضرة في المشهد السياسي والحقوقي. وعلى الرغم من تراجع الحراك السياسي والاحتجاجي خلال عام 2017، فإن هذا السياق قد شهد منعطفات مهمة؛ فمع صبيحة اليوم الأول من عام 2017 أعلنت وزارة الداخلية في بيان رسمي عن هجوم «إرهابي» استهدف سجن

جو المركزي[1]، أسفر عن مقتل أحد الحراس وهروب مجموعة مكونة من 10 سجناء (سبعة منهم محكومون بالسجن المؤبد)[2]. وكان أحد أبرز الهاربين هو رضا الغسرة، الذي سبق أن تمكن من الهروب من السجن ثلاث مرات سابقة، وكان يقضي عقوبة مدتها 150 عاماً نتيجة أحكام في قضايا مختلفة[3]، ليسفر ذلك عن إجراءات أمنية مشددة سعياً للعثور عليهم، وعن ازدحامات مرورية خنقت الشوارع الرئيسية، حتى إن وزارة التربية والتعليم اضطرت إلى تعطيل مواعيد الامتحانات المدرسية[4].

وعلى الرغم من تكرار حالات الهروب منذ شباط/فبراير 2011، فإن هذه العملية بالذات قد أثارت علامات استفهام حول كيفية هروب مجموعة بهذا العدد من سجن يقبع في منطقة نائية عن المراكز السكنية الرئيسية ومحصن أمنياً بصورة مُحكمة. وكشف وزير الداخلية في اجتماع طارئ مع أعضاء مجلس النواب أن الهاربين قد قاموا برشوة بعض الحراس، ولكنه أكد أن «موضوع الرشاوى ليس في السجون فقط بل في كل مكان بالعالم»[5]. وعلل رئيس الأمن العام أن سجون البحرين لا تشدد فيها الحراسة لمراعاتها معايير حقوق الإنسان، موضحاً أنه «لا توجد دولة محصنة من الهروب من السجن»[6]. وقد تم تأليف لجنة تحقيق أُحيل في إثرها عدد من مسؤولي السجن إلى النيابة المختصة بمحاكم وزارة الداخلية[7]، من دون الإشارة إلى هوياتهم أو مناصبهم، ولم يتم الإعلان عن نتائج هذه الخطوات حتى موعد كتابة هذه السطور.

وبعد شهر تقريباً، وبالتحديد في فجر 9 شباط/فبراير 2017، أعلنت وزارة الداخلية في بيان لها عن العثور على السجناء العشرة الهاربين على متن قارب متجه نحو إيران[8]، ليتم

---

(1) وزارة الداخلية، «هجوم إرهابي على مركز الإصلاح والتأهيل في (جو) يسفر عن استشهاد شرطي وهروب عشرة محكومين في قضايا إرهابية ومعالي وزير الداخلية يصدر قراراً بتشكيل لجنة للتحقيق في ملابسات الواقعة،» وزارة الداخلية، 1 كانون الثاني/يناير 2017، <http://www.policemc.gov.bh/news/ministry/59021>.

(2) سيد عبد القادر، «مجموعة إرهابية تهاجم سجن «جو» استشهاد شرطي وإصابة آخر وهروب 10 محكومين في قضايا إرهابية،» **أخبار الخليج**، 2017/1/2، <http://www.akhbar-alkhaleej.com/14164/article/55972.html>.

(3) «إحالة الغسرة و11 متهماً في قضية الهروب من سجن جو للمحكمة،» **الأيام**، 2014/5/16، <https://goo.gl/gxhSnr>.

(4) «التربية: أخطرنا المدارس مسبقاً بتعديل جدول الامتحانات،» **الأيام**، 2017/1/3، <http://www.alayam.com/alayam/local/623367/News.html>.

(5) «وزير الداخلية: الإهمال والتواطؤ أهم أسباب الهروب وأوامر فتح النار مع الإرهابيين والهاربين من السجن لا لبس فيها،» **الوسط**، 2017/1/8، <https://goo.gl/iznDDA>.

(6) أماني المسقطي، «الداخلية: مقتل رضا الغسرة ومحمود يوسف ومصطفى يوسف خلال العملية الأمنية المشتركة اليوم،» **الوسط**، 2017/2/9، <https://goo.gl/gfNLYP>.

(7) المصدر نفسه.

(8) «السلطات البحرينية تحبط عملية هروب سجناء عبر قارب إلى إيران،» وكالة فرانس 24، 24 شباط/فبراير 2017، <https://goo.gl/UUpurV>.

إحباط عملية الهروب. وأسفرت عملية الوزارة عن مقتل ثلاثة أفراد بينهم رضا الغسرة واثنان آخران أثناء تبادل إطلاق نار، كما اعتقل سبعة أفراد آخرين بينهم بعض الهاربين ومعاونيهم[9].

أما الحدث البارز الآخر في كانون الثاني/يناير 2017 فقد كان تنفيذ الحكم النهائي بالإعدام بحق ثلاثة محكومين متهمين بقتل ضابط إماراتي وشرطيين، الأول باكستاني والآخر يمني[10] (أثناء احتجاج حدث عام 2014)، وذلك بعد سيادة حالة من التوجس، ولا سيّما مع توارد الأخبار على وسائل التواصل الاجتماعي ومطالبة عدد من منظمات المجتمع المدني والجمعيات السياسية بوقف تنفيذ الحكم[11]، وما لبث أن تم التنفيذ لتندلع مباشرة احتجاجات واسعة رافقها احتقان بين مؤيدي حكم الإعدام ومعارضيه في الفضاء الإلكتروني، ليكون الحدث شرارة لإعادة إشعال ما يعرف محلياً بـ«الحراك الثوري» من جديد (لتمييزه عن تحركات الجمعيات السياسية المعارضة) حيث أصبحت الاحتجاجات اليومية والأسبوعية منتشرة في عدة مناطق.

الجدير بالذكر هنا أن تنفيذ حكم الإعدام يُعد أول تنفيذ لحكم في ظل ظروف سياسية لعدة عقود، إذ نادراً ما تنفذ البحرين أحكاماً بالإعدام بحق المتهمين في قضايا على خلفيات سياسية. وقد صدر خلال عامي 2016 و2017 أكثر من 18 حكماً بالإعدام أغلبها مرتبط بأحداث شباط/ فبراير 2011، علاوةً على أحكام الإعدام الصادرة من المحاكم العسكرية ضد 6 أشخاص، بينما لم يُنفذ من تلك الأحكام سوى أربعة، ثلاثة منها مرتبطة بالحادث المذكور وآخر بحق مقيم أجنبي متهم بجريمة قتل[12].

ثانياً: تشريعات واستدعاءات تقوض النشاط السياسي والحقوقي

على صعيد التشريعات الجديدة ذات العلاقة بالشأن الحقوقي، وافق مجلس النواب على التعديل الدستوري للمادة 105/ب المتعلقة باختصاصات القضاء العسكري، ليكون تنظيمها عبر القانون الخاص بدلاً من اقتصاره على الجرائم التي يرتكبها المنتسبون إلى قوة

---

(9) المسقطي، المصدر نفسه.

(10) «إعدام مشيمع والسميع والسنكيس رمياً بالرصاص،» **الوسط**، 2017/1/16، <https://goo.gl/dwnCzF>.

(11) «جمعيات حقوقية وسياسية تصدر مناشدات لوقف أحكام الإعدام إثر انتشار أنباء بقرب تنفيذها،» **الوسط**، 2017/1/14، <https://goo.gl/ZyiccN>.

(12) «النيابة: الحكم بإعدام آسيوي قتل آخر والسجن 15 سنة مع الإبعاد لشريكه في الجريمة،» **الأيام**، 2017/3/23، <https://goo.gl/XSz1Ww>.

دفاع البحرين[13]، ومن دون تحديد صفة مرتكبها، أكان عسكرياً أم مدنياً، بهدف محاربة الإرهاب وحماية أمن الدولة بحسب ما أشارت إليه المذكرة التفسيرية للتعديل[14]. وبدت ثمار التعديل الأولى في كانون الأول/ديسمبر 2017 حين أصدرت المحكمة العسكرية الكبرى حكماً بالإعدام مع إسقاط الجنسية ضد جندي وخمسة مدنيين، والسجن 7 سنوات مع إسقاط الجنسية بحق سبعة آخرين، كما برأت خمسة آخرين من تهمة الشروع في اغتيال القائد العام لقوة دفاع البحرين المشير الركن الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة وتأسيس خلية إرهابية[15].

وعلى الرغم من توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، التي دعت إلى اقتصار مهمات جهاز الأمن الوطني على «جمع المعلومات الاستخبارية فقط وعدم تدخله في إنفاذ القانون أو التوقيف»[16]، أصدر الملك كذلك مرسوماً مطلع عام 2017 أعاد فيه صلاحيات الضبط القضائي والاعتقال إلى الجهاز في ما يخص الجرائم الإرهابية بعدما كان قد سبق سحبها في عام 2011[17].

من جانب آخر، وافق مجلس النواب على مرسوم بقانون يغلظ عقوبة تمويل الإرهاب بحيث تصل إلى المؤبد والغرامة 500 ألف دينار بغاية «سد فراغ تشريعي»، على الرغم من أن القانون السابق كان ينص على عقوبة لا تقل عن السجن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن 100 ألف دينار[18]. كما أقر مجلسا النواب والشورى[19] مرسوماً ملكياً صادراً في عام 2015 بوقف الحقوق والمزايا التقاعدية عن المسقطة عنهم جنسياتهم[20]. وبلغ عدد المسقطة عنهم الجنسية 156 شخصاً خلال عام 2017، و72 شخصاً في بدايات عام 2018، من مجموع 578 شخصاً أسقطت

---

(13) «مجلس النواب يوافق على مشروع تعديل الدستور ومذكرته التفسيرية،» **أخبار الخليج**، 2017/2/22، <https://goo.gl/8f9AKn>.

(14) حسن الستري، «وزير العدل: تعديل القضاء العسكري لحماية المجتمع من الإرهاب،» **الوطن**، 2017/4/10، <https://goo.gl/U6hJTR>.

(15) «المحكمة العسكرية الكبرى بقوة دفاع البحرين تصدر حكمها في قضية تشكيل خلية إرهابية والشروع في اغتيال صاحب المعالي القائد العام وارتكاب عدد من الجرائم الإرهابية الأخرى،» وكالة أنباء البحرين، 25 كانون الأول/ديسمبر 2017، <https://www.bna.bh/portal/news/817991>.

(16) **تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق**، ص 537، الفقرة 1718.

(17) «مرسوم رقم (1) لسنة 2017 بتعديل بعض أحكام المرسوم رقم (14) لسنة 2002 بإنشاء جهاز الأمن الوطني،» **الجريدة الرسمية** العدد 3295 (5 كانون الثاني/يناير 2017).

(18) حوراء عبد الله، «النواب يشدد عقوبة تمويل الإرهاب،» **الأيام**، 2017/12/6، <http://www.alayam.com/al ayam/Parliament/696002/News.html>.

(19) أحمد عبد الحميد، «الشورى يقر وقف المزايا التقاعدية عن المسقطة جنسيتهم والمسحوبة،» **أخبار الخليج**، 2017/7/10، <http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1080407>.

(20) «مرسوم بقانون رقم (36) لسنة 2015 بشأن وقف الحقوق والمزايا التقاعدية في حالة سحب الجنسية البحرينية أو فقدها أو إسقاطها أو التجنس بجنسية دولة أجنبية من دون إذن».

جنسيتهم منذ عام 2012[21]، إلى جانب ترحيل 11 شخصاً من المسقطة جنسياتهم خارج البلاد خلال عامي 2017 و2018[22].

على صعيد آخر استدعي أكثر من 40 ناشطاً حقوقياً وسياسياً للتحقيق في جهاز الأمن الوطني خلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيو ومنع أغلبهم من السفر قبيل بدء دورة مجلس حقوق الإنسان في جنيف بشهر أيار/مايو 2017، وادعى بعضهم التعرض لانتهاكات مهينة من جانب أفراد الجهاز وصلت بعضها إلى حد التعذيب الجسدي والنفسي وتهديدهم بالاعتداء على عائلاتهم[23]. وذكر بعضهم أنه تمت محاولة إقناعهم بالعمل لمصلحة الجهاز كمقدم معلومات مقابل مكافأة مالية وإجبار غيرهم على ترك العمل الحقوقي والسياسي بتوقيع تعهد وإعلان توقفهم رسمياً على مواقع التواصل الاجتماعي[24]. وبقي أغلب النشطاء الذين تم استدعاؤهم قيد التحقيق ليومين كحد أقصى، ما عدا ثلاثة منهم: محمد خليل وابتسام الصائغ[25] ورضي القطري، الذين تمت إعادة اعتقالهم لاحقاً وبقوا قيد الاعتقال لأكثر من خمسة أشهر[26].

ثالثاً: اشتباكات أمنية

تواصلت تطورات الأزمة الأمنية في منطقة الدراز بمهاجمة عناصر مجهولة الهوية المتظاهرين في موقع الاعتصام الذي استمر لسنة أمام منزل الشيخ عيسى قاسم[27]، الذي يُعد أعلى مرجعية دينية للطائفة الشيعية في البلاد، وأسفر ذلك عن إصابة المتظاهر مصطفى الحمدان (17 عاماً) برصاصة في الرأس أدخل في إثرها إلى العناية القصوى[28] ليفارق الحياة في

(21) «منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان،» موقع «أنا بحريني»، <http://anabahraini.org>.

(22) مراسلة خاصة، «استفسار عن بعض الأحكام القضائية،» منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان (6 نيسان/أبريل 2018).

(23) «البحرين: نشطاء حقوق الإنسان في مرمى الاستهداف بعد كشف تعرضهم للتعذيب في فترات سابقة،» المنظمة الأوروبية ـ البحرينية لحقوق الإنسان، 4 تموز/يوليو 2017، <http://ebohr.org/ar/?p=4584>.

(24) «نشطاء حقوقيون ومدونين يتعرضون للتعذيب ويجبرون على الاستقالة وتجميد نشاطهم،» منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان، 30 أيار/مايو 2017، <http://arabic.salam-dhr.org/?p=1770>.

(25) المصدر نفسه.

(26) «ملفهم لم يغلق بعد... درويش للميادين نت: إطلاق سراح 3 نشطاء في البحرين،» الميادين نت، 22 تشرين الأول/أكتوبر 2017، <https://goo.gl/YCgNTy>.

(27) «قوى التيار الوطني الديمقراطي تدعو إلى نبذ الخيار الأمني واحترام حقوق الإنسان وإبعاد بلادنا عن التجاذبات الإقليمية،» جمعية المنبر التقدمي، 27 كانون الثاني/يناير 2017، <http://www.altaqadomi.org/?p=1353>.

(28) «جمعيات التيار الوطني الديمقراطي تحذر من اتساع وتصاعد وتيرة العنف في البحرين،» جمعية المنبر التقدمي، 1 شباط/فبراير 2017، <http://www.altaqadomi.org/?p=1368>.

المستشفى بعد شهرين من إصابته[29]. وقد انتشرت مقاطع لعناصر بلباس مدني مزودين بمعدات عسكرية وأسلحة حية[30] وسط سكوت وتكتم الجهات الرسمية عن تفاصيل الحدث[31].

وما إن أصدرت المحكمة الكبرى الجنائية حكماً نهائياً بحبس الشيخ عيسى قاسم[32] سنة مع وقف التنفيذ ومصادرة أمواله في قضية جمع مال من دون ترخيص في 21 أيار/مايو 2017[33]، حتى اشتعلت الساحة مجدداً، وخصوصاً بعد قيام الأجهزة الأمنية بعد يومين من إصدار الحكم بدخول منطقة الدراز ـ التي باتت قيد التشديد الأمني منذ حزيران/يوليو 2016 ـ لفض «تجمع المطلوبين والفارين من العدالة» وفق بيان وزارة الداخلية[34]، حيث أدت العملية إلى مقتل خمسة من المتظاهرين وإصابة ثمانية آخرين وحدوث بعض الإصابات في صفوف الشرطة، وتم اعتقال 286 شخصاً[35]، أفرج عن بعضهم على دفعات على مدى الأشهر اللاحقة[36]، آخرها دفعة شملت 141 موقوفاً بكفالة مالية قدرها 200 دينار[37]، بينما عُرض الآخرون للمحاكمة[38].

وشهد عام 2017 بوجه عام عودة ظاهرة القتل خارج إطار القانون، راح ضحيتها 10 مواطنين إما في ظروف تتعلق بعملية اعتقال وإما في إجراء أمني آخر وإما في ظروف غامضة، مثل ما حصل في شأن المواطن نبيل السميع الذي أعلنت وزارة الداخلية أن سبب وفاته هو انفجار قنبلة محلية الصنع كان ينقلها[39]، كما شهدت الساحة هذا العام وفاة سجينين في سجن جو

---

(29) «وفاة مصاب الدراز «مصطفى حمدان»،» **الوسط**، 2017/3/24، <https://goo.gl/LrUyB7>.

(30) «هبة الفدائيين تجبر عناصر المخابرات المسلحة على الفرار من الدراز،» موقع يوتيوب، 26 كانون الثاني/يناير 2017، <https://goo.gl/rFq4mP>.

(31) **أخبار الخليج**.

(32) يمكن قراءة المزيد عن هذا الموضوع في إصدار المركز السابق، في: خليل بوهزاع، «المستجدات السياسية في مملكة البحرين»، في: **الخليج والإصلاح الاقتصادي في زمن الأزمة النفطية**، تنسيق وتحرير عمر هشام الشهابي، أحمد سعيد العوفي وخليل يعقوب بوهزاع، الخليج بين الثابت والمتحول؛ 5 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017)، <https: // www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=2427&Itemid=585>.

(33) «الحبس سنة مع إيقاف التنفيذ لعيسى قاسم والمحروس والدرازي،» **أخبار الخليج**، 2017/5/22، <http:// akhbar-alkhaleej.com/news/article/1073764>.

(34) صادق الحلواجي، «الداخلية تنشر أسماء المتوفين إثر العملية الأمنية بالدراز،» **الوسط**، 2017/5/24، <http: // www.alwasatnews.com/news/1243516.html>.

(35) المصدر نفسه.

(36) «الإفراج عن مجموعة من الموقوفين على خلفية «أحداث الدراز»،» **الوسط**، 2017/6/2، <https://goo.gl/ XnEBnu>.

(37) هاني الفردان، «إخلاء سبيل 140 موقوف في قضية «تجمهر الدراز» بكفالة 200 دينار بمجموع 28 ألف دينار،» حساب «صوت المنامة» في الانستغرام، 21 كانون الثاني/يناير 2018، <https://goo.gl/1LLXjq>.

(38) «إخلاء سبيل متهم في قضية الاعتداء على الشرطة في الدراز،» **أخبار الخليج**، 2018/2/13، <https://goo.gl/ NNXZDe>.

(39) «الجثة المعثور عليها في مزرعة بالحجر.. كان ينقل قنبلة محلية الصنع فانفجرت فيه،» وزارة الداخلية، 23 حزيران/يونيو 2017، <https://goo.gl/4BTGv1>.

المركزي، الأول محكوم في قضية سياسية وكان سبب وفاته الآثار الصحية لشظايا رصاص في رأسه[40]، والثاني محكوم في قضية جنائية توفي بسبب التهاب رئوي[41].

في الجانب الآخر، اختتم شهر كانون الثاني/يناير بحادثة اغتيال الملازم أول هشام الحمادي والعثور على جثته في مزرعة في منطقة البلاد القديم[42]، ووفق التفاصيل التي أوردتها وزارة الداخلية عن الحادث لم يكن الحمادي في مهمة رسمية أو على رأس عمله، ولكن تم تفسير حادثة الاغتيال على أنها «بسبب وظيفته»، واستنكر الحادثة عدد من الجمعيات السياسية والنواب والشوريين[43].

رابعاً: انحسار العمل السياسي والصحافي

أحدثت مقاطعة الجمعيات السياسية المعارضة للانتخابات النيابية والبلدية لسنة 2014 تغييراً واضحاً في طبيعة علاقتها بالحكومة، وهو حدث أدى بدوره إلى تطورات مفصلية في بنية الساحة السياسية في البحرين، حيث شهدت البحرين خلال عام 2017 حصاداً لتداعيات هذه الأحداث بوجهها الكامل بما لا يترك مجالاً للشك في تغير العلاقات بين أطراف المعادلة السياسية المحلية والإقليمية. لعل أبرز نقاط التحول الذي شهدته الساحة السياسية هو حل جمعية الوفاق الوطني الإسلامية (الوفاق) في حزيران/يوليو 2016، الأمر الذي دفع الأطراف السياسية إلى مراجعة طبيعة علاقاتها بعضها ببعض، حيث سرعان ما قامت ثلاث جمعيات علمانية الهوى (جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد)، والتجمع القومي، والمنبر التقدمي) بتأسيس «التيار الوطني الديمقراطي» (غير رسمي بعد)، بينما بقيت جمعية التجمع الوطني الديمقراطي (الوحدوي) خارج إطار هذا التيار.

تزامن ذلك مع تقارب جمعية «وعد» من بعض الجمعيات والشخصيات السياسية والوطنية الناشطة في المجالس الأهلية، وخصوصاً بعد حل جمعية الوفاق[44]. وكان انتخاب فؤاد سيادي أميناً عاماً لجمعية وعد في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 أحد مؤشرات انتعاش الحركة السياسية مجدداً بظهور مبادرات جديدة لحل الأزمة السياسية وضرورة «تجاوز ما فرضته علينا الأزمة»

---

(40) «وفاة المحكوم محمد سهوان في سجن جو،» **الوسط**، 2017/3/24، <https://goo.gl/x67wAq>.

(41) «الإصلاح والتأهيل: وفاة محكوم (24 عاماً) في قضية جنائية أثناء تلقيه العلاج في المستشفى،» حساب وزارة الداخلية في تويتر، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2017، <https://goo.gl/PrBXKR>.

(42) «بالفيديو: الداخلية تنعى الشهيد الملازم أول هشام الحمادي والذي قتل بطلق ناري في البلاد القديم،» **الأيام**، 2017/1/29، <https://goo.gl/kDZdJm>.

(43) «فعاليات وطنية: يد الغدر لا تزال تمارس أدوارها الإرهابية،» **أخبار الخليج**، 2017/1/31، <https://goo.gl/ABXBek>.

(44) علي طريف، «حل جمعية الوفاق وتصفية أموالها،» **الوسط**، 2016/7/17، <http://www.alwasatnews.com/news/1138400.html>.

ونسج علاقات أكثر عملية مع الجمعيات الأخرى[45]. وكان لجمعية التجمع الوطني الدستوري (جود) مبادرة للم شمل الجمعيات والجلوس معاً لمناقشة الشأن العام في خطوة لم يكن لها مثيل منذ عام 2011. وبالفعل تجاوبت معها 14 جمعية سياسية تمثل مختلف التوجهات في الساحة[46]، ولكن سرعان ما توقفت هذه المساعي بسبب التطورات المتسارعة في النصف الأول من عام 2017.

وقد أثارت جمعية وعد حفيظة وزير العدل الشيخ خالد بن علي آل خليفة ليصرح: «لن نتحاور مع مجرمين أو من يعتبرون القتلة بأنهم شهداء»، في إشارة إلى تضامن الجمعية مع الشباب الذين نفذ بحقهم حكم الإعدام في كانون الثاني/يناير 2017، ولم يُكتب للتيار الوطني الديمقراطي الاستمرارية حيث تم إصدار حكم قضائي بحل جمعية وعد (الطرف الأكبر في التيار) وتصفية أموالها في أيار/مايو 2017[47]، وجرى تأييد الحكم في تشرين الأول/أكتوبر 2017 لمخالفة الجمعية قانون الجمعيات السياسية، وبالتحديد «الانحراف في ممارسة نشاطها السياسي»[48]، فبينما رأت الجمعية أن التهم ذات طابع سياسي[49].

ونتيجة لتلك التطورات برزت دعوات من داخل المعارضة إلى مراجعة مواقفها السابقة وتغيير نهجها في التعامل مع الحكومة، حيث طالب البعض بالمشاركة في الانتخابات النيابية المقبلة عام 2018[50]، واقترح البعض الآخر تأجيل مطلب الحكومة المنتخبة والتركيز على إصلاح النظام الانتخابي كخطوة أولية[51]، وكان قرار جمعية المنبر التقدمي بالمشاركة في الانتخابات النيابية والبلدية المقبلة[52] يصب في هذا السياق.

---

(45) أماني المسقطي، «أمين عام وعد: مطالبنا ليست ملكنا... والإسلام السياسي مسيطر،» **الوسط**، 2017/1/7، <http://www.alwasatnews.com/news/1198389.html>.

(46) حسين العابد، «14 جمعية تتفاعل مع دعوة «جود» لإيجاد قاعدة عمل سياسية مشتركة،» **الأيام**، 2017/2/14، <http://www.alayam.com/alayam/Parliament/632217/News.html>.

(47) ««العدل»: المحكمة الكبرى المدنية أصدرت حكماً بحل جمعية «وعد» لارتكابها مخالفات جسيمة،» **الوسط**، 2017/5/31، <http://www.alwasatnews.com/news/1245806.html>.

(48) «رفض استئناف «وعد» وتأييد حلها وتصفية أموالها وأيلولتها لخزينة الدولة،» **البلاد**، 2017/10/26، <http://www.albiladpress.com/articles/457574.html>.

(49) «مركزية وعد: اتهامات العدل لمواقف الجمعية منذ تأسيسها إساءة لعملية الإصلاح،» جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد)، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2017، <http://www.aldemokrati.org/details.php?artid=10294>.

(50) «تغريدات عادل مرزوق بشأن الموقف من انتخابات 2018،» تويتر، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2016، <https://twitter.com/adelmarzooq/status/790453249786642432>.

(51) محمد العلوي، «أمين عام «وعد» لـ«الوسط»: «الحكومة المنتخبة» لا تصلح للبحرين اليوم،» **الوسط**، 2016/10/23، <http://www.alwasatnews.com/news/1171719.html>.

(52) مكي حسن، «المنبر التقدمي تؤكد المشاركة في انتخابات 2018 البرلمانية،» **أخبار الخليج**، 2017/10/31، <http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1095225>.

على صعيد مشابه أوقفت صحيفة **الوسط** عن الصدور بقرار من وزارة شؤون الإعلام «لمخالفتها القانون وتكرار نشر وبث ما... يؤثر على علاقات مملكة البحرين بالدول الأخرى»[53]، وكانت تلك المرة الرابعة التي يتم فيها إيقاف الصحيفة عن الصدور مؤقتاً منذ عام 2011[54] (المرة الثانية منذ بداية عام 2017)[55]. إلا أن ثمة أمراً تغير ليجعل هذه المرة تفضي إلى توقيف فعلي للصحيفة، الأمر الذي أدى بدوره إلى قرار الشركة بتسريح موظفيها[56]، وما زالت الشركة في غضون تصفية التزاماتها المالية حتى كتابة هذه السطور.

من جانب آخر لوحظ غياب جمعيات سياسية أخرى غير محسوبة على المعارضة عن الساحة على نحو شبه تام مقارنة بالسنوات السابقة، حيث اقتصر نشاط كل من جمعيات المنبر الوطني الإسلامي وتجمع الوحدة الوطنية والأصالة الإسلامية وتيار ائتلاف شباب الفاتح[57] على بعض الندوات الثقافية وقضايا الشأن العام بين مدة وأخرى[58]، وإصدار البيانات على نحو نادر في الأحداث السياسية الساخنة مثل حادثة اغتيال هشام الحمادي[59]، وإعلان الموقف من أزمة العلاقات مع قطر[60]، وهو ما أشار إلى ركود ملحوظ في الساحة السياسية الرسمية.

خامساً: الصراع الإقليمي مع قطر بموازاة التقارب الخليجي ـ الأمريكي

صباح يوم 5 حزيران/يونيو 2017 أعلنت كل من البحرين والسعودية والإمارات قطع علاقاتها الدبلوماسية مع قطر وإغلاق مجالها الجوي أمامها، ومنع السفر من قطر وإليها واتهامها بمحاولة

---

(53) «وزارة شؤون الإعلام توقف إصدار وتداول صحيفة «الوسط» حتى إشعار آخر،» وكالة أنباء البحرين، 4 حزيران/يونيو 2017، <http://bna.bh/portal/news/788832>.

(54) «البحرين: إيقاف صحيفة «الوسط» لنشرها ما يؤثر على علاقات المملكة الخارجية،» CNN بالعربية، آب/أغسطس 2015، <https://arabic.cnn.com/middleeast/2015/08/07/bahrain-newspaper-suspension>.

(55) «البحرين تقرر إيقاف صحيفة «الوسط» المستقلة فوراً لـ«تكديرها السلم العام»،» وطن يغرد خارج السرب، 16 كانون الثاني/يناير 2017، <https://goo.gl/cuChqc>.

(56) «صحيفة «الوسط» البحرينية تسرح موظفيها،» موقع «الحرة»، 25 حزيران/يونيو 2017، <https://www.alhurra.com/a/bahrain-wassat/373192.html>.

(57) تيار شباب الفاتح تجمع لشخصيات شبابية انشقت عن تجمع الوحدة الوطنية من دون أن تؤسس لها تنظيماً رسمياً، ويكتفي الائتلاف بين الحين والآخر بإصدار بيانات ومواقف حول الأحداث التي تشهدها البحرين.

(58) «المناعي: هناك قصور تشريعي بسبب عدم وجود قانون الاستثمار وغياب السلطة المكلفة بإدارة تنظيم الاستثمارات»، جمعية تجمع الوحدة الوطنية، 22 أيار/مايو 2017، <http://nua.bh/?p=3270>.

(59) «بيان حول استشهاد الملازم أول هشام حسن الحمادي بمنطقة البلاد القديم،» ائتلاف شباب الفاتح، 29 كانون الثاني/يناير 2017، <https://goo.gl/P9ckCs>.

(60) «الأمين العام لـ«المنبر الإسلامي»: أزمة الخليج تتطلب وحدة وطنية داخلية وتكاتفاً خلف القيادة الحكيمة لجلالة الملك،» جمعية المنبر الوطني الإسلامي، 21 تموز/يوليو 2017، <http://almenber.bh/?p=2337>.

قلب نظام الحكم في البحرين[61]، ليتبع ذلك القرار تراشق إعلامي لم يُرَ له مثيل في تاريخ مجلس التعاون الخليجي، حيث قام كل طرف باتهام الآخر بالتآمر ودعم الإرهاب.

ووجه الملك حمد بن عيسى آل خليفة أثناء ترؤُّسه جلسة استثنائية لمجلس الوزراء بفرض تأشيرات دخول على القطريين، ولمح إلى عدم مشاركة البحرين في القمة الخليجية المزمع عقدها في كانون الأول/ديسمبر 2017 في الكويت[62]، إلا أن البحرين شاركت فيها في نهاية المطاف بوفد يرئسه نائب رئيس مجلس الوزراء الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة[63].

كما أشار تقرير لوكالة أنباء البحرين أنه على الرغم من أحقية البحرين بالمطالبة بأراضٍ قطرية «اقتطعتها الدوحة» من كيانها السيادي فقد تنازلت البحرين «عما تملك مقابل أن تتم الوحدة الخليجية»[64] في إشارة إلى الصراع الحدودي القديم بين البحرين وقطر. ورافق هذه التصريحات المثيرة للجدل إصدار قائمة مشتركة بين دول المقاطعة بالمنظمات والشخصيات الإرهابية المرتبطة بقطر[65].

تجدر الإشارة إلى زيارة رئيس الوزراء الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة لقطر في شباط/فبراير 2017، أي قبل اندلاع الأزمة الخليجية، ولقائه بالأمير السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بهدف «تنمية وتطوير التعاون مع دولة قطر»[66]، تلتها زيارة لولي العهد الأمير سلمان بن حمد التقى خلالها أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني برفقة وفد رفيع المستوى ضم نائب رئيس مجلس الوزراء ووزراء الداخلية والمالية والأشغال، وشدد ولي العهد خلالها على العلاقات الوطيدة والأخوية بين البلدين[67].

وكان للأزمة تأثير في الحريات العامة، فقد تم اعتقال بعض المواطنين والتحقيق معهم بتهمة «التعاطف» مع قطر، كالمحامي عيسى آل بورشيد بسبب محاولته مقاضاة الحكومة لرفع منع

---

(61) «بيان قطع العلاقات مع قطر،» وكالة أنباء البحرين ـ بنا، 5 حزيران/يونيو 2017، <https://www.bna.bh/portal/news/788934>.

(62) «يتعذر على البحرين حضور أي قمة تحضرها قطر،» **الأيام**، 2017/10/31، <http://www.alayam.com/alayam/first/687362/News.html>.

(63) «محمد بن مبارك يترأس وفد البحرين في القمة الخليجية بالكويت،» **الأيام**، 2017/12/6، <http://www.alayam.com/alayam/local/695983/News.html>.

(64) **تقرير السيادة والحقوق الشرعية ـ حقائق تاريخية** (البحرين: وكالة أنباء البحرين ـ بنا، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2017)، <https://www.bna.bh/portal/news/809526>.

(65) «بيان مشترك: حظر على أفراد ومؤسسات إرهابية ترعاها قطر،» سكاي نيوز عربية، 10 حزيران/يونيو 2017، <https://goo.gl/WdbLvz>.

(66) «سمو رئيس الوزراء يلتقي سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني،» وكالة أنباء البحرين ـ بنا، 28 شباط/فبراير 2017، <https://bna.bh/portal/news/773090>.

(67) «سمو ولي العهد يصل دولة قطر الشقيقة في زيارة رسمية،» وكالة أنباء البحرين ـ بنا، 5 آذار/مارس 2017، <http://bna.bh/portal/news/773762>.

السفر عن قطر كونها تنتهك حرية التنقل[68]، كما انتشرت أنباء عن تعرض الرياضي المعروف حمود سلطان للتحقيق في المطار بعد عودته من قطر واعتقاله مجدداً من منزله[69] ومنعه من السفر[70]، إلا أن حمود سلطان ظهر في مقاطع فيديو ليهدئ من القضية.

تزامنت هذه التطورات مع تقارب العلاقات الأمريكية ـ البحرينية، التي كانت تتوتر بين مدة وأخرى خلال إدارة الرئيس السابق باراك أوباما، بسبب انتقاد حكومته، في بعض الأحيان، أوضاع حقوق الإنسان في البحرين، وهو ما أدى إلى تعليق بيع طائرات عسكرية للبحرين في عام 2016[71]. لكن لقاء ملك البحرين بدونالد ترامب في رحلة مستعجلة قام بها إلى الرياض قد قلب الموازين، حيث أكد الرئيس الأمريكي خلالها أنه «لن يكون هناك توتر» بين البلدين تحت إدارته[72].

وفي هذا الإطار أعلنت الإدارة الأمريكية عن موافقتها على عقد تجاري بين قوة دفاع البحرين وشركة لوكهيد مارتن للأسلحة بقيمة 3.8 مليار دولار أمريكي لشراء طائرات حربية من طراز F-16[73]. إضافة إلى ذلك، أعلن ولي عهد البحرين عن عقد صفقات تجارية بقيمة 10 مليار دولار أمريكي مع عدة شركات أمريكية أثناء لقائه مع الرئيس الأمريكي في واشنطن[74].

أخيراً، تقاطعت الأزمة الخليجية مع حيثيات الأزمة السياسية الداخلية في البحرين، حيث ظهرت قضايا جنائية جديدة ضد نشطاء سياسيين جرى ربطها بالتوتر السياسي مع قطر. على سبيل المثال، بدأت محاكمة الشيخ علي سلمان، الأمين العام لجمعية الوفاق (المسجون منذ عام 2015 والمحكوم بـ 9 سنوات سجن) ومساعديه حسن سلطان وعلي مهدي في قضية جديدة بتهمة «التخابر مع قطر»[75]. واستخدمت تسجيلات لمكالمات هاتفية أجراها الشيخ علي سلمان

---

(68) «البحرين تعتقل محامياً بتهمة «التعاطف مع قطر»»، **الخليج أون لاين**، 2017/6/14، <https://goo.gl/BbBN6L>.

(69) هشام الزياني، «ماذا قال حمود سلطان في المكالمة الهاتفية؟»، **أخبار الخليج**، 2018/1/11، <http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1094346>.

(70) «حمود سلطان يؤكد منعه من السفر لحضور دورة كأس الخليج»، مرآة البحرين، 15 كانون الأول/ديسمبر 2017، <http://bahrainmirror.com/news/43780.html>.

(71) Associated Press, «Trump Administration Drops Human Rights Conditions to Sell Fighter Jets to Bahrain,» *The Guardian*, 30/3/2017, <https://www.theguardian.com/world/2017/mar/30/trump-administration-human-rights-fighter-jets-bahrain>.

(72) «ترامب: العلاقات مع البحرين لن تكون متوترة بعد الآن»، رويترز، 21 أيار/مايو 2017، <https://ara.reuters.com/article/ME_TOPNEWS_MORE/idARAKCN18H06R>.

(73) Habib Toumi, «Bahrain to Buy 16 Upgraded F-16 Fighter Jets,» *Gulf News*, 18/12/2017, <http://gulfnews.com/news/gulf/bahrain/bahrain-to-buy-16-upgraded-f-16-fighter-jets-1.2108034>.

(74) «سمو ولي العهد يشهد توقيع اتفاقيات اقتصادية تبلغ قيمتها 10 مليار دولار بين مملكة البحرين والولايات الأمريكية المتحدة»، موقع صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <https://goo.gl/9UtzxR>.

(75) «البحرين تحاكم المعارض علي سلمان بتهمة «التخابر» مع قطر»، **العربي الجديد**، 2017/11/12، <https://goo.gl/hDxsmg>.

عام 2011 مع رئيس الوزراء القطري السابق الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني[76]. وقد أنكر المتهمون بدورهم التهم، مدعين أن المكالمات تمت على علم السلطات في شأن الوساطة القطرية لحل الأزمة السياسية المندلعة. وكان وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة قد صرح عام 2011 «أن دور الشقيقة قطر كان إيجابياً»[77]، وقد حذر وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف الشيخ خالد بن علي آل خليفة أن الوزارة ستتخذ إجراءات «حيال أي جمعية سياسية تقوم بالاتصال أو الارتباط بأي شكل مع قائمة الأفراد والتنظيمات المرتبطة بدولة قطر» التي تشمل 6 منظمات بحرينية معارضة[78].

سادساً: قانون الأحوال الشخصية

بعد سنوات طويلة من مطالبات الحركات النسوية في البحرين، أصدرت البحرين في منتصف عام 2017 القانون الموحد لأحكام الأسرة[79]، ليرى النور أخيراً بعد تعطيل دام قرابة عشر سنوات، وذلك بعد موافقة مجلسي النواب والشورى بالإجماع ومراجعة لجنة شرعية مؤلَّفة بأمر ملكي[80]. وأغلب مواد القانون عامة ومشتركة بين أحكام المذهبين السني والجعفري، بينما 27 بالمئة من المواد تتضمن أحكاماً خاصة بكل مذهب[81].

الجدير بالذكر أن القانون طُرح أول مرة عام 2004، إلا أنه تم إصدار الشق الأول منه (الخاص بالمحاكم الشرعية السنية) عام 2009 بعد مشاورات وموافقة القضاة الشرعيين السنة ودعم المجلس الأعلى للمرأة والاتحاد النسائي له، إلا أن الشق الثاني (الخاص بالمحاكم الشرعية الجعفرية) فبقي معطلاً لمعارضة شديدة من المجلس العلمائي الإسلامي وجمعية الوفاق، حيث رأوا بضرورة مراجعة نصوص القانون من جانب المرجعية العامة في نجف العراق وتوفير ضمانات دستورية بعدم تعديل القانون بعد إصداره إلا من خلال عرضه على المرجعية نفسها، وهو أمر لم توافق الحكومة عليه.

---

(76) «مكالمة حمد بن جاسم وعلي سلمان تكشف المؤامرة القطرية،» **الأيام**، 2017/8/17، <http://www.alayam.com/alayam/first/670743/News.html>.

(77) «التدخلات الإيرانية بالبحرين واضحة.. ودور إيجابي لقطر،» **الأيام**، 2011/11/28، <http://www.alayam.com/alayam/first/121210/News.html>.

(78) «وزير العدل: إجراءات قانونية حيال أي جمعية سياسية تتصل مع القائمة الإرهابية المرتبطة بقطر،» **الأيام**، 2017/6/10، <http://www.alayam.com/online/local/656880/News.html>.

(79) «مجلس النواب يقر بالإجماع قانون الأسرة الموحد،» **أخبار الخليج**، 2017/7/14، <http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1080938>.

(80) حسن الستري، «موافقة نيابية على «الأسرة الموحد» ووزير العدل: الاعتراضات كانت سياسية،» **الوطن**، 2017/7/13، <https://goo.gl/yXDRQk>.

(81) «مجلس النواب يقر بالإجماع قانون الأسرة الموحد»، **أخبار الخليج**، 2017/7/14، <http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1080938>.

مع ذلك ظهرت تحركات لإصداره بعد الانتخابات النيابية عام 2014 بتأليف لجنة مشتركة بين المجلس الأعلى للمرأة ومجلس النواب شارك فيها بعض علماء الدين الشيعة، حيث مرت مسودة القانون عبر كل المراحل التشريعية، إلى أن تم تأليف لجنة شرعية بأمر ملكي مكونة من علماء دين وقضاة شرعيين من الطائفتين السنية والشيعية ترفع تقريرها إلى الديوان الملكي.

وكسب القانون ترحيب الاتحاد النسائي البحريني وتأييده، إلى جانب تأييد جمعية «وعد»[82] وجمعية المنبر التقدمي، وإن كان ترحيبهم متحفظاً نوعاً ما إذ كانت لديهم بعض الملاحظات على بعض مواده، وخصوصاً تلك التي تستمد مرجعيتها من أحكام الشريعة الإسلامية، معللين ذلك أنها لا ترتقي إلى معايير المواثيق الحقوقية الدولية[83]. في المقابل، كان رد الفعل في بعض الأوساط الشعبية المحافظة رافضاً لإصدار القانون لأسباب دينية وسياسية في آنٍ معاً. كما خرجت عدة تظاهرات تندد بالقانون تحت شعار «أحكام الله ليست للعبث السياسي»[84]. ومن المرجح أنه كان لغياب جمعية الوفاق والمجلس العلمائي عن الساحة السياسية الرسمية، بسبب حلهما، دور في تسهيل صوغ القانون وتمريره من دون عقبات كبيرة[85].

سابعاً: زيادة وتيرة سياسات التقشف

استمرت البحرين على إيقاع عام 2016 في ما يتعلق بسياساتها في تقليص الإنفاق الحكومي التي أثرت في جملة من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة. ترافق ذلك مع خطوات حكومية تستهدف «إعادة توجيه» بعض السلع والبدء في خطوات فرض ضرائب على سلع منتقاة.

وأعلنت الحكومة، على الرغم من معارضة بعض أعضاء مجلس النواب[86]، عن نيتها تطبيق الضريبة الانتقائية لتدخل حيز التنفيذ في 30 كانون الأول/ديسمبر 2017[87]، لتشمل منتجات التبغ ومشروبات الطاقة والمشروبات الغازية بنسب تراوح بين 50 بالمئة و100 بالمئة. وعللت وزارة المالية فرض الضريبة بأنه «يمثل بادرة لتوجيه المواطن نحو تعزيز استهلاك السلع النافعة»

---

(82) «وعد تؤيد إصدار قانون الأسرة الموحد وفق المذهبين وتعتبره ثمرة لنضالات الحركة النسائية الأهلية،» جمعية العمل الوطني الديمقراطي ـ وعد، 30 نيسان/أبريل 2017، <http://www.alwasatnews.com/news/1235732.html>.

(83) فيديو: «الحلقة حوارية بعنوان: «قراءة في قانون الأسرة الموحد» ـ ورقة الأستاذة فريدة غلام،» يوتيوب جمعية العمل الوطني الديمقراطي ـ وعد، 2 آب/أغسطس 2017، <https://www.youtube.com/watch?v=SMS4qjKYEic>.

(84) فيديو: «مسيرة في بلدة كرانة رفضاً لقانون الأسرة والأحوال الشخصية 2017/7/21،» يوتيوب، 21 تموز/يوليو 2017، <https://www.youtube.com/watch?v=Qe_pAKJfK2A>.

(85) انظر في هذا الإصدار لمزيد من الخلفية التاريخية للمطالبة بقانون موحد للأسرة في البحرين، منى عباس، «قانون أحكام الأسرة الموحد في البحرين»

(86) «مجلس النواب يقر الضريبة الانتقائية،» **أخبار الخليج**، 2017/11/8، <http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1096275>.

(87) «30 ديسمبر موعد سريان الضريبة الانتقائية،» **صحيفة الأيام**، 2017/12/28، <http://www.alayam.com/alayam/first/700975/News.html>.

و«تخفيف العبء المالي الناجم عن علاج الأمراض المرتبطة باستهلاك السلع الضارة بالصحة»، إضافة إلى كونها تسهم في زيادة الإيرادات العامة للدولة لتمكينها من تنفيذ البرامج التنموية[88].

وفي ما يخص ضريبة القيمة المضافة فإن وزارة المالية لم تعلن عن آلية عمل وموعد تطبيق واضحين، إلا في ما يتعلق بإدارة العملية من جانب جهاز ضريبي متخصص جديد أعلنت الوزارة عن إنشائه مطلع عام 2018، لكنها توقعت أن يبدأ التنفيذ نهاية عام 2018 أو مطلع عام 2019[89].

ومن المقرر أن تستهدف إجراءات التقشف قطاعات الصحة والتعليم والإسكان أيضاً. وتعكف الحكومة حالياً على وضع اللمسات الأخيرة على قانون الضمان الصحي الذي تم إعداده من جانب المجلس الأعلى للصحة[90]، وقد صرحت وزيرة الصحة فائقة الصالح في 28 كانون الأول/ديسمبر 2017 أن الحكومة تتطلع إلى تطبيقه مطلع عام 2018[91]. ومن المقرر أن يتضمن النظام الجديد رسوماً للمستخدمين، إلا أن الحكومة صرحت بأن الرسوم المترتبة ستكون «رمزية»[92]، كما سيتم إعفاء بعض فئات الموطنين من تلك الرسوم[93].

يقضي هذا المقترح بصيغته الحالية بإلزام المواطنين والمقيمين «بدفع اشتراكات شهرية مقابل الحصول على الخدمات الصحية الأولية في المراكز والمستشفيات العامة والخاصة»[94] إضافة إلى إنشاء مؤسسة مستقلة تشرف على جمع الاشتراكات وشراء الخدمات الصحية من مقدمي الخدمة. وبدأت الوزارة مبكراً بإدخال بعض التغييرات الإدارية في هذا الصدد، منها قرار كانون الثاني/يناير 2017 القاضي بإلزام المقيمين الأجانب بدفع الرسوم مقابل الخدمات الصحية إضافة إلى عدم صرف الأدوية لهم بالمجان من المراكز الصحية، لتخفيف التكاليف على ميزانية الصحة[95]، وهو ما يشجعهم على شرائها من المؤسسات الخاصة.

---

(88) المصدر نفسه.

(89) علي الفردان، «المالية تنشئ جهازاً ضريبياً لتطبيق «المضافة»،» **البلاد**، 2018/1/1، <http://www.albiladpress.com/newspaper/3366/470921.html>.

(90) صدر قانون الضمان الصحي في المراجعة الأخيرة لهذا الإصدار.

(91) مريم بوجيري، «الصالح لـ«الوطن»: وقف صرف الأدوية للأجانب أثر إيجابياً على ميزانية الصحة،» **الوطن**، 2017/12/28، <https://goo.gl/QfhLsK>.

(92) «الضمان الصحي قد يتأجل للبرلمان القادم،» **الأيام**، 2018/1/2، <http://www.alayam.com/alayam/first/701881/News.html>.

(93) «لا سقف مالي لعلاج المواطنين بـ«الضمان الصحي»،» **الأيام**، 2017/12/31، <http://www.alayam.com/alayam/first/701566/News.html>.

(94) «ضمان صحي واشتراك إلزامي للبحرينيين والمقيمين،» **الأيام**، 2016/6/20، <http://www.alayam.com/alayam/first/585718/News.html>.

(95) مريم بوجيري، «الصالح لـ«الوطن»: وقف صرف الأدوية للأجانب أثر إيجابياً على ميزانية الصحة،» **الوطن**، 2017/12/28، <https://goo.gl/QfhLsK>.

وعلى غرار وزارة الصحة، صرح وزير الإسكان عن توجه وزارته إلى التحول من كونها مزوداً للخدمة الإسكانية إلى منظم، عبر تعزيز التعاون مع القطاع الخاص، وذلك «لضمان استدامة الملف الإسكاني»[96].

وفي هذا الإطار ركزت الوزارة خلال عام 2017 على تطوير برنامج «مزايا» للسكن الاجتماعي الذي يوفر التمويل للمواطنين عبر الاقتراض من المصارف التجارية أو الإسلامية، بحيث يتم تغيير طلبهم الإسكاني من وحدة سكنية تسلمها الوزارة لهم إلى قرض وشراء الوحدة من القطاع الخاص، على أن تتحمل الوزارة 25 بالمئة من إجمالي مبلغ القرض[97]. وعليه دارت مناقشات بين الوزارة والنواب بهدف توسيع دائرة المستفيدين من البرنامج[98]. يشار هنا إلى أن عدد المستفيدين من البرنامج بلغ 955 مستفيداً حتى منتصف عام 2016[99]، وهذا تعده الوزارة واحداً من إنجازاتها الكبيرة، ولا سيّما أن مدة الانتظار على قائمة الوحدات السكنية في الوزارة بلغت أكثر من 25 سنة، بينما يمكن إتمام إجراءات السكن الاجتماعي وشراء وحدة من خلال هذا البرنامج في غضون بضعة أشهر.

وفي خطوة أخرى لزيادة مداخيل الموازنة، فرضت رسوم جديدة على قطاع التجارة والعقار، منها قرار وزارة التجارة والصناعة والسياحة فرض رسوم خاصة لمزاولة الأنشطة التجارية تراوح بين 25 ديناراً إلى 1000 دينار بحسب النشاط[100]، إضافة إلى قرار وزارة الأشغال وشؤون البلدات والتخطيط العمراني في شأن رسوم تحصيل تكلفة البنية التحتية للمشاريع الاستثمارية، وهي تقدر بـ 12 ديناراً على كل متر مربع[101]؛ كما فرضت شركة ممتلكات القابضة (الصندوق السيادي للدولة) رسماً قيمته 10 دنانير على البحارة الهواة في منطقة الدور لاستخدام المرفأ وسط احتجاجات من أعضاء في المجلسين البلدي والنيابي وصفوا المبلغ بـ«ضريبة البحر»[102].

---

(96) «الوزير الحمر: الإسكان تبدأ بتخصيص وتسليم 4800 وحدة سكنية الأسبوع المقبل،» وكالة أنباء البحرين ـ بنا، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2017، <https://goo.gl/L753jn>.

(97) «120 ألف دينار الحد الأقصى لتمويل السكن الاجتماعي،» **الأيام**، 2014/7/21، <https://goo.gl/mGTGJX>.

(98) «تحفظ حكومي على رفع سن المستفيد من «السكن الاجتماعي» إلى 50 سنة،» **الأيام**، 2017/1/13، <http://www.alayam.com/online/local/625550/News.html>.

(99) «وزير الإسكان: «مزايا» البرنامج الإسكاني الأكثر رواجاً بحلول عام 2017،» **الوسط**، 2016/6/11، <http://www.alwasatnews.com/news/1125250.html>.

(100) «التجارة: رسوم الأنشطة التجارية بين 25 و1000 دينار واستيفاؤها بدءاً من 22 سبتمبر،» **الأيام**، 2017/8/13، <http://www.alayam.com/online/local/669926/News.html>.

(101) «في حوار خاص مع وكالة أنباء البحرين حول تحصيل كلفة البنية التحتية.. الوزير خلف يؤكد: استرداد الكلفة لا يشمل سكن المواطن ولا أقاربه من الدرجة الأولى،» وكالة أنباء البحرين ـ بنا، 10 تموز/يوليو 2017، <https://bna.bh/portal/news/793205>.

(102) راشد الغائب، «الدوسري لوزير المواصلات: التراجع عن ضريبة البحر أو المساءلة،» **البلاد**، 2017/4/4، <http://www.albiladpress.com/news/2017/3095/bahrain/424826.html>.

كما تم رفع أسعار البترول بنسبة 25 بالمئة على نحو مفاجئ بلا سابق إنذار في مطلع عام 2018[103]، وعللت وزارة النفط ذلك بتجنُّب تزاحم المواطنين على محطات البترول؛ إلا أن ذلك أثار سخط واستنكار الكثير من المواطنين والنواب على حد سواء، حيث قرر النواب بالإجماع رفع طلب إلى الحكومة بإلغائه. وقد صرح النائب محمد العمادي أن إيرادات النفط لا تدخل بصورة مباشرة في ميزانية الدولة وإنما إلى شركة النفط والغاز، متسائلاً عن كيفية استغلال رفع أسعار البترول لمواجهة عجز الميزانية[104]. بينما أكد وزير النفط الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة توجه وزارته لمراجعة أسعار النفط على نحو دوري بهدف «تحرير أسعار النفط في السوق المحلي بحيث تتناسب مع الأسواق العالمية»[105].

أما الدوافع لتمرير هذه السياسات، فهي يبدو أنها تأتي في إطار التقشف وتخفيف الأعباء المالية والإدارية عن الدولة ونقل بعض مهماتها ومسؤولياتها إلى القطاع الخاص، إضافة إلى قصر دور الحكومة على تنظيم الاقتصاد، بحيث لا تكون هي المحرك الأساسي له، وهي سياسة الدولة المتبعة رسمياً كما أكدها وزير التجارة والصناعة والسياحة زايد الزياني في لقاء عقد في معهد دول الخليج العربية في واشنطن في تشرين الأول/أكتوبر 2017[106].

لا بد من التمييز هنا بين السياسات التي أُصدرت كقوانين، أي أنها مرت بمراحل التشريع الاعتيادية في مجلسي النواب والشورى، مثل الضمان الصحي والضريبة الانتقائية، وبين القرارات الوزارية التي صدرت بعد موافقة مجلس الوزراء، مثل تطبيق الرسوم على الأنشطة التجارية والخدمات الصحية للأجانب. ورفضت الحكومة مقترحاً مقدماً من جانب مجلس النواب يقيد زيادة الرسوم من دون الرجوع إليه[107]؛ وبعد شد وجذب وعدت الحكومة بعدم فرض المزيد من الرسوم إلا بعد اكتمال اللجنة المشتركة لإعادة توجيه الدعم الحكومي من دراستها بهدف توجيه الدعم إلى الفئات الأكثر استحقاقاً[108].

---

(103) «البحرين الرابعة خليجياً في أسعار البترول لشهر يناير 2018،» **الأيام**، 2018/1/9، <http://www.alayam.com/online/local/703211/News.html>.

(104) جمال جابر، «مجلس النواب يقرر: قرار زيادة أسعار البنزين... باطل،» **أخبار الخليج**، 2018/1/10، <http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1104759>.

(105) هدى عبد النبي، «توجه لمراجعة أسعار البنزين بصورة دورية،» **الأيام**، 2018/2/7، <http://www.alayam.com/alayam/first/709679/News.html>.

(106) Video, «A Conversation with H.E. Zayed R. Alzayani, Bahrain Minister of Industry, Commerce and Tourism,» *The Arab Gulf States Institute in Washington Account on Youtube*, 17 October 2017, <https://www.youtube.com/watch?v=lryP4u2V0S4>.

(107) «الحكومة ترفض تشريعاً نيابياً يقيد زيادة الرسوم،» **أخبار الخليج**، 2017/12/30، <http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1103370>.

(108) حسين العابد، «5 وزراء يبحثون «هيكلة الدعم» مع البرلمانيين اليوم،» **الأيام**، 2018/1/15، <http://www.alayam.com/alayam/first/704645/News.html>.

الجدير بالذكر أيضاً، أن هذه القرارات والسياسات طبقت وسط تخوُّف وتوجُّس شعبيين من تأثيرها في الأوضاع المعيشية، حيث لم يزد متوسط الأجور لسنة 2017 على 528 ديناراً[109]، وبلغت نسبة العاملين البحرينيين الذين يتقاضون راتباً أقل من 500 دينار في القطاع الخاص 62 بالمئة، وعليه فإن هؤلاء يمثلون 40 بالمئة من إجمالي القوى العاملة الوطنية. كما كشف وزير العمل والتنمية الاجتماعية جميل حميدان في شباط/فبراير 2017 أن 45 ألف رب أسرة بحريني لا تتجاوز رواتب كل منهم 300 دينار، إضافة إلى وجود 120 ألفاً على قائمة مستحقي علاوة غلاء المعيشة[110].

من جانب آخر يوجد في البحرين، بحسب تصريح نيابي، 60 ألف عامل أجنبي مخالف لنظام الإقامة والعمل[111]، يعمل عدد منهم في قطاعات اقتصادية غير رسمية، حيث يصعب عليهم الاستفادة من الخدمات أو القيام بأي إجراءات رسمية مخافة المحاسبة القانونية، وهو ما يشير إلى خلل سكاني وعمالي كبير في ظل سياسات اقتصادية لم تفعل ما يكفي لحلحلته.

وفي خصوص التقاعد، توصلت لجنة تحقيق برلمانية في صناديق التقاعد إلى أن صندوق تقاعد موظفي القطاع العام «على شفا دخول مرحلة العجز الحقيقي» في عام 2018، بعدما دخل المرحلة الأولى من العجز في عام 2009. كما أن صندوقي تقاعد القطاع الخاص ومجلسي النواب والشورى دخلا كذلك المرحلة الأولى من العجز في كل من عامي 2009 و2015[112]، ويرجع ذلك إلى زيادة سرعة نمو المستحقات التقاعدية على نحو أكبر من نمو الاشتراكات، وهو ما جعل الحكومة تقترح رفع سن التقاعد في محاولة للسيطرة على التدهور.

تثير هذه الأوضاع تساؤلات مهمة حول غياب دور المؤسسات التمثيلية ـ مجلس النواب والجمعيات السياسية ـ في الدفاع عن مصالح المواطنين، وخصوصاً ذوي الدخل المحدود والمتوسط. فالمفارقة تتضح حين يرفض المجلس مقترح فرض ضريبة مقدارها 5 بالمئة من صافي الأرباح على الشركات التجارية «التي يتجاوز صافي ربحها السنوي خمسمائة ألف دينار»[113]، بينما لم يرفض ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية بالحماسة نفسها، على

(109) «حميدان: متوسط أجور البحرينيين 528 ديناراً بارتفاع 2.1%،» **البلاد**، 2017/10/3، <http://www.albiladpress.com/newspaper/3276/452940.html>.

(110) علي الموسوي، «45 ألف رب أسرة بحريني رواتبهم لا تتجاوز 300 دينار،» **الوسط**، 2017/2/17، <http://www.alwasatnews.com/news/1211889.html>.

(111) مروة خميس، «60 ألف أجنبي «مخالف» لقانون الإقامة،» **البلاد**، 2018/2/6، <http://albiladpress.com/news/2018/3403/bahrain/478050.html>.

(112) «عام 2018 العجز الحقيقي لصندوق تقاعد موظفي الحكومة،» **الأيام**، 2017/12/29، <http://www.alayam.com/alayam/first/701205/News.html>.

(113) «مالية النواب ترفض فرض ضريبة 5% على أرباح الشركات،» **أخبار الخليج**، 2017/6/2، <http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1075353>.

الرغم من نظر الكثير من المواطنين إلى كون الأعباء الملقاة على عاتقهم في تغطية تكاليف سد الدين العام غير متكافئة مع غيرهم من المكونات الوطنية، كما أن غياب دور هذه المؤسسات يجعل من الصعب تقييم وقياس ردود الفعل الشعبية والأهلية تجاه هذه السياسات، والاكتفاء بما يثار على مواقع التواصل الاجتماعي على نحو فردي وبعض الصحف المحلية.

ورأى نائب رئيس اللجنة المالية محمد الأحمد أن مجلس النواب عاجز عن محاسبة الحكومة على أي مخالفات مالية أو إداريـة[114]، حيث تأخرت الحكومة في إحالة مشروع الميزانية العامة للسنتين الماليتين 2017 ـ 2018[115] لثمانية أشهر في مخالفة واضحة للمادة 109/ب من الدستور[116] بحسب رأي النائب[117]، إلا أنه لا يترتب على ذلك مخالفة قانونية يمكن محاسبة الحكومة عليها بحسب المادة نفسها[118]، وقد تم إقرار الميزانية مع إدراج إيرادات شركة ممتلكات البحرين القابضة فيها أول مرة (وهو مطلب نيابي قديم يفيد تعزيز الشفافية)، إضافة إلى إلزام الوزارات بتقديم تقارير مالية كل ثلاثة أشهر[119] وزيادة بعض العلاوات الاجتماعية[120].

ثامناً: تضييق على الجمعيات الخيرية

شددت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية على شروط تمويل الجمعيات الخيرية، لتبرز مطالبات متجددةٌ[121] تدعو الوزارة إلى مراجعة قراراتها[122] وتسهيل إجراءات استخراج التراخيص[123]

---

(114) «مالية النواب: تأخير الميزانية يؤثر على الوطن والمواطن،» **الوطن**، 2017/4/19، <https://goo.gl/Q3ZEaE>.

(115) «الميزانية العامة لمملكة البحرين لعام 2017 ـ 2018،» مجلس النواب، 2017، <https://goo.gl/HhDGkg>.

(116) **دستور مملكة البحرين لسنة 2002** (البحرين: هيئة التشريع والافتاء القانوني، 2002)، <http://www.legal affairs.gov.bh/LegislationSearchDetails.aspx?id=2670#.Wsyy7i7FLIU>.

(117) «مالية النواب: تأخير الميزانية يؤثر على الوطن والمواطن،» **الوطن**، 2017/4/19، <https://goo.gl/Q3ZEaE>.

(118) **المشروع بقانون لسنة 2017 باعتماد الميزانية العامة لسنتين الماليتين 2017 و2018 المرافق للمرسوم الملكي رقم 36 لسنة 2017** (البحرين: فريق الدعم القانوني للجنة شؤون المالية والاقتصادية ـ مجلس النواب، 2017)، <https://goo.gl/Xg9Mtm>.

(119) «الميزانية العامة لمملكة البحرين لعام 2017 ـ 2018،» مجلس النواب، 2017، <https://goo.gl/HhDGkg>.

(120) «الشورى يمرر الميزانية ويرفع سقف الدين العام،» **الأيام**، 2017/7/17، <http://www.alayam.com/alayam/first/664367/News.html>.

(121) أماني المسقطي، «الجمعيات الخيرية: «التنمية» تفرض المزيد من القيود على جمع المال،» **الوسط**، 2015/4/11، <http://www.alwasatnews.com/news/980438.html>.

(122) «دعم التنمية للجمعيات الخيرية «معنوي» ومطالبات بتسهيل الإجراءات،» **الأيام**، 2016/5/2، <http://www.alayam.com/alayam/local/576143/News.html>.

(123) علي الموسوي، «جمعيات خيرية تتهم «التنمية» بالتضييق على جمع المال،» **الوسط**، 2013/1/12، <http://www.alwasatnews.com/news/729783.html>.

وإشراك الجمعيات الخيرية في صوغ مشروع قانون الجمعيات الأهلية الجديد[124]، حتى طُرحت المشكلة في مجلس النواب[125].

وبناءً على دراسة أهلية، استقبلت 80 بالمئة من الجمعيات الخيرية المرخصة من جانب الدولة شهر رمضان من دون حصولها على تراخيص جمع المال، حيث رُفضت طلبات نحو نصف الجمعيات لأكثر من ستة أشهر وقت نشر الدراسة في أيار/مايو 2017، و34 بالمئة منها لم تحصل على ترخيص لمدة تزيد على سنة إلى سنتين أو أكثر من دون إبداء أسباب[126]. وفي هذا الشأن صرح وزير العمل أنه تم رفض 200 طلب ترخيص جمع أموال من أصل 623 طلباً استقبلتها الوزارة خلال آخر 3 سنوات، أي ما يعادل 32 بالمئة من الطلبات[127]. ويشير بعض العاملين في الجمعيات الخيرية إلى أنه حين ترد الوزارة بالرفض فإنها لا ترفق قرارها بأسباب الرفض[128]. وتواجه الجمعيات مشكلة في قصر مدة التراخيص (6 أشهر فقط)، كما تقوم الوزارة بوقف حسابات الجمعية عند انتهاء مدة مجلس الإدارة أو بانتهاء مدة الترخيص لتبقى الأموال عالقة وغير قابلة للصرف.

بقيت أغلب الجمعيات الخيرية على هذه الحال حتى كانون الأول/ديسمبر 2017 حيث تم إصدار 33 ترخيصاً مؤقتاً لجمع المال «للمساعدات الطارئة والنكبات والكوارث مثل حريق بوري الذي وقع في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي»[129] على الرغم من وعود وزير العمل والتنمية الاجتماعية جميل حميدان بـ«تيسير» الإجراءات[130]. وعلى الرغم من عدم تعليق الوزارة على القضية، يرى البعض أنها مرتبطة بمزاعم الوزارة قيام بعض الجمعيات الخيرية بتمويل أنشطة سياسية أو إرهابية في الخارج أو استخدامها في جرائم غسيل الأموال، وذلك

(124) راشد الغائب، «وزير العمل لـ البلاد: الحكومة ستنظر قانوناً جديداً للجمعيات الأهلية،» **البلاد**، 2017/11/18، <http://www.albiladpress.com/newspaper/3322/462064.html>.

(125) «العطيش يسأل عن تراخيص الجمعيات الخيرية لجمع الأموال،» **الوسط**، 2017/5/29، <http://www.alwasat news.com/news/1245179.html>.

(126) علوي الموسوي، «البلاد تنشر نتائج دراسة: 80% من الجمعيات الخيرية تستقبل رمضان دون تبرعات،» **البلاد**، 2017/5/5، <http://www.albiladpress.com/news/2017/3126/bahrain/427639.html>.

(127) حوراء عبد الله، «رفض 200 طلب لجمع أموال خيرية،» **الأيام**، 2018/1/21، <http://www.alayam.com/al ayam/first/705859/News.html>.

(128) «وزارة التنمية الاجتماعية وتراخيص جمع المال،» **الأيام**، 2018/3/5، <http://www.alayam.com/alayam/ multaqa/714635/News.html>.

(129) «التنمية: تراخيص مؤقتة لجمع المال،» **الأيام**، 2017/12/10، <http://www.alayam.com/alayam/first/ 696997/News.html>.

(130) «خلال زيارته إلى مقر جمعية عالي الخيرية... حميدان: تيسير إجراءات تراخيص جمع المال الخيرية وفقاً للأنظمة والقوانين المتبعة،» وكالة أنباء البحرين ـ بنا، 8 آب/أغسطس 2017، <https://bna.bh/portal/news/797072>.

بالإشارة إلى مرسوم يحدد آليات جديدة لجمع المال عام 2013[131]، أعادت الوزارة تعميمه في الصحافة عام 2017، محذرة من جمع المال من دون ترخيص أو إيداع الأموال أو استقبالها من الخارج.

تاسعاً: تحركات علنية للتطبيع مع الكيان الصهيوني

لعل أحد أهم المستجدات على الساحة البحرينية في عام 2018 هو بروز تحركات تطبيعية علنية مع الكيان الصهيوني، بدءاً بزيارة غامضة التفاصيل لمجموعة يهودية أمريكية للبحرين كـ«وفد تجاري»[132] يمثل «كبار المستثمرين ورجال الأعمال» في قطاعات المصارف والتأمين والعقار سعياً منه للاستفادة من اتفاق التجارة الحرة[133]، بحسب ما نقله موقع «إيلاف» السعودي[134]، تحت رعاية واستضافة مجموعة من التجار البارزين من غرفة تجارة وصناعة البحرين، قادمين من مدينة نيويورك في إطار جولة شملت دبي وعُمان وقطر والكويت.

وقد ظهرت المجموعة في منطقة باب البحرين بالعاصمة المنامة تعزف وتغني الأناشيد اليهودية[135]، كما ظهروا فيما بعد في حفل في مجلس نبيل أجور، أحد التجار المستضيفين، بمشاركة شخصيات عامة بارزة بينها وزير الإعلام علي الرميحي[136].

وقد أدى ذلك إلى ظهور حملة شجب واستنكار واسعة شاركت فيها جمعيات سياسية وأهلية[137] على وسائل التواصل الاجتماعي وتم تداول بيانات استنكارية[138]، بينها عريضة شعبية تندد بالتطبيع وقعتها شخصيات عامة بارزة بينها نواب حاليون وسابقون ونشطاء سياسيون

---

(131) مرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2013 بشأن تنظيم جمال المال للأغراض العامة (البحرين: هيئة التشريع والافتاء القانوني، 2013)، <http://www.legalaffairs.gov.bh/LegislationSearchDetails.aspx?id=30466#.Ws0Iq4jFKUk>.

(132) «وفد أمريكي يزور البحرين ضمن جولة خليجية: نحتاج لحوار جميع الأطياف بعيداً عن الحكومات،» **الأيام**، 2016/12/22، <http://www.alayam.com/alayam/first/621264/News.html>.

(133) «جمارك البحرين اتفاقية التجارة الحرة بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية،» وزارة الداخلية ـ شؤون الجمارك، <http://www.bahraincustoms.gov.bh/fta.php?id=40&m=7&sm=40&lang=ar>.

(134) حيان الهاجري، «وفد من رجال الأعمال اليهود الأمريكيين يزور البحرين،» موقع إيلاف، 22 كانون الأول/ديسمبر 2016، <http://elaph.com/Web/News/2016/12/1125533.html>.

(135) «وفد يهودي يزور البحرين،» قناة الميادين على اليوتيوب، 29 كانون الأول/ديسمبر 2016، <https://www.youtube.com/watch?v=sLt7PKrygug>.

(136) فيديو، «وزير الإعلام البحريني علي الرميحي مشاركاً في الاحتفال بالوفد الصهيوني في البحرين،» تويتر، 27 كانون الأول/ديسمبر 2016، <https://twitter.com/BAHRAINDOCTOR/status/813829935232122880>.

(137) «13 مؤسسة وجمعية تدين وتشجب زيارة «الوفد الصهيوني» للبحرين،» **الوسط**، 2017/1/6، <http://www.alwasatnews.com/news/1197984.html>.

(138) «بشأن زيارة الوفد الصهيوني ورفض تدنيس أرض البحرين العربية المسلمة،» **الوطن**، 2016/12/29، <https://goo.gl/JVzw4u>.

وحقوقيون[139]، وهو ما دفع بالتاجر نبيل أجور إلى الاعتذار عن استضافة الوفد، منوهاً بأن الاستضافة كانت عفوية وقد تفاجأ بملابسهم وإنشادهم الأغاني بالعبرية، مؤكداً موقفه المنحاز إلى القضية الفلسطينية[140]. بينما نفى مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين صلته بالوفد حيث تمت الترتيبات بالصفة الشخصية لأعضائها[141].

إلى جانب ذلك شارك وفد من الكيان الصهيوني في مؤتمر الجمعية العمومية للاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» الذي عقد في المنامة بـ 11 أيار/مايو 2017 بتنظيم وإشراف اتحاد كرة القدم بالبحرين[142]، وبعد موجة انتقادات قبيل عقد المؤتمر صرح رئيس الاتحاد الشيخ علي بن خليفة آل خليفة أن مشاركة وفد الكيان الصهيوني «تأتي بعد حصول اتحاد الكرة على الضوء الأخضر من الجهات المختصة في مملكة البحرين»، لافتاً النظر إلى أن هذه الزيارة «لا يتوجب أن تؤخذ بأبعاد سياسية أو أن تستخدم في التقليل من حجم الإنجاز الذي تحقق للمملكة...»، كما نوه بأن الفوائد الاقتصادية والرياضية والإعلامية لاستضافة المؤتمر «أكبر بكثير من مسألة دخول ثلاثة أعضاء من اتحاد الكرة الإسرائيلي إلى البحرين»[143].

حاول رئيس اللجنة البرلمانية لمناصرة الشعب الفلسطيني النائب محمد العمادي إصدار بيان باسم مجلس النواب لاستنكار السماح للوفد الصهيوني بزيارة البحرين لحضور مؤتمر الفيفا، إلا أنه اضطر لاحقاً إلى إصدار بيان فردي لعدم اكتمال النصاب القانوني لإصداره باسم المجلس[144].

كما تداولت وسائل إعلام الكيان الصهيوني خبر فوز سائق من هذا الكيان بالمركز الثالث في سباق «فورمولا 8» في حلبة البحرين الدولية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2017 ولكن من دون السماح له بإظهار علم الكيان على سيارته أو ملابسه، وذلك بحسب مصدر الخبر[145].

---

(139) محمد العلوي، «فلسطين تعيد وحدة البحرينيين: عريضة ضد التطبيع بألوان الطيف البحريني،» **الوسط**، 2016/12/29، <http://www.alwasatnews.com/news/1195201.html>.

(140) «مجلس أجور يعتذر عن استقباله «وفداً يهودياً أمريكياً،» **النبأ**، 2016/12/28، <https://goo.gl/AoLHkr>.

(141) عباس المغني، «التجارة: ليس لدينا أي اتصال مع جهات صهيونية،» **الوسط**، 2016/12/29، <http://www.alwasatnews.com/news/1195199.html>.

(142) «البحرين تحتضن كونغرس الفيفا اليوم،» **الأيام**، 2017/5/11، <http://www.alayam.com/alayam/first/650188/News.html>.

(143) أحمد كريم، «رئيس اتحاد الكرة لـ«البلاد»: استضافة كونغرس الفيفا أكبر من زيارة «وفد إسرائيلي»،» **البلاد**، 2016/10/18، <http://www.albiladpress.com/article350634-3.html>.

(144) «العمادي يناشد القيادة الحكيمة منع الصهاينة من دخول البلاد ضمن كونغرس الفيفا،» المنبر الوطني الإسلامي، 9 أيار/مايو 2017، <http://almenber.bh/?p=2300>.

(145) Batya Jerenberg, «Israeli Flag Banned as Israeli Driver Takes Third Place in Bahrain Race,» *World Israel News* (19 November 2017), <https://worldisraelnews.com/arabs-refuse-fly-flag-israeli-driver-places-bahrain-race/>.

وما إن هدأت الأوضاع لأشهر قليلة حتى اشتعلت الساحة مجدداً بعد إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 6 كانون الأول/ديسمبر 2017 نيته نقل السفارة الأمريكية من مدينة تل أبيب إلى القدس[146]، بدأت برد فعل ضعيف للمجتمع البحريني مقارنةً بردود فعله في الحوادث السابقة، لكن سرعان ما تحول إلى غضب عارم إبان زيارة وفد من جمعية «هذه هي البحرين» للقدس «حاملين رسالة سلام» بحسب تعبير أحد أعضاء الوفد أثناء حديثه إلى وسائل إعلام الكيان الصهيوني[147]، وهو ما أدى إلى تزايد المطالبات بمحاسبة الجمعية على ذلك والكشف عن أسباب وحيثيات الزيارة[148]، إلا أن الجهات الرسمية تجاهلت ذلك وقامت الجمعية في الأسبوع اللاحق بتنظيم فعالية جماهيرية بمناسبة العيد الوطني تحت رعاية الملك في الاستاد الوطني[149].

بررت «هذه هي البحرين» موقفها في بيان نُشر في وكالة أنباء البحرين مؤكدة أن الزيارة كانت بمبادرة ذاتية، وأن الوفد «لا يمثل أي جهة رسمية في مملكة البحرين وإنما يمثل الجمعية ذاتها»، كما نوهت بأن الزيارة تأتي «استناداً إلى مبدأ التسامح والتعايش الذي يعد نهجاً لمملكة البحرين وسمة من سمات المجتمع فيه»[150]، حيث كانت الزيارة مخططاً لها منذ أشهر بهدف «زيارة الأماكن الدينية المقدسة الإسلامية والمسيحية واليهودية» وأن تزامنها مع توقيت تصريح الرئيس الأمريكي الجدلي كان غير مقصود[151]. الجدير بالذكر هنا أن الوفد تتكون أغلبيته من الأجانب برئاسة الأمين العام لـ«اتحاد الجاليات الأجنبية في مملكة البحرين» بيتسي ماثيسون.

ورداً على الزيارة، نظمت مجموعة من جمعيات المجتمع المدني وقفات تضامنية واحتجاجية[152] على مدى أسبوعين متتاليين، للتعبير عن موقفها الرافض لإعلان الرئيس

---

(146) Steve Holland, «Trump Recognizes Jerusalem as Israel's Capital, Reversing Longtime U.S. Policy,» Reuters (6 December 2017), <https://www.reuters.com/article/us-usa-trump-israel/trump-recognizes-jerusalem-as-israels-capital-reversing-longtime-u-s-policy-idUSKBN1E01PS>.

(147) «التطبيع خيانة وفد بحريني يزور إسرائيل علناً في ظل غضب العالم للقدس،» قناة سما الفضائية على يوتيوب، 11 كانون الأول/ديسمبر 2017، <https://www.youtube.com/watch?v=YbMjt225txo>.

(148) «العمادي يسأل وزير العمل والتنمية الاجتماعية عن موقف الوزارة من زيارة «هذه هي البحرين» للكيان الصهيوني،» المنبر الوطني الإسلامي، 13 كانون الأول/ديسمبر 2017، <http://almenber.bh/?p=2466>.

(149) «برعاية كريمة من جلالة الملك المفدى وزير العمل والتنمية الاجتماعية يفتتح مهرجان جمعية «هذه هي البحرين» بمناسبة العيد الوطني المجيد وعيد الجلوس،» وكالة أنباء البحرين ـ بنا، 16 كانون الأول/ديسمبر 2017، <https://www.bna.bh/portal/news/816782>.

(150) «تصريح من جمعية هذه هي البحرين،» وكالة أنباء البحرين ـ بنا، 10 كانون الأول/ديسمبر 2017، <https://www.bna.bh/portal/news/815827>.

(151) فيديو، «عضو وفد جمعية «هذه هي البحرين»: زيارتنا لإسرائيل جاءت بموافقة السلطات البحرينية،» بي بي سي عربي على يوتيوب، 11 كانون الأول/ديسمبر 2017، <https://www.youtube.com/watch?v=5_STZfqk67k>

(152) فيديو، «وقفة في جمعة الغضب الثانية للقدس في البحرين في مدينة الرفاع،» يوتيوب، 22 كانون الأول/ديسمبر 2017، <https://www.youtube.com/watch?v=P2KVIbR5ECg>.

الأمريكي وزيارة الوفد[153]، إلى جانب خروج احتجاجات شعبية في مختلف مناطق البحرين[154]، وقيام وفد شبابي من جمعية «مقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني» بزيارة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في العاصمة اللبنانية بيروت لإعلان البراء من جمعية «هذه هي البحرين» وما وصفته بـ«التطبيع العلني مع الاحتلال»[155] والتشديد على موقف شعب البحرين الثابت تجاه القضية الفلسطينية.

وقد زار البحرين في الآونة الأخيرة وفد ديني يهودي من كنيسة هامبتون في مدينة نيويورك بقيادة رجل الدين مارك شنير لمدة ثلاثة أيام، ضمن جولة سياحية دينية في المنطقة. التقى الوفد خلال الزيارة بكبار الشخصيات البحرينية اليهودية ووزير التجارة والصناعة زايد الزياني، وذلك قبل سفره إلى الكيان الصهيوني[156]. المُلاحظ بوجه عام هو تحفظ الجهات الرسمية عن التعليق على هذه الممارسات.

وفي السياق نفسه، رأى عضو مجلس النواب السابق ناصر الفضالة، أن تدشين مركز الملك حمد للحوار بين الأديان في الولايات المتحدة، في حفل بحضور ممثلين عن مركز «سايمون ويزنثال»[157] المعروف بتوجهاته الصهيونية، «يدخل في مجال التطبيع ويسيء للمملكة» وإنه «خطوة غير موفَّقة وليست في وقتها»[158].

خاتمة

النتيجة الأهم التي يمكن استنتاجها من قراءة الأحداث في البحرين خلال عام 2017 هي المدى الذي ذهبت إليه الحكومة في تغيير تركيبة الساحة السياسية على نحو كامل، وعلى جميع الصعد: السياسية والإعلامية والاجتماعية والأمنية. ففي حين كان الحديث في السابق يدور حول معارضة وجمعيات سياسية فاعلة، وحراك أهلي قوي، وصحافة مستقلة، ومؤسسات

---

(153) فيديو، «وقفة تضامنية بعنوان «القدس عاصمة فلسطين»،» يوتيوب، 13 كانون الأول/ديسمبر 2017، <https://youtu.be/H-eGW3b7kSg?t=436>.

(154) فيديو، «البحرين: تظاهرة غاضبة تضامنا مع قضية القدس وحرق العلم الأمريكي 8 ديسمبر 2017، أبوصبيع ـ الشاخورة،» يوتيوب، 8 كانون الأول/ديسمبر 2017، <https://www.youtube.com/watch?v=fF74duJn6Wo>.

(155) «وفد شبابي بحريني يزور المخيمات في لبنان رفضاً للتطبيع ودعماً للشعب الفلسطيني،» بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 16 كانون الأول/ديسمبر 2017، <http://refugeesps.net/post/6353>.

(156) «Proud to Have Organized the First Jewish Congregational Trip to a Gulf State with the Hampton Synagogue Leadership Mission to #Bahrain, Led by @MarcSchneier,» *Guy Millo Twitter*, 27 February 2018, <https://twitter.com/GuyMillo/status/968490934550884352>.

(157) «تحت رعاية جلالة الملك.. إطلاق إعلان البحرين ومركز الملك حمد للحوار بين الأديان والتعايش السلمي في لوس انجلوس،» **أخبار الخليج**، <http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1088877#.WbqIsKd1uiY.twitter>.

(158) «الفضالة: تدشين مركز حوار الأديان «تطبيع يسيء للبحرين»» **الخليج أونلاين**، 18 أيلول/سبتمبر 2017، <https://goo.gl/XMPA5D>.

ثقافية ودينية ومجتمع مدني يتفاعل مع الشأن العام، لم يعد اليوم يوجد الكثير من ذلك؛ فعلى الصعيد السياسي تم حل ثلاث جمعيات سياسية منذ عام 2011[159]، إضافة إلى الركود في حركة الجمعيات السياسية بوجه عام وضعف نتائج التي حققتها في الانتخابات النيابية. وعلى الصعيد الإعلامي أوقفت صحيفة **الوسط**، كما شهدت الساحة تضييقاً سياسياً ومدنياً تمثّل باعتقال المغردين لانتقادهم السياسات التقشفية على مواقع التواصل الاجتماعي[160]، ومنع نشر المقالات الناقدة في الصحافة[161]. إضافة إلى خسارة «الحراك الثوري» كثيراً بعد الحملات الأمنية ضد النشطاء السياسيين والحقوقيين والمتظاهرين، حيث مثّلت عملية فض اعتصام الدراز بداية احتضار الحراك. واجتماعياً تضررت شريحة واسعة من المواطنين من السياسات التقشفية التي طبقت في غياب المؤسسات التمثيلية وطرائق الدفاع عن مصالحهم، ومن المتوقع أن تمضي الأوضاع في السير على مسارها الحالي. وبينما اتسم النصف الأول من عام 2017 بالتطورات المتسارعة على مستوى الساحة السياسية، اتسم النصف الثاني بالشلل والاستسلام أمام متغيرات إقليمية كبرى، وخصوصاً مع اندلاع الأزمة الخليجية، إذ إن تداخل وترابط الأحداث بعضها مع بعض قد أنتج حالة سياسية معقدة جداً تبشر بالمزيد من التفاقم وتضاؤل فرص الإصلاح السياسي الجذري.

(159) أسماء العتيبي، «الاستئناف البحرينية تؤيد حل جمعية وعد المعارضة،» **الخليج الجديد**، 2017/10/26، <https://goo.gl/n118Gv>

(160) «حبس شخص نشر مقاطع فيديو مدعياً فيها إقرار رسوم من إدارة المرور على خلاف الحقيقة،» وكالة أنباء البحرين ـ بنا، 14 كانون الثاني/يناير 2017، <http://www.bna.bh/portal/news/811215>.

(161) «أخبار الخليج تمتنع اليوم الثلاثاء 9 يناير 2018 عن نشر مقال للكاتب إبراهيم المناعي،» انستغرام «بحرين سكاي»، 10 كانون الثاني/يناير 2018، <https://www.instagram.com/p/Bdvp_KCB12R/?r=wa1>.

الفصل الثاني

المستجدات السياسية في دولة الكويت

مراد الحايكي

برزت الكويت إقليمياً في عام 2017 بوصفها وسيطاً في أزمة الخليج التي اندلعت بين قطر من جانب والسعودية والبحرين والإمارات من جانب آخر. أما داخلياً، فقد اتخذت العلاقة المتأزمة بين الحكومة والمعارضة منعطفاً جديداً، حيث خرجت هذه المواجهة على نحو واسع من تحت قبة البرلمان، وتجسدت في سحب الجنسيات وسجن عدد من المغردين، إضافة إلى تداعيات المحاكمات في قضية اقتحام مجلس الأمة. أما على صعيد نظام الحكم، فقد يكون التطور الأبرز هو تبوؤ الشيخ ناصر صباح الصبّاح نجل الأمير منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع نهاية العام، ليبرز بذلك كشخصية مهمة في الساحة السياسية العامة.

أولاً: المجلس والحكومة: استجوابات وتأليف حكومة جديدة

على الرغم من أن العلاقة بين مجلس الأمة والحكومة كانت أقل صدامية مقارنة بمجلس عام 2012، الذي سيطرت عليه أغلبية من المعارضة، إلا أن العلاقة لم تخلُ من الاستجوابات وبعض نقاط التوتر، وخصوصاً إذا ما قورن هذا المجلس بذلك الذي سبقه مباشرة، والذي كان يعدّ مهادناً للحكومة نسبياً. وقد شهدت الحكومة عدة تغيرات خلال السنة؛ فقد استقال وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود الصباح من منصبه في شباط/فبراير 2017، وتم تعيين محمد العبد الله وزيراً للإعلام، وخالد الروضان وزيراً لشؤون الشباب[1]. أتت الاستقالة على خلفية تقديم ثلاثة نواب استجواباً للوزير في شأن الإيقاف الرياضي في الكويت،

(1) «أمير الكويت يقبل استقالة وزير الإعلام،» **العربي الجديد**، 2017/2/7، <https://goo.gl/B727Uk>.

واتهامات بتجاوزات مالية وإدارية في وزارة الإعلام[2]. ورأى بعض المحللين في ذلك مواصلة في استعمال أجنحة الحكم للرياضة كسلاح في صراعاتها الداخلية، إذ سبق أن تم إيقاف الكويت عن المشاركة في فعاليات اتحاد الكرة العالمي والاتحاد الأولمبي، على خلفية شكوى من الشيخين أحمد الفهد وأخيه طلال بدواعي تدخل الأجهزة السياسية في سير الرياضة في البلاد[3].

بعد ذلك بشهرين، قدم ثلاثة نواب في مجلس الأمة الكويتي طلب استجواب لرئيس مجلس الوزراء جابر المبارك الصباح بعدما فشل المجلس في تعديل قانون الجنسية[4]. وكان التعديل الذي لم يمرره المجلس ينوي إعطاء القضاء السلطة على قرارات سحب الجنسية، حيث ينص على جواز الطعن أمام القضاء لكل من صدر في حقه قرار سحب أو إسقاط جنسيته. وبدأ مجلس الأمة في 10 أيار/مايو باستجواب رئيس مجلس الوزراء في جلسة سرية بطلب من الحكومة. تناول الاستجواب خمسة محاور، منها قرارات سحب الجنسية، والفساد، وتعيينات بناء على المحسوبية، وزيادة أسعار الكهرباء والماء وسوء استعمال الميزانية. وبعد الاستجواب أعلن رئيس مجلس الوزراء تأليف لجنة لمتابعة الملفات المذكورة، من دون تقديم كتاب عدم التعاون لعدم التمكن من جمع تواقيع أكثر من 6 نواب[5].

إلا أن الحكومة الكويتية ما لبثت أن تقدمت باستقالتها في تشرين الأول/أكتوبر. وأتت الاستقالة على خلفية تقدم 10 نواب في مجلس الأمة الكويتي بطلب لطرح الثقة في وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الشيخ محمد العبد الله الصباح، عقب جلسة للمجلس تخللها استجوابه. وقد صرح الشيخ محمد العبد الله: «في ضوء ما تشهده المنطقة من مخاطر وتهديدات وما يعترض مسيرتنا الوطنية من تحديات جسيمة، وما أكد عليه من ضرورة المبادرة للعمل من أجل تصويب مسار العمل البرلماني، كاستحقاق وطني لا يحتمل التأجيل، وما يستوجب كل ذلك من العمل الجاد لإحداث التغيير المنشود، الذي يحقق الغايات الوطنية المأمولة»[6]. وقد تكاثرت التكهنات حول سبب استقالة الحكومة، بما فيها إمكان أن يتبع ذلك حل المجلس، إلا أن الاحتمال الأخير لم يتبلور على أرض الواقع.

---

(2) «الحكومة الكويتية تتجه للاستقالة اعتراضاً على استجواب «الحمود»،» **الخليج أونلاين**، 4 شباط/فبراير 2017، <https://goo.gl/L9SGJS>.

(3) «تقارير: ورطة قضائية تواجه الشيخ أحمد الفهد بتهمة «الإساءة لسمعة الكويت»،» CNN بالعربية، 13 كانون الثاني/يناير 2016، <https://goo.gl/zTyShc>.

(4) «استجواب رئيس الوزراء الكويتي بعد فشل تعديل قانون الجنسية،» **العربي الجديد**، 2017/4/12، <https://goo.gl/xgJCwY>.

(5) «انتهاء مناقشة استجوابين لرئيس الوزراء الكويتي بفشل طرح الثقة فيه،» البوابة، 11 أيار/مايو 2017، <https://goo.gl/E28md2>.

(6) «الحكومة تستقيل.. والبرلمان بلا جلسات،» **الوطن**، 2017/10/30، <https://goo.gl/YnLDxW>.

وفي 11 كانون الأول/ديسمبر، أصدر أمير الكويت مرسوماً بتأليف الحكومة الجديدة، التي ضمت تسعة أسماء جديدة[7]. وقد يكون المتغير الرئيسي الذي جذب الأنظار فيها هو دخول نجل الأمير الشيخ ناصر صباح الأحمد كوزير للدفاع ونائب أول لرئيس مجلس الوزراء. وعلى الرغم من أن الشيخ ناصر قد نأى بنفسه عن الدخول في الحياة السياسية المباشرة في السنوات العشر الأخيرة، فإن دخوله قد أثار التكهنات حول إمكان تغير الموازين في المشهد السياسي، ولا سيّما في العلاقة ما بين العائلة الحاكمة والحكومة ومجلس الأمة، إذ رأى البعض أن دخوله الحكومة قد يعيد ترتيب كفة القوى ما بين هذه الأطراف[8].

وبناء على المناصب التي يتبوأها الشيخ ناصر، سينصب تركيزه في العمل الحكومي على مجالين: الأول هو القطاع العسكري بوصفه وزيراً للدفاع. وفي واحد من أول تصريحاته في المجال العسكري، قال إنه لا مانع من انخراط النساء في الخدمة العسكرية، مثيراً تصريحه هذا بعض الجدل، ولا سيّما في ما بين بعض الإسلاميين والمحافظين الرافضين للموضوع[9]. وتبع ذلك دفعه قانوناً أقره البرلمان، سمح لغير محدَّدي الجنسية «البدون» وغير الكويتيين بالالتحاق بالخدمة العسكرية[10].

يذكر أنه بعد توقف دام 16 عاماً، عاد التجنيد الإلزامي إلى الكويت عام 2017، حيث حدد القانون مدته باثني عشر شهراً تشمل تدريباً عسكرياً لمدة أربعة أشهر، وخدمة لمدة ثمانية أشهر. وقد تم إقرار قانون الخدمة الوطنية العسكرية في عام 2015 بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الأمة، على أن يطبق بعد سنتين من إقراره[11].

ثانياً: تذبذب اقتصادي وإعادة إحياء رؤية 2035

المحور الآخر الذي من المتوقع أن يرمي الشيخ ناصر صباح الصباح بثقله فيه هو المحور الاقتصادي، وخصوصاً ما يتعلق برؤية 2035، إذ إنه قد تقلد أيضاً رئاسة المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية. وكانت الكويت قد أعلنت في بداية عام 2017 عن آخر نسخة من خططها

(7) «أمير الكويت يقبل استقالة الحكومة،» الجزيرة.نت، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2017، <https://goo.gl/JfyTtr>.

(8) «مخاض سياسي في الكويت استباقاً للانتخابات المقبلة.. والصراع بين الغانم والصقر على رئاسة البرلمان،» **رأي اليوم**، 2016/3/28، <https://goo.gl/2uzvcH>.

(9) «ناصر الصباح: لا مانع من انخراط المرأة في الخدمة العسكرية،» **الراي**، 2016/1/18، <https://goo.gl/HPh YB1>.

(10) «الكويت: قانون يسمح بتجنيد «البدون» والأجانب في الجيش،» **العربي الجديد**، 2018/3/6، <https://goo.gl/ u5r3y2>.

(11) «بعد توقف 16 عاماً.. عودة التجنيد الإلزامي بالكويت،» **القدس العربي**، 2017/10/12، <https://goo.gl/ m4EDnq>.

التنموية «2035» الهادفة إلى تحويل البلد إلى «مركز رائد إقليمياً ومالياً وتجارياً وثقافياً ومؤسسياً» بحلول عام 2035[12].

تنص رؤية «الكويت الجديدة» التي تعقب «رؤية 2035» على «تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، وتشجع فيه روح المنافسة وترفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم، وترسخ القيم وتحافظ على الهوية الاجتماعية وتحقق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة، وتوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة».

ويبدو أن جزءاً كبيراً من هذه الجهود ينصب على إعادة إحياء مشروع «مدينة الحرير» وميناء بوبيان الموازي له، ويرى البعض في تعيين الشيخ ناصر دفعة جديدة لهذه المشاريع نظراً إلى خلفية الشيخ التجارية والثقافية مع الصين وآسيا[13]. وتعود فكرة مشروع مدينة الحرير إلى منتصف الألفيات، حيث قررت حكومة الكويت مثل نظيراتها في الخليج إنشاء مدينة ضخمة تمتد على مساحة 250 كيلومتر مربع أطلق عليها اسم مدينة الحرير، بهدف أن تكون هذه المدينة المركز المالي والتجاري والسياحي الأكبر في المنطقة وبتكلفة 25 مليار دينار كويتي. يضم المشروع ميناء بوبيان الجديد الذي يقع بالقرب من الحدود العراقية والإيرانية ويخدم الدول الثلاث على حد تصريح عدد من المسؤولين في الكويت[14].

تأتي مدينة الحرير من ضمن خطط المدن المستقبلية الأخرى في منطقة الخليج العربي، كـ«المدينة الزرقاء» في عُمان و«لوسيل» في قطر، و«ووترفرونت» في دبي، وآخرها مشروع «نيوم» في السعودية. فبعد أكثر عقد من الزمن منذ بداية إطلاق هذا المشروع، عاد ليتبوأ الصدارة في الساحة عام 2017. وعلى الرغم من مناصرة الكثير من المسؤولين والمستثمرين للمشروع، فإن أصواتاً مشككة في جدواه قد برزت أيضاً، حيث طالبت اللجنة المالية في مجلس الأمة بإدراجه على جدول أعمالها لمناقشة جدواه الاقتصادية، بعدما تقرر في بداية عام 2017 تأليف «فريق حكومي ـ نيابي» لبحث مشروع قانون الهيئة الإدارية لمدينة الحرير الذي يعطي الهيئة صلاحيات لا يتفق معها الكثير من أعضاء مجلس الأمة[15]. كما أثيرت التساؤلات حول قدرة الحكومة على تنفيذ خطط التنمية بعيدة المدى على نحو محكم، في حين يواجه جهاز الإدارة العامة تذبذباً مستمراً في قدراته ومؤسساته، انعكست على هيئة شكاوى واتهامات متواصلة من جانب أعضاء مجلس الأمة بتدهور الخدمات العامة المقدمة من جانب الدولة.

---

(12) موقع كويت جديدة، <http://www.newkuwait.gov.kw/>.

(13) «الشيخ ناصر.. لمعة الذهب وأشواك السياسة،» **القبس الإلكتروني**، 2017/12/24. <https://goo.gl/YXFXtw>

(14) «مدينة الحرير في الكويت بتكلفة 132 مليار دولار،» الجزيرة، 22 تموز/يوليو 2008، <https://goo.gl/pbsja1>.

(15) «مدينة الحرير.. حلم يحوّل الكويت إلى وجهة استثمارية عالمية،» **الخليج أونلاين**، 6 شباط/فبراير 2017، <https://goo.gl/yZEbvp>.

إضافة إلى التحديات الداخلية التي يواجهها المشروع، توجد تحديات خارجية أيضاً قد تبرز على السطح في المرحلة المقبلة، وبالأخص في ما يتعلق بآفاق التعاون التي يفتحها هذا المشروع مع إيران والعراق بحسب تصريح وزير شؤون الديوان الأميري، ناصر صباح الأحمد الصباح، ومدى تقبل دول كالسعودية مثل هذا «التعاون»، وعلى الأخص مع ارتفاع حدة الصراع السعودي ـ الإيراني في المنطقة في الآونة الأخيرة[16]. كما ظهرت بعض الاعتراضات العراقية على المستوى الرسمي والشعبي على بناء ميناء بوبيان، بما في ذلك خروج بعض التظاهرات، صاحبها بعض الادعاءات بإمكان تعدي المشروع على السيادة العراقية وإعاقته لحركة الملاحة في المياه المحيطة بها[17].

وقد أتى هذا المشروع كآخر خطوات الحكومة لحل المشكلات الاقتصادية، التي بدأت تتفاقم مع دخول العجز في الميزانية في خضم هبوط أسعار النفط. ولمواجهة هذا العجز، قام مجلس الوزراء في الكويت بإقرار الضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة، وذلك بناء على اتفاق دول مجلس التعاون الخليجي الست على فرض ضريبة القيمة المضافة في بداية عام 2018، إلا أن الاتفاقية لم يبدأ تطبيقها نظراً إلى عدم مناقشتها في مجلس الأمة حتى بداية عام 2018[18]، ما يدل على التحفظ والمعارضة حيال مثل هذه الزيادات. وكان قد سبق ذلك زيادة في أسعار المحروقات في عام 2016، واجهت انتقادات واسعة تحت قبة البرلمان وصلت إلى حد المطالبة بإلغائها وإعادة الأسعار السابقة[19].

في المقابل، يبدو أن زيادة الرسوم خلال عام 2017 قد تركزت أساساً في تلك التي تصيب غير المواطنين، حيث ارتفعت رسوم الخدمات الصحية ووثائق التأمين الصحي على الوافدين بنسبة 140 بالمئة، كما طرحت وزارة الداخلية مشروع قانون يهدف إلى زيادة رسوم الإصدار والتجديد المفروضة على رخص السياقة للوافدين 50 مرة[20].

ثالثاً: بروز سحب الجنسية كسلاح جديد بين الحكومة والمعارضة

في آذار/مارس 2017، أمر الأمير بدراسة إعادة الجنسية لعدد من الأشخاص الذين سُحبت منهم في الأعوام السابقة، وكان من بينهم النائب السابق عبد الله البرغش، والداعية نبيل العوضي

---

(16) «ناصر الصباح: مشروع الجزر سيكون «الكويت الحقيقة»،» **القبس**، 2017/6/13، <https://goo.gl/tEjgg5>.

(17) «الكويت ترفض طلب العراق وقف بناء ميناء مبارك،» بي بي سي عربي، 27 تموز/يوليو 2011، <https://goo.gl/HNG54b>.

(18) ««القيمة المضافة» في الكويت... مؤجلة!،» **الراي**، 2017/12/27، <https://goo.gl/rVuWmv>.

(19) لؤي اللاركيا، «المستجدات السياسية في الكويت،» في: **الخليج والإصلاح الاقتصادي في زمن الأزمة النفطية**، تنسيق وتحرير عمر هشام الشهابي، أحمد سعيد العوفي وخليل يعقوب بوهزاع، الخليج بين الثابت والمتحول؛ 5 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017)، ص 93.

(20) «رفع رسوم رخص قيادة الوافدين 50 ضعفاً: 500 دينار للمرة الأولى... و50 للتجديد سنوياً،» **الراي**، 2017/6/16، <http://www.alraimedia.com/Home/Details?id=834666d7-b028-43b4-9d32-b92d65252dd3>.

والإعلامي سعد العجمي. وقد صرح مرزوق الغانم رئيس مجلس الأمة بأن هناك «انفراجات ستحدث نتيجة تحركات المجاميع النيابية بالتنسيق مع رئيس المجلس»[21].

وكانت السلطات الكويتية قد أسقطت الجنسية عن عشرات المواطنين والشخصيات العامة، من ضمنهم معارضون ورجال دين وإعلاميون، مبررة ذلك بأسباب تتعلق بـ«كيفية حصولهم عليها أو تحت سبب حفظ الأمن القومي للبلاد، وتعريض مصالح البلاد العليا للخطر»[22].

وكانت محكمة التمييز قد قررت في شباط/فبراير عدم اختصاص القضاء بأحكام سحب الجنسية وإسقاطها في قضية النائب السابق عبد الله البرغش[23]. وكانت محكمة الاستئناف قد حكمت أيضاً بالاتجاه نفسه، ما يعني أن الكرة قد عادت إلى ملعب الحكومة بوصفها المسؤول الأول والأخير في قضايا سحب الجنسيات. وتبع ذلك حكم المحكمة الإدارية في آذار/مارس بإلغاء قرار مجلس الوزراء سحب الجنسية من 46 شخصاً، وأمرت بإعادتها إليهم[24]. وفي 22 أيار/مايو، أقر مجلس الوزراء عودة ومنح الجنسيات إلى سبع عوائل، وذلك بعد مناقشته لتقرير لجنة «الجناسي المسحوبة». وكانت اللجنة التي أُلّفت قد لبّت 184 حالة تقدم المتضررون منها بطعون في قرارات سحب جنسياتهم، بحيث وافقت اللجنة على عودة الجنسية لسبع عوائل فقط من أصل 184[25].

بهذا احتلت قضية الجنسية حيّزاً موسعاً في الساحة السياسية المحلية، كونها تعد ظاهرة غير مسبوقة على مستوى الكويت، لها أبعاد قانونية وتشريعية وسيادية وإنسانية مهمة، ناهيك بتداعياتها السياسية الخطيرة. وترى المعارضة أن قضية إسقاط الجنسية هي في الأساس قضية سياسية بحتة وليس لها علاقة بالأحقية القانونية للمسقطة عنهم الجنسية، بحيث انتقلت المواجهة بين الحكومة والمعارضة خارج قبة البرلمان إلى ميدان السيادة والمواطنة، حيث تم تسييس الجنسية وأصبحت إحدى أدوات الصراع السياسي بيد الحكومة لاستعمالها ضد المعارضة[26].

---

(21) «أمير الكويت يأمر بدراسة إعادة الجنسية لعدد ممن أسقطت عنهم،» **آر تي**، 6 آذار/مارس 2017، <https://goo.gl/fuXccg>.

(22) «الكويت.. إلغاء قرارات سحب الجنسية من معارضين وعائلاتهم،» موقع الحرة، 6 آذار/مارس 2017، <https://goo.gl/KAq7pk>.

(23) «محكمة التمييز في الكويت تؤيد سحب جنسية عبد الله البرغش،» **العربي الجديد**، 2017/2/7، <https://goo.gl/MQMHax>.

(24) ««الأنباء» تنشر نص حكم «الإدارية» بإلغاء سحب جنسية عائلة البرغش: المدعون جنسية أولى ووالدهم توطن الكويت قبل عام 1920،» **الأنباء**، 2015/5/28، <https://goo.gl/U3WT9a>.

(25) «عودة الجنسية للبرغش ومنحها لست عوائل،» **القبس**، 2017/5/22، <https://goo.gl/3upQpE>.

(26) «الكويت.. إلغاء قرارات سحب الجنسية من معارضين وعائلاتهم،» موقع الحرة، 6 آذار/مارس 2017، <https://goo.gl/9Ei4Tq>.

رابعاً: قضية دخول المجلس[27]

برزت قضية «دخول المجلس» كنقطة أخرى للصراع السياسي بين الحكومة والمعارضة؛ فقد ألغت محكمة الاستئناف في تاريخ 27 تشرين الثاني/نوفمبر حكم محكمة أول درجة قضى في وقت سابق ببراءة المتهمين في قضية اقتحام مجلس الأمة عام 2011، وقضت بحبس عدد من النواب الحاليين والسابقين ومواطنين آخرين لمدة تراوح بين سنة وسبع سنوات. وكان سبب الاقتحام هو المطالبة بإقالة رئيس مجلس الوزراء الكويتي السابق الشيخ ناصر المحمد الصباح بتهم الفساد[28]. ورأت المحكمة أن ما قام به المتهمون في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 كان «جريمة علنية يعاقب عليها القانون، واتهمت المدانين بالتحريض واستعمال القوة والعنف مع حرس المجلس ودخول عقار في حيازة الغير بقصد ارتكاب جريمة»[29]. وبعدما جرى اعتقال المتهمين، أمرت محكمة التمييز في شباط/فبراير 2018 بوقف الحكم والإفراج عنهم حتى صدور الحكم النهائي[30]. وقد تم تنظيم عدد من الفعاليات والوقفات التضامنية مع المعتقلين وأسرهم في عدد من التجمعات والدواوين في الكويت[31]، كما أدان عدد من المنظمات الحقوقية المحلية والدولية الحكم[32].

تضم القضية ما يقارب 70 متهماً إضافة إلى عدد من النواب، منهم وليد الطبطبائي وجمعان الحربش، إضافة إلى نواب سابقين كمسلم البراك وفهد الخنة وفيصل المسلم وغيرهم. ويذكر أنه بعدما أمضى عضو مجلس الأمة الكويتي السابق مسلم البراك عامين في السجن بتهمة الإساءة للأمير، تم الإفراج عنه في نيسان/أبريل 2017. إلا أنه عاد واعتقل عند وصوله من السعودية في كانون الثاني/يناير 2018 على خلفية الحكم في قضية دخول مجلس الأمة، وأفرج عنه مرة أخرى مع قرار محكمة التمييز[33]. وما زالت حالة من عدم الوضوح تشوب مصير المتهمين من جهة إمكان ترشحهم لمجلس الأمة في حال إدانتهم، وإن كان الأمر نفسه ينطبق

---

(27) «الملوك لا ينسون ثأرهم.. القصة الكاملة لقضية «دخول مجلس الأمة» في الكويت،» موقع «ساسة بوست»، 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <https://goo.gl/QJbgVQ>.

(28) راجع مستجدات الكويت في النسخ السابقة من الإصدار.

(29) «دخول المجلس».. إلغاء البراءة وحبس المتهمين،» **القبس**، 2017/11/27، <https://goo.gl/3SH5om>.

(30) «إخلاء سبيل المتهمين في قضية اقتحام مجلس الأمة الكويتي،» **الوطن**، 2018/2/18، <https://goo.gl/wzouQH>.

(31) «وقفة تضامنية مع المحكومين في «دخول المجلس» بديوان الحربش اليوم،» مجلة **المجتمع** (9 كانون الأول/ديسمبر 2017، <https://goo.gl/3fC3iU>.

(32) «هيومن رايتس ووتش: إدانات جماعية على خلفية مظاهرات 2011 في قضية دخول المجلس وأحكام قاسية للتعبير عن الرأي والتظاهر،» موقع كاظمة، <https://goo.gl/SoMc9D>.

(33) «مسلم البراك بعد خروجه من السجن: سنعاود النضال من جديد،» CNN بالعربية، 21 نيسان/أبريل 2017، <https://goo.gl/5wLhQC>.

على بقية المتهمين، الذين يتكونون في جزء كبير منهم من الشباب. وبذلك، برزت قضية اقتحام المجلس والقضاء كسلاح آخر يتم استعماله في المواجهة بين الحكومة والمعارضة خارج إطار قبة البرلمان، وإن كان اقتحام هذه القبة هو فحوى الخلاف في هذه القضية.

خامساً: تواصل المحاكمات كأداة في المعترك السياسي

تواصلت الأحكام المتعلقة بالساحة السياسية ووسائل التواصل الاجتماعي بالصدور. وإن كانت الأحكام قد ركزت في السابق على نشطاء ومعارضين سياسيين[34]، فقد يكون المتغير الرئيسي في سنة 2017 هو تزايد حالات المغردين الذين جرت محاكمتهم بتهمة الإساءة إلى دول أخرى، وخصوصاً دول الخليج[35]، إضافة إلى وصول الأحكام إلى دائرة الصراع داخل أجنحة الحكم.

ويبدو أن السلطات الكويتية تحاول جاهدة ألا تُستغَل أراضيها كمساحة لانتقاد دول أخرى في المنطقة، حيث قضت محكمة الجنايات الكويتية في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 بحبس المغرد محمد السلمان 7 سنوات، بتهمة الإساءة إلى السعودية وإذاعة أخبار كاذبة[36]. كما وجهت التهم إلى عبد الله محمد الصالح بالإساءة إلى السعودية والإمارات والبحرين عبر حساباته على مواقع التواصل الاجتماعي، التي كان يدافع فيها عن مواقف قطر بينما يهاجم ويسخر من الدول الثلاث. وحكِم عليه في كانون الأول/ديسمبر بالسجن لخمس سنوات بتهمة الإساءة إلى السعودية، وأضيف إليه حكم في كانون الثاني/يناير 2018 بالسجن 5 سنوات بتهمة الإساءة للإمارات. وأعلن الصالح عام 2018 عن وجوده في بريطانيا وتقديمه طلب لجوء سياسي هناك[37].

وقد صرح وزير الإعلام حينها عبد الله الصباح: «لا نقبل الإساءة لأي بلد شقيق في وسائل الإعلام الكويتية المرخصة، وكذلك في مواقع التواصل الاجتماعي، وكل من أساء لرموز الخليج تمت إحالتهم للنيابة»[38].

كما حكم على المتهمين بـ«قروب الفنطاس» بالحبس 5 سنوات، من بينهم ثلاثة من أبناء الأسرة الحاكمة، حيث أدينوا «بازدراء القضاء واستخدام الإنترنت لبث فيديوهات تمس رجال

---

(34) اللاركيا، «المستجدات السياسية في الكويت،» في: **الخليج والإصلاح الاقتصادي في زمن الأزمة النفطية**، ص 93.

(35) «الكويت تحيل مغردين أساؤوا للسعودية إلى النيابة،» **عكاظ**، 2017/8/22، <https://goo.gl/DELXj3>.

(36) «حبس المغرد الكويتي محمد السلمان 7 سنوات مع الشغل لإساءته إلى المملكة،» موقع تواصل، 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <https://goo.gl/aujPb5>.

(37) ««لن أعتذر لن أطلب العفو ومستمر».. حكم جديد بحبس المغرد الكويتي عبد الله محمد الصالح بتهمة الإساءة للسعودية،» وطن يغرد خارج السرب، 21 كانون الثاني/يناير 2017، <https://goo.gl/tbww4H>.

(38) «الكويت تحيل مغردين أساؤوا للسعودية إلى النيابة،» **عكاظ**، 2017/8/22، <https://goo.gl/DELXj3>.

القضاء»[39]. وقد كان من بين المدانين المدير السابق لإدارة أمن الدولة الشيخ عذبي الفهد، ومالك جريدة وقناة **الوطن** الشيخ خليفة العلي، اللتين أغلقتهما الحكومة قبل عامين، إضافة إلى الشيخ أحمد الداوود. وكانت مجموعة الفنطاس قد شغلت حيزاً في الساحة الكويتية بعد إرسالها على تطبيق الواتساب رسائل تتكلم فيها على مؤامرة لقلب نظام الحكم في الدولة، وقد رآها البعض بأنها مواصلة للصراع داخل أجنحة الحكم والسلطة، وخصوصاً في ما بين الشيخين أحمد الفهد وناصر المحمد[40].

وفي حزيران/يونيو 2017، قضت محكمة التمييز بتغيير بعض الأحكام في «قضية العبدلي»، حيث أمرت بإلغاء حكم الإعدام الصادر في حق أحد متهمي القضية واستبداله بالسجن المؤبد، كما قضت بإلغاء براءة بعض المتهمين وحبسهم عشر سنوات، واستبدلت حكم المؤبد لأحد المتهمين بخمس عشرة سنة[41]. وبعدها بشهر، أعلنت وزارة الداخلية الكويتية عن هروب 16 محكوماً في القضية وهم «متوارون عن الأنظار»، ولكنها قالت: إنهم «ما زالوا داخل البلاد» حيث تداولت بعض الأخبار هروب المحكومين عبر زوارق بحرية إلى إيران[42]. وسرعان ما أعلنت وزارة الداخلية في آب/أغسطس أنها ألقت القبض على 13 من الهاربين[43].

تعود هذه القضية إلى آب/أغسطس 2015 حين كُشف عن أسلحة مخبأة أسفل منازل في منطقة العبدلي، على أنها تتبع لخلية مرتبطة بحزب الله اللبناني، حيث شملت الأسلحة «19 طناً من الذخيرة، و144 كيلوغراماً من المتفجرات، و68 سلاحاً متنوّعاً و204 قنابل يدوية، إضافة إلى صواعق كهربائية»[44]. وقد أدت تداعيات القضية محلياً إلى بروز شرخ بين الحكومة والكتلة البرلمانية «الشيعية»، التي كانت في ما سبق في حالة شبه مهادنة، وقد يكون أحد أبرز الشواهد على هذا الشرخ هو غياب النائب عدنان عبد الصمد عن بعض جلسات مجلس الأمة. أما على المستوى الإقليمي، فقد شهدت تداعيات الأزمة خفض الكويت عدد الدبلوماسيين الإيرانيين لديها كرد فعل على اتهام الكويت للأخيرة بضلوع مسؤولين إيرانيين في الخلية[45].

---

(39) «محكمة كويتية تؤيد الحكم الصادر بحق «قروب الفنطاس»،» سكاي نيوز عربية، 15 أيار/مايو 2017، <https://goo.gl/oD9zSm>.

(40) «الحكم بقضية «قروب الفنطاس» في الكويت 30 مايو،» **البيان**، 2017/4/20، <https://goo.gl/Mgrjs6>.

(41) «لا أبرياء في... «خلية العبدلي»،» **الرأي**، 2017/6/19، <https://goo.gl/8prNY5>.

(42) «الكويت: غموض يلف هروب 16 محكوماً في «خلية العبدلي» الإيرانية،» **الحياة**، 2017/7/19، <https://goo.gl/zMY2nG>.

(43) «بالصور.. القبض على 12 مطلوباً بخلية العبدلي في الكويت،» العربية.نت، 12 آب/أغسطس 2017، <https://goo.gl/UhWY8N>.

(44) «الكويت: الداخلية تلقي القبض على 12 محكوماً بـ«خلية العبدلي» المرتبطة بإيران،» **العربي الجديد**، 2017/8/12، <https://goo.gl/xiJeg7>.

(45) «الكويت تخفض عدد الدبلوماسيين الإيرانيين لديها،» **الخليج أونلاين**، 20 تموز/يوليو 2017، <https://goo.gl/sYCnQz>.

سادساً: صعود تيار شعبوي يركز على الوافدين وجمود في قضية البدون

برز في الكويت عام 2017 خطاب شعبوي يوجه اللوم حول الكثير من مشكلات المجتمع إلى الوافدين، ويطالب بزيادة الرسوم والمراقبة عليهم. وقد يكون أبرز من تصدر هذا الخطاب هو النائبة صفاء الهاشم، حيث اتهمت الوافدين بأنهم السبب وراء تردي الخدمات الصحية في الكويت و«طول طوابير الانتظار في المستشفيات ونقص الأكسجين في غرف الطوارئ». وقد صرحت الهاشم في أكثر من مناسبة «عدم حاجة الكويت لهم» ـ أي الوافدين، متهمة إياهم بالسيطرة على مختلف المهن في الكويت، ومصرحة بأنهم «أكلوا الأخضر واليابس»[46]، وطالبت بفرض الرسوم عليهم لـ«استخدام الطرق». كما اقترحت فرض رسوم بقيمة 1000 دينار كويتي على الوافد عند استصداره رخصة سياقة و500 دينار لتجديدها[47]. وشملت مقترحاتها الجنسية الكويتية، حيث طالبت بإسقاط جنسية الكويتية بالتجنيس بعد وفاة زوجها الكويتي[48].

انعكس بعض جوانب هذا الخطاب العام على التوجهات الحكومية؛ ففي آب/أغسطس 2017، أصدرت وزارة الصحة الكويتية قرارين بفرض رسوم على الخدمات الصحية للوافدين، ودخل القراران حيز التطبيق في تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه[49]. وفي الوقت الذي تبين فيه الحكومة الكويتية بأن هذا القرار يأتي ضمن حزمة «الإصلاحات الاقتصادية» لمواجهة عجز الميزانية، فإن استهداف المقيمين الأجانب فقط بالزيادات في رسوم بعض الخدمات، مثل الصحة والكهرباء والماء، أثار تساؤلات شتى حول عدالة هذا الصنف من السياسات، بينما حازت الخطوة مساندة عدد كبير من المواطنين[50].

بهذا تكون قضية تفاقم الخلل السكاني قد اتخذت صبغة شعبوية في الكويت، تضع اللوم على الوافدين، بدلاً من أصحاب العمل ومتخذي القرار الذين مأسسوا واستفادوا من هذه الهيكلية السكانية في سوق العمل. وقد برزت قضية معاملة الوافدين على الساحة الكويتية مرة أخرى في بداية عام 2018، حين قرر الرئيس الفيليبيني حظر إرسال قوى عاملة فيليبينية إلى الكويت بعد مقتل عاملة فيليبينية هناك وجدت جثتها في ثلاجة تجميد وعلى جسدها آثار

(46) «صفاء الهاشم: الوافدون أكلوا «الأخضر واليابس»،» **القبس**، 2017/6/1، <https://goo.gl/i2xgwR>.

(47) «صفاء الهاشم تقترح: 1000 دينار لرخصة قيادة الوافد و500 دينار للتجديد،» **الراي**، 2018/1/10، <https://goo.gl/F1fH23>.

(48) «صفاء الهاشم: سحب الجنسية من زوجة الكويتي بعد وفاته حتى لا تطالب بتجنيس أبنائها من زوجها الوافد،» **الراي**، 2018/1/11، <https://goo.gl/bb5zgf>.

(49) ««الصحة» تحدد الرسوم الجديدة على الخدمات للوافدين،» **الراي**، 2017/8/3، <https://goo.gl/id7eV7>.

(50) ««الصحة»... والقرار الأعور!،» **الراي**، 2017/10/4، <https://goo.gl/dKYntK>.

تعذيب بحسب تصريحات الرئيس الفيليبيني. في المقابل، ردت الجهات الكويتية بأن معلومات الرئيس الفيليبيني «مغلوطة»[51]. وعلى الرغم من تمرير قانون لعمال الخدمة المنزلية في عام 2016، فإن تطبيق القانون على أرض الواقع يظل صعباً في غياب الرقابة والجهات المنفذة، وخصوصاً أن القوى العاملة المنزلية تعيش في أماكن مغلقة ومن الصعب مراقبة مدى الالتزام بالقانون تجاهها. وتعدّ الكويت من أكثر دول الخليج، بل العالم، اعتماداً على عمال الخدمة المنزلية، إذ تشير الإحصاءات الرسمية إلى وجود نحو عامل خدمة منزلية واحد لكل اثنين من المواطنين في عام 2015.

من ناحية قضية «البدون»، تواصل الجمود والتعطل في التطرق إلى المسألة على المستوى الرسمي؛ فعلى الرغم من مرور سنوات على تأسيس جهاز مركزي لمعالجة أوضاع البدون تحت رئاسة صالح الفضالة، وتأليف لجنة برلمانية حول القضية نفسها[52]، فإنه لا يلوح في الأفق حل لهذه القضية التي تجذرت وتفاقمت منذ بروزها على الساحة مع تأسيس الدولة في الكويت، إذ تقدر أعداد البدون بما يفوق المئة ألف نسمة[53]. وكان آخر ما توصلت الحكومة إليه كـ«خطة» في بدايات عام 2018 هو طرح آلية لتقسيم البدون إلى ثلاث شرائح: الشريحة الأولى تضم حَمَلة إحصاء عام 1965، الذين قد يتم النظر في تجنيسهم، والشريحة الثانية هم من ليس لديهم إحصاء عام 1965 ولكن هناك ما يثبت وجودهم قبل عام 1980، بحيث قد يتم ترتيب الوضع مع إحدى الدول العربية لإعطائهم جنسية، أما أفراد الشريحة الثالثة التي لا يوجد ما يثبت وجودها قبل عام 1980، فهؤلاء «عليهم تعديل أوضاعهم»، ومن غير المعلوم إن كان ذلك يتضمن ترحيلهم[54].

وبعد تظاهرات الكثير من غير محددي الجنسية على أوضاعهم في عام 2011، عادت القضية لتشغل المشهد العام في عام 2017 بعد محاولة انتحار أحد المنتسبين إلى فئة البدون حرقاً. وقد أقيمت بعد هذه الحادثة وقفة تضامنية في ساحة الإرادة للمطالبة بحقوق البدون، إضافة إلى تفاعل عدد من النشطاء مع هذه الحادثة. وصرح عدد من النشطاء على وسائل التواصل الاجتماعي أن اللجنة المركزية قد «فشلت» في حل قضية البدون، واتهموا اللجنة بأنها لم تتمكن خلال عدة سنوات من إحراز أي تقدم في هذا الملف[55].

---

(51) «أزمة العمالة الفلبينية.. الكويت توضح ومانيلا تتعنت،» الجزيرة.نت، 13 شباط/فبراير 2018، <https://goo.gl/2QzzM5>.

(52) «لجنة «البدون» تطالب الجهاز المركزي بخارطة طريق لمعالجة أوضاعهم،» **الراي**، 2017/2/14، <https://goo.gl/1Lc9Ww>.

(53) Claire Beaugrand, *Stateless in the Gulf: Migration, Nationality and Society in Kuwait* (London: I. B. Tauris, 2017).

(54) «3 شرائح لـ«البدون».. والحل خلال 5 سنوات،» **القبس**، 2018/2/1، <https://goo.gl/jXmBYv>.

(55) «وقفة تضامنية لإقرار حقوق «البدون»،» **الوطن**، 2017/9/25، <https://goo.gl/8py7V1>.

سابعاً: أزمة الخليج

سيطرت أزمة الخليج على جهود الكويت في الساحة الإقليمية، فالتزمت الكويت رسمياً الحياد، وسعى أميرها لتقريب وجهات النظر بين أطراف الأزمة، حيث قام بزيارات متوالية لكل من السعودية والإمارات وقطر، إضافة إلى اتصالاته ولقاءاته مع بعض قادة دول العالم مثل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. وقد صرح أمير الكويت خلال زيارته الولايات المتحدة الأمريكية ولقائه بالرئيس الأمريكي في شهر أيلول/سبتمبر بأن تحرك الكويت في بداية الأزمة قد «أوقف عملاً عسكرياً» ضد دولة قطر، إلا أن الدول الأربع أصدرت بياناً وقتها أكدت فيه أن «الخيار العسكري في الأزمة القطرية لم ولن يكون مطروحاً بأي حال»[56].

وعلى الرغم من عدم وجود أي مؤشرات في الأفق تدل على اتجاه الأزمة الخليجية إلى الحل، نجحت الكويت في عقد قمة مجلس التعاون في دورتها الثامنة والثلاثين في كانون الأول/ديسمبر 2017 بعد أن ترددت أنباء عن عدم انعقاد القمة بسبب الأزمة. لكن على الرغم من انعقاد قمة الكويت فهي لم تخرج بأي نتائج في خصوص الأزمة. وشهدت القمة التي قلص جدول أعمالها من يومين إلى 90 دقيقة فقط، تمثيلاً ضعيفاً جداً، إذ لم يشارك من قادة المجلس إلا أميرا قطر والكويت، الدولة المستضيفة، في حين مثل السعودية وزير الخارجية عادل الجبير، ومثل الإمارات وزير الدولة للشؤون الخارجية أنور قرقاش، ومثل البحرين نائب رئيس الوزراء محمد بن مبارك آل خليفة، في حين مثل عُمان نائب رئيس مجلس الوزراء فهد بن حمد[57].

وفي حين لم تنجح المساعي الدبلوماسية، فقد نجحت مساعي الكويت في لم شمل مجلس التعاون كروياً، بعدما استضافت على أرضها بطولة كأس الخليج في كانون الأول/ ديسمبر 2017 عوضاً من دولة قطر التي كان من المقرر أن تكون الدولة المستضيفة. وقد شاركت كل الدول الثماني في الدورة، على الرغم من أن السعودية شاركت بصف ثانٍ من اللاعبين. وقد فاز في البطولة منتخب سلطنة عمان[58].

وقد سبق البطولة رفع العقوبات العالمية عن الاتحاد الكويتي لكرة القدم من جانب الفيفا، بعدما أقر مجلس الأمة الكويتي قانون الرياضة الجديد، «الذي سيتم العمل به بدلاً من القانون السابق بعدما تم تعديله ليكون متوافقاً على نحو كامل مع لوائح فيفا ومتطلباته»[59]. ولاقى قرار

---

(56) «دول الحصار تنتقد أمير الكويت وتنفي الخيار العسكري،» الجزيرة.نت، 8 أيلول/سبتمبر 2017، <https://goo.gl/bJrLrR>.

(57) «اختتام القمة الخليجية بتأكيد التمسك بمجلس التعاون،» الجزيرة.نت 5 كانون الأول/ديسمبر 2017، <https://goo.gl/PyWQSM>.

(58) «عُمان بطلاً لـ«خليجي 23» بعد فوزه بركلات الترجيح،» **القبس**، 2018/1/5، <https://goo.gl/CdLFXN>.

(59) ««فيفا» يرفع الإيقاف عن كرة القدم الكويتية،» **الحياة**، 2017/12/6، <https://goo.gl/u1AJVH>.

الفيفا برفع الإيقاف تفاعلاً إيجابياً من الشارع الرياضي الكويتي والخليجي، حيث سيتمكن منتخب الكويت لكرة القدم والفرق المحلية من العودة إلى المشاركة في المنافسات الرياضية الإقليمية والدولية. كما تحدث البعض عبر وسائل التواصل الاجتماعي عن دور قطري وآخر سعودي لرفع قرار الإيقاف، إلا أنه لم يصدر أي بيان أو تصريح رسمي من جانب الدولتين حول هذا الأمر[60]. وعلى الرغم من رفع الإيقاف في كرة القدم، إلا أن الإيقاف من جانب اللجنة الأولمبية الدولية يبقى سارياً.

ثامناً: التضامن مع القضية الفلسطينية والتطبيع مع الكيان الصهيوني

في ظل بوادر التطبيع المتصاعد في بقية دول الخليج العربية، انفردت الكويت رسمياً وشعبياً بمواصلة دعمها للقضية الفلسطينية ورفضها التطبيع كلياً، إذ استضافت الكويت مؤتمر مقاومة التطبيع في الخليج العربي، الذي نظمه عدد من الحركات المناصرة للقضية الفلسطينية في الخليج، وقد شهد مشاركة من جميع دول مجلس التعاون[61]. كما شجبت الكويت قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في كانون الأول/ديسمبر 2017 نقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى القدس وإعلانها عاصمة للكيان الصهيوني[62]، حيث نظمت قوى سياسية ومدنية كويتية تظاهرة في ساحة الإرادة أمام مجلس الأمة احتجاجاً على القرار[63]. وقد سبق ذلك هجوم خطابي لعضو مجلس الأمة الكويتي مرزوق الغانم على رئيس وفد الكيان الصهيوني خلال الجلسة الختامية للمؤتمر البرلماني الدولي الذي عُقد في مدينة سان بطرسبرغ الروسية، الذي انتشر على نحو كبير على وسائل التواصل الاجتماعي[64].

وكان مركز الخليج للدراسات في الجامعة الأمريكية في الكويت ينوي استضافة مركز كراون للدراسات الذي مقره جامعة برانديس الأمريكية في آذار/مارس 2018، ويرئس هذا الوفد والمركز «الإسرائيلي» شاي فيلدمان، الذي عمل سابقاً رئيساً لمركز دراسات «جافي» للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، الذي يعدّ أكبر مركز دراسات في نوعه في الكيان الصهيوني. وقد ألغيت ورشة العمل بعد ضغط من عدة جهات أهلية في الكويت[65]، إلا أن الوفد دخل

(60) ماجد جزر، «بعد عودة الكرة الكويتية ـ جدل كبير بسبب الوساطة السعودية والقطرية،» جوول، <https://goo.gl/aNvhFg>.

(61) «الكويت تستضيف المؤتمر الأول خليجياً لمقاومة التطبيع،» **العربي الجديد**، 2017/11/17، <https://goo.gl/y3urvL>.

(62) «ترامب يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل،» **القبس**، 2017/12/6، <https://goo.gl/y5okP4>.

(63) «وقفة تضامنية بالكويت تنديداً بقرار ترامب حول القدس،» **الوطن**، 2017/12/9، <https://goo.gl/vbtfCJ>.

(64) «مرزوق الغانم يطرد الوفد الاسرائيلي من البرلمان الدولي،» **الخليج**، 2017/10/19، <https://goo.gl/Cg7rZ8>.

(65) حساب حركة بي دي أس، تويتر، 13 شباط/فبراير 2018، <https://goo.gl/W1a1CP>.

الكويت بقيادة فيلدمان (الذي يحمل الجنسية الأمريكية أيضاً) بصفة غير رسمية حسب تصريحه، كما استضيف المركز ورئيسه رسمياً في عمان والسعودية[66].

خاتمة

لم تختلف الأوضاع السياسية في الكويت عام 2017 جذرياً عما كانت عليه في السنوات التي سبقت. إلا أن ذلك العام (2017) حمل بعض مظاهر تفاقم الخلل على الصعيدين السياسي والاقتصادي. وعلى الرغم من أن الاستجوابات والاستقالات وحل المجلس قد أصبحت جزءاً من تقاليد العمل السياسي وملازمة له في الكويت، فإن الصراع انتقل أيضاً إلى ساحة القضاء والسيادة، كما تبيِّن قضايا «اقتحام المجلس» وحبس المغردين وسحب الجنسيات. وبقي الوضع السياسي عموماً يراوح مكانه، فلا إنجازات حقيقية على مستوى العمل البرلماني، ولا وجود لتوافق نيابي ـ حكومي حول مواجهة الوضع الاقتصادي، مقابل احتقان سياسي بين الحكم والقوى السياسية الفاعلة في البلد.

وقد فاقم الجمود السياسي التذبذب الاقتصادي المستمر، فسوق العقار والأسهم في حالة ركود مستمرة، ولا توجد بوادر على إمكان إصلاح أوجه الخلل في إيرادات وإنفاقات الميزانية التي تعتمد على إيرادات النفط على نحو شبه كلي. وقد يكون التغير الكبير على مستوى تأليف الحكومة من ناحية الأشخاص هو دخول الشيخ ناصر صباح الصبّاح كنائب أول لرئيس مجلس الوزراء، الذي يبدو أنه قد وضع «رؤية 2035» ومدينة الحرير في صلب تطلعاته، على الرغم من بعض المعارضة التي تحيط بالمشروع والرؤية.

أما من الناحية الإقليمية، وعلى الرغم من بقاء العلاقات مع دول الجوار «مستقرة» على الرغم من أزمات المنطقة وصراعاتها، إلا أن هناك تخوفاً من تعرض الكويت هي الأخرى للضغط إذا لم تتوافق مواقفها تماماً مع مواقف جارتها، وبالأخص في ما يتعلق بالملفات الخارجية. ويبقى التحدي الحقيقي الذي يواجه الكويت كباقي دول المنطقة هو مستقبل منظومة مجلس التعاون الخليجي، والقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية حقيقية تتوافق مع الإرادة الشعبية وتبتعد من الاعتمادية الكلية على النفط.

(66) *Saudi Arabia and Kuwait: A Trip Report* (Waltham MA: Crown Center for Middle East Studies, 2018), <https://goo.gl/ZiSSFo>.

الفصل الثالث

المستجدات السياسية في السعودية

إبراهيم محمد

منذ تولي الملك سلمان سدة الحكم في السعودية، مرت المملكة بصورة متسارعة بالكثير من التحولات السياسية الضخمة، التي أسفرت عن حصول عدة متغيرات في السياسة الداخلية والخارجية للمملكة؛ فبعدما كانت السياسة السعودية توصف بأنها تتسم بالحذر، أصبحت سياستها الخارجية والداخلية هي الأكثر نشاطاً في المنطقة. يسعى هذا الفصل إلى رصد أهم هذه التطورات والمستجدات السياسية في السعودية، وإلقاء الضوء على تبعات هذه المستجدات على الفئات الواقعة على هامش سياسات التنمية.

أولاً: المستجدات في القوانين والهياكل التشريعية

شهد عام 2017 تحولات كبيرة على مستوى ترتيب هياكل الحكم في السعودية. وكان أبرز تلك التحولات القرار الملكي بتعيين الأمير محمد بن سلمان ولياً للعهد ونائباً لرئيس مجلس الوزراء، إضافة إلى المناصب الأخرى التي كان يشغلها، وعزل ولي العهد السابق محمد بن نايف. جاء هذا القرار بعد موافقة هيئة البيعة السعودية التي صوتت بالأغلبية العظمى (31 من 34) لمصلحة تعيين محمد بن سلمان ولياً للعهد كما جاء في القرار الملكي[1]. وكان القرار قد أكد عزل محمد بن نايف من جميع مناصبه، بما فيها وزارة الداخلية، وهو ما زاد من تنبؤات الصحف الغربية حول وضعه تحت الإقامة الجبرية وتجميد أمواله. لكن سرعان ما تم نفي ذلك

(1) «العاهل السعودي يعفي الأمير محمد بن نايف من جميع مناصبه ويعين محمد بن سلمان ولياً للعهد،» روسيا اليوم، 21 حزيران/يونيو 2017 <http://goo.gl/E6pGgY>.

من جانب أحد المسؤولين السعوديين، الذي علق على تقارير بعض الصحف بأن هذا «ليس صحيحاً 100 بالمئة». وكانت قد ظهرت عدة صور للأمير محمد بن نايف بعد عزله من منصبه تظهره في مواقع مختلفة داخل المملكة[2]. تبع هذا القرار الملكي قرارات أخرى تركز أغلبيتها على تعيين أبناء أحفاد المؤسس في مناصب قيادية، في خطوة لترتيب البيت الداخلي للحكم السعودي[3].

رافق هذه القرارات الملكية إجراء تعديل على الفقرة (ب) من المادة الخامسة من النظام الأساسي للحكم لتكون كالتالي: «يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس، عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء ويبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله وسنّة رسوله صلى الله عليه وسلم. ولا يكون من بعد أبناء الملك المؤسس ملكاً وولياً للعهد من فرع واحد من ذرية المؤسس»[4]. وجاء التعديل على الفقرة (ب) بإضافة جملة «ولا يكون من بعد أبناء الملك المؤسس ملكاً وولياً للعهد من فرع واحد من ذرية المؤسس» على نص الفقرة قبل التعديل لتؤكد عدم أحقية الأحفاد في تسمية أولياء عهد من الفرع نفسه الذي ينتمون إليه، كالأبناء والإخوة والأحفاد في حال توليهم مقاليد الحكم، على عكس أحقية أبناء المؤسس في فعل ذلك كما فعل الملك سلمان بتعيين ابنه محمد بن سلمان وليا للعهد[5]. ويرى بعض الكتاب أن تعديل هذه الفقرة جاء ليطمئن العائلة الحاكمة بمصير الحكم مستقبلاً ودورها المستقبلي فيه، وليقطع الطريق حول المخاوف في نية محمد بن سلمان توريث الحكم لأبنائه[6].

جاءت هذه القرارات الملكية بعد قرارات أخرى كان قد أمر بها الملك سلمان بن عبد العزيز في نيسان/أبريل 2017، منها ما قضى بإعادة جميع البدلات والمكافآت إلى موظفي الدولة بعد إيقافها طبقاً لسياسات التقشف في العام الذي سبقه، إضافة إلى صرف راتبين للعسكريين المشاركين في العمليات العسكرية في اليمن، «عاصفة الحزم» و«إعادة الأمل»[7].

كما صدرت عدة تعيينات وإعفاءات شملت الكثير من أمراء المناطق والوزراء والسفراء وبعض القيادات العسكرية. وكان النصيب الأكبر من هذه التعيينات في المناصب الكبيرة لجيل

---

(2) «السعودية تنفي وضع ولي العهد المعزول تحت الإقامة الجبرية،» DW عربية، 29 حزيران/يونيو 2017، <https://goo.gl/k2dtEP>.

(3) «عبد العزيز بن سعود وزيراً للداخلية.. والسالم نائباً.. والداود وكيلاً،» **عكاظ**، 2017/6/22، <http://goo.gl/xcZegK>.

(4) «تغيير في النظام الأساسي للحكم بالسعودية،» موقع الحرة، 21 حزيران/يونيو 2017، <https://www.alhurra.com/a/Saudi-arabia/372244.html>.

(5) «كيف غير الملك سلمان نظام الحكم بين أحفاد الملك المؤسس،» CNN بالعربية، 21 حزيران/يونيو 2017، <https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/06/21/saudi-basic-system-governance>.

(6) Simon Henderson, «Meet the Next Generations of Saudi Rulers,» *Foreign Policy* (10 November 2017), <http://foreignpolicy.com/2017/11/10/meet-the-next-generation-of-saudi-rulers/>.

(7) المصدر نفسه.

الشباب من العائلة الحاكمة. وبحسب البعض تأتي هذه الخطوة والخطوات التي تبعتها كمحاولة لتحكيم خطة الحكم للعقود القادمة، ومن الممكن أيضاً النظر إلى هذه الخطوة كضمان لولاء هذا الجيل الشاب عبر إشراكهم في إدارة الدولة ومنحهم الحق في إدارة ما يرونه مناسباً بحسب المهمات الموكلة إليهم[8].

وفي مزيد من التغييرات الهيكلية والتنظيمية للقطاعات الحكومية في السعودية، قام الملك سلمان بإصدار أمر ملكي بتغيير اسم مسمى هيئة التحقيق والادعاء العام إلى النيابة العامة، ومسمى رئيسها إلى النائب العام، في 17 حزيران/يونيو 2017، كما جاء في الأمر الملكي أن ترتبط النيابة العامة مباشرة بالملك بعدما كانت مرتبطة مباشرة بوزارة الداخلية. جاءت هذه الخطوة، وفقاً للأمر الملكي، لتمنح النيابة العامة مزيداً من الاستقلالية، نظراً إلى أهمية فصل السلطة التنفيذية والهيئة بوصفها جزءاً من السلطة القضائية[9].

بعد ذلك بثلاثة أيام أصدر الملك أمراً ملكياً آخر في 20 حزيران/يونيو2017 يقضي بإنشاء جهاز رئاسة أمن الدولة وتعيين عبد العزيز الهويريني رئيساً له بمرتبة وزير، مع استمرار شغله منصب مدير المباحث العامة. أكّد هذا الأمر الملكي ضم خمسة أجهزة أمنية إلى هذا الجهاز الجديد، وهي: المديرية العامة للمباحث العامة، ومركز المعلومات الوطني، وقوات الطوارئ الخاصة وطيران الأمن، والإدارة العامة للشؤون الفنية، إضافة إلى كل ما يتعلق بمحاربة الإرهاب وتمويله[10]. نص القرار الملكي أيضاً على أن يكون رئيس أمن الدولة عضواً في مجلس الشؤون السياسية والأمنية. ووفقاً للقرار الملكي اعتُمد هذا التنظيم الهيكلي بناءً على ما سبق اقتراحه من جانب الأمير نايف بن عبد العزيز ولي العهد ووزير الداخلية السابق لتعديل الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية بما يضمن فصل قطاع الشؤون الأمنية في جهاز مستقل[11].

يُنظر إلى هذا القرار الملكي من منظورين، الأول يتعلق بزيادة كفاءة هذا الجهاز في قضايا الأمن القومي والإرهاب، وتخفيف الأعباء والمهمات على وزارة الداخلية وزيادة تركيزها على القيام بدورها بما يختص بالمهمات التي تقدمها الخدمات المرورية والشرطة والجوازات، وهو ما تحدثت به وأكدته بعض وسائل الإعلام السعودية[12] أما المنظور الثاني فهو ما تطرقت إليه

---

(8) «السعودية: أمر ملكي بإنشاء جهاز رئاسة أمن الدولة،» العربية نت، 20 تموز/يوليو 2017، <http://goo.gl/N9vLfh>.

(9) واس، «نيابة عامة ومدير جديد للأمن العام،» العربية نت، 17 حزيران/يونيو 2017، <https://goo.gl/tmyyDw>.

(10) «بأمر الملك إنشاء جهاز لأمن الدولة وضم المباحث وقوات الأمن الخاصة والطوارئ وطيران الأمن،» سبق، 2017/7/20، <https://sabq.org/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%84-%D8%A3%D9%88%D8%A7%D9%85%D8%B1-%D9%85%D9%84%D9%83%D9%8A>.

(11) «هذه أسباب إنشاء جهاز رئاسة أمن الدولة بالسعودية،» العربية نت، 21 تموز/يوليو 2017، <http://goo.gl/xDXV9Q>.

(12) المصدر نفسه.

وكالة أنباء بلومبرغ الدولية حين قالت إن هذا الأمر شبيه ببعض الأوامر السابقة الهادفة إلى كسر توازن القوى المعمول به لعقود داخل العائلة المالكة؛ فبعدما ظلت وزارة الداخلية سنوات طويلة في يد نايف بن عبد العزيز ثم في يد ابنه محمد بن نايف قبل انتقالها أخيراً إلى حفيده وهو الأمير عبد العزيز بن سعود، جاء الدور الآن لكسر هذه المسلمات التي عملت عليها الإدارة السعودية لعقود طويلة[13].

وفي هذا الصدد قامت السعودية أيضاً، في تشرين الثاني/نوفمبر 2017، بتعديل قانون مكافحة الإرهاب وتجريم تمويله المعمول به منذ عام 2014، حيث أصدر الملك مرسوماً ملكياً يقضي بتعديل 21 مادة من هذا القانون. أبرز التعديلات حسب ما ذكرها عضو اللجنة الأمنية في مجلس الشورى عطا السبيتي في حديثه لموقع «العربية نت» تأكيد حق المتهم في تعيين محام بدءاً من مرحلة التحقيق بعدما كان هذا الحق مقتصراً على مرحلة التقاضي، إضافة إلى حماية الشُّهود[14].

يحتوي هذا القانون على 10 فصول تنظيمية و96 مادة قانونية. وقد عززت هذه المواد القانونية من دور النيابة العامة ورئاسة أمن الدولة بعدما كان يقتصر تطبيقها على وزارة الداخلية فقط بوصفها الجهة التنفيذية للدولة. كشف هذا القانون عن نوعية التهم والعقوبات لمرتكبيها، فقد حدد القانون مثلاً عقوبة السجن لمدة 5 ـ 10 سنوات لكل من يتعرض للملك أو ولي العهد بأي وصف يطعن بالدين والعدالة، و10 ـ 20 سنة لكل من أنشأ كياناً إرهابياً أو تولى منصب القيادة فيه[15]. وانتقدت هيومن رايتس ووتش تعديلات قانون مكافحة الإرهاب وتجريم تمويله، واصفة إياه بالاحتواء على تعاريف غامضة وفضفاضة للأفعال الإرهابية، حيث تصل بعض العقوبات إلى الإعدام[16]. وبحسب نص نظام جرائم مكافحة الإرهاب وتمويله، فإن العقوبة تصل إلى القتل في حق الممول أو المنفذ للعملية الإرهابية إذا نتج منها وفاة شخص أو أكثر[17].

وبالحديث عن الإرهاب وطرائق مكافحته، أنشأت السعودية مع بعض الدول الأخرى مركزاً لمكافحة الفكر المتطرف تحت مسمى «اعتدال»، وعُيّنت الرياض مقراً له في 21 أيار/مايو 2017. دُشِّن المركز إبان زيارة الرئيس الأمريكي وقادة الدول العربية والإسلامية السعودية

(13) Zaid Sabah [et al.], «Saudi King's Surprise Shakeup Clears Son's Path to the Throne,» Bloomberg (21 June 2017), <https://www.bloomberg.com/news/articles/2017-06-21/saudi-arabia-names-mohammed-bin-salman-as-crown-prince-j46gx3nq>.

(14) «هذه تفاصيل مكافحة الإرهاب المقر مؤخراً،» العربية نت، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <https://goo.gl/mY39FS>.

(15) المصدر نفسه.

(16) المصدر نفسه.

(17) انظر: «السعودية: قانون لمكافحة الإرهاب يسهل الانتهاكات،» هيومن رايتس ووتش، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <https://www.hrw.org/ar/news/2017/11/23/311781>.

انظر أيضاً: «مركز «اعتدال» يعتمد تقنيات غير مسبوقة لمكافحة التطرف،» العربية نت، 22 أيار/مايو 2017، <http://goo.gl/vYrWGg>.

بمناسبة قمة الرياض 2017. يهدف هذا المركز بحسب إعلانه الرسمي إلى مكافحة الإرهاب من خلال محاربة التطرف الفكري إعلامياً ورقمياً، إضافة إلى ترسيخ المبادئ الإسلامية المعتدلة في العالم[18]. وكان ترامب قد أكد قبيل زيارته الرياض في مؤتمر صحافي أن الهدف من هذه الزيارة هو الاجتماع مع قادة دول العالم الإسلامي للوصول إلى شراكة جديدة مع المسلمين من أجل مكافحة الإرهاب والتطرف، بحسب تعبيره[19].

ثانياً: مستجدات المطالب السياسية

على الرغم من الضعف المخيم على الحراك الحقوقي والمطالب السياسية في السعودية لأسباب متعددة، إلا أن بعض هذه المطالب تخرج بين الفينة والأخرى وتنشط كثيراً في وسائل التواصل الاجتماعي. يتصدر هذه المطالب مطلب إسقاط الولاية عن المرأة السعودية، الذي ينشط في «تويتر» تحت وسم حملة إسقاط الولاية. يقود هذه الحملة التي تجاوزت أكثر من 500 يوم الكثير من الناشطات السعوديات والأكاديميات، من أبرزهن هيا مبارك وعزيزة اليوسف. تدعو الناشطات في هذه الحملة الحكومة السعودية إلى إسقاط جميع الأنظمة التي تلزم المرأة بالحصول على موافقة أو تصريح الرجل.

رافق هذه المطالب أصداء وخلافات كبيرة في الشارع السعودي ألقت بظلالها على الكثير من العلماء، بمن فيهم عدد من أعضاء هيئة كبار العلماء، وهي المؤسسة الدينية الرسمية في السعودية. فقد حذر المفتي العام للمملكة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ من هذه المطالب ووصفها بالجريمة التي تستهدف المجتمع السعودي؛ وأكد المفتي أنه لا يجوز إسقاط الولاية على المرأة وأن مثل هذه الدعوات مخالفة لشرع الله وسنّة رسوله[20]. من جهة أخرى، قال عضو هيئة كبار العلماء الشيخ عبد الله المنيع أنه لا ولاية للرجل على المرأة إلا في الزواج، أما ما دون ذلك فيحق للمرأة متى بلغت سن التكليف أن تدير أموالها وممتلكاتها بالبيع والتوكيل وغيره[21].

---

(18) انظر: «مركز «اعتدال» يعتمد تقنيات غير مسبوقة لمكافحة التطرف،» العربية نت، 22 أيار/مايو 2017. <http://goo.gl/xu2ihk>.

انظر أيضاً: قناة الغد، «تقرير: البيت الأبيض يصف زيارة ترامب للسعودية بالتاريخية،» يوتيوب، 19 أيار/مايو 2017، <https://www.youtube.com/watch?v=lQXEALiT1a0>

(19) خالد الشايع، «بعد أكثر من 6 أشهر على «سعوديات نطالب بنزع الولاية» هل من جديد؟»، موقع رصيف 22، 5 آذار/مارس 2017، <http://goo.gl/v3MQB>.

(20) «المفتي يصف المطالبات بإسقاط ولاية الرجل عن المرأة بالجريمة التي تستهدف هوية المجتمع السعودي،» موقع يوتيوب، 6 أيلول/سبتمبر 2016 <https://www.youtube.com/watch?v=Fsg6iOmJlcM>.

(21) فاطمة آل دبيس، «المنيع لـ«عكاظ» لا ولاية على المرأة إلا في الزواج،» **عكاظ**، 2016/9/7، <http://www.okaz.com.sa/article/1073459/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A3%D9%8A>.

وكان الملك قد وجه في تعميم ملكي في أيار/مايو 2017 جميع القطاعات الحكومية بعدم مطالبة المرأة بموافقة ولي الأمر ما لم يكن هناك مسوغ نظامي يستند على أحكام الشريعة الإسلامية. وأكد هذا التعميم ضرورة مراجعة الإجراءات والقوانين المعمول بها في هذا الخصوص لحصر جميع الاشتراطات التي تتطلب موافقة ولي الأمر وإيضاح الأساس النظامي الذي يستند إليه ومن ثم الرفع بها خلال ثلاثة أشهر[22]. لاقى هذا الأمر ترحيباً كبيراً من جانب الناشطات السعوديات والمطالبين بإسقاط ولاية الرجل على المرأة، ففي تحقيق قامت به نورة العطوي لجريدة **الرياض** ذكرت د. هتون الفاسي أن مثل هذا الأمر من شأنه أن يدشن لحقبة جديدة من التعاطي مع المرأة وعهد جديد تنال فيه المرأة السعودية حقوقها، ولكن الفاسي شددت على ضرورة العمل على المزيد من الإصلاحات التي تتعلق بحقوق المرأة، منها ما يتعلق بالقيود المفروضة على سفر المرأة[23]. من جهة أخرى، طالبت منظمة هيومن رايتس ووتش السلطات السعودية بتفكيك نظام الولاية على نحو كامل وبجميع أوجهه، منها ما يتعلق بالسفر والحصول على جواز السفر والزواج، وانتقدت المنظمة أيضاً صمت الحكومة بعد مرور مدة الثلاثة أشهر من الأمر السامي الذي حدد هذه المدة للرفع بحصر جميع الأنظمة والقوانين المتعلقة بهذا الشأن[24]. وحتى كتابة هذه السطور لم تصدر الحكومة أي بيان يعلن عن نتائج مراجعة هذه الإجراءات والقوانين.

ثالثاً: الوضع الحقوقي

شهد الملف الحقوقي، كغيره من الملفات في السعودية، الكثير من التطورات التي تصاعدت وتيرتها في 10 أيلول/سبتمبر 2017، حيث قامت السلطات السعودية باعتقال رجال دين وإعلاميين ومثقفين، من بينهم د. سلمان العودة ود. عوض القرني والشاعر زياد بن نحيت والباحث عبد الله المالكي ود. مصطفى الحسن، والكاتب الاقتصادي عصام الزامل (الذي ساهم في النسخة السابقة من هذا الاصدار) وغيرهم، حيث تجاوز عدد المعتقلين الثلاثين شخصاً[25]. انتقدت منظمة هيومن رايتس ووتش هذه الاعتقالات، حيث علقت سارة ليا ويتسن، مديرة قسم الشرق الأوسط في المنظمة، بأنه «يبدو أن لهذه الاعتقالات دوافع

---

(22) «الملك سلمان يحرر المرأة من ولي الأمر في الخدمات،» روسيا اليوم، 4 أيار/مايو 2017، <http://goo.gl/wYAqLW>.

(23) نورة العطوي، «المرأة تتجاوز زمن «روحي جيبي ولي أمرك»،» **الرياض**، 2017/5/9، <http://www.alriyadh.com/1592521>.

(24) آدم كوغل، «على السعودية أن تنفذ الإصلاحات الموعودة للمرأة،» هيومن رايتس ووتش، 29 آب/أغسطس 2017، <https://www.hrw.org/ar/news/2017/08/29/308279>.

(25) «بالأسماء 39 عالماً في سجون المملكة.. السعودية تواصل حملة الاعتقالات ضد أكاديميين ومفكرين،» **هاف بوست عربي**، 13 أيلول/سبتمبر 2017، <http://www.huffpostarabi.com/2017/09/13/story_n_17981536.html>.

سياسية»[26]. بينما نقلت وكالة الأنباء السعودية الرسمية في 11 أيلول/سبتمبر عن مصدر مسؤول قوله «إن رئاسة أمن الدولة تمكنت في الأيام الماضية من رصد أنشطة استخباراتية لمجموعة من الأشخاص تعمل لمصلحة جهات خارجية ضد أمن المملكة ومصالحها ومنهجها ومقدراتها وسلمها الاجتماعي بهدف إثارة الفتنة والمساس باللحمة الوطنية»، في إشارة إلى حملة الاعتقالات الأخيرة[27].

وفي السياق نفسه، أصدر الملك أمراً ملكياً في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 يقضي بتأليف لجنة عليا برئاسة ولي العهد وعضوية رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والنائب العام ورئيس أمن الدولة ورئيس هيئة الرقابة لحصر قضايا الفساد العام. أكد الأمر الملكي استثناء هذه اللجنة من جميع الأنظمة والتعليمات والأوامر والقرارات السابقة لتقوم بحصر المخالفات والجرائم المرتكبة من جانب الأشخاص والكيانات ذات العلاقة بقضايا الفساد العام، إضافة إلى اتخاذ ما تراه هذه اللجنة مناسباً تجاه المتورطين[28]. وبعد ساعات من هذا القرار بدأت اللجنة بإعلان المتهمين الذين تجاوز عددهم الأربعين شخصاً. حوت قائمة المعتقلين أمراء ووزراء سابقين ورجال أعمال، منهم الأمير متعب بن عبد الله وزير الحرس الوطني السابق بعد عزله بقرار ملكي في التاريخ نفسه، وذلك بتهم صفقات سلاح، والأمير تركي بن عبد الله، أمير الرياض السابق الذي تتعلق تهمه بقضايا فساد في مشروع الرياض، والأمير الوليد بن طلال. وعلى رأس الوزراء السابقين المتهمين بالفساد كان رئيس الديوان الملكي السابق خالد التويجري ووزير الاقتصاد والتخطيط عادل فقيه، إضافة إلى وزير المالية السابق إبراهيم العساف. كما تضمنت القائمة الكثير من رجال الأعمال، من أبرزهم رئيس مجموعة MBC وليد الإبراهيم، ورجل الأعمال صالح كامل واثنان من أبنائه[29].

تجاوز عدد المتهمين بالفساد 208 أشخاص بحسب بيان النائب العام الشيخ سعود المعجب في 9 تشرين الثاني/نوفمبر، حيث أكد أنه تم الإفراج عن 7 أشخاص من دون توجيه اتهامات. كما أكد النائب العام أن حجم الاختلاسات في القضايا التي تحقق فيها اللجنة بلغ 100 مليار دولار، أي قرابة 400 مليار ريال سعودي. وذكر البيان الصادر عن النائب العام أن النشاط

---

(26) «السعودية اعتقال رجال دين بارزين،» هيومن رايتس ووتش، 15 أيلول/سبتمبر 2017، <https://www.hrw.org/ar/news/2017/09/15/309019>.

(27) «مصدر مسؤول رئاسة أمن الدولة تمكنت من رصد أنشطة استخباراتية لمجموعة من الأشخاص لصالح جهات خارجية ضد أمن المملكة وتحييد خطرهم والقبض عليهم،» وكالة الأنباء السعودية (واس)، 12 أيلول/سبتمبر 2017، <http://www.spa.gov.sa/1665138>.

(28) وكالة الأنباء السعودية (واس)، «أمر ملكي: تشكيل لجنة عليا برئاسة ولي العهد لحصر قضايا الفساد العام،» **عكاظ**، 2017/11/4، <http://www.okaz.com.sa/article/1586644>.

(29) «اعتقالات السعودية: محاربة للفساد أم تخلص من معارضي بن سلمان؟» BBC عربي، 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <http://www.bbc.com/arabic/interactivity-41878773>.

التجاري العادي في المملكة لن يتأثر بهذه التحقيقات، فتعليق الحسابات المصرفية كان يستهدف الحسابات الشخصية فقط، أما في ما يتعلق بالشركات والبنوك، فلا مانع من مواصلة معاملاتها وتحويلاتها كالمعتاد[30].

وفي بيان آخر في 5 كانون الأول/ديسمبر ذكر النائب العام أن عدد الموقوفين حتى هذا التاريخ بلغ 320 شخصاً، وأن هذا الارتفاع في عدد الموقوفين سببه المعلومات التي أدلى بها الموقوفون سابقاً. وصرح النائب العام بإحالة 161 شخصاً إلى النيابة العامة، وبذلك أصبح عدد الموقوفين 159 شخصاً حتى تاريخ البيان. وذكر البيان أن معظم من وجّهت إليهم تهم الفساد قد وافقوا على التسوية، وعلى ذلك قررت اللجنة التحفظ على عدد محدود منهم والإفراج عن البقية. كذلك شرح بيان النائب العام الإجراءات المعمول بها مع المتهمين وهي على مرحلتين، الأولى تتمثل بالتفاوض والتسوية، التي تعني عرض اتفاقية تسوية بين المتهم واللجنة لتسهيل عملية استعادة أموال الدولة وذلك مقابل قيام اللجنة بالتوصية بصدور عفو عن المتهم في ما يتعلق بحقوق الدولة. أما المرحلة الثانية فتتمثل بإحالة المتهمين إلى النيابة العامة لمواصلة التحقيق معهم، ومن ثم بتّ أمر الإيقاف على ذمة التحقيق، التي قد تصل بحسب الأنظمة إلى 6 أشهر وفقاً لصلاحيات النائب العام[31].

قبع هؤلاء المتهمون، بخلاف غيرهم من المعتقلين، في فندق الريتز كارلتون في الرياض. وفي سابقة إعلامية، زارت الصحافية في «بي بي سي» ليس دوسيت فندق الريتز كارلتون بعدما سمحت لها السلطات السعودية بالدخول. وأفادت دوسيت في تقريرها المصور أنها استطاعت الدخول ولكن لم يسمح لها بتصوير المتهمين أو تسجيل أحاديثهم. كذلك أكدت دوسيت أن السلطات السعودية قد قامت بمصادرة هواتف المتهمين، ولكنهم يحظون بخط ساخن يمكنهم من الاتصال بالمحامين وعوائلهم، إضافة إلى المشرفين على شركاتهم الخاصة[32].

وكانت منظمة هيومن رايتس ووتش قد أبدت مخاوفها من هذه الاعتقالات الجماعية، ودعت السلطات السعودية إلى الكشف فوراً عن الأساس القانوني والأدلة التي دفعت السلطات إلى احتجاز هؤلاء. وذكرت سارة ليا ويتسن مديرة قسم الشرق الأوسط في المنظمة «أن إنشاء جهاز جديد ضد الفساد وحملة الاعتقالات التي تلتها تثير مخاوف حول هذه الحملة التي قد

(30) «السعودية: الإفراج عن 7 والاختلاسات وصلت 100 مليار دولار،» العربية نت، 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <http://goo.gl/zzV4U9>.

(31) «عام/ النائب العام يُصدر بياناً حول أعمال اللجنة العُليا لمكافحة الفساد،» وكالة الأنباء السعودية، 5 كانون الأول/ديسمبر 2017، <https://www.spa.gov.sa/1695075>.

(32) «BBC داخل «ريتز كارلتون»: هنا يقيم «المعتقلون السعوديون المدللون»،» **العربي الجديد**، 2017/11/23، <http://goo.gl/e7S9eB>.

تكون متصلة على نحو أكبر بصراعات سياسية»[33]. كذلك نقلت «بي بي سي عربي» عن المستشارة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة الشفافية الدولية مروة فطافطة، أنها تعتقد أن محاربة الفساد في السعودية تستخدم «كحصان طروادة لتحقيق مآرب سياسية»، وأن استخدام تهم الفساد هي الطريق لإبعاد المنافسين السياسيين المحتملين[34]. في الجهة المقابلة أكد وزير الخارجية السعودي عادل الجبير في مقابلة مع شبكة «سي إن بي سي» أن النائب العام اكتشف «سرقة جزء كبير من موازنتنا، ولا يمكن السكوت على هذا الفساد، فعندما يحل الفساد لا يمكن أن نحقق العدالة أو نجذب الاستثمارات»[35].

رابعاً: فئات المجتمع الواقعة على «هامش التنمية»

على الرغم من التطورات التي شهدتها السعودية في مجال حقوق المرأة في السنوات الأخيرة، فإن الناشطات والناشطين في مجال المرأة يرون أن النساء ما زلن يعانين أوجهاً مختلفة من التمييز في بعض الأنظمة والقوانين المطبقة، إذ لا تزال المرأة غير قادرة على استخراج جواز السفر والسفر إلى الخارج ومغادرة السجن والزواج من دون تجاوز القيود التي يفرضها نظام الولاية[36]. وفي خطوة رأى كثيرون أنها إيجابية تجاه قضايا المرأة، أصدر الملك مرسوماً ملكياً يسمح للمرأة بقيادة السيارة في السعودية، منهياً بذلك الحظر على قيادة المرأة السيارات المعمول به منذ عقود. وقد لاقى هذا القرار ترحيباً دولياً كبيراً، ووصفه البيت الأبيض بالخطوة الإيجابية تجاه حقوق المرأة السعودية. كذلك رحبت الخارجية الأمريكية بهذا القرار ووصفته بالخطوة الإيجابية في الطريق الصحيح[37].

كذلك أعلن رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرياضة تركي آل الشيخ في 8 كانون الأول/ ديسمبر، أنه بتوجيهات من الملك سلمان تقرر مباشرة السماح للعائلات في مطلع عام 2018 بدخول الملاعب وفقاً «للضوابط الخاصة»، على أن تكون البداية في الرياض والدمام وجدة[38].

---

(33) «السعودية: اعتقالات بتهم فساد تثير مخاوف حول الإجراءات القانونية،» هيومن رايتس ووتش، 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، <https://www.hrw.org/ar/news/2017/11/08/311155>.

(34) أحمد ماهر، «اعتقالات الريتز: إعلان حرب على الفساد أم «حصان طروادة»؟،» BBC عربي، 2 كانون الأول/ ديسمبر 2017، <http://www.bbc.com/arabic/42208222>.

(35) Adel Al Jubeir, «CNBC Transcript: Saudi Foreign Minister,» CNBC, 9 November 2017, <https://www.cnbc.com/2017/11/09/cnbc-transcript-saudi-foreign-minister-adel-al-jubeir.html>.

(36) «ما الذي لا تستطيع النساء فعله في السعودية؟،» BBC عربي، 27 أيلول/سبتمبر 2017، <http://www.bbc.com/arabic/middleeast-41420853>.

(37) «ملك السعودية يصدر أمراً تاريخياً بالسماح للنساء بقيادة السيارات داخل البلاد،» BBC عربي، 27 أيلول/سبتمبر 2017، <http://www.bbc.com/arabic/middleeast-41403679>.

(38) «السماح للنساء بالدخول إلى الملاعب الرياضية بدءًا من 2018 في الرياض وجدة والدمام،» سبق، 29 تشرين الأول/أكتوبر 2017، <https://sabq.org/t9FrpB>.

وكانت الحكومة السعودية قد أدلت في كلمتها في المناقشة العامة لبند النهوض بالمرأة ضمن أعمال اللجنة الاجتماعية والإنسانية والثقافية خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، أن تمكين المرأة السعودية اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ومنحها حقوقها سيسهم في دفع عجلة التنمية وفق رؤية المملكة 2030[39].

لم تكن هذه القرارات الوحيدة المعنية بالمرأة في عام 2017، فقد صدرت قرارات أخرى وصفت بأنها جاءت ضمن إطار رؤية 2030. من هذه القرارات ضبط زواج القاصرات، حيث أقرت الجهات التشريعية إجراءات ضبط زواج القاصرات ممن هن في سن السابعة عشرة فما دون، واشترطت السلطات الحصول على إذن من المحكمة المختصة شرط أن يكون طلب التزويج مقدماً من المرأة نفسها أو وليها الشرعي في النكاح. وصدر كذلك قرار مجلس الوزراء لتنظيم صندوق النفقة للمطلقات والأبناء، الذي يهدف إلى صرف النفقة على المستفيدين من دون انتظار صدور الحكم بصرفها الذي قد يستغرق الكثير من الوقت، وبذلك يلزم الزوج المحكوم عليه بالنفقة بسداد المبلغ الذي حكم عليه للصندوق[40].

كذلك أصدر الملك أمراً يوجه فيه وزير الداخلية بإعداد مشروع نظام لمكافحة التحرش، حيث لاقى هذا القانون الكثير من الشد والجذب في السنوات الماضية بين مؤيد ورافض. وقد رأى الرافضون أن القانون من شأنه أن يُلغي اجتهاد القاضي نحو ستر القضية والحفاظ على الأعراض، إضافة إلى عدم وجود مصطلح «التحرش» في المعاجم الفقهية والشرعية[41]. وقد أكد المحامي والمستشار القانوني فيصل مشوح في حديثه لصحيفة سبق، أن مشروع قانون التحرش كان «يدور بين أروقة الوزارات وتتقاذفه الجهات بين معارضة وموافقة ومتحفظة حتى جاء الأمر السامي لينهي الجدل القائم في شأن هذا القانون»[42]. كذلك اتخذ وزير التعليم قراراً لا يقل إثارة للجدل عن مشروع قانون التحرش، وهو قرار يقضي بالبدء بتطبيق برنامج التربية البدنية في مدارس البنات، بعدما أقره مجلس الشورى في 2014 ولاقى اعتراضاً كبيراً من رجال الدين[43].

ولا تزال المطالب بإسقاط الولاية على نحو كامل مستمرة حتى وقت كتابة هذه السطور. وتتعالى أكثر المطالبات من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، التي تنادي الناشطات فيها

---

(39) «المملكة تؤكد الحرص على تمكين المرأة والارتقاء بمستواها،» **عكاظ**، 2017/10/6، <http://goo.gl/1roiAH>.

(40) فاطمة آل دبيس، «4 قرارات تنتصر للمرأة في 10 أيام،» **عكاظ**، 2017/8/15، <http://goo.gl/ZmwJgR>.

(41) حسناء عبد العزيز القنيعير، «تشريع نظام مكافحة التحرش بعد سنين من الممانعة،» العربية نت، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2017، <http://goo.gl/x17y4i>.

(42) فهد الغبيوي، «قانوني «مكافحة التحرش» سيكون خريطة لضبط العلاقات.. وعقابه يشمل الجنسين،» **سبق**، 2017/9/29، <http://goo.gl/1uTqkz>.

(43) «السعودية تسمح للفتيات بممارسة الرياضة في المدارس الحكومية،» BBC عربي، 11 تموز/يوليو 2017، <http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40567858>.

بضرورة تحقيق المساواة بين المرأة الرجل. وقد أشادت منظمة هيومن رايتس بالخطوات التي قامت بها السلطات السعودية، لكنها دعت إلى إزالة جميع القيود التي تعرقل من حرية المرأة بما فيها القيود المتعلقة بالسفر وأي قيود إضافية غير مفروضة على الرجل[44].

على صعيد آخر ازدادت مطالب المواطنات بتصحيح أوضاع أبنائهن من غير المواطنين. وهن يطالبن بحق منح الجنسية لأبنائهن. وقد ازدادت وتيرة هذه المطالبات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وخصوصاً «تويتر»، تحت وسم «أبناء السعوديات سعوديين»، إضافة إلى إنشاء موقع إلكتروني باسم «أبناء السعوديات» يهتم بتسليط الضوء على المعاناة التي تقاسيها المواطنات وأبنائهن في ما يتعلق بحق التجنيس، وهو ما يعكسه المحتوى الذي جمعه الموقع.

يحمل قانون الجنسية السعودي، كغيره من القوانين، تمييزاً ضد المرأة في عدد من بنوده؛ فالقانون يمنح ابن المواطن السعودي الجنسية السعودية بسبب ارتباطه بوالده بـ«رابطة الدم»، بينما يشترط على أبناء المواطنة من الذكور التقديم على طلب الجنسية بعد اتمامهم سن 18 عاماً، وهو يخضع لعدة إجراءات، منها قدرة المقدم على جمع 7 نقاط (يحصل عليها بناء على معايير يحددها القانون كمدة الإقامة والمؤهل الدراسي وغيرهما)، ثم يعرض ذلك على لجنة متخصصة لتقوم وزارة الداخلية بدراسته بعد ذلك. وفي الوقت نفسه لا يسمح قانون الجنسية بخضوع أبناء المواطنات من الإناث للإجراءات نفسها، بل يشترط عليهن الزواج من سعودي للحصول على الجنسية السعودية[45]. وكانت السعودية قد وقعت اتفاقية «سيداو» القاضية بتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة بما في ذلك أحقية المرأة بنقل جنسيتها إلى أبنائها؛ لكن السعودية تحفظت على الفقرة الثانية من البند التاسع من الاتفاقية المتعلق بجنسية الأطفال[46].

يعاني أبناء السعوديات الكثير من صعوبات الحياة، بما فيها صعوبة إيجاد العمل ومراجعة الدوائر الحكومية والمستشفيات. لكن السلطات السعودية أجرت بعض التعديلات للتخفيف من معاناتهم. مثلاً، قررت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في تشرين الأول/أكتوبر 2017 السماح لأم المواطن والمواطنة وابن وابنة المواطنة بالعمل في المهن التي يعمل فيها السعوديون، وتحديداً في شركات النقل عبر التطبيقات الذكية كأوبر وكريم[47]. كذلك عمّمت وزارة الصحة في نيسان/أبريل 2017 على مديرياتها بأن يتم التعامل مع أبناء السعوديات من أب

---

(44) «على السعودية تعزيز المساواة بعد إنهاء حظر قيادة النساء،» هيومن رايتس ووتش، 27 أيلول/سبتمبر 2017، <https://www.hrw.org/ar/news/2017/09/27/309628>.

(45) حنان الهاشمي، «المرأة في قانون الجنسية،» موقع المقال، 7 نيسان/أبريل 2014، <https://www.almqaal.com/?p=3337>.

(46) «Declarations, Reservations and Objections to CEDAW,» UN Women, <http://www.un.org/women watch/daw/cedaw/reservations-country.htm>

(47) مهند قحطان، «كريم: توظيف أبناء المواطنات مرهون بتأكيد قرار العمل،» **عين اليوم** (2017)، <http://3alyoum.com/article/788747>.

أجنبي كمواطنين، أي أنه أصبح بمقدور أبناء المواطنات العمل في وزارة الصحة والحصول على ميزات المواطن الوظيفية[48]. وكانت وزارة العمل قد أصدرت قراراً باحتساب أبناء وأزواج المواطنات ضمن نسبة السعودة لدى القطاع الخاص عام 2011[49].

خامساً: العمال الوافدون

أصبح نظام الكفالة محل جدل كبير في عام 2017، حيث صدر الكثير من التقارير التي تؤكد عزم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية على إلغاء نظام الكفالة نهائياً، غير أن الوزارة نفت ذلك عبر حسابها الرسمي في تويتر في كانون الثاني/يناير 2017، مؤكده أنه لا يوجد أي أمر بذلك[50]. وكانت وزارة العمل قد أصدرت قراراً في أيلول/سبتمبر 2016 يقضي بعدم أحقية احتجاز صاحب العمل لجواز سفر العامل، كما أكد الناطق باسم الوزارة خالد أبا الخيل أنه لا يجوز لصاحب العمل حجز جواز السفر إلا في حال وجود اتفاق مسبق بين العامل وصاحب العمل، ولكنه أقر أن المشكلة لا تزال قائمة وأن الوزارة عازمة على تطبيق العقوبة التي حددتها اللائحة التنفيذية لنظام العمل والتي تقدر بألفي ريال[51]. وبدأت الوزارة باتخاذ خطوات شكلية منذ عام 2012 لتغيير نظام الكفيل في السعودية، فاستبدلت جميع المصطلحات المتعلقة بنظام الكفيل، منها تلك الأسماء المدرجة في اللائحة الخاصة، كتغيير مسمى «نقل الكفالة» إلى «نقل الخدمات»، إضافة إلى إعلانها حق العامل الوافد في حرية التنقل وحرية الاحتفاظ بالوثائق الرسمية[52].

يواجه نظام الكفالة انتقادات كبيرة من عدة أطراف، كونه يمنح الكفيل قانونياً حق تقرير مصير المكفول، وتستفيد الشركات والأفراد من هذا النظام عبر المتاجرة بإقامات العمل. وإذا ما ترك العامل أو العاملة المنزلية العمل يتم تسجيل ذلك في مراكز الشرطة كحالة هرب، ما يعني أن العامل سوف يظل ملاحقاً من دون أي اعتبار لأسباب تركه للعمل[53]. وكان مجلس الشورى

---

(48) فيصل الحيدري، «الصحة تعامل أبناء السعوديات كمواطنين في التوظيف،» صحيفة **مكة**، 2017/4/19، <https://goo.gl/9PqvzG>.

(49) «وزارة العمل: أبناء السعوديات ضمن نسبة السعودة لدى الشركات،» العربية نت، 17 تموز/يوليو 2011، <https://www.alarabiya.net/articles/2011/07/17/157980.html>.

(50) «وزارة العمل تنفي إلغاء العمل بنظام الكفالة،» العربية نت، 8 كانون الثاني/يناير 2017، <http://goo.gl/M8zgr9>

(51) «السعودية على طريق إلغاء الكفالة تحذر أصحاب العمل من احتجاز جواز العامل،» **الحياة**، 2017/2/28، <http://goo.gl/95C8ze>.

(52) محمد البيشي، «السعودية تتخلى عن نظام الكفيل بـ«نقل الخدمات»،» صحيفة **الاقتصادية**، 2012/5/14، <http://www.aleqt.com/2012/05/14/article_656438.html>.

(53) شيخة البهاويد، «العبودية الحديثة: 7 أسئلة تشرح نظام الكفالة المعتمد في دول الخليج،» موقع منشور، 2 كانون الأول/ديسمبر 2016، <https://manshoor.com/people/modern-slavery-labor-laws-and-sponsorship-system-in-gulf-states>.

قد أصدر مشروع قانون في عام 2009 (وقد تم إقراره) من أجل تحسين أوضاع العمالة المنزلية، وهو يُلزم أصحاب العمل بمنح العاملات المنزليات تسع ساعات راحة يومية مع منحهن إقامة لائقة وأوقات راحة خلال ساعات العمل. وفرض هذا القانون عقوبات مالية على صاحب العمل المخالف تراوح قيمها بين ألفي ريال وخمسة آلاف ريال، فضلاً عن منعه من الاستقدام لثلاث سنوات أو نهائياً في حال ارتكاب صاحب العمل المخالفة للمرة الثالثة[54].

وكانت هيومن رايتس ووتش قد انتقدت نظام الكفالة، وخصوصاً الإساءات بحق العاملات المنزليات في السعودية، في تقرير خاص بعنوان «وكأنني لست إنسانة» عام 2005. ذكرت هيومن رايتس ووتش في تقريرها الكثير من القصص التي تعرضت لها العاملات المنزليات في السعودية، وخصوصاً العاملات القادمات من آسيا. وانتقدت المنظمة الطريقة التي يعمل بها نظام الكفالة بحيث إنه يربط تأشيرة عمل العمال بأصحاب العمل، وهو ما يزيد من احتمالية استغلالهم والإساءة إليهم[55].

وفي الوقت الذي يطالب البعض بتحسين أوضاع العمالة، فرضت السعودية رسوماً مالية شهرية إضافية على العمالة عبر برامج جديدة ضمن رؤية 2030، وهي كالتالي: برنامج «المقابل المالي» الذي طبق في النصف الثاني من عام 2017، وهو عبارة عن رسوم شهرية على المرافقين والمرافقات فقط بواقع 100 ريال عن كل مرافق، وفي عام 2018 سوف تطبق الرسوم على الأعداد الفائضة عن أعداد العمالة بواقع 400 ريال شهرياً عن كل عامل، وفي عام 2019 سوف ترتفع الرسوم إلى 600 ريال شهرياً مقابل 300 ريال شهرياً عن كل مرافق، وفي عام 2020 سوف يتم تحصيل 700 ريال على كل عامل وافد[56].

تهدف السعودية من خلال فرض هذه الرسوم إلى تقليل الاعتماد على القوى العاملة الوافدة بغرض توطين العمل في عدد من القطاعات الاقتصادية وخفض نسبة البطالة التي تقدر بنحو 13 بالمئة[57]. تأتي هذه الخطوات الحكومية بالتزامن مع حملة باسم «السعودية للسعوديين» أطلقها بعض الناشطين وشارك فيها الآلاف، وهي تهدف إلى فرض المزيد من القيود على القوى العاملة الوافدة وإحلال المواطنين السعوديين في سوق العمل كبديل

---

(54) محمد السلامة، «الشورى يقر راحة أسبوعية وإجازة مدفوعة الأجر للعمالة المنزلية،» صحيفة **الاقتصادية**، 2009/7/13، <http://www.aleqt.com/2009/07/13/article_251669.html>.

(55) «وكأنني لستُ إنسانية،» هيومن رايتس ووتش (2008)، <https://www.hrw.org/ar>.

(56) علاء المنشاوي، «بالتفاصيل.. رسوم العمالة الوافدة في السعودية شهرياً،» العربية نت، 22 كانون الأول/ديسمبر 2017 <https://bit.ly/2mAi438>.

(57) «ما حقيقة فرض ضرائب ورسوم جديدة على الوافدين بالسعودية في 2018؟،» **أريبيان بزنس** (2017)، <https://arabic.arabianbusiness.com/content/326826>.

جاهز[58]. وبسبب التغيرات الاقتصادية الأخيرة أصبح لهذا الوسم دور هجومي أكبر ضد الأجانب العاملين في المملكة، وساهم في خلق حالة من الذعر إضافة إلى تعبئة مشاعر الكراهية ضد الأجانب، الذين يظهرهم بعض المغردين في هذا الوسم بأنهم يعملون على نحو ممنهج لمنع المواطن السعودي من الحصول على وظيفة، كالحملات التي تحدث في تويتر ضد بعض الجنسيات العربية.

سادساً: المستجدات في العلاقات مع الدول الأخرى

استمرت السعودية على السياسة النشطة نفسها التي انتهجتها منذ عام 2015. وكانت سنة 2017 مليئة بالأحداث الضخمة التي رافقتها تغيرات محورية على مستوى علاقاتها الإقليمية والدولية. فخليجياً، استقبلت الرياض الرئيس الأمريكي ترامب في 20 أيار/مايو 2017 في جولته الخارجية الأولى بعد توليه منصب الرئاسة. كان حضور الرئيس الأمريكي استثنائياً حيث عقد ثلاث قمم: قمة سعودية ـ أمريكية، وقمة خليجية ـ أمريكية، وقمة إسلامية ـ أمريكية، حيث ضمت قمة الرياض 55 قائداً عربياً وإسلامياً[59]. وجاءت زيارة ترامب بعد فتور في العلاقات الأمريكية ـ السعودية في عهد إدارة الرئيس أوباما، التي أوقفت جزءاً من صفقات الأسلحة وحدت من دعمها العسكري للسعودية في اليمن[60]. وركزت الزيارة على مكافحة الإرهاب ومحاربة تمويله، إضافة إلى مواجهة إيران في المنطقة[61]. وكانت السعودية قد وقعت في هذه الزيارة اتفاقيات اقتصادية وعسكرية بقرابة 350 مليار دولار تمتد لعشر سنوات، وجاءت أبرز هذه الاتفاقيات على شكل تصميم المنصات البحرية، وتوطين سلع وخدمات حقول النفط، واتفاقيات شراء الطائرات بين الخطوط الجوية السعودية وبيونغ، وتطوير أنظمة الدفاع الجوي والأسلحة الذكية في السعودية، ودعم تجميع 150 طائرة هليكوبتر بلاكهوك أس ـ 70 في السعودية[62].

بعد هذه الزيارة بشهر واحد، وتحديداً في 5 حزيران/يونيو، أعلنت السعودية والإمارات والبحرين ومصر إضافة إلى اليمن والمالديف قطع علاقاتها بقطر، وتوالت القرارات في هذا الشأن، بما فيها منع مواطني هذه الدول من السفر إلى قطر، وإغلاق المجال البحري والجوي.

---

(58) شروق الفواز، «السعودية للسعوديين وغيرهم،» **الرياض**، 2009/7/17.

(59) «زيارة ترامب للسعودية.. برنامج حافل بحضور 55 قائداً،» سكاي نيوز العربية، 18 أيار/مايو 2017، <https://bit.ly/2A5gdxf>

(60) «أمريكا تعلق بعض مبيعات الأسلحة للسعودية،» CNN بالعربية، 13 كانون الأول/ديسمبر 2016، <https://cnn.it/2OSPs7r>.

(61) نايف الرشيد، «القمة العربية ـ الإسلامية ـ الأمريكية تؤسس لعمل جماعي لمحاربة التطرف،» **الشرق الأوسط**، 2017/5/22، <https://goo.gl/N9w92c>.

(62) فيصل الشمري، «تعرف على أبرز 15 اتفاقية بين السعودية وأمريكا،» العربية نت، 20 أيار/مايو 2017، <https://goo.gl/iQAihY>.

وأوضحت السعودية في بيان لها أن قطع العلاقات مع قطر يعود إلى أسباب أمنية وأن قرارها يهدف إلى حماية أمنها الوطني من مخاطر الإرهاب والتطرف[63].

وجاءت تداعيات هذه الأزمة بعد اتهامات حول تصريح نقلته وكالة الأنباء القطرية لأمير قطر خلال رعايته تخريج الدفعة الثامنة من مجندي الخدمة الوطنية يقول فيه إن قطر تتعرض لحملة ظالمة تتزامن مع زيارة ترامب الرياض، وأن هذه الحملة تريد ربط قطر بالإرهاب وتشويه جهودها في محاربته. وأضاف أمير قطر بحسب التصريح أن قاعدة العديد تمثل لقطر حصانة من بعض الدول المجاورة، في الوقت الذي شدّد فيه على دور إيران الإقليمي وضرورة عدم التصعيد معها[64]. نفت قطر هذه التهم، وعلق سيف آل ثاني مدير الاتصال الحكومي قائلاً إن «قطر لا تدعم الإرهاب من قريب ولا من بعيد»، مؤكداً أن الدول المقاطعة لقطر تسعى إلى شن حملة أخبار مزيفة ضد الدوحة[65].

في بداية الأزمة أصدرت قطر بياناً قالت فيه إن هذه التصريحات المنسوبة إلى أمير قطر غير صحيحة، وأكدت أن الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء القطرية تعرض لاختراق من جانب جهة غير معروفة. ولاحقاً أعلنت وكالة قنا اختراق حسابها على تويتر أيضاً[66]. بعد ذلك اتهمت الدوحة الإمارات بالضلوع في تنفيذ عملية الاختراق بعد كشفها لمصدر المواقع التي تمت من خلالها عملية اختراق موقع الوكالة[67]. ولكن سرعان ما نفى وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش تلك الاتهامات[68].

واستجابةً لهذه الأزمة قدمت السعودية والدول المقاطعة لقطر قائمة من 13 بنداً كشرط لعودة العلاقات إلى طبيعتها. وبحسب بعض التقارير فإن بعض هذه المطالب تتعلق بالعلاقات القطرية ـ الإيرانية إضافة إلى العلاقات التركية ـ القطرية، حيث تطالب الدول المقاطعة من قطر

---

(63) «سياسي/المملكة تقطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع دولة قطر،» وكالة الأنباء السعودية (واس)، 4 حزيران/يونيو 2017، <http://www.spa.gov.sa/1637273>.

(64) «أمير قطر: لا حكمة في عداء إيران وعلاقتنا جيدة بإسرائيل،» العربية نت، 24 أيار/مايو 2017، <https://goo.gl/zjtPsf>.

(65) «قطر: سبب الأزمة الخليجية اختلاف وجهات النظر.. لم ندعم الإخوان بولاية الشعب المصري،» **دنيا الوطن**، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2017/11/06/1096147.html>.

(66) «تصريح أمير قطر غير صحيح.. موقع وكالة الأنباء القطرية تعرض للقرصنة،» **النهار** (2017)، <https://goo.gl/8RJb2g>.

(67) «داخل قطر: اختراق «قنا» كان من خلال موقعين إماراتيين،» روسيا اليوم (20 تموز/يوليو 2017)، <https://goo.gl/WhcYfg>.

(68) انظر: «الإمارات تنفي ضلوعها في «اختراق» وكالة الأنباء القطرية،» بي بي سي عربي (17 تموز/يوليو 2017)، <http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40634817>.

انظر أيضاً: «بالأدلة.. موقع وكالة الأنباء القطرية لم يكن مخترقاً،» العربية نت، 24 أيار/مايو 2017، <https://goo.gl/EkzyuA>.

خفض مستوى علاقتها بإيران وإغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر[69]. رفضت قطر هذه المطالب رسمياً في 1 تموز/يوليو 2017، وجاء هذا الرفض على لسان وزير الخارجية القطري، الذي أكد أن بلاده ترفض قائمة المطالب كونها «وضعت لكي ترفض»؛ وأوضح أن هذه المطالب تريد تقويض سيادة قطر[70]. تطور هذا الخلاف لينتقل إلى أروقة مقر الجامعة العربية، حيث تداول نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي بعض المشادات التي حدثت بين الممثل السعودي والممثل القطري، إضافة إلى أروقة الأمم المتحدة التي كانت مسرحاً آخر لهذه الخلافات وحملات المواجهة[71].

عربياً، طورت السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع العراق بعدما كانت قطعت العلاقات الدبلوماسية معها عام 2016. وكانت الزيارة التي قام بها الجبير للعراق في مطلع عام 2017 قد مهدت الطريق إلى مزيد من الزيارات بين مسؤولي البلدين. بعد عدة أشهر من زيارة الجبير زار الرئيس العراقي السعودية والتقى خلالها الملك سلمان، وتم الاتفاق على تأسيس مجلس تنسيقي يُعنى بتطوير العلاقات بين البلدين[72]. وفي آب/أغسطس اتفق البلدان على إعادة فتح الحدود البرية بين البلدين بعد قرابة الـ 30 عاماً من إغلاقها، كما تم الاتفاق على استئناف الرحلات الجوية بين المدن السعودية والعراقية. واستمراراً لهذا التحسن الذي طرأ على العلاقات العراقية ـ السعودية، زار الرئيس العراقي السعودية مرة أخرى في تشرين الأول/أكتوبر لتوقيع اتفاقية مجلس التنسيق العراقي ـ السعودي وحضور جلسته الافتتاحية[73].

أما على صعيد العلاقات السعودية ـ اللبنانية، فقد شهدت توتراً غير مسبوق بعد إعلان رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري استقالته من الرياض، الأمر الذي دعا الرئيس اللبناني ميشال عون ووزير الخارجية اللبناني جبران باسيل إلى التهديد بتقديم شكوى في مجلس الأمن ضد الرياض في خطوة غير مسبوقة على مستوى العلاقات اللبنانية ـ السعودية[74]. وكان رئيس مجلس الوزراء اللبناني سعد الحريري قد أعلن استقالته في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 في

---

(69) «قطر: السعودية وحلفاؤها يسلمون الدوحة 13 مطلباً منها إغلاق قناة الجزيرة لإعادة العلاقات معها،» فرانس 24، 23 حزيران/يونيو 2017، <https://goo.gl/6xMGEd>.

(70) «قطر ترفض قائمة المطالب التي تقدمت بها الدول المقاطعة،» **الشرق الأوسط**، 2017/7/1، <https://goo.gl/zEzUT4>.

(71) «تداول جدال ممثلي السعودية وقطر ومصر بجلسة الجامعة العربية،» CNN العربية، 12 أيلول/سبتمبر 2017، <https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/09/12/qatan-marikhi-speeches-arab-league>.

(72) «العلاقات السعودية ـ العراقية: من القطيعة إلى التحسن المضطرد،» BBC عربي، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2017 <http://www.bbc.com/arabic/middleeast-41725162>.

(73) «العبادي في الرياض اليوم.. وتوقيع لاتفاقية مجلس التنسيق،» العربية نت، 21 تشرين الأول/أكتوبر 2017، <https://goo.gl/4f2Z1S>.

(74) «عون يهدد السعودية،» يوتيوب: قناة العربية (2017)، <https://www.youtube.com/watch?v=MYds5kf_wBI>.

الرياض وفي خطاب بثته قناة «العربية» هاجم فيه الحريري حزب الله وإيران وتحدث عن محاولتهما استهداف حياته كما فعلا مع والده عام 2005[75]. وهو ما عدّه الرئيس عون ضغوطاً سعودية وصلت إلى حد عدّ بقاء الحريري في السعودية أمراً خارجاً عن إرادته، واصفاً ذلك بأنه عمل عدائي تجاه لبنان[76].

رافق هذه الخطوة ردود فعل دولية كبيرة، دعت السعودية إلى استدعاء سفيرها في برلين احتجاجاً على تصريحات وزير خارجية ألمانيا التي قال فيها إن رئيس وزراء لبنان سعد الحريري محتجز ضد إرادته، وأعربت السعودية عن استغرابها واستهجانها تجاه هذه التصريحات التي أدلى بها وزير الخارجية الألمانية[77]. في المقابل أعلن وزير خارجية فرنسا جان إيف لودريان عن أن معلوماته تشير إلى أن سعد الحريري حر في تنقلاته في السعودية، مؤكداً أن ذهاب الحريري إلى أبو ظبي دليل على ذلك[78]، وهو ما أكده الحريري نفسه في مقابلة أجراها مع قناة المستقبل من الرياض، تحدث خلالها عن عودته إلى لبنان خلال أيام، مبدياً استعداده للتراجع عن الاستقالة وفق شروط قال إنه سيطرحها في لبنان وهي تتعلق في مجملها بدور حزب الله المتفاقم في الشأن السياسي اللبناني[79].

وفي أول تعليق سعودي بعد تراجع الحريري عن استقالته، أكد وزير الخارجية عادل الجبير أن الرئيس عون وحزب الله لم يمنحوا الحريري الهامش السياسي المفترض وقاموا باستخدامه كغطاء لتمرير القانون الانتخابي، وهو ما دفع الحريري إلى الاستقالة، مؤكداً أن السعودية لم تمارس أي ضغوط على الحريري في مسألة استقالته وتراجعه عنها[80].

أما على صعيد العلاقات السعودية ـ السودانية فقد مرت بالكثير من المنعطفات التي يمكن تلخيصها في ثلاث مراحل، هي: مرحلة الصمت، ومرحلة التقارب، ومرحلة الفتور. كان للأزمة الخليجية دور كبير في تخييم حالة من البرود على العلاقات السعودية ـ السودانية، حيث واجهت السودان معضلة كبيرة في اتخاذ موقف يساند طرف لمصلحة طرف آخر، إذ اعتمدت السودان على المساعدات القطرية عبر صندوق إعادة إعمار دارفور بعد توقيع اتفاقية الدوحة

---

(75) «لبنان: رئيس الحكومة سعد الحريري يعلن استقالته»، فرانس 24، 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <https://goo.gl/v8TS5u>.

(76) «عون: الحريري محتجز في السعودية،» روسيا اليوم، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <https://goo.gl/Dxti5f>.

(77) «بسبب الحريري.. السعودية تستدعي سفيرها في برلين،» **الجمهورية**، 2017/11/18، <http://www.aljoumhouria.com/news/index/391962>.

(78) «وزير الخارجية الفرنسي: الحريري حر في تنقلاته في السعودية،» **الجمهورية**، 2017/11/10، <http://www.aljoumhouria.com/news/index/390681>.

(79) «الحريري يؤكد عودته للبنان.. هذا شرطه للتراجع عن الاستقالة،» عربي 21، 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <https://goo.gl/1PnQPf>.

(80) «أول تعليق سعودي بعد عودة الحريري عن استقالته،» **الجمهورية**، 2017/9/16، <http://www.aljoumhouria.com/news/index/395422>.

للسلام بين الحكومة وأطراف المعارضة[81]. وكانت السودان قد أصدرت بياناً دعت فيه إلى تهدئة النفوس والعمل على تجاوز الخلافات بعد الأزمة الخليجية[82].

أما مرحلة التقارب فكانت من خلال سعي السعودية لرفع العقوبات الاقتصادية عن السودان، وهو ما أشاد به وزير خارجية السودان إبراهيم غندور، مؤكداً أن جهود الملك سلمان ووزارة الخارجية كانت فعالة في رفع العقوبات الأمريكية[83]. وفي إثر ذلك ثمّن الرئيس السوداني عمر البشير الدور السعودي في رفع العقوبات الاقتصادية عن السودان عبر مكالمة هاتفية مع الملك سلمان[84].

أما مرحلة الفتور فبدأت بعدما منح السودان تركيا حق تطوير جزيرة سواكن في أواخر عام 2017 لمدة غير معلنة[85]. لم يصدر تصريح رسمي من السعودية، لكن الإعلام السعودي تناول هذا بشيء من القلق، إذ نشرت صحيفة **عكاظ** السعودية خبر إعلان موافقة الخرطوم على منح تركيا حق تطوير ميناء سواكن بعنوان «الخرطوم تمنح أنقرة سواكن.. السودان إلى الحضن التركي»، مؤكدة في هذا التقرير أن الأمر لا يقتصر على تطوير ميناء تجاري فحسب، بل تعتزم تركيا بناء قاعدة عسكرية فيه كما فعلت في الصومال[86].

بعد ذلك بشهرين زار ولي العهد السعودي محمد بن سلمان روسيا وأجرى محادثات مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وقد تم توقيع 4 بروتوكولات تعاون بين البلدين[87]. تبع هذه الزيارة زيارة أخرى للملك سلمان في تشرين الأول/أكتوبر وصفت بالتاريخية، لكونها مثّلت أول زيارة يقوم بها ملك سعودي لروسيا. عقدت في هذه الزيارة الكثير من الصفقات، منها إنشاء صندوق استثماري بمبلغ مليار دولار، إضافة إلى موافقة السعودية على شراء أنظمة دفاع جوي روسية. وتم خلال هذه الزيارة الاتفاق على خفض إنتاج النفط حتى شهر آذار/مارس 2018

---

(81) «إلى أين سيتجه السودان.. قطر أم السعودية؟،» **السودان اليوم**، 5 حزيران/يونيو 2017، <https://www.noonpost.org/content/21036>.

(82) «البشير يزور السعودية لدعم مبادرة أمير الكويت،» الجزيرة.نت، 19 حزيران/يونيو 2017، <https://goo.gl/2iWK6M>.

(83) «السودان يشيد بدور السعودية في رفع العقوبات الأمريكية،» العربية نت، 8 تشرين الأول/أكتوبر 2017، <http://goo.gl/iqa82S>.

(84) أحلام القاسمي، «البشير يثمن دور السعودية في رفع العقوبات عن السودان،» **الخليج الجديد**، 2017/10/9، <https://goo.gl/jP37dX>.

(85) «7 حقائق عن سواكن السودانية التي ستطورها تركيا،» BBC عربي، 30 كانون الأول/ديسمبر 2017، <http://www.bbc.com/arabic/middleeast-42522494>.

(86) «الخرطوم تمنح أنقرة سواكن .. السودان إلى الحضن التركي،» **عكاظ**، 2017/12/27، <https://goo.gl/rQUdgh>.

(87) إبراهيم أبو زايد، «سوريا على رأس أولويات زيارة ولي ولي العهد السعودي لروسيا،» **الشرق الأوسط**، 2017/5/29، <http://goo.gl/8mqesT>.

لضمان ارتفاع أسعار النفط. يأتي هذا كله في ظل وجود بعض الاختلافات بين البلدين في ملفات أخرى كالملف السوري، حيث تعدّ روسيا حليفاً عسكرياً رئيسياً للرئيس بشار الأسد، بينما السعودية تُعد من أكبر داعمي بعض فصائل المعارضة السورية[88].

من جهة أخرى داومت السعودية على انتقاد إيران في كل مناسبة دولية بسبب ما تراه السعودية استمراراً لتدخلات إيران السلبية والمزعزعة لاستقرار المنطقة بما فيها اليمن، التي تطور الانقسام فيها إلى أعلى مستوياته بعد مقتل الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح على يد الحوثيين في كانون الأول/ديسمبر 2017[89]. وفي أول رد للسعودية على خبر مقتل صالح أكد سفير السعودية لدى اليمن محمد سعيد آل جابر «أن الجرائم التي ترتكبها جماعة الحوثيين ونقضهم للعهود التي يقطعونها هي جزء من تربيتهم الإيرانية»، وعلى الجانب الآخر أكد زعيم جماعة الحوثيين أن مقتل صالح يعد نهاية للتبعية اليمنية للسعودية في إشارة إلى تقارب سعودي مع الرئيس السابق قبل مقتله، بعدما كان الطرفان على النقيض قبل ذلك[90].

على الجهة الأخرى ظلت الشائعات وتصاريح كبار المسؤولين في دولة الاحتلال الصهيوني حول وجود اتصالات سرية بين السعودية والكيان الصهيوني تلاحق السعودية طوال هذا العام، ولكن الجبير نفى ذلك في مقابلة بثتها قناة «سي بي إس» المصرية في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، حيث أكد أن الموقف السعودي تجاه القضية الفلسطينية لا يزال ثابتاً، داعياً إلى ضرورة قيام دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية[91]. وكانت السعودية قد انتقدت قرار ترامب في شأن نقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى القدس المحتلة، حيث أصدر الديوان الملكي بياناً بخصوص هذا القرار تأسفت المملكة فيه على إعلان ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، محذرة من عواقب هذه الخطوة غير المسؤولة، وأكدت السعودية أن هذه الخطوة لن تغير من حقوق الشعب الفلسطيني ولن تفرض واقعاً جديداً على جهود السلام[92]. وكانت السعودية قد صوتت ضمن 128 دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة لمصلحة قرار يدعو الولايات المتحدة إلى التراجع عن اعترافها بالقدس عاصمة

---

(88) «زيارة الملك سلمان لروسيا: سلسلة صفقات اقتصادية وعسكرية تشمل بيع أنظمة دفاع صاروخي للسعودية،» BBC عربي، 5 تشرين الأول/أكتوبر 2017، <http://www.bbc.com/arabic/middleeast-41510456>.

(89) «الحوثيون يؤكدون مقتل علي عبدالله صالح،» **الجزيرة**، 2017/12/4، <https://goo.gl/nHqABM>.

(90) «هل يضعف مقتل صالح التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن؟» BBC عربي، 5 كانون الأول/ديسمبر 2017، <http://www.bbc.com/arabic/interactivity-42240037>.

(91) «بعد أنباء عن وجود اتصالات سرية بين تل أبيب والرياض.. الجبير ينفي وجود أي علاقة بين بلاده وإسرائيل،» روسيا اليوم، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <http://goo.gl/KXwBMq>.

(92) «السعودية: قرار أمريكا غير مبرر وغير مسؤول ومستنكر،» العربية نت، 7 كانون الأول/ديسمبر2017، <https://goo.gl/46VwYS>.

لدولة الاحتلال بالتزامن مع التهديدات التي أطلقها ترامب في شأن الدول التي تنوي التصويت ضد قراره[93].

خاتمة

مرت السعودية بالكثير من المتغيرات المفصلية، سواءٌ كان ذلك في سياستها الداخلية أو في سياستها الخارجية، التي اتفق أو اختلف حولها الكثيرون. يرى المؤيدون أن الملك سلمان ساهم في إعادة هيكلة الدولة ومؤسساتها بما يمنح السعودية مزيداً من الاستقرار في العقود المقبلة من خلال عزل ولي العهد محمد بن نايف وتنصيب محمد بن سلمان ولياً للعهد، وما سبقه من تعيينات لأبناء الأحفاد في مناصب قيادية، إضافة إلى الخطوات الاقتصادية وما تم إعلانه من مشاريع وفقاً لرؤية 2030 التي تُعد مشاريع مختلفة عما تم إعلانه في العهود السابقة. من جهة أخرى، يرى المخالفون أن هذه الخطوات من شأنها أن تزيد الأمور تعقيداً لما قد تفضي إليه من صراع داخل العائلة المالكة واستياء شعبي تجاه هذه المشاريع الاقتصادية التي تتضمن حزمة من التغيرات الاقتصادية التقشفية فرضت فيها السعودية بعض الضرائب كضريبة القيمة المضافة والضريبة على السلع الانتقائية، إضافة إلى تركز السلطة السياسية على نحو كبير في شخص واحد. أما خارجياً، فاستمرت السياسة السعودية بالدينامية نفسها والحدة التي انتهجها الملك سلمان منذ توليه السلطة، حيث قام الملك سلمان بجولات آسيوية وخليجية وعقد صفقات كبيرة كان النصيب الأكبر فيها لقطاع التسليح، وهو ما تم خلال زيارته لروسيا. كذلك استمرت السعودية باتخاذ مواقف أكثر حدة تجاه التحركات الإيرانية في المنطقة بعدما كانت تنتهج سياسة تميل إلى المحافظة في المدة السابقة. وعلى الرغم من التغيرات المحورية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والخارجي، يبقى الثابت هو استمرارية السلطة السياسية المطلقة، بحيث لا تزال أغلبية الشعب خارج دائرة اتخاذ هذه القرارات المحورية.

(93) «128 دولة دعمت القدس في الأمم المتحدة،» العربية نت، 22 كانون الأول/ديسمبر 2017، <http://goo.gl/iYD6Ph>.

الفصل الرابع

المستجدات السياسية في دولة قطر

آمنة المري
مريم الهاجري

لم يسبق أن كان المشهد السياسي مزدحماً إلى هذه الدرجة في تاريخ قطر الحديث؛ فعام 2017 حمل تقلبات سياسية واقتصادية واجتماعية جمة لدولة قطر وشعبها، حيث دخلت قطر في الخامس من حزيران/يونيو 2017 في ما أجمع أغلب القطريين على تسميته الحصار من جانب أربع دول هي السعودية والإمارات والبحرين إضافة إلى مصر، عن طريق الإعلان عن قطع العلاقات الدبلوماسية كافة مع قطر، وإغلاق المنافذ البرية والبحرية والجوية كافة معها، وإمهال كل من مواطني دولة قطر في الدول الأربع ومواطني الدول الأربع في دولة قطر مهلة لا تتجاوز الأسبوعين للعودة إلى أوطانهم، إضافة إلى منعهم من السفر إلى قطر[1].

يرصد هذا الفصل ويعرض أهم المستجدات السياسية في قطر عام 2017، بما فيها المتغيرات الطارئة من جراء الأزمة الخليجية، عن طريق المرور بأهم الملفات المتأثرة داخلياً وخارجياً.

أولاً: مجلس الشورى المنتخب

بعد تأجيل دام سنوات ووعود قديمة بإجراء انتخابات تشريعية لمجلس الشورى القطري، أعلن الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في خطاب افتتاح الدورة 46 لمجلس الشورى عن نية الحكومة إجراء انتخابات لاختيار أعضاء مجلس الشورى، مشيراً إلى أن الحكومة تعكف على

(1) «RPT-Saudi Arabia, Egypt, UAE Sever Ties to Qatar Over,» Reuters (5 June 2017), <https://goo.gl/PzR3gj>.

إعداد الأدوات التشريعية التي ستعرض على المجلس في «العام القادم»[2]. إلا أنه حتى كتابة هذه السطور لا تلوح في الأفق أية بوادر على إجراء الانتخابات خلال عام 2018. وكان الأمير قد أصدر قراراً في منتصف عام 2016 بتمديد مدة عمل مجلس الشورى لثلاث سنوات تبدأ من تموز/يوليو 2016 وتنتهي في 30 حزيران/يونيو 2019. وجاءت تلك الخطوة مشمولة بقرار تعيين 28 عضواً جديداً في مجلس الشورى من بينهم أربع سيدات لأول مرة في تاريخ قطر[3]. وتسري على المجلس الحالي الأحكام الخاصة بمجلس الشورى وفقاً للنظام الأساسي المؤقت المعدل الصادر عام 1972[4]، إلى أن يتم تفعيل مجلس الشورى المنتخب.

وعلى الرغم من أن الوعود هذه ليست بالجديدة، حيث أعلن الأمير السابق الشيخ حمد بن خليفة، عام 2011، عن إجراء انتخابات مجلس الشورى في النصف الثاني من عام 2013[5]، فإن الوعود الأخيرة حظيت بتفاعل ملحوظ من جانب الناشطين في الشأن العام القطري، وطالب بعضهم بضرورة إزالة المعوقات التي من شأنها أن تحول من دون توسيع نطاق هيئة الناخبين وتخل بمبدأ المساواة والمواطنة، وخصوصاً مع حرمان القطري مكتسبِ الجنسية حقَّ الترشُّح والانتخاب بموجب قانون الجنسية[6]. وبدأت التخمينات والمناقشات تظهر حول آلية تحديد الدوائر الانتخابية على أساس الدوائر أو الدائرة الواحدة[7] أو حول التقسيم الجغرافي للدوائر[8]. وما زال المجتمع القطري يترقب المزيد من التفاصيل حول الانتخابات حتى وقت كتابة هذه السطور.

ثانياً: المجتمع المدني

إن القيود التي يفرضها قانون الجمعيات الأهلية على عمل مؤسسات المجتمع المدني في قطر كثيرة[9]. ويرى كُثُر أن هذا القانون يعرقل عمل مؤسسات المجتمع المدني[10]. وقد أوصت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان القطرية في تقريرها السنوي لعام 2016 بضرورة الحد من القيود

---

(2) «صاحب السمو يفتتح دور الانعقاد الـ 46 لمجلس الشورى،» بوابة الشرق الإلكترونية (14 تشرين الثاني/نوفمبر 2017)، <https://goo.gl/MMSV5Z>.

(3) «لأول مرة في تاريخ قطر.. النساء يدخلن مجلس الشورى،» ار تي، 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <https://goo.gl/hhguu8>.

(4) المادة 150 من الدستور القطري الدائم لعام 2004.

(5) **الخليج بين الثابت والمتحول** (بيروت: منتدى المعارف، 2014).

(6) المادة رقم 16 من قانون رقم 38 لعام 2005 بشأن الجنسية القطرية.

(7) «تقسيم دوائر الشورى يثير الجدل،» **الراية**، 2017/11/26، <https://goo.gl/G2h3zx>.

(8) «الدستور حسم الجدل بتقسيم دوائر انتخابات الشورى،» **الراية**، 2017/11/26، <https://goo.gl/MLQwsa>.

(9) انظر في ذلك: خليل بوهزاع، «حرية التجمع في الخليج... وفقاً لما ينظّمه القانون،» مركز الخليج لسياسات التنمية <https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1719>.

(10) حسن السيد، **وقفات دستورية: محاولة لنشر الثقافة الدستورية في المجتمع القطري** (عمّان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008).

الإجرائية لتأسيس الجمعيات وتوسيع صلاحياتها، علاوة على التخفيف من سلطة الجهة الإدارية عليها[11]، بما في ذلك تمكين الجمعيات من الطعن أمام القضاء في القرارات الإدارية التي تصدر في حقها[12].

وقد أثار تصريح مدير إدارة الجمعيات والمؤسسات الخاصة في وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، الكثير من الجدل، حيث صرح بانعدام الحاجة إلى تعديل قانون تنظيم الجمعيات[13]. ولخص رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الجمعيات المهنية أسبابهم الداعية إلى تحديث القانون في عدم استقلالية الجمعيات، وغياب الدعم، وإلغاء قرارات الوزارة المحصنة في شأن الجمعيات أمام المحاكم، إضافة إلى كون نصوص القانون تشكل عائقاً أمام الحراك المجتمعي[14].

تواجه أبرز الجمعيات المهنية النشطة في قطر عدة صعوبات في ممارسة الأنشطة التي من شأنها عرقلة تحقيق الأهداف المرجوة من إنشائها؛ ففي عام 2017، أوقف مجلس إدارة جمعية المهندسين القطرية عن العمل وعُيِّن مجلس إدارة مؤقت بقرار وزاري، ولم يتم توضيح أو الإشارة إلى الأسباب التي دفعت الوزارة إلى حل مجلس الإدارة المنتخب[15]، على الرغم من تأجيل الانتخابات من جانب الوزارة. وسبق ذلك رفع الجمعية ثلاثة خطابات رسمية تطالب بالبدء في إجراءات الانتخابات الخاصة بمجلس إدارة الجمعية[16].

الجدير بالذكر هنا أن جمعية المحامين القطرية قد أعربت مراراً عن استيائها من مشروع قانون تنظيم مهنة المحاماة الذي صاغته وزارة العدل، إذ يحتوي المشروع على نصوص من شأنها أن تنال من استقلال مهنة المحاماة وتحد من حرية أصحابها، وعليه فهي تمس باستقلال القضاء[17]. وقد وضع رئيس جمعية المحامين القطرية بعد موافقة مجلس الشورى على المشروع، خطاباً يناشد فيه الأمير بضرورة عدم إصدار مشروع قانون المحاماة، وشدد على محاولات المحامين على مدى ثلاث سنوات مع وزارة العدل لإقناعها بأن هذا المشروع يحتوي

---

(11) «تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان السنوي بشأن أوضاع حقوق الإنسان في دولة قطر خلال الفترة 2016/1/1، حتى 2016/12/30،» اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (2016)، <https://goo.gl/za88UC>.

(12) الفقرة الثالثة من نص المادة 3 من قانون رقم 7 لسنة 2007 بشأن الفصل في المنازعات الإدارية (البوابة القانونية ـ قطر) (2007)، <https://goo.gl/55BZu1>.

(13) «ناجي العجي مدير الجمعيات والمؤسسات الخاصة: قانون الجمعيات لا يحتاج تعديل،» **الراية**، 2017/3/3، <https://goo.gl/zMaFpk>.

(14) «7 أسباب لتعديل قانون الجمعيات،» **الراية**، 2017/3/13، <https://goo.gl/Faf7m1>.

(15) «حل مجلس إدارة جمعية المهندسين،» **الوطن**، 2017/12/10، <https://goo.gl/XzGs7f>.

(16) «السليطي لـ«الشرق»: تحديد مصير انتخابات جمعية المهندسين قريباً،» **الشرق**، 2017/4/3، <ttps://goo.gl/8AH2md>.

(17) فيديو، «ندوة مشروع تعديل قانون المحاماة (كلمة الأستاذ يوسف الزمان)،» يوتيوب، 19 كانون الثاني/يناير 2016، <https://goo.gl/v41zdL>.

على نصوص تؤدي إلى المساس باستقلالية المهنة من خلال السلطات التي يخولها لوزارة العدل لإدارة شؤون مهنة المحاماة في قطر[18]. أما وزارة العدل فقد صرحت بأن المشروع قد تم العمل عليه بعد عقد اجتماعات مع جمعية المحامين القطرية، والمحامين المستقلين، كما أن جمعية المحامين لا تمثل جميع المحامين لأن أعضاءها المسجلين لا يتعدى عددهم نصف عدد مزاولي المهنة في قطر، ودور الجمعيات المهنية هو دور محدود في جميع الأحوال[19].

وفي مطلع كانون الثاني/يناير 2018 أصدِرَت تعديلات في شأن قانون المحاماة، وأكد مجموعة من المحامين رضاهم عن موافقة وزارة العدل على بعض هذه التعديلات[20]، التي تضمنت عدم السماح لوكلاء الشركات بالترافع أمام المحكمة[21]. وقد نشرت مجموعة من الصحف وحساب وزارة العدل الرسمي وقائع لقاء وزير العدل مع أعضاء جمعية المحامين، بوصفه لقاء للبحث في السبل الكفيلة بالارتقاء بمهنة المحاماة[22]، إلا أن المحامين ما زالوا يرون أن القانون لم يحقق طموحاتهم، وكان لا بد من وجود تنازلات من أجل التوصل إلى تعديلات تناسب المحامين والوزارة[23].

ثالثاً: حرية الصحافة وحرية التعبير

جاءت قطر في المرتبة 123 عالمياً في معدل حرية الصحافة، بحسب تقرير منظمة «مراسلون بلا حدود» لعام 2017، وهذا يعني أن تصنيفها تراجع ست مراتب عن العام الذي سبقه[24]. ومثّلت الأزمة الخليجية منعطفاً بارزاً في ما يخص حرية التعبير في قطر على المنصات كافة، حيث حاولت الدول الأربع الضغط على قطر لإغلاق قناة الجزيرة، وهو ما رأت فيه قطر «هجوماً» على صحافتها[25]. وعلى الرغم من دور قناة الجزيرة على المستوى الإقليمي، إلا أنها ما زالت بمنأى عن الشأن الداخلي في ما يخص الشارع القطري. ومن الملاحظ تأثر الخط

(18) «رئيس جمعية المحامين يناشد سمو الأمير،» مدونة جمعية المحامين القطرية، 29 أيلول/سبتمبر 2017، <https://goo.gl/usT9Bt>.

(19) «وزير العدل: قانون المحاماة يواجه الممارسات الخاطئة لبعض مكاتب المحاماة،» **الشرق**، 2017/6/20، <https://goo.gl/FdvgMF>.

(20) «جمعية المحامين تثمن موافقة العدل على تعديلات قانون المحاماة،» **الشرق**، 2018/1/5، <https://goo.gl/iLnm1e>.

(21) «شمول المحامين القطريين بمظلة التقاعد،» **الراية**، 2018/1/10، <https://goo.gl/jFvYpA>.

(22) «وزير العدل: خطة طموحة للارتقاء بمهنة القانون وتطوير أداء المحامين،» **الشرق**، 2018/1/9، <https://goo.gl/XQ9QLL>.

(23) «محامون للشرق: تعديلات قانون المحاماة تواكب تحديث التشريعات وتسهيل التقاضي،» **الشرق**، 2018/1/3، <https://goo.gl/Nn593Y>.

(24) «تصنيف معدل حرية الصحافة،» مراسلون بلا حدود (2017)، <https://goo.gl/XRBBfy>.

(25) «Unacceptable Call for Al Jazeera's Closure in Gulf Crisis,» Reporters without Borders, 28 June 2017, <https://goo.gl/RhF3gg>.

التحريري للصحف والقنوات بتداعيات الأزمة الخليجية، إذ أعدت الصحف سلسلة تقارير تتناول الوضع الحقوقي والاقتصادي والسياسي في الخليج[26]، علاوة على نشر كاريكاتيرات تجسد أطراف الأزمة الخليجية بعينهم وهو ما يعد طارئاً لم يسبق له مثيل[27]. كما تراجعت قناة الجزيرة عن موقفها في شأن عاصفة الحزم بعد إعلان خروج دولة قطر من التحالف العربي إبان الأزمة الخليجية، إذ قامت بتغطية ما تصفه بالانتهاكات التي خلفها التحالف، بحسب وجهة نظرها، في تقارير وبرامج ونشرات إخبارية[28]، كما بثت مجموعة تقارير تناقش قضايا متعلقة بالدول الأربع كالفقر والبطالة والمعتقلين[29]. وفي خطوة غير مسبوقة نشر تلفزيون قطر مجموعة مقاطع كانت قد نشرت على الإنترنت احتوت على مناشدات ومطالب بالإصلاح في دول مجلس التعاون الأخرى المعنية بالأزمة[30].

رابعاً: المطالب السياسية والاحتجاجات والعرائض

كما هي الحال مع الدول الخليجية الأخرى، لا يملك المجتمع القطري مساحةً كبيرة للنشاط السياسي، أو فضاءً عاماً لممارسته، لذا غالباً ما يلجأ القطريون والقطريات إلى مواقع التواصل الاجتماعي للتعبير عن أي حالة استياء أو ضيق من القرارات السياسية أو الرسمية؛ فتحولت هذه المواقع إلى الفضاء العام لهذا المجتمع. لم يشهد عام 2017 الكثير من هذه المطالبات، التي تمثل أغلبها بعدد من الوسوم التي تداولها المجتمع القطري بكثرة على موقع تويتر، وأهمها الحملة التي شُنّت على مؤسسة قطر للأفلام، التي موّلت فيلماً لمخرج صهيوني كان قد بدأ

---

(26) «البحرين محمية سعودية،» **الشرق**، 2017/8/6، <https://goo.gl/ZsvzoD>؛ «العوامية .. مدينة سعودية تحولت لأنقاض،» **الراية**، 2017/8/9، <https://goo.gl/xrpDSN>، و«تحرير «الجزر» لا يبدأ من قطر،» **الوطن**، 2017/6/6، <https://goo.gl/Z6RLRs>.

(27) انظر كاريكاتيرات محمد عبد اللطيف، في: **الراية**، 2017/10/23، <https://goo.gl/R35RKq>؛ **الراية**، 2017/10/21، <https://goo.gl/kXTbHa>، و**الراية**، 2017/12/12، <https://goo.gl/UHmBsK>.

انظر أيضاً: عبد الله السبيعي، في: **الراية**، 2017/8/14، <https://goo.gl/PQB147>، وأحمد عارف، في: **العرب**، 2017/11/10، <https://goo.gl/3V2opy>.

(28) فيديو، «حصاد التحالف العربي باليمن.. أجندات وانتهاكات،» **الجزيرة**، 2017/6/16، <https://goo.gl/Yas mrW>.

انظر أيضاً: فيديو، «ما وراء الخبر ـ التحالف العربي بالقائمة السوداء.. هل حانت المساءلة؟،» **الجزيرة**، 2017/10/4، <https://goo.gl/bCGrz2>.

فيديو، «في اليمن.. ضاع الحزم وسرق الأمل،» **الجزيرة**، 2017/8/22، <https://goo.gl/HxdFb4>.

فيديو، «ماذا جنت السعودية من حربها في اليمن؟» **الجزيرة**، 2017/8/4، <https://goo.gl/fvWkB9>.

فيديو، «للقصة بقية ـ هل حقق التحالف العربي أهدافه باليمن؟» **الجزيرة**، 2017/9/11، <https://goo.gl/YWAJox>.

(29) فيديو، «السعودية تنهي محاكمات جمعية حسم بـ105 سنوات سجناً،» **الجزيرة**، 2017/8/14، <https://goo.gl/4JJh8n>.

فيديو، «تفاقم ظاهرة البطالة في السعودية،» **الجزيرة**، 2017/7/31، <https://goo.gl/Dra7z8>.

(30) فيديو، «الفقر في السعودية،» **تلفزيون قطر**، 17 تموز/يوليو 2017، <https://goo.gl/tyVint>.

مشواره الفني بالتصوير بسلاح الجو الصهيوني. بعد ذلك انتقل المخرج «شاؤول شوارتز» إلى التغطية الإخبارية في الأراضي المحتلة والضفة الغربية. وبعدما أعلن الحساب الرسمي لمؤسسة الدوحة للأفلام تمويله لفيلم المخرج «كأس الانتصار»، قررت مجموعة من الشخصيات القطرية أن تشن هجمة تطورت في ما بعد إلى كتابة بيان رسمي من جانب مجموعة شباب قطر ضد التطبيع لإدانة مثل هذا التمويل، وجمع عدد من المخرجين والمخرجات القطريين لتوقيع البيان، إلا أنه سرعان ما تم الضغط عليهم من أجل سحب أسمائهم[31].

وقد أوضحت المؤسسة في بيان رسمي لها سبب تمويل المخرج بأن عمله «فيلم حصل على منحة في عام 2016، غير سياسي بالمطلق ويبحث في قضية مهمة للغاية ويأتي متوافقاً مع مهمة برنامج المنح بالمؤسسة في دعم القصص التي تسلّط الضوء على قضايا رئيسية تهم العالم منها قضايا النزوح العالمية والمحافظة على البيئة وتمكين النساء وتعليم الشباب»[32]، وهو ما أثار استنكاراً لدى المغردين والمغردات، وجعل الوسم يرتفع ويتصدر المشهد القطري لمدة أسبوع كامل تحت عنوان #نرفض_تطبيع_الدوحة_للأفلام.

استمر النشاط الشعبي والعام في دعمه للقضايا الإقليمية والتركيز على القضية الفلسطينية، فنظمت مجموعة «شباب قطر ضد التطبيع» عدداً من الحملات والمؤتمرات من أجل التوعية والمطالبة بأهمية مقاطعة الكيان الصهيوني. ففي نيسان/أبريل 2017 نظمت المجموعة «أسبوع الفصل العنصري الإسرائيلي» الذي يقام سنوياً في بلدان متعددة، وفي قطر منذ عام 2016[33]. وفي تموز/يوليو 2017، أطلقت المجموعة حملة ضد عرض فيلم ببطولة الممثلة الصهيونية «غال غدوت» تجلت في وسم #منع_فلم_وندر_ومن، وقد نجحت المجموعة في ذلك فعلاً، إذ منعت وزارة الثقافة والرياضة عرض الفيلم في دور السينما القطرية، على الرغم من أن الوزارة أعادت السبب في بيانها إلى العنف في الفيلم. علاوة على ذلك، ساهمت المجموعة في إقامة وتنظيم مؤتمر مقاومة التطبيع في الخليج العربي، للحديث عن أهمية مقاومة مساعي التطبيع مع الكيان الصهيوني في الخليج[34].

لكن كل هذه المساعي لم تمنع ولم تحد من حالات التطبيع من جانب بعض مؤسسات الدولة مع الكيان الصهيوني. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2017، نظمت وزارتا الاقتصاد والخارجية مؤتمر إثراء المستقبل الاقتصادي للشرق الأوسط في الدوحة، الذي نظمته اللجنة الدائمة

---

(31) «رسالة من السينمائيين والسينمائيات في قطر لمؤسسة الدوحة للأفلام،» شباب قطر ضد التطبيع، 26 آذار/مارس 2017، <https://goo.gl/WfUWeK>.

(32) «رواد تويتر يهاجمون مؤسسة الدوحة للأفلام،» **الراية**، 2017/3/25، <https://goo.gl/m6PY68>.

(33) «انتصار جديد لمناهضي التطبيع مع الكيان الصهيوني،» شباب قطر ضد التطبيع، 9 تموز/يوليو 2017، <https://goo.gl/rYfzoz>.

(34) «مؤتمر مقاومة التطبيع في الخليج العربي 2017،» شباب قطر ضد التطبيع، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <https://goo.gl/kckGL4>.

للمؤتمرات في وزارة الخارجية القطرية ومركز «تنمية الشرق الأوسط» التابع لجامعة كاليفورنيا (لوس أنجلوس)[35]، واستضاف المؤتمر مشاركين ممثلين للكيان الصهيوني في جلسات المؤتمر، منهم من يعمل في حكومة الاحتلال ومنهم صحافيون وصحافيات، على الرغم من الاستنكار الشعبي وظهور بيان من مجموعة «شباب قطر ضد التطبيع»[36] لإدانة مثل هذا الفعل، لكن لم يلقَ ذلك تجاوباً رسمياً.

اشتد التجاوب الشعبي مع القضية الفلسطينية بعد قرار ترامب الأخير بنقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى القدس، وهو ما رد عليه الشارع القطري بعدد من الوقفات الاحتجاجية، والبيانات الصادرة عن أكثر من جهة، وعقد جلسات وندوات خاصة بمناقشة الموضوع لإيجاد حلول للضغط على الولايات المتحدة من أجل عدم نقل السفارة، وهو ما انتهى إلى تنظيم حملة ممنهجة من جانب المجلس الطلابي في جامعة قطر بعنوان #قاطع[37]، تركزت على استهداف الشركات الصهيونية والأمريكية[38].

كما لوحظ تغير في طبيعة البيانات والعرائض التي تفاعل معها الشارع القطري من بعد الأزمة الخليجية. ففي بداية الأزمة وقع عدد من القطريين والقطريات عريضة #نداء_وحدة_الأرض_و_المصير الذي طالب الحكومات والشعوب الخليجية بأهمية الدفع نحو الوحدة، والتحول الديمقراطي، وتفعيل مجلس التعاون الخليجي ودوره في الحفاظ على سلم وأمن الشعوب الخليجية لا تفريقها[39].

وبعد اشتداد الأزمة الخليجية، والاستقطاب القبلي المتمثل باستضافة السعودية لشيخي واحدتين من أكبر القبائل في قطر (المرة والهواجر)[40] وظهور مقاطع فيديو تنتقد سياسات قطر، جاء الرد من الكثير من أعيان القبيلتين وأبنائهما في قطر، عن طريق نشر بيانين يتضمنان استنكار مثل هذه الأفعال، وعدم رغبتهم في ربط قبائلهم بما يحدث، كما تضمن البيانان[41] إعلان للولاء التام للحكومة القطرية، والتبعية المباشرة لها، وهذا ما هيأ لظهور وسم #قبيلتي_قطر الذي تحوَّل

---

(35) مؤتمر إثراء المستقبل الاقتصادي للشرق الأوسط، <https://goo.gl/mtSzUK>.

(36) «بيان استضافة مشاركين يمثلون الكيان الصهيوني في مؤتمر اقتصادي بالدوحة،» شباب قطر ضد التطبيع، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <https://goo.gl/Z1JXp5>.

(37) «جامعة قطر تنتفض للقدس،» **الوطن**، 2017/12/11، <https://goo.gl/GdVyay>.

(38) «بيانات رفض واستنكار لإعلان ترامب القدس عاصمة للكيان المحتل،» شباب قطر ضد التطبيع، 11 كانون الأول/ديسمبر 2017، <https://goo.gl/6YQP9o>.

(39) «نداء: نحو الوحدة والديمقراطية والتنمية في دول مجلس التعاون،» مدونة وورد برس، 28 أيلول/سبتمبر 2017، <https://goo.gl/Mt8qQT>.

(40) «لقاء مع ولي ولي العهد شيخ الهواجر ستنكر تصرفات الحكومة القطرية»، **الوثام**، 2017/6/9، <https://goo.gl/SgvKyS>.

(41) «بيان بني هاجر تجدد الولاء لصاحب السمو»، **الشرق**، 2017/6/10، <https://goo.gl/RGPiK6>. و«قبيلة آل مرة في دولة قطر تؤكد ولاءها المطلق لصاحب السمو،» **الشرق**، 2017/6/17، <https://goo.gl/MnH9WR>.

بعد ذلك إلى شعار تبنته الحكومة القطرية، وقامت بدعمه في اليوم الوطني القطري، عن طريق إلغائها لما يعرف بـ«عرضات القبائل» حيث كانت تحتفل كل قبيلة على حدة باليوم الوطني، وتحويل هذه العرضة لعرضة «أهل قطر».

أخيراً، طالب عدد من المواطنين بتجنب التعدي على «الروض»[42] وذلك في إثر انتشار خبر مقترح لمشروع مزرعة دواجن، وأطلق عدد من الناشطين حملة في مواقع التواصل الاجتماعي من خلال وسم #ابعدوا_المشاريع_عن_الروض[43]، وكان هنالك تحرك على أرض الواقع من جانب رابطة الشبهانة، التي أعدّت تقارير لوزير البلدية والبيئة تتناول الأثر البيئي الذي يداهم البيئة القطرية من جرّاء تدميرها بالمشاريع[44]؛ كما نشرت وزارة البلدية والبيئة من جانبها بياناً وضحت فيه أن المشروع ما زال قيد الدراسة، ولن يحصل أي مشروع على التراخيص اللازمة إلا بتطبيق الاشتراطات البيئية، وذلك على الرغم من أن الناشطين قد رصدوا معدات الشركة صاحبة المشروع قريباً من مناطق الروض[45].

خامساً: الوضع الحقوقي، وقضايا فئات المجتمع الواقعة على هامش سياسات التنمية

1 ـ القوى العاملة الأجنبية

لعل أبرز ما حدث في ملف العمال في قطر في الآونة الأخيرة هو قرار إلغاء منظمة العمل الدولية شكواها المتعلقة بالعمال ضد قطر في عام 2014، وذلك بعد إلزام قطر نفسها بإصلاحات بعيدة المدى[46]، تضمنت تعديل قانون تنظيم دخول الوافدين وخروجهم وإقامتهم[47]، وهو دخل حيز التنفيذ في نهاية عام 2016. ينظم القانون علاقة العمال بأصحاب العمل، الذي ألغى مصطلح الكفالة، كما تم تدشين برنامج حماية الأجور (WPS) الذي يهدف إلى حماية العمال

(42) «الـروض جمع روضـة، وهي أراضـي منخفضة يستربض فيها الماء فترة من الزمن فتنتج أنواعاً مختلفة من النباتات،» بوابة التقدم العلمي، <http://ksag.com/index.php/Articles/SingleArticle/artID/7738>.

(43) «تفاعل كبير من هاشتاج #ابعدوا_المشاريع_عن_الروض،» **الشرق**، 2018/1/1، <https://goo.gl/kkSw42>.

(44) «خبراء ومختصون لـ«الشرق»: إقامة المشاريع على الروض يهدد البيئة القطرية،» **الشرق**، 2018/1/4، <https://goo.gl/PQhHox>.

(45) «البلدي: مشروع الدواجن المثير للجدل «تحت الدراسة»،» موقع «لوسيل»، 10 كانون الثاني/يناير 2018، <https://goo.gl/4eQCA5>.

(46) «منظمة العمل الدولية تسقط شكوى ضد قطر بعد وعد بالإصلاح،» رويترز، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <https://goo.gl/1xxQrv>.

(47) «قانون رقم (21) لسنة 2015 بتنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم،» **الميزان**، 13 كانون الأول/ديسمبر 2015، <https://goo.gl/DtZ5yN>.

من العبث بمستحقاتهم من خلال تبادل المعلومات مع البنوك عن طريق مصرف قطر المركزي، ومعرفة أعداد العمال الذين قاموا بفتح حسابات مصرفية لتلقي رواتبهم من جهات العمل[48]. كما فرض القانون حداً أدنى للأجور يعادل 750 ريالاً قطرياً[49].

لكن هذا لا يعني أن الانتهاكات قد توقفت؛ فقد رصد تقرير للعفو الدولية[50] عدداً من التجاوزات بحق عمال وافدين في قطر، وخصوصاً ممن يعملون في مواقع بناء المنشآت الخاصة ببطولة كأس العالم 2022 لكرة القدم، ولا سيّما عندما قامت بتجديد وافتتاح «استاد خليفة الدولي». وقد تم رصد هذه الانتهاكات عن طريق إجراء مقابلات مع عدد من العمال تم اختيارهم ضمن عيّنة عشوائية من عشر شركات مختلفة. كان أهم هذه الانتهاكات تحمّل العمال كمية عالية من الديون، عن طريق فرض عدد من الرسوم عليهم، والعمل لساعات إضافية من دون مقابل مادي، علاوة على عدم حصولهم في بعض الشركات على أيام للراحة، إذ عمل بعض العمال لمدة خمسة أشهر من دون راحة. إضافة إلى ذلك، قامت أربع شركات من الشركات العشر بمصادرة جوازات سفر العمال[51].

وقد اعتمدت قطر قانون المستخدمين في المنازل، الذي كان الهدف المصرح منه هو إلزام أصحاب العمل بتوفير الحقوق لهؤلاء المستخدمين[52]. يحدد القانون الحد الأدنى لساعات العمل بما لا يتجاوز العشر ساعات يومياً، كما يحظر القانون التعاقد مع مستخدمين ممن تقل أعمارهم عن 18 سنة، أو تزيد على 60 سنة. وحدد القانون غرامة المخالفة بحدود عشرة آلاف ريال قطري. وألزم أصحاب العمل بتوفير الطعام والسكن اللائقين والرعاية الصحية للمستخدمين من دون إلزامهم بأي مقابل مالي[53]. وفي تقرير لهيومن رايتس ووتش عن القانون، تم التأكيد أنه يضم بنوداً إيجابية، لكنه يبقى أقل ضماناً من قانون العمل الذي يحمي فئات العمال الأخرى، ويبقى متعارضاً في بعض أجزائه مع اتفاقية العمل اللائق للعمالة المنزلية الصادرة عن منظمة العمل الدولية، كما أنه يحتاج إلى آليات للتنفيذ[54].

---

(48) «قطر تدشن نظام حماية الأجور،» **العربي الجديد**، 2015/11/1، <https://goo.gl/rbqWyt>.

(49) «النعيمي: قطر تفرض حداً أدنى لأجور العمال وتحسينات على ظروف العمل،» **الشرق**، 2017/11/17، <https://goo.gl/XJocZ8>.

(50) «قطر: حقوق العمال الأجانب لا تزال تُنتهك على نطاق واسع،» منظمة العفو الدولية، 18 أيار/مايو 2017، <https://goo.gl/t1dbnF>.

(51) المصدر نفسه.

(52) للمزيد عن قانون المستخدمين في المنازل، انظر الفصل الثامن من هذا الكتاب.

(53) «إقرار قانون يمنح امتيازات جديدة للعمالة المنزلية في قطر،» **العربي الجديد**، 2017/8/23، <https://goo.gl/pt1jLA>.

(54) «Qatar: New Law Gives Domestic Workers Labor Rights,» Human Rights Watch (24 August 2017), <https://goo.gl/9rvzWv>.

2 ـ قضايا المرأة

بعد سنوات من حرمان المرأة القطرية حقها في المشاركة السياسية، تم تعيين أربع سيدات في مجلس الشورى القطري، الأمر الذي جرى تصويره في الصحافة بأنه انتصار للمرأة[55]. ولكن المرأة القطرية لا تزال غير قادرة على نقل جنسيتها إلى أبنائها بموجب قانون الجنسية، الذي يتعارض مع الالتزامات الدولية المترتبة على توقيع قطر اتفاقية القضاء على جميع أنواع التمييز ضد المرأة[56]. وقد أوصت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تقريرها السنوي لعام 2016 بضرورة إعادة النظر في منح المرأة القطرية الجنسية لأبنائها وتنظيم أوضاعهم، وذلك بسبب العراقيل التي يواجهها أبناء القطريات في الميراث والعمل والزواج[57]. وتعليقاً على موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون الإقامة الدائمة، الذي يقضي بمنح بطاقة إقامة دائمة لغير القطريين، لعدد من الفئات منهم أبناء القطريات، قالت هيومن رايتس ووتش إن اقتراح منح أبناء القطريات بطاقة إقامة وليس جنسية كاملة يعمق الفجوة بحق جيل جديد من الأطفال المولودين لأمهات قطريات[58].

3 ـ سحب الجنسيات وترحيل النشطاء السياسيين

سحبت السلطات القطرية الجنسية من كلٍّ من أمير شمل قبيلة آل مرة وأمير شمل قبيلة بني هاجر، وذلك بعد ظهور كل منهما في خطاب باسم قبيلته يندد بمزاعم تهديد قطر لدول الخليج وتحريضها على الإرهاب إبان الأزمة الخليجية. وكانت الجنسية القطرية قد منحت لهما كامتياز. وبحسب أحكام قانون الجنسية، يحظر الجمع بين الجنسية القطرية وأي جنسية أخرى ألا بقرار من الأمير[59]. وتعد مسائل الجنسية بموجب قانون السلطة القضائية من أعمال السيادة التي لا يمكن الطعن بها أمام القضاء[60]، وهو ما يصعد مخاوف أن يتحول قرار سحبها أو إسقاطها إلى سلاح من شأنه أن يجرد الأفراد من حقوقهم المترتبة على المواطنة.

كما رحّلت السلطات القطرية في أيار/مايو 2017 الناشط السعودي محمد العتيبي وتسليمه إلى بلاده، وسبق حدث ترحيله دعوات موجهة إلى قطر من منظمات حقوقية تطالب بعدم ترحيل العتيبي لأنه عرضة للتعذيب والاضطهاد في السعودية. وكان محمد العتيبي قد دخل

---

(55) «بأمر أميري تاريخي.. 4 نساء بمجلس الشورى للمرة الأولى،» بوابة الشرق، 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <https://goo.gl/hz8AEm>.

(56) «أزمة الخليج فرصة حقوقية لقطر،» هيومن رايتس ووتش، 3 آب/أغسطس 2017، .<https://goo.gl/WG8AKu>

(57) «تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الانسان السنوي بشأن أوضاع حقوق الانسان في دولة قطر خلال الفترة 2016/1/1، حتى 2016/12/30،» مصدر سابق.

(58) «قطر: إصلاح قانون الإقامة يبقي على التمييز ضد النساء،» هيومن رايتس ووتش، 7 آب/أغسطس 2017، <https://goo.gl/57DqCu>.

(59) نص المادة 18 من قانون الجنسية القطري.

(60) نص المادة 13 من قانون رقم 10 لسنة 2003 بإصدار قانون السلطة القضائية القطري.

الأراضي القطرية في مطلع عام 2017 هروباً من تهم متعلقة بنشاطه الحقوقي[61]. وقالت هيومن رايتس ووتش إن ترحيل العتيبي يرقى إلى «الإعادة القسرية»، التي من شأنها أن تنتهك مبادئ القانون الدولي التي تحظر إعادة شخص إلى ما يعرضه لخطر الاضطهاد[62]. ووصفت منظمة العفو الدولية خبر إعادة الناشط العتيبي قسراً إلى السعودية بذريعة التعاون القضائي بالعمل المخجل وغير الإنساني علاوة على كونه انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي[63]. وجاء الرد من جانب وزارة الخارجية أن التسليم استند إلى الإجراءات القانونية والاتفاقيات الدولية المتعلقة بتسليم المتهمين والمجرمين[64].

سادساً: المستجدات الإقليمية والدولية

قبل الخوض في هذا الجزء، لا بد من التطرق إلى المصطلح الذي توافق القطريون على استخدامه لتوصيف الأزمة الخليجية، وهو مصطلح «الحصار»، وتفسير سبب استخدامهم له. كما ذكر سابقاً، يعود ذلك لمسألة إغلاق السعودية منفذها البري مع قطر، وهو المنفذ البري الوحيد لقطر، وعليه أصبح مواطنو دولة قطر والمقيمون فيها غير قادرين على السفر إلا جواً. وقد منعت كل الطائرات المسجلة قطرياً من عبور المجال الجوي السعودي[65]، إلا أنها قادرة على العبور فوق المجال الجوي الإماراتي والمجال الجوي البحريني، وذلك بسبب توقيع الدولتين اتفاقية خدمات النقل الجوي الدولي[66]. علاوة على ذلك، أعطي المواطنون القطريون مهلة لترك الدول الأربع التي كانوا يعملون أو يعيشون فيها (السعودية والإمارات والبحرين إضافة إلى مصر)، وذلك تسبب بحرمانهم زيارة أهاليهم في هذه الدول، إلا عن طريق المرور بإجراءات تثبت القرابة العائلية المباشرة للمواطنين. وأصبح كل من في قطر في حالة طوارئ مستمرة، فكثير من المستلزمات الغذائية توقف دخولها إلى قطر إلى أن تم تدبير خطوط تجارية أخرى[67]، إضافة إلى الأدوات والمواد العلاجية والدوائية، علاوة على أن الكثير من الأنشطة

(61) «يجب على الحكومة القطرية عدم ترحيل ناشط في مجال حقوق الإنسان عرضة للتعذيب والاضطهاد في المملكة العربية السعودية،» منظمة العفو الدولية، 20 نيسان/أبريل 2017، <https://goo.gl/KLpknm>.

(62) «على قطر عدم ترحيل ناشط سعودي،» هيومن رايتس ووتش، 25 نيسان/أبريل 2017، <https://goo.gl/xkrKK5>.

(63) «قطر: ناشط مهدد بالتعذيب بعد رحيله إلى السعودية،» منظمة العفو الدولية، 30 أيار/مايو 2017، <https://goo.gl/ec916U>.

(64) «قطر: تسليم العتيبي استند للتعاون القضائي مع السعودية،» **الجزيرة**، 2017/5/30، <https://goo.gl/rCboEw>.

(65) Max Bearak, «Analysis: Three Maps Show How the Qatar Crisis Means Trouble for Qatar Airways,» *The Washington Post*, 7/6/2017, <https://goo.gl/iwQ7rH>.

(66) «International Air Services Transit Agreement Signed at Chicago on 7 December 1944,» ICAO, 12 November 2017, <https://goo.gl/ba8wRM>.

(67) «UPDATE 1-Qatar Food Imports Hit after Arab Nations Cut Ties – Trade Sources,» Reuters, 5 June 2017, <https://goo.gl/j192fZ>.

الاقتصادية ما بين الدول الأربع وقطر تمت عرقلتها. وقد كابد تجار كثر في كل البلدان خسائر طائلة[68]، وتتالت الشكاوى على اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر، الجهة المسؤولة عن رصد تلك المعوقات الناتجة مما سمي الحصار[69]. يذكر أن الدول الأربع في المقابل ترفض تسمية إجراءاتها «حصاراً» وتصفها عوضاً من ذلك بـ«المقاطعة». وما لا شك فيه أن الأزمة الخليجية كانت أهم ما يتعلق بالمستجدات الإقليمية والدولية لدولة قطر، حيث ساهمت في إعادة تشكل الوعي القطري وفي تغير نسبي في علاقاتها الخارجية بدول الخليج والمنطقة والعالم. سيركز هذا القسم على تقديم وجهة نظر الكثير من المهتمين بالشأن السياسي حيال الأزمة.

لم تبدأ الأزمة الخليجية عام 2017 كما قد يتهيأ للبعض، فقد كان الصراع على الحدود والسيادة جزءاً أساسياً من تاريخ تشكيل دول الخليج، حالها حال غيرها من دول ما بعد الاستعمار، التي لا تزال تعاني إشكاليات متجذرة في بنيتها، إذ يرى البعض أن قطر منذ التسعينيات كانت تتعرض لهجمات من جانب السعودية، في محاولة لفرض الهيمنة والسيطرة عليها وضمها إليها بحسب وصفهم[70]. وهذا ما يدفع البعض إلى تفسير دخول قطر في علاقة حماية مع أمريكا في حال الصراع مع السعودية، وبالتالي كانت قطر بحاجة إلى قاعدة العديد العسكرية الأمريكية من أجل تأمين حدودها وسيادتها من التهديد السعودي حسب وصفهم[71]. إلا أن الرواية الرسمية لدولة قطر على لسان وزير الخارجية السابق، حمد بن جاسم، كانت تقول إنه «بعد احتلال الكويت، طلبت القوات الأميركية التمركز في المنطقة لتحريرها وقام الملك سلمان بزيارة لقطر وطلب نزول القوات الأميركية فيها لتبدأ العلاقة الأميركية القطرية قبل أن تتطور بعد ذلك وصولاً لاتفاقية وجود قاعدة العديد»[72]. استضافت قطر قاعدة العديد الأمريكية، لكنها لم تدخل في اتفاقيات تعهد تفرض على أمريكا الدفاع عنها، الأمر الذي دفعها إلى عقد اتفاقيات دفاع مع تركيا بعد الأزمة الخليجية كخطوة احترازية من أي محاولة تدخل عسكري من جانب الدول الأربع. ومن المهم ذكر أن هذه الاتفاقية تم التخطيط لها والبدء بطرحها من جانب الأزمة الخليجية الأخيرة[73].

---

(68) Nader Kabbani, «The High Cost of High Stakes: Economic Implications of the 2017 Gulf Crisis,» Brookings, 15 June 2017, <https://goo.gl/UQyJ9M>.

(69) «Report Statement NHRC Second Report Regarding the Human Rights Violations as a Result of the Siege on the State of Qatar,» NHRC, 1 July 2017, <https://goo.gl/wCzcZ3>.

(70) مروان قبلان، «سياسة قطر الخارجية: النخبة في مواجهة الجغرافيا،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أيلول/سبتمبر 2017، <https://goo.gl/zPwH4t>.

(71) المصدر نفسه.

(72) «حمد بن جاسم: كان هناك تخطيط مسبق لحصار قطر،» **الجزيرة**، 2017/10/26، <https://goo.gl/3JBvvh>.

(73) «قاعدة عسكرية تركية في قطر إضافة إلى «الأمريكية»،» CNN بالعربية، 28 نيسان/أبريل 2016، <https://goo.gl/wkVpMv>.

بعد منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة ساد هدوء نسبي في العلاقات السعودية ـ القطرية، إلى أن جاءت الانتفاضات العربية لتكشف عن خلافات جديدة أعادت كل الملفات السابقة إلى السطح، وصعَّدت من حدتها، حيث انقسم المشهد السياسي في الوطن العربي ما بين محورين دعم كل منهما مجموعات مختلفة في كل دولة. وعليه زاد الانقسام حدة ما بين الموقف القطري وموقف الدول الأربع الذي يضم السعودية والإمارات والبحرين ولاحقاً مصر تحت رئاسة السيسي، وهو ما دفع الدول الخليجية الثلاث (السعودية والإمارات والبحرين) إلى سحب سفرائها من دولة قطر عام 2014[74]، كورقة ضغط على قطر من أجل تغيير سياساتها تجاه المنطقة، وخصوصاً في ما يتعلق بدعمها جماعة الإخوان المسلمين؛ إذ في الوقت الذي صنفت الدول الأربع الإخوان المسلمين جماعةً إرهابية، كانت قطر تعطيهم المساحة لكي يعبروا عن مواقفهم السياسية. وشارك عدد من رموز الانتفاضات العربية في مؤتمرات عقدت في قطر. وعليه كانت أزمة سحب السفراء يؤمل منها بأن تحد من تأثير قطر السياسي في المنطقة، حيث كانت محوراً فاعلاً ومؤثراً في أحداث الانتفاضات العربية، فتدخلت عسكرياً في ليبيا ونسقت أمنياً مع أمريكا في سورية، وسخرت قنواتها الإعلامية لمصلحة أصوات المعارضة السياسية في المنطقة.

أعادت كل من السعودية والبحرين والإمارات سفرائها إلى قطر بعد تسعة أشهر، ولم تصعّد الخلافات من بعدها، على الرغم من الاختلاف العلني على ملف مصر، الذي بقيت قطر على موقفها منه، واصفة ما حدث هناك بانقلاب عسكري، إلا أنها خففت من الحدة الإعلامية وأغلقت فرع محطة الجزيرة مصر. كما دخلت إلى جانب السعودية في حربها ضد الحوثيين في اليمن وشاركت بجهودها المادية والعسكرية في دعم قوات «التحالف العربي» الذي تقوده السعودية[75].

لكن الأزمة الخليجية أعادت هذه الحساسية بين قطر والدول الأربع في فجر الرابع والعشرين من أيار/مايو 2017 بعد نشر تصريحات منسوبة إلى أمير دولة قطر الشيخ تميم، على مواقع مختلفة، سرعان ما باشرت قطر بالرد عليها بوصفها غير صحيحة ومفبركة[76]. لكن الحملة الإعلامية استمرت ضد حكومة قطر حتى الخامس من حزيران/يونيو 2017، حين أعلنت الدول الأربع قرارها بإغلاق الحدود مع قطر وما تبعه من إجراءات[77]. وقد صرحت الدول الأربع بأن عدم التزام قطر باتفاقية الرياض لعام 2014 كان أحد أسباب هذه الأزمة الأخيرة[78]، وهي اتفاقية

(74) «سحب سفراء السعودية والإمارات والبحرين من قطر،» BBC عربي، 5 آذار/مارس 2017، <https://goo.gl/x69nrq>.

(75) «Qatar Sends 1,000 Ground Troops to Yemen Conflict: Al Jazeera,» Reuters, 7 September 2015, <https://goo.gl/EYfS7j>.

(76) William Maclean, «Gulf Rift Reopens as Qatar Decries Hacked Comments by Emir,» Reuters, 25 May 2017, <https://goo.gl/LKCs3o>.

(77) «RPT-Saudi Arabia, Egypt, UAE Sever Ties to Qatar over,» Reuters, 5 June 2017, <https://goo.gl/tRdmuw>.

(78) «وزير الخارجية: دول الحصار أعدت مطالبها لترفض،» **الشرق**، 2017/7/2، <https://goo.gl/tgxemM>.

وقعها أمير دولة قطر، وهي مُلزمة ما دام أطراف النزاع قد اتجهت إرادتهم لتوقيعها. إلا أن حكومة قطر ردت بأن الاتفاقية جماعية وليست ثنائية، في إشارة إلى أن الالتزام لا يقع على عاتق دولة قطر فقط[79].

قدمت الدول الأربع عدة مطالب لإنهاء الأزمة، وكانت كالآتي: إغلاق قناة «الجزيرة» ومنصات إعلامية أخرى، علاوة على خفض التمثيل السياسي لقطر مع إيران، وإغلاق القاعدة التركية في قطر، ووقف التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة، وطرد وتسليم الجماعات «الإرهابية» التي تسكن في قطر، وتسليم المعارضين السياسيين لبلدانهم الأم، وتزويدها بالمعلومات اللازمة التي جمعوها في مدة إقامتهم في قطر، علاوة على دفع تعويضات مادية للدول التي تضررت من سياسات قطر.

قوبلت مطالب الدول الأربع بالرفض من الجانب القطري، إذ رأت قطر في هذه المطالب تدخلاً في شؤونها الداخلية وتعدياً على سيادتها وخرقاً للمواثيق الدولية، وإجباراً لها على اتباع السياسية الخارجية للدول الأربع. وشددت قطر على أهمية الحوار من أجل التوصل إلى تسوية[80]، حيث رأى وزير خارجية قطر أن مطالب الدول الأربع جاءت على حساب سيادة قطر، وأن قطر لن تتعاطى أو تستجيب معها إلا من خلال الحوار[81]. لم يستطع الوسيط الكويتي حل الأزمة، فازدادت الأزمة تعقيداً وطال أمدها. كان الموقف الأمريكي تجاه الأزمة الخليجية متناقضاً، فكان موقف الرئيس الأمريكي ترامب كالموقف السعودي ـ الإماراتي من جهة وكانت بعض تصريحاته في بداية الأزمة تشير إلى دعم قطر للإرهاب[82]، وفي الوقت نفسه كان يشيد بمساعي قطر في مكافحة الإرهاب[83]. وقد رأى البعض في ذلك انقساماً مؤسسياً داخل الإدارة الأمريكية تجاه الموقف من قطر، إذ في حين اتهم الرئيس الأمريكي قطر بتمويل الإرهاب، قام وزير الخارجية السابق تيلرسون بتوقيع اتفاقية تضمن تحمُّل كل من أمريكا وقطر مسؤولية التعاون لوقف تمويل الإرهاب[84].

---

(79) «عبد الرحمن بن حمد: اتفاق الرياض وثيقة جماعية وعلى الجميع الالتزام بها،» **الشرق**، 2017/7/11، <https://goo.gl/17D6VH>.

(80) «وزير الخارجية: دول الحصار لا ترغب في الحوار» **الشرق**، 2017/11/4، <https://goo.gl/1N3UcQ>.

(81) «أي حوار مع دول الحصار لن يكون على حساب سيادة قطر،» **الشرق**، 2018/2/19، <https://goo.gl/AME4Mi>.

(82) David Smith, Peter Beaumont, and Sabrina Siddiqui, «Gulf Crisis: Trump Escalates Row by Accusing Qatar of Sponsoring Terror,» *The Guardian*, 9/6/2017, <https://goo.gl/eUwm2k>.

(83) «Trump Thanks Qatar for Efforts to Combat Terrorism,» Reuters, 15 January 2018, <https://goo.gl/eqAcb7>.

(84) «الولايات المتحدة وقطر توقعان اتفاقاً لمحاربة الإرهاب وتمويله،» بي بي سي عربي، 11 تموز/يوليو 2017، <https://goo.gl/gdZKdy>.

وكوسيلة للتأثير في المشهد السياسي في الولايات المتحدة حيال الأزمة، حاولت قطر، كبعض الدول أخرى، التأثير في اللوبي الصهيوني[85]، وذلك من خلال دعوتها رؤساء المؤسسات الصهيونية لزيارتها والتأكيد مراراً وتكراراً أن قطر لا تدعم «الإرهاب» ـ مشيرة إلى أنها شاركت في إعادة إعمار غزة «بالتنسيق» مع «إسرائيل»، وحين استضافت مكتب حركة حماس كان ذلك بمباركة الولاية المتحدة الأمريكية[86]. وكان لمثل هذه الزيارات رد فعل سلبي من جانب أطراف كثيرة في الداخل القطري تمثلت باحتجاج طلابي على استضافة أكاديمي أمريكي عرف بمحاربة الناشطين في القضية الفلسطينية وتبريره لجرائم الاحتلال[87]، وذلك بعد زيارة سابقة لقطر بدعوة من أمير قطر[88].

كان هناك أمل بالاستجابة إلى دعوة أمير الكويت في حضور كل رؤساء مجلس التعاون القمة الخليجية من أجل بحث مساعي حل الأزمة الخليجية، لكن التمثيل السياسي كان ضعيفاً[89]. وطالبت البحرين بتعليق عضوية قطر في مجلس التعاون الخليجي وفرض تأشيرات دخول على مواطني دولة قطر لأراضيها[90]، وهو ما رأت فيه قطر خرقاً صريحاً للمعاهدات الخليجية التي تضمن حرية الحركة لمواطني الخليج في الأراضي الخليجية[91]. كل هذه التحركات تثير تساؤلات جادة عن مستقبل مجلس التعاون الخليجي واحتمالات استمراريته.

أدى العزل الخليجي لقطر إلى تطوير علاقة قطر بتركيا، واعتمادها كحليف سياسي من أجل التخفيف من حدة الضغوط عليها، كما أنها رفعت من التعاون الاقتصادي مع إيران لسد النقص في المواد الغذائية وغيرها من المواد التي لم تعد متوافرة لديها من جراء الأزمة. وبذلك رأى البعض أن قطر استطاعت أن تتجاوز التبعات المباشرة للأزمة وأن تتغلب على ما كان يعد ضعفاً في بنيتها، وتعويض ذلك بتحالفات واستراتيجيات موازية، «الأول دفاعي، تمثل بدرء خطر خصومها السعي إلى الهيمنة على قرارها وإلحاقها بهم، والثاني هجومي تجلى في توسيع

---

(85) Tamara Nassar, «Qatar Welcomes Head of Zionist Organization of America,» *The Electronic Intifada*, 1 February 2018, <https://goo.gl/DCSJqA>.

(86) ألان م. ديرشويتز، «لماذا يتم عزل ومحاصرة قطر؟،» صحيفة **ذا هيل**، 2018/1/12، <https://goo.gl/2r1j6j>.

(87) «بيان استنكار حول استضافة الصهاينة باسم حرية التعبير،» شباب قطر ضد التطبيع، 13 آذار/مارس 2018، <https://goo.gl/LTAsNx>.

(88) ديرشويتز، المصدر نفسه.

(89) «زعماء السعودية والإمارات والبحرين يغيبون عن القمة الخليجية في الكويت،» بي بي سي عربي، 5 كانون الأول/ديسمبر 2017، <https://goo.gl/5uxi7j>.

(90) «البحرين تطالب بوقف عضوية قطر في مجلس التعاون وتفرض تأشيرات دخول،» **اليوم**، 2017/10/31، <https://goo.gl/ru9EaV>.

(91) «قطر تأسف لفرض البحرين تأشيرة دخول لأراضيها على المواطنين القطريين،» وزارة الخارجية القطرية، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2017، <https://goo.gl/f542XQ>.

مساحة تأثيرها إلى ما وراء إقليمها»[92]. وعليه يمكن القول إن قطر اليوم تتجه إلى تأسيس محور سياسي جديد مستقل عن منظومة مجلس التعاون الخليجي، إلا أن ذلك لا يعني أنها تعتزم الخروج من المجلس، أو أنها ترى أن أهميته انتفت؛ فحكومة قطر، بحسب ما ورد على لسان وزير خارجيتها، شددت أكثر من مرة على أهمية منظومة مجلس التعاون الخليجي لقطر، وللمنطقة[93].

خاتمة

أعادت الأزمة الخليجية تأليف الكثير من المفاهيم حول المواطنة والهوية الوطنية الجامعة. فقد بلغت نسبة المواطنين الذين يؤيدون أهمية العيش في دولة ديمقراطية 67 بالمئة، وهي نسبة تجاوزت ضعفي ما كان يراه القطريون في دراسة أجريت قبل الأزمة الخليجية (34 بالمئة)[94]، وكانت هنالك محاولة لبناء هوية جامعة تنبذ الفرقة عن طريق حملات شعبية مضادة كحملة #قبيلتي_قطر في الأزمة[95]، لتجنب الشرذمة الداخلية من جراء الاستقطاب القبلي العالي في سياق الأزمة الخليجية، كما ألغت الحكومة عرضة القبائل التي تقام سنوياً في اليوم الوطني، وتحويلها إلى عرضة واحدة تحت عنوان «عرضة أهل قطر»[96]. وكان ذلك بالتوازي مع الجهود لرسم سياسات داخلية جديدة تعالج تداعيات الأزمة ومحاولة لحل بعض الملفات المعلقة سلفاً.

إلا أنه، كما هي الحال في بقية دول المجلس، ما زال هنالك طريق طويل وجهد كبير لا بد من بذله من أجل حل الملفات المتعلقة بالحقوق والحريات والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، وتحقيق ضمانات أوسع لتعزيز دور المجتمع المدني. وما زال المشهد السياسي الخليجي متأثراً بموجة الاحتجاجات والانتفاضات التي انطلقت عام 2011، ويبدو أنه على أساسها يتم رسم محاور جديدة ستعيد رسم شكل المنطقة من غير أن تحررها من أزماتها الدائمة التي عانتها منذ تأسيسها. فنشوء تحالفات إقليمية تستعين بقوى خارجية لها مصالح لا تتفق مع مصير دول المنطقة المشترك أمر لا يصب في مصلحة أي دولة من دول الخليج على المدى البعيد، ولا يمثّل إلا مناورات قصيرة المدى تستهلك من مواردها وتستنفذها.

---

(92) مروان قبلان، «سياسة قطر الخارجية: النخبة في مواجهة الجغرافيا،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أيلول/سبتمبر 2017، <https://goo.gl/zPwH4t>.

(93) «أكد التزام الدوحة بأمن الخليج .. وزير الخارجية: انسحاب قطر من مجلس التعاون غير وارد،» **الشرق**، 2017/9/28، <https://goo.gl/m42mWb>.

(94) «دراسة 66% من القطريين يؤيدون استمرار العضوية في مجلس التعاون الخليجي،» **العربي الجديد**، 2018/2/26، <https://goo.gl/LJ7PSA>.

(95) «مغردون: #قبيلتي_قطر،» **الجزيرة**، 2017/9/29، <https://goo.gl/obV8wK>.

(96) ««أنا قطر وقبيلتي قطرية» شعار القبائل في عرضة «هل قطر»،» **الشرق**، 2017/12/18، <https://goo.gl/YVtqLY>.

الفصل الخامس

المستجدات السياسية في دولة الإمارات

سارة السلطان

تتابعت الأحداث في الإمارات في عام 2017 على وتيرة الأعوام التي سبقتها؛ فعلى الصعيد المحلي، استمرت الدولة في إحكام قبضتها الأمنية وتحكّمها في المجال العام، في الوقت الذي واصلت، على الصعيد الخارجي، سياستها النشطة في كل من اليمن وشمال وشرق أفريقيا. وقد يكون المتغير الأكبر هو بروز الإمارات كطرف رئيسي وفاعل في أزمة الخليج التي انفجرت بين السعودية والإمارات والبحرين من جهة وقطر من جهة أخرى، والتي تعدت تداعياتها محيط الخليج لتصل إلى دهاليز واشنطن.

أولاً: المستجدات في القوانين وتأليفة الحكومة: تغييرات وزارية وإدخال الضرائب

صدرت في عام 2017 عدة قوانين وقرارات من الدولة، كان من أبرزها المرسوم الاتحادي في تشرين الأول/أكتوبر 2017 في شأن تأليف مجلس الوزراء. يمثّل هذا التعديل الوزاري الحكومة الثالثة عشرة لدولة الإمارات، التي حلت بعد عشرين شهراً محل الحكومة الثانية عشرة التي تم الإعلان عنها في شباط/فبراير 2016. تضمن هذا التأليف 9 وزيرات نساء من أصل 31 وزيراً، ممثلة 30 بالمئة من الحكومة، فضلاً عن تعيين وزراء في مقتبل العمر لا تتعدى أعمارهم 22 سنة تحت مسميات وزارية لم يُسمَّ بها وزير من قبل، مثل وزير السعادة ووزير التسامح ووزير الذكاء الصناعي[1]. وتباينت الآراء حول هذه التشكيلة الجديدة، فبينما رأى البعض فيها

(1) «مجلس الوزراء،» موقع حكومة الإمارات، <https://goo.gl/YqJtxo>.

مواكبة للعصر وتخطيطاً للمستقبل وإعطاء الفرصة للشباب[2]، رأى بعض المحسوبين على المعارضة أن التشكيلات الوزارية في الآونة الأخيرة لا تستجيب إلى تطلعات المجتمع الإماراتي بقدر ما تسعى للفت أنظار العالم من دون خلق قيمة إضافية للعمل الحكومي على أرض الواقع[3].

كما صدر القانون الاتحادي الرقم 16 لسنة 2017 الذي يخص تعديل بعض أحكام القانون الاتحادي الرقم 17 لسنة 1972 في شأن الجنسية وجوازات السفر. وتضمنت التعديلات تحويل صلاحيات الجنسية وشؤونها إلى الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية، وتطرق القانون إلى شروط وصلاحيات منح الجنسية لزوجة المواطن الأجنبية، وأعطى رئيس الدولة صلاحيات منح الجنسية لمن يشاء من دون التقيد بشروط منح الجنسية[4]. وتضمن القانون كذلك شروط ممارسة المواطن حق الانتخاب أو الترشح لدى هيئة نيابية أو شعبية، وأن يكون هذا الحق للمواطن الحاصل على الجنسية بحكم القانون. ويرى بعض المحسوبين على المعارضة في ذلك مؤشراً على إمكان تقسيم المجتمع من جهة التفريق في الحقوق السياسية والمدنية بين حاملي الجنسية بحكم القانون والحاصلين عليها بالتجنيس، كما يمكن أن يتناقض هذا التعديل بحسب رأيهم مع المادة الرقم (8) من دستور الإمارات، التي نصت على أن يكون لمواطني الاتحاد جنسية واحدة[5].

كما صدر القانون الاتحادي الرقم (7) لسنة 2017 في شأن الإجراءات الضريبية الجديدة، بحيث يبدأ سريان تطبيق ضريبة القيمة المضافة من مطلع عام 2018[6]. ويأتي تطبيق ضريبة القيمة المضافة متمشياً مع الاتفاق بين دول مجلس التعاون على تطبيقها في جميع أراضيها، بهدف زيادة الإيرادات غير النفطية للدولة. وكما هي الحال في بقية دول مجلس التعاون، أثيرت عدة تساؤلات حول عدالة هذه الضريبة من ناحية تأثيرها الأكبر في الفئات الأقل دخلاً، إضافة إلى تأثيرها في مستوى معيشة المواطن والمقيم على حد سواء ومعدلات غلاء المعيشة، كونها ستشمل معظم السلع[7].

---

(2) «تعديل وزاري يطور المعرفة ويدعم العلوم ويشرك الشباب في قيادة المسيرة،» **الإمارات اليوم**، 2017/10/20، <https://goo.gl/aoLZQc>.

(3) «التسامح والذكاء الاصطناعي والحياة.. وزارات لصناعة الوهم و«الشو» في الإمارات،» **الشرق**، 2017/10/19، <https://goo.gl/2oQ1eB>.

(4) «خليفة يصدر مرسوماً اتحادياً بشأن الجنسية وجوازات السفر،» **البيان**، 2017/11/3، <https://goo.gl/Q75CrZ>.

(5) «أبو ظبي تعدل قانون الجنسية لعزل الإمارات الشمالية،» **الشرق**، 2017/12/2، <https://goo.gl/EgdeHD>.

(6) «القانون اتحادي رقم (7) لسنة 2017 بشأن الإجراءات الضريبية،» موقع وزارة المالية في حكومة الإمارات، 27 آب/أغسطس 2017، <https://goo.gl/56EMhT>.

(7) محمد النجار، «ضرائب السعودية والإمارات.. نهاية دولة الرفاهية،» الجزيرة نت، 28 كانون الأول/ديسمبر 2017، <https://goo.gl/De32fT>.

ونتيجةً للانتقادات الطويلة والقديمة التي تواجهها الإمارات، كبقية دول الخليج، من جانب المنظمات الحقوقية والمنظمات العمالية حول أوضاع العمال الوافدين بصورة عامة وعمال ومستخدمي المنازل بوجه خاص[8]، أصدرت الإمارات القانون الاتحادي الرقم 10 لعام 2017 تحت مسمى قانون عمال الخدمة المساعدة[9]. يعالج القانون تنظيم العلاقة التعاقدية بين عمال ومستخدمي المنازل وبين مكاتب الاستقدام وأصحاب العمل[10]، وبالتالي فإن القانون لم يقتصر على تنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل فحسب، بل وسع صلاحياته لتشمل مكاتب الاستقدام التي غالباً ما توجه إليها سهام النقد حول ممارساتها السيئة والضارة نحو العمال. يهدف القانون إلى تحسين شروط وظروف العمالة المنزلية في الدولة من خلال حزمة إجراءات بعضها متصل بوضع عمال المنازل قبل دخول العمال إلى الإمارات، وأخرى متصلة بوضع العامل في الدولة من حيث وجود عقد عمل مكتوب يتضمن التزامات طرفي علاقة العمل، إضافة إلى تحديد ساعات للعمل وأخرى للراحة، مع تبيان التزامات طرفي علاقة العمل بصورة أوضح. ومن ضمن الإجراءات التي ينص عليها القانون تنظيم مكاتب استقدام العمال المنزليين، الذي من مهماته توعية العامل بالمعلومات الأساسية كافة المتصلة بعلاقة التعاقد، من حيث طبيعة العمل والأجر والحقوق المكفولة له بموجب القانون[11]. ووصفت منظمة هيومن رايتس ووتش هذا القانون بـ«خطوة إيجابية مهمة [وطالبت] بآليات قوية لإنفاذ القانون»[12]. وليس من الواضح حتى اليوم الأثر الفعلي للقانون على أرض الواقع، ولا سيّما أن القانون نص على لوائح تتضمن إجراءات أكثر تفصيلاً يُفترض أن تصدر عن الوزارة ولم تصدر حتى وقت كتابة هذه السطور[13].

كما أصدرت حكومة دبي القانون الرقم 12 لعام 2017 في شأن تنظيم المنشآت الأهلية في الإمارة. وبحسب البيان، فقد عرّف القانون الجمعية الأهلية على أنها: «كل كيان لا يهدف إلى تحقيق الربح، يضم جماعة ذات تنظيم له صفة الاستمرار، ويؤلف من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين أو من كليهما ويزاول أياً من الأنشطة التي حددها القانون وهي: المجالات الاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية والعلمية والتربوية والمهنية والإبداعية والفنية والإنسانية»، كما عرّف

(8) «لقد قمت بشرائك سلفاً: الإساءة إلى العاملات المنزليات واستغلالهن في الإمارات العربية المتحدة،» هيومن رايتس ووتش (2014)، <https://goo.gl/xwcgwX>.

(9) «رئيس الدولة يصدر قانوناً اتحادياً بشأن عمال الخدمة المساعدة،» **الإمارات اليوم**، 2017/9/26، <https://goo.gl/hTQFcP>.

(10) «عمال الخدمات المساعدة،» حكومة الإمارات، <https://goo.gl/QCw4Kk>.

(11) المصدر نفسه.

(12) «الإمارات: مشروع قانون حقوق العمالة المنزلية خطوة إلى الأمام،» هيومن رايتس ووتش، 7 حزيران/يونيو 2017، <https://goo.gl/nKw5Ef>.

(13) يتضمن القسم الخاص بالأوراق المعمقة قراءة تحليلية أكثر تفصيلاً عن الأثر القانوني والإجرائي لقانون الخدمة المساعدة في الإمارات، انظر الفصل الثامن من هذا الكتاب.

القانون المؤسسة الأهلية على أنها «كل كيان لا يهدف إلى تحقيق الربح، يتم إنشاؤه من مؤسس واحد أو مجموعة من المؤسسين، يقوم على أساس تخصيص مال لمزاولة أي من الأنشطة السابقة»[14]. كما تطرق القانون إلى تعيين أعضاء مجلس إدارة تلك الجمعيات عبر الانتخاب السري، على أن يكون من بين أعضاء مجلس الإدارة مواطنان على الأقل. كما أُتبع ذلك بقانون لتنظيم العمل التطوعي في الإمارة في نيسان/أبريل 2018[15]. تأتي مثل هذه التنظيمات وسط شكوك من البعض في جدية المساحة التي تتركها سلطات الإمارات لمنظمات المجتمع المدني، التي يرى المراقبون أن وجودها المحدود بات يخضع لرقابة صارمة وخصوصاً بعد عام 2011[16].

ثانياً: المستجدات السياسية: الخيار الأمني في الداخل واتجاه المعارضة إلى الخارج

لم تشهد المعارضة والمطالب السياسية في الإمارات أي تغير جذري في عام 2017، فتواصل الخيار الأمني من جانب الحكومة في التعامل مع المطالب والمعارضة السياسية. وكما تم تبيانه في إصدارات سابقة من هذا الكتاب، فقد ابتدأت بوادر آخر أزمة مع عريضة آذار/مارس 2011، التي طالبت بتعديلات دستورية تخول مواطني الإمارات المشاركة السياسية عبر اقتراع حر ينتخب به أعضاء المجلس الوطني الاتحادي «البرلمان»، والتي تم في إثرها اعتقال عدد من الناشطين السياسيين[17]. إلا أن نقلة نوعية قد ألمّت بالصدام السياسي في عام 2017، إذ تحول من صدام محلي إلى صدام إقليمي وأحياناً إلى جدل دولي في سياق القضايا الإقليمية والدولية التي تشارك فيها حكومة الإمارات، كما هي الحال في أزمة الخليج والانتخابات الأمريكية والأزمتين اليمنية والليبية.

وقد استمرت المعارضة الإماراتية من جانبها في طرح خطابها المتناثر التركيز على الجوانب التشريعية والحقوقية والإصلاحات والمشاركة السياسية، ولكن لم يتطور أداؤها إلى كيان سياسي موحد يتبنى مشروعاً واضح المعالم. تشكل أساس المعارضة داخل الإمارات من التيار الإسلامي المحسوب على «الإخوان المسلمين» تحت اسم «دعوة الإصلاح» قبل الاعتقالات، ولكن بعد الاعتقالات أصبحت المعارضة تتوزع بين دعوة الإصلاح وحزب الأمة الإماراتي

---

(14) «محمد بن راشد يصدر قانون تنظيم المنشآت الأهلية في إمارة دبي،» **الإمارات اليوم**، 2017/7/1، <https://goo.gl/fZKac1>.

(15) «محمد بن راشد ينظم العمل التطوعي في دبي،» **البيان**، 2018/4/16، <https://goo.gl/iSZ5TU>.

(16) «لا توجد حرية هنا، إسكات المعارضة في الإمارات،» (منظمة العفو الدولية)، تشرين الثاني/نوفمبر 2014، ص 52، رقم الوثيقة MDE25/0186/2014.

(17) «المستجدات السياسية في الإمارات،» في: عمر هشام الشهابي (المحرر والمنسق العام)، **الخليج بين الثابت والمتحول** (بيروت: منتدى المعارف، 2014)، <https://goo.gl/bPx64p>.

والمستقلين. أما وجهة النظر الحكومية، فقد واصلت النظر إلى المعارضة على أنها مكونة أساساً من الإسلاميين المقربين من تنظيم «الإخوان المسلمين»، الذي تصنفه الحكومة كتنظيم إرهابي[18]. إجمالاً، إن المعارضة العلنية ضد حكومة الإمارات بقيت أساساً خارج حدود الدولة، ولم يؤهّل ذلك الزخم الإعلامي المعارضة الإماراتية لتأسيس كيان ميداني أو قاعدة شعبية حاضرة في الداخل، بسبب ضعف القاعدة الشعبية للمعارضة والتشديد الأمني في الداخل. لذلك، اعتمدت المعارضة أساساً على استعمال مواقع التواصل الاجتماعي في انتقاد سياسات السلطة في الإمارات.

داخلياً، تواصلت حملة الاعتقالات في صفوف الناشطين السياسيين والحقوقيين؛ ففي 20 آذار/مارس 2017 اعتقِل الناشط في مجال حقوق الإنسان أحمد منصور بتهمة إثارة الفتنة والكراهية في المجتمع عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وذكرت منظمات حقوق الإنسان العربية والدولية اتهامات بتعرضه للتعذيب الجسدي عقب اعتقاله من بيته[19]. وبتاريخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2017 أُفرج عن المعتقل عبيد يوسف الزعابي الذي قضى في سجون الإمارات 4 سنوات[20]. وفي كانون الثاني/يناير 2017، تواترت أنباء عن اعتقال الأكاديمي عبد الخالق عبد الله، الذي تم الإفراج عنه بعد أقل من أسبوع. ولم يعلق عبد الله على هذا الموضوع[21].

كما تواصلت الاتهامات بسوء معاملة بعض المعتقلين السياسيين، بما فيها ما صدر من جانب أهالي المعتقلين. مثال على ذلك كانت حالة أسرة مصعب العبدولي المحكوم عليه في عام 2016 بـ 7 سنوات، حيث وضع بحسب تصريحهم في عنبر أعضاء تنظيم الدولة «داعش» وتعرض للضرب والإهانة على أيديهم. حالة مماثلة واجهتها شقيقته أمينة العبدولي المحكوم عليها عام 2016 بخمس سنوات، وقد وضعت في عنبر المحكومين في جرائم جنائية. وبعد محاولات وتظلم من جانب أقاربها تم نقلها إلى سجن الأحداث، ولكن مُنع أهلها من زيارتها بحسب روايتهم[22]. كما وجهت اتهامات حول انتهاكات تتعرض لها المعتقلة الإماراتية علياء عبد النور في ما يتعلق بوضعها الصحي، إذ تعاني عدة أمراض صحية مزمنة. وتدهورت حالتها الصحية بعد اعتقالها، إذ تم توجيه اتهامات بأنها احتجزت خلال مدة اختفاء قسري في زنزانة

(18) «مجلس الوزراء يعتمد قائمة التنظيمات الإرهابية،» **البيان**، 2014/11/15، <https://goo.gl/Y7n96x>.

(19) «على الإمارات الإفراج عن ناشط حقوقي بارز،» هيومن رايتس ووتش، 20 نيسان/أبريل 2017، <https://goo.gl/gYwZiQ>.

(20) «الإفراج عن الناشط عبيد يوسف الزعابي بعد 4 سنوات من الاعتقال التعسفي،» موقع «إيماسك»، 12 كانون الأول/ديسمبر 2017، <https://goo.gl/iMHCyH>.

(21) «Abdul Khaleq Abdullah Added to Jailed Academics List in the UAE,» International Campaign for Freedom in the UAE (ICFUAE), <https://goo.gl/JS6ATT>.

(22) «الإمارات تحكم بسجن ابنة العبدولي 5 سنوات وشقيقها 7 سنوات،» موقع «عربي 21»، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، <https://goo.gl/TSo7pS>.

انفرادية بلا فراش أو تهوية، ثم نقلت إلى سجن الوثبة الذي يقبع فيه محكومو القضايا الجنائية، حتى تم نقلها إلى مستشفى المفرق في أبو ظبي. وبحسب بعض المنظمات الحقوقية، فقد اعتقلت علياء بتاريخ 28 تموز/يوليو 2015 وتعرضت للاختفاء لمدة 4 أشهر، ثم عرضت على الجهات القضائية بعد توقيعها أوراقاً لا تعرف محتواها، وحُكم عليها من دون تمثيل قانوني بالسجن 10 سنوات بتهمة تمويل الإرهاب والتعامل مع إرهابيين خارج البلاد[23].

وبحسب منظمة العفو الدولية، تناقلت بعض المصادر التضييق على من له صلة بمعارض ما سواء من الدرجة الأولى أو الثانية أو حتى الثالثة، بحيث يتم فتح ملف أمني له، ومن ثم يبدأ التضييق عليه أثناء الحصول على الموافقة الأمنية للعمل في دوائر حكومية أو محاولة الحصول على منحة دراسية أو القبول في الجامعات. وأصبح من الصعب على أعضاء هذه الفئة أن يتقلدوا المناصب الحكومية الحساسة في الدولة. وتم التخفيف عن بعض أفراد تلك الفئة ـ بصفة استثنائية وبجهود فردية ـ عبر السماح لبعضهم باقتناء جوازات السفر أو خلاصات قيد «بطاقة الجنسية» ورفع أسمائهم من قائمة الممنوعين من السفر، وتتم هذه الاستثناءات عبر جهود ذوي القربى المتنفذين والمقربين من رموز النظام[24].

يذكر أنه صدرت في الأعوام السبعة التي تلت عام 2011 عدة قوانين متعلقة بحقوق الإنسان وحرية التعبير ومكافحة الإرهاب، وقد أثارت في مجملها انتباه منظمات وناشطي حقوق الإنسان عربياً ودولياً. فبعد صدور القانون الرقم 5 لعام 2012 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات[25]، والقانون الثاني الرقم 7 لعام 2014 في شأن مكافحة الجرائم الإرهابية[26]، اكتفت سلطات الإمارات بهذين القانونين من الناحية الأمنية. ويرى بعض المراقبين أنه جرى استعمال هذين القانونين للتضييق على الناشطين السياسيين والمعارضين لسياسات الحكومة[27].

ثالثاً: قضية البدون

من أهم الملفات المعلقة في الشأن الإماراتي الداخلي ملف قضية «البدون»، الذين تقدّر أعدادهم بين 20 الفاً و100 ألف شخص لا يملكون أوراقاً ثبوتية منذ تأسيس الدولة، كما أضيف

---

(23) «المعتقلة الإماراتية المصابة بالسرطان علياء عبد النور تتعرض للقتل البطيء إثر استمرار احتجازها ورفض الإفراج الطبي عنها،» المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا، 4 أيلول/سبتمبر 2017، <https://goo.gl/cmQF7q>.

(24) «لا توجد حرية هنا، إسكات المعارضة في الإمارات،» (منظمة العفو الدولية)، تشرين الثاني/نوفمبر 2014، مصدر سابق.

(25) «قانونيون يشيدون بصدور قانون «مكافحة جرائم تقنية المعلومات»،» **الاتحاد**، 2012/11/13، <https://goo.gl/hqAAt2>.

(26) «رئيس الدولة يصدر قانون مكافحة الجرائم الإرهابية»، **البيان**، 2014/8/21، <https://goo.gl/PsNuWW>.

(27) للمزيد حول هذه القوانين راجع النسخ السابقة من هذا الإصدار.

في السنوات التي تلت عام 2011 فئة من البدون جرى سحب جنسياتهم لأسباب سياسية[28]. وكما هي الحال في دول الخليج الأخرى، فإن هذه الفئة ممن عاشوا ونشأوا في الإمارات، تجد نفسها في وضع قانوني مبهم، إذ ينعكس عدم اعتراف الدولة بها على الفرص المعيشية والحقوق الاجتماعية المتاحة للمنتسبين إليها. ومنذ عام 2009، توصلت الإمارات إلى صفقة بديلة تبتعد فيها من منحهم الجنسية الإماراتية التي ستحتم عليها مساواتهم بالمواطنين وبما يتمتعون به من رفاهية مادية. ووفق هذه الصفقة يحصل البدون على جنسية جزر القمر، حيث دفعت الحكومة الإماراتية لدولة جزر القمر المستفيدة اقتصادياً من هذا الاتفاق مقابل الجواز الواحد ما يقدر بـ 5000 دولار. ويرى البعض أنه ليس أمام البدون الكثير من الخيارات في مثل هذه الصفقة، إذ يتم الضغط عليهم للقبول عبر رفض إصدار رخصة القيادة أو حرمان أبنائهم التعليم[29].

وعلى الرغم من أن الهدف المعلن من هذا الإجراء هو مساعدة البدون على مواجهة البيروقراطية اليومية بأوراق ثبوتية، إلا أن معاناة الكثير منهم قد تواصلت. فهم مضطرون إلى تحمل أعباء المرحلة الجديدة من شروط إقامة الوافدين من ناحية تكاليف الإقامة والخدمات الصحية والتعليمية، وبذلك تتضاعف معاناة أولئك الذين يعيشون في دولة ترعرعوا فيها ولا يعرفون غيرها، إلا أنهم مجبرون على إصدار جوازات وجنسية دولة لم يعيشوا فيها ولا يعرفون عنها الكثير. كما أن التساؤل ما زال قائماً حول ما إذا كانت الدول الأخرى ستعترف بجنسية كهذه أو حتى لو كانت جزر القمر نفسها ستستمر في قبولها، ناهيك بالمسائل المتعلقة بالسيادة والقدرة على بيع وشراء الجنسيات، التي تحمل تبعات قانونية وسياسية بدأت همومها تشغل جهات دولية متعددة، ما دعا برلمان جزر القمر إلى فتح تحقيق حول ممارسات التجنيس هذه[30].

رابعاً: المستجدات في العلاقات الخارجية: بروز أزمة الخليج على الساحة

تعدّ أزمة الخليج التي تفجرت في حزيران/يونيو 2017 أهم حدث يعصف بمجلس التعاون الخليجي منذ نشأته. وتعد الإمارات لاعباً رئيسياً إلى جانب السعودية في هذه الأزمة التي لاحت ملامحها في حزيران/يونيو 2017، إذ قررت بالاتفاق مع البحرين ومصر قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر، ولحقتها في ذلك حكومة اليمن وجزر المالديف وجزر القمر وموريتانيا، وأعلنت الأردن وجيبوتي عن خفض مستوى التمثيل الدبلوماسي.

(28) «Citizenship Revocation,» International Campaign for Freedom in the UAE (ICFUAE), 21 March 2017, <https://goo.gl/AjpB3L>.

(29) Atossa Araxia Abrahamian, «Who Loses When a Country Puts Citizenship Up for Sale?,» *New York Times*, 5/1/2018, <https://goo.gl/ZFzMr9>.

(30) المصدر نفسه.

أصدرت الإمارات بياناً تؤيد فيه موقف السعودية والبحرين، ووضحت أن هذا القطع الدبلوماسي للعلاقات جاء نتيجة عدم التزام قطر باتفاق الرياض لعام 2014 بحسب تعبيرها، وبسبب استمرار قطر في دعم وتمويل واحتضان التنظيمات الإرهابية والمتطرفة والطائفية، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، إضافة إلى تنظيم داعش والقاعدة، إلى جانب إيوائها المتطرفين والمطلوبين أمنياً على ساحتها وتدخلها في شؤون الإمارات الداخلية.

وقد حذّر النائب العام في الإمارات من «أي مشاركات قولاً أو كتابة على مواقع التواصل الاجتماعي أو أي وسيلة أخرى تحمل أي تعاطف مع دولة قطر أو اعتراضاً على موقف الإمارات والدول الأخرى التي اتخذت مواقف حازمة ضد حكومة قطر». وأكد النائب العام أن من يخالف هذه التحذيرات معرض «للسجن من 3 إلى 15 سنة وغرامة لا تقل عن 500 ألف درهم»[31]. وفي كانون الأول/ديسمبر، أقالت الإمارات رئيس الهيئة العامة للرياضة لديها يوسف السركال من منصبه بعد أسابيع من تعيينه، عقب انتشار صورة للسركال وهو يصافح ويعانق رئيس الاتحاد القطري الشيخ حمد بن خليفة بن حمد آل ثاني على هامش مشاركة الاثنين في اجتماعات الاتحاد الآسيوي لكرة القدم في تايلاند[32].

أما من جانب قطر، فقد وجهت في 17 تموز/يوليو 2017 أصابع الاتهام رسمياً إلى الإمارات بأنها هي من تقف خلف قرصنة الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء القطرية في أيار/مايو وبث تصريحات مفبركة على لسان أمير قطر، نفتها الدوحة، يصف فيها حركة حماس والإخوان المسلمين وحزب الله كحركات مقاومة، ويذكر أن قطر نجحت في بناء علاقات قوية مع إيران التي تمثل ثقلاً إقليمياً وإسلامياً في المنطقة[33]. وأصدر مكتب الاتصال الحكومي لدولة قطر يومها بياناً قال فيه: «المعلومات التي نشرتها **واشنطن بوست**، كشفت عن ضلوع دولة الإمارات العربية المتحدة ومسؤولين كبار فيها في جريمة القرصنة التي تعرض لها الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء القطرية في الرابع والعشرين من شهر أيار/مايو الماضي»[34]. وفي مقابلة تلفزيونية، قال وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني إن سبب الأزمة بين الدوحة

---

(31) «الإمارات تحظر «التعاطف» مع قطر وتهدد المخالفين بالسجن أو دفع غرامة مالية،» فرانس 24، 12 حزيران/يونيو 2017، <https://goo.gl/euQtFv>.

(32) «الإمارات تقيل مسؤولاً رياضياً بارزاً لمصافحته قطرياً،» **الخليج أونلاين**، 12 كانون الأول/ديسمبر 2017، <https://goo.gl/Vd2CTR>.

(33) «أمير قطر: لا حكمة في عداء إيران وعلاقتنا جيدة مع إسرائيل،» العربية.نت، 24 أيار/مايو 2017، <https://goo.gl/qCkqQn>.

(34) «قطر تتهم الإمارات بعملية قرصنة ساهمت في اندلاع أزمة الخليج،» رويترز، 17 تموز/يوليو 2017، <https://goo.gl/mxKWFh>.

وأبو ظبي هو رفض السلطات القطرية في عام 2015 تسليم سيدة إماراتية وزوجة معارض إماراتي مقيمة في الدوحة إلى السلطات الإماراتية[35].

وكانت قد ظهرت، قبل اندلاع الأزمة الخليجية، حملة في أمريكا هدفت إلى إلصاق تهمة الإرهاب وتمويله بقطر، وقد اتهمت قطر الإمارات بالوقوف وراء تلك الحملة. ولم تكن تلك الحملة هي الأولى في السنوات الأخيرة، فقد ادعت صحيفة **الدايلي ميل** البريطانية في تقرير استقصائي نشرته في تشرين الأول/أكتوبر 2015 الكشف عن تعاقد الإمارات مع شركة «علاقات عامة» بريطانية بهدف شن حملة إعلامية منظمة ضد قطر في الصحافة البريطانية والعالمية[36]. وبعد اندلاع الأزمة الخليجية بما يقارب الشهرين، كشفت صحيفة **ميدل إيست آي** البريطانية في أيلول/سبتمبر عن عملية قرصنة قامت بها مجموعة مجهولة لحساب البريد الإلكتروني لسفير الإمارات لدى واشنطن، يوسف العتيبة، حيث قامت المجموعة بتسريب مجموعة من الرسائل الإلكترونية، منها تلك المتعلقة بالأزمة مع قطر، إذ قال العتيبة في واحدة منها مرسلة إلى إليوت أبرامز، الدبلوماسي الأمريكي السابق، أنّ هجوماً على قطر «سيحلّ مشاكل الجميع»[37].

وقد لجأ الطرفان إلى الاستقواء بأعضاء من العوائل الحاكمة الأخرى لمهاجمة الطرف الآخر؛ ففي شباط/فبراير 2018، استقبل محمد بن زايد في أبو ظبي، الشيخ سلطان بن سحيم آل ثاني، وهو عضو في العائلة الحاكمة القطرية معارض لنظام الحكم الحالي[38]، ظهر مع بداية الأزمة في تسجيل مصور واصفاً النظام القائم في قطر بقوله «إن السكوت على ممارسات النظام القطري بات أمراً مستحيلاً وفي الشهر نفسه، قال أحد أفراد العائلة الحاكمة في قطر، الشيخ عبد الله بن علي آل ثاني، وهو ابن حاكم قطر الأسبق وأحد كبار أسرة آل ثاني في تصوير هاتفي مسجل، إنه محتجز ضد إرادته في أبو ظبي وهو ما نفته أبو ظبي[39]. وكان الشيخ عبد الله، الذي وصل إلى الكويت في كانون الثاني/يناير 2018، قد أصدر عدة بيانات خلال الأزمة تدعو إلى حل مع السعودية، إضافة إلى توسطه مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لفتح الحدود للحجاج القطريين خلال موسم الحج عام 2017.

---

(35) «من هي المرأة التي اختلفت عليها الإمارات وقطر»، روسيا اليوم، 13 كانون الثاني/يناير 2018، <https://goo.gl/JWSFVx>.

(36) «Cameron and the Arab Sheiks' Web of Influence that Infiltrated Britain: The Shadowy Nexus of PM's Cronies that Secretively Lobbied for Middle East paymasters Read,» *Daily Mail*, 7/12/2015, <https://goo.gl/CgfAiP>.

(37) «تسريبات العتيبة: السعودية كانت بصدد هجوم عسكري على قطر،» **العربي الجديد**، 2017/9/15، <https://goo.gl/NUE82u>.

(38) «محمد بن زايد ومحمد بن راشد يستقبلان سلطان بن سحيم آل ثاني،» **الشرق الأوسط**، 2018/2/20، <https://goo.gl/GmRQnM>.

(39) «الشيخ القطري عبد الله آل ثاني يصل إلى الكويت،» بي بي سي عربي، 17 كانون الثاني/يناير 2018، <https://goo.gl/14D1v6>.

ومع بدايات عام 2018، شكت قطر الإمارات لدى الأمم المتحدة، مشيرة إلى أن طائرة مقاتلة إماراتية قد اخترقت الأجواء القطرية في كانون الأول/ديسمبر 2017[40]، لتقدم الإمارات بعد ذلك بأيام شكوى لدى الأمم المتحدة أيضاً بتعرض مقاتلات قطرية لطائرتين تجاريتين إماراتيتين أثناء محاولتهما الهبوط في البحرين[41]، وقد تكررت شكوى اختراق الأجواء على نحو دوري بين الطرفين. وبلغ التراشق درجات غير مسبوقة، تضمنت التهجم على الأعراض والتخوين، في حالة سببت ذهولاً في الأوساط الشعبية، ووضعت علامات استفهام حول سبل التصالح في ما بين الدولتين. وقد أفردت وسائل الإعلام المحسوبة على البلدين مساحات كبيرة لاستضافة شخصيات معارضة وطرح عدد من القضايا في كلا البلدين، كالتعذيب في السجون ووضع القوى العاملة الوافدة والتطبيع مع الكيان الصهيوني وعدم دعم الاستقرار في بعض دول المنطقة كمصر وليبيا وسورية واليمن.

خامساً: نفوذ إماراتي متصاعد في العالم العربي

أصبح التحالف العربي في اليمن، الذي شكلته السعودية والإمارات، معقداً ومتداخلاً بمشاريع وتوجهات مختلفة عند طرفيه. ويرى بعض المحللين أن الإمارات لها توجهات مختلفة عن السعودية من ناحية إمكان استقلال اليمن الجنوبي ودعم الأطراف المختلفة في الصراع[42]. يُذكر هنا أن كلاً من السعودية والإمارات قد اتخذتا خطوات جادة في اتجاه التقارب مع حزب التجمع اليمني للإصلاح، الذي يوصف بأنه امتداد لفكر الإخوان المسلمين، والذي كانت حكومة الإمارات متحفظة على التعاون معه. أتى هذا التقارب عقب لقاء في الرياض جمع محمد بن سلمان ومحمد بن زايد بقيادات الحزب في ما يبدو أنه محاولة لكسب حليف جديد في المعركة ضد قوات الحوثي[43].

وفي بعد اقتصادي لحرب اليمن، ظهرت تقارير تدعي سيطرة الإمارات على سلسلة من الموانئ الجنوبية في اليمن، مثل المكلّا وعدن والمخة، إضافة إلى سيطرتها على المصنع الوحيد لتسييل الغاز في بلحاف، ومحطة تصدير النفط في الشحر، وهو ما رأى فيه البعض

(40) «قطر تشكو الإمارات بعد «اختراق طائرة عسكرية» لمجالها الجوي،» بي بي سي عربي، 12 كانون الثاني/يناير 2018، <https://goo.gl/TB1iMa>

(41) «الإمارات تشكو الأمم المتحدة «اعتراض» مقاتلات قطرية مسار طائرتين مدنيتين»، بي بي سي عربي، 18 كانون الثاني/يناير 2018، <https://goo.gl/fcVCoZ>.

(42) حوار مع عبد الكريم السعدي رئيس تجمع القوى المدنية الجنوبية، «السعودية والإمارات.. أجندات مختلفة بجنوب اليمن،» الجزيرة.نت، 12 آذار/مارس 2018، <https://goo.gl/YD1toJ>.

(43) «لقاء بن سلمان وبن زايد بالإصلاح .. هل تفتح صفحة جديدة باليمن؟» بي بي سي عربي، 14 كانون الأول/ديسمبر 2017، <https://goo.gl/Ej3ZKa>.

وسيلة لزيادة نفوذ الإمارات في جزيرة سقطرى، حيث يرى بعض المحللين أن هدف الإمارات من هذا الحضور قد يكون تعزيز نفوذها البحري الاستراتيجي[44]. وقد تفجرت تداعيات هذه الأزمة في نهاية نيسان/أبريل 2018، حين أصدرت الحكومة اليمنية تحت اسم رئيس الوزراء أحمد بن دغر انتقاداً لوجود قوات إماراتية على الجزيرة، واعتبرته قضية سيادة، في حين نفت الحكومة الإماراتية أن يكون لها مطامع استراتيجية في الجزيرة زاعمة أن دورها قد تم تشويهه[45]. وقد تطلب الخلاف وساطة وحضور عسكري سعودي على الجزيرة، أعقبه إعلان الأطراف المعنية حل الخلاف في أيار/مايو 2018[46].

أما في ليبيا، فقد واصلت الإمارات تأدية دور مهم في دعم الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر ضد داعش والجماعات المسلحة الأخرى، مثل مجلس شورى المجاهدين في درنة. ويعتقد بعض المحللين أن الإمارات تستخدم وجودها العسكري لمواجهة تأثير حكومة الوفاق الوطني الليبية التي يهيمن عليها الإخوان المسلمون، والتي ينظر إلى قطر كأحد أهم ممولها[47]. وبيّن تقرير على مدونة «War is Boring» الإخبارية صوراً جديدة لأقمار صناعية من TerraServer تظهر إنشاءات جديدة في قاعدة آل خادم الجوية جنوب منطقة مرج غرب ليبيا، وتشمل الإنشاءات خمسة مآوٍ كبيرة بما يكفي لاستضافة مقاتلات حديثة يتوقع أن تنشرها الإمارات في ليبيا لدعم حليفها[48].

أما في تونس، جارة ليبيا، فقد برزت بوادر أزمة بين الدولتين عقب منع الخطوط الجوية الإماراتية (طيران الإمارات) بعض التونسيات من ركوب طائرة إماراتية متوجّهة إلى دبي، التصرف الذي أرجعته إلى مخاوف أمنية. وقد أدى ذلك إلى تدخل الخارجية التونسية لطلب توضيحات من سفارة الإمارات في تونس. ثم تبع ذلك تعليق السلطات التونسية رحلات شركة طيران الإمارات من تونس وإليها، وهو ما خلق أزمة سياسية، استدعي في إثرها السفير الإماراتي في تونس[49]. وفي كانون الثاني/يناير 2018 استؤنفت الرحلات الجوية بين البلدين عقب تبادل

(44) Ghayda and Seiyun, «Saudi Arabia and the UAE are Gobbling up Yemen,» *The Economist* (22 February 2018), <https://goo.gl/AqxLFs>.

(45) «UAE Defends Deployment in Yemen's Socotra,» *The Arab Weekly* (13 May 2018), <https://thearabweekly.com/uae-defends-deployment-yemens-socotra>.

(46) «Saudi Military Sends Troops to Socotra Island,» *The National* (13 May 2018), <https://www.thenational.ae/world/mena/saudi-military-sends-troops-to-socotra-island-1.730150>.

(47) «UAE Is Planning to Deploy Fighter Jets in Libya,» *South Front* (16 December 2017), <https://goo.gl/QuGpg9>.

(48) «The UAE Is Getting Ready to Deploy Jets to the Libya War,» *War is Boring*, 15 December 2017, <https://goo.gl/qLZ5uD>.

(49) «Tunisia Bans UAE Emirates Airline from Landing in Tunis,» BBC, 24 December 2017, <https://goo.gl/GXViBq>.

معلومات أمنية، وبينت وكالة الأنباء الإماراتية «وام» أن الإجراءات السابقة أتت حرصاً على سلامة الملاحة الجوية بين الطرفين[50].

أما من ناحية تركيا، فقد تفجرت أزمة بين البلدين عام 2017، شعلتها كانت إعادة نشر (رتويت) لوزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد تغريدة تتهم فخر الدين باشا القائد العثماني بنهب وسلب المدينة المنورة عوضاً من حمايتها، مشيراً إلى أن هؤلاء هم أسلاف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان. أثارت إعادة التغريدة غضباً تركياً أدى إلى استدعاء القائمة بأعمال السفارة الإماراتية في أنقرة[51]، تلاها خطاب لأردوغان عبر البث المباشر انتقد فيه وزير الخارجية الإماراتي، ثم أعلن في كانون الثاني/يناير الماضي رسمياً تغيير اسم الشارع الذي تقع فيه سفارة الإمارات إلى شارع فخر الدين باشا. يأتي هذا الموقف كقمة لجبل من الخلافات خلال العقد الماضي بين الدولتين، بما فيها محاولة الانقلاب في تركيا في حزيران/يونيو 2016، وعلاقة حزب العدالة والتنمية الذي يرئسه أردوغان بجماعة الإخوان المسلمين، ودعم أردوغان لموقف الرئيس المصري السابق محمد مرسي، إضافة إلى موقف تركيا من أزمة قطر ودعمها لها عسكرياً، ناهيك ببقية المواقف التي تتخذها تركيا من قضايا تكون فيها في الموقف المقابل للإمارات في كل من سورية وليبيا والقرن الأفريقي[52].

سادساً: التطبيع مع الكيان الصهيوني

كما هي الحال مع الكثير مع عواصم دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2017، لا تكاد تمر أشهر من دون استضافة إحدى هذه العواصم وفوداً من الكيان الصهيوني، تارة باسم الرياضة وأخرى باسم الاقتصاد أو الشؤون العسكرية وغيرها. ففي آذار/مارس 2017، شاركت القوات الجوية الإماراتية في مناورات عسكرية في اليونان ضمت القوات الجوية التابعة للكيان الصهيوني، إضافة إلى القوات الجوية اليونانية والإيطالية والأمريكية. وكشفت تقارير صحافية أن الإمارات شاركت في عام 2016 في مناورات مشابهة جنباً إلى جنب مع القوات الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية[53]. وفي تصريح لوكيل وزارة الدفاع الإماراتية عبد الله محمد الهاشمي في مقابلة مع قناة تلفزيونية أمريكية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، شبه الهاشمي

(50) «عودة الإجراءات المتبعة برحلات الطيران بين الإمارات وتونس،» وكالة أنباء الإمارات (وام)، 4 كانون الثاني/يناير 2014، <https://goo.gl/Zc9H37>.

(51) «Turkey's Erdogan Defends Ottoman Commander after UAE Minister Retweets Criticism,» Reuters, 20 December 2017, <https://goo.gl/4YWybS>.

(52) «الإمارات خصم جديد لتركيا،» منتدى فكرة، 16 شباط/فبراير 2018، <https://goo.gl/j3aZW1>.

(53) «مناورات جوية مشتركة تضم الإمارات وإسرائيل والولايات المتحدة،» روسيا اليوم، 31 آذار/مارس 2017، <https://goo.gl/4iQ5Sv>.

العلاقة التي تربط أمريكا والكيان الصهيوني والإمارات بعلاقة «أخوة» تؤدي أمريكا فيها دور «الأخ الأكبر».

كما ظهرت في عام 2017 بعض التقارير الإعلامية في الكيان الصهيوني تتحدث عن تزويد شركات صهيونية أبو ظبي بأنظمة اتصالات ومعدات عسكرية[54]. كما أدت اختراقات الحساب الإلكتروني ليوسف العتيبة، سفير الإمارات في الولايات المتحدة، إلى توجيه اتهامات بتقارب العلاقات بين أفراد في حكومة الإمارات وشخصيات ومؤسسات داعمة للكيان، منهم جون هانا كبير مستشاري المؤسسة الفكرية «مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات» (FDD) التي يمولها الملياردير الموالي للكيان شيلدون ألسون، وهو حليف لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، ويعدّ أحد أكبر المتبرعين السياسيين في الولايات المتحدة[55].

كما فاز «طال فليكر» لاعب الجودو الصهيوني بالميدالية الذهبية لبطولة «غراند سلام» التي استضافتها العاصمة الإماراتية أبو ظبي في تشرين الأول/أكتوبر؛ وفي البطولة نفسها فازت الصهيونية غيلي كوهين بالميدالية البرونزية. وعلى الرغم من عدم رفع علم الكيان الصهيوني في البطولة وعزف نشيده، إلا أن ذلك لم يمنع فليكر من أداء النشيد حين عزف نشيد الاتحاد الدولي للجودو[56]. واللافت للنظر هو أن أبو ظبي قدمت اعتذاراً رسمياً للوفد الصهيوني بعد أن رفض لاعب إماراتي مصافحة أحد لاعبيهم[57].

خاتمة

استمرت الإمارات في البروز كلاعب إقليمي فاعل ذي نفوذ متوسع في المنطقة العربية، وخصوصاً في شمال أفريقيا واليمن. هذه السياسة الخارجية النشطة ارتفعت وتيرتها عام 2017 مع تفجر أزمة الخليج التي كانت الإمارات لاعباً رئيسياً فيها، وخصوصاً ما خلفته من الصدام القطري ـ الإماراتي على مختلف الصعد. مع تنامي هذا الدور الإقليمي، بدأت الأنظار عالمياً وإقليمياً التركيز على الإمارات على نحو متزايد، حيث باتت الأخيرة تحتل عناوين مثيرة للجدل في الصحف الدولية، وخصوصاً مع تسريبات الرسائل البريدية للسفير العتيبة في الولايات

(54) «"معاريف" تكشف تفاصيل علاقة إسرائيل العسكرية بأبوظبي،» موقع «عربي 21»، 3 شباط/فبراير 2018، <https://goo.gl/kJL4Ze>، و«دول عربية اشترت أسلحة من إسرائيل .. تعرفوا عليها،» موقع «رصيف 22»، 5 كانون الأول/ديسمبر 2016، <https://goo.gl/zLDbYZ>.

(55) Zaid Jilani and Ryan Grim, «Hacked Emails Show Top UAE Diplomat Coordinating with Pro-Israel Think Tank against Iran,» *The Intercept*, 3/6/2017, <https://goo.gl/JZnB62>.

(56) «إسرائيلي يفوز بميدالية ذهبية في بطولة الجودو في أبوظبي،» **تايمز أوف إسرائيل**، 2017/10/26، <https://goo.gl/pmU4yU>.

(57) «الإمارات تعتذر من إسرائيل بعد عدم مصافحة أحد لاعبيها لمنافسه الإسرائيلي،» **تايمز أوف إسرائيل**، 2017/10/29، <https://goo.gl/3uHQpQ>.

المتحدة، التي أثارت التساؤلات حول الدور التي تؤديه الدبلوماسية الإماراتية في دهاليز واشنطن. هذا النشاط خارجياً، يأتي مع استمرار الحل الأمني مع المعارضة داخلياً، وتداعيات معالجة قضية «البدون» عبر شراء جوازات سفر أجنبية. ولعل المتغير الأبرز في الشأن المحلي هو فرض ضريبة القيمة المضافة، وهو تطور ذو رمزية عالية إذا أخذنا في الحسبان طبيعة العقد الاجتماعي الضمني في علاقة الدولة بالمجتمع في الخليج. ومع كل هذه المتغيرات يبقى غياب الإصلاح السياسي وتجذّر الحكم المطلق هو الثابت الأبرز، حاله حال بقية دول مجلس التعاون.

الفصل السادس

المستجدات السياسية في سلطنة عُمان

هاجر مبارك السعدي

تصدّر المحور الاقتصادي المشهد على الساحة المحلية العمانية، ففي حين لم يطرأ أي تغير جذري على البنية السياسية الداخلية، واصلت عمان في عام 2017 سياسات التقشف وخفض الإنفاق التي لجأت إليها لمواجهة الانخفاض في أسعار النفط، وهو ما انعكس على بنية المجتمع وأبرز المستجدات في حراكه، بما فيها أزمة الباحثين عن عمل. فعلى الرغم من أن السلطنة قد أعلنت خطة اقتصادية لانتهاج التنويع الاقتصادي عام 2016، فمن غير الواضح ما إذا كانت هذه الخطة ستختلف عن رؤية 1996 ـ 2020، التي لم تحقق التنويع المطلوب على الرغم من تشديدها عليه[1]. أما على المستوى الخارجي، فقد تصدرت أزمة الخليج وانعكاساتها المشهد العماني، حيث نأت السلطنة عن الدخول في تصادم مباشر مع أي من طرفي النزاع، على الرغم من ظهور بعض بوادر التواتر مع جارتها الإمارات العربية المتحدة.

أولاً: المستجدات في الهياكل والقوانين التشريعية

في الوقت الذي لم تطرأ على القوانين والتشريعات في سلطنة عمان تعديلات كثيرة في عام 2017، جاءت تلك القوانين المحدودة التي عرفت تغييراً لتعلن الصرامة الجزائية أمام مطالبات التغيير وبعض الممارسات التي تخالف «الدين» في نظر المشرع. فقد صدر قانون الجزاء العماني الجديد في 11 كانون الثاني/يناير 2018 على هيئة مرسوم سلطاني حمل الرقم

(1) آن الكندي وسعيد الصقري، «رؤية عمان 2020 بين الواقع والمأمول،» مركز الخليج لسياسات التنمية، <https://goo.gl/b2YAz4>.

(2018/7). وأشعل هذا القانون ردود فعل واسعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حيث عبرت الكثير من التعليقات عن الدهشة والاستغراب من شدة وقسوة العقوبات التي تصل في بعض الحالات إلى حد الإعدام.

جاء هذا القانون ـ قانون الجزاء العماني وقانون الإجراءات الجزائية التي نص عليها المرسوم السلطاني السامي ـ بتعديلات تمثلت باستبدال نصوص المواد (135) و(137) و(172) و(182). ومن أبرز نصوص هذا القانون النص التالي: «يعاقب بالإعدام كل من اعتدى قصداً على حياة سُلطان البلاد، واعتدى بالقوة على السلطات التي يتولاها سلطان البلاد وكل من حاول بالقوة قلب نظام الحكم في البلاد أو تغيير شكل الحكومة وكل من اعتدى في إقليم الدولة على حياة رئيس دولة أجنبية». كما يخصص القانون عقوبات بالسجن للانتماء «للجماعات المتطرفة والمنظمات الإرهابية» وللتطاول «على الذات الإلهية أو أحد الأنبياء، أو يسيء إلى القرآن الكريم أو الدين الإسلامي أو الأديان السماوية الأخرى». وقد شمل القانون أيضاً عقوبات على التحريض ونشر الإشاعات الكاذبة التي تمس بـ«هيبة الدولة» أو «مكانتها الاقتصادية والمالية»[2].

إلى جانب ذلك، ذكرت عقوبة التجمهر الذي يستهدف الإخلال بالنظام، المتمثلة بالسجن ودفع غرامات مالية؛ ولم يتم التطرق إلى التجمهر السلمي. ومن الجدير بالذكر هنا قصة عماد الفارسي الذي وقف أمام سفارة أمريكا في مسقط بتاريخ 7 كانون الأول/ديسمبر2017 تنديداً بقرار ترامب «الاعتراف» بالقدس كعاصمة للكيان الصهيوني. وعلى خلفية ذلك جرى توقيفه والتحقيق معه، ولكن أفرج عنه بعد أن وقع تعهداً بعدم التظاهر مجدداً[3].

ثانياً: الجو العام في الفضاء الإلكتروني

أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي، تويتر وفيسبوك على وجه الخصوص وسناب شات وإنستغرام على وجه العموم، منصات للتعبير في المجتمعات العربية، ولكن بعد تضرر السلطات والسياسات العربية منها، ولا سيّما أثناء الانتفاضات العربية، وضعت بعض الحكومات قوانين تحد من الحرية المطلقة للمغردين ومستخدمي الفيسبوك. ولم تكن عمان في معزل عن هذا التغيير، حيث تعرّض عدد من المغردين والكتّاب والمثقفين للحبس؛ فاستناداً إلى تلك القوانين الصادرة، كقانون جرائم تقنية المعلومات، شهدت السلطنة موجة اعتقالات ومحاكمات

(2) محمد قنات، «قانون الجزاء العماني الجديد يغلظ العقوبات لردع المخالفين.. و15 سنة سجناً للمنتمين لجماعات متطرفة ومنظمات إرهابية،» **الرؤية الإلكترونية**، 14 كانون الثاني/يناير 2018، <https://goo.gl/iMte9T>.

(3) **التقرير السنوي للحالة الحقوقية في عُمان** (مسقط: المركز العماني لحقوق الإنسان، 2017)، <https://goo.gl/XHv5uW>.

لصحافيين وناشطين. على سبيل المثال لا الحصر، صدرت أحكام قاسية في حق الدبلوماسي السابق حسن البشام على خلفية كتابات له على موقع الفيسبوك. وكانت التهم الموجهة إليه «إهانة الذات الإلهية وإعابة ذات السلطان قابوس»[4]، وكذلك تهمة «استخدام الشبكة المعلوماتية فيما من شأنه المساس بالقيم الدينية»[5]. وتحت اتهامات مماثلة حُكِم على الكاتب حمود الشكيلي وعلى منصور المحرزي. وكانت هناك اعتقالات على ذمة التحقيق من دون توجيه تهم إلى الموقوفين شملت الناشطين أحمد البحري، وخالد الرمضاني، وخالد الراشدي[6]. وفي 2 نيسان/أبريل 2018، أيدت محكمة استئناف مسقط سجن الكاتب والناقد السينمائي عبد الله حبيب بالسجن بتهمة ازدراء الأديان والتجديف في الذات الإلهية ونشر الكراهية[7].

كان بعض التضييق الحاصل تضييقاً مجتمعياً أكثر منه قانونياً. فقد نشر أحد الكتّاب ـ سعود الزدجالي ـ يوم 8 كانون الثاني/يناير 2018 في مواقع التواصل الاجتماعي عن إصداره الجديد الجاهز للطبع تحت عنوان: **تبرير السياسة بالدين عند نور الدين السالمي 1866 ـ 1914**[8]. واجه هذا المنشور رد فعل غاضباً ومثيراً للاهتمام يدل على قوة ونفوذ التيار الديني في المجتمع العماني. وما يثير العجب أمام هذا الحدث هو أن رد فعل هذه الشريحة من المجتمع لم يستهدف أفكار الكتاب الذي لم ينشر بعد، بل تركز رد الفعل الغاضب والهجومي على تصميم الغلاف الذي يصوّر رجلاً مسناً ملتحِياً نحيلاً يحمل في معصمه ورقة ملفوفة. قامت شريحة من المجتمع باتهام الكاتب بأن الصورة تشبه أحد الشخصيات الدينية الكبيرة في المجتمع العماني؛ وعليه يعد هذا انتهاكاً وتجاوزاً للحدود. وقد دفع رد الفعل هذا الكاتب إلى الإعلان عن تأخير نشر الكتاب[9].

وعلى المستوى المؤسسي والرقابي، قام أحد الكتّاب ـ زكريا المحرمي ـ بالتغريد في تويتر عن إعلان صدور كتابه المعنون **سوسيولوجيا اللحية**. وبعد مضي مدة وجيزة غرّد معتذراً عن عدم رغبته في نشر الكتاب، مذيلاً ذلك بتصريح حول السبب: «يؤسفني أن أبلغكم أنني قررت عدم نشر كتابي #سوسيولوجيا_اللحية الذي ظل في أروقة إحدى المؤسسات ستة أشهر قبل إرجاعه إلى الرقابة كسيحاً فاضطررت لسحبه قبل صدور قرار بالمنع من النشر»[10]. كما سبق هذه التغريدة ـ بتاريخ 5 كانون الثاني/يناير 2017 ـ تغريدة أخرى يشرح فيها الكاتب التعقيدات

---

(4) **التقرير العالمي 2017: عُمان** (هيومن رايتس ووتش، 2017)، <https://goo.gl/op1vxU>.

(5) **التقرير السنوي للحالة الحقوقية في عُمان 2017**، مصدر سابق.

(6) المصدر نفسه.

(7) «تأييد الحكم بسجن الكاتب عبد الله حبيب،» المركز العُماني لحقوق الإنسان، 2 نيسان/أبريل 2018، <https://ochroman.org/ahabib/>.

(8) حساب سعود الزدجالي، الفيسبوك، <https://goo.gl/uhM2Jc>.

(9) حساب أحمد المعيني، الفيسبوك، <https://goo.gl/f2sqDb>.

(10) حساب زكريا المحرمي، تويتر، <https://goo.gl/oaq8nV>.

البيروقراطية الماثلة أمام النشر والإنتاج الفكري في السلطنة، حيث ذكر أن «المشكلة ليست في وزارة الإعلام بل في آلية عمل الرقابة التي تفرض على الوزارة إحالة المؤلفات إلى مؤسسات أخرى غير مؤهلة للتعامل مع الفكر والإبداع مما يسبب التعطيل ومنع الكتب وقتل الإبداع»[11]. وعلى هذا النحو مثّلت ظاهرة منع الكتب وسحبها في معرض مسقط للكتاب الدولي الأخير في نسخته 23 ظاهرة غير مسبوقة، وكان أكثر المتضررين طبقاً لتقرير المركز العماني لحقوق الإنسان هو الكاتب سعيد الهاشمي، الذي على الرغم من إتاحة كتبه في بداية المعرض، فوجئ بسحب إدارة المعرض لاحقاً إصداراته كافة من دون توضيح أسباب السحب والمنع[12]. وكل ما ذكر أعلاه يشير إلى واقع تقييد بعض الكتابات في السلطنة، في ظل القيود القانونية والسياسية والدينية التي تحول من دون ذلك. جدير بالذكر هنا تصنيف منظمة فريدوم هاوس الأمريكية في تقرير الديمقراطية لعام 2018 سلطنةَ عمان ضمن فئة «غير حرة»[13]، حيث حققت 23 درجة من 100.

ثالثاً: المستجدات الاقتصادية

جاءت الأزمة الاقتصادية نتيجة تراجع أسعار النفط في السوق العالمية وإخفاق الحكومة في تنويع موارد الدخل. وعلى هذا، وجدت السلطنة نفسها أمام تحد اقتصادي عسير، وهو ما دفعها إلى اتخاذ قرارات وتطبيق قوانين تخفف من الإنفاق الحكومي. من أبرز القرارات التي اتخذتها الحكومة وأثارت جدلاً واسعاً في أوساط الرأي العام العماني خلال شهر نيسان/أبريل 2016، سحب قرارات الترقيات من الموظفين الحاصلين على ترقية من دفعتي عام 2011 و2012، مع إعفاء المستفيدين من هذه الترقيات من إرجاع ما صرف لهم. جاء هذا القرار بأوامر من السلطات العليا وكان مفاجئاً للرأي العام، حيث يبقى من غير المعلوم لماذا جاء هذا القرار، ولماذا بالأخص يتم السحب من أقدمية 2011 و2012. وقد قوبل القرار برد فعل شعبي واسع، وبخاصة على منصات التواصل الاجتماعي، إذ استخدمت هاشتاغات مثل «#نداء_للسلطان_ترقياتنا_مستحقة»[14] الذي عبر خلاله المهتمون والمتضررون من هذا القرار عن غضبهم، ما جعله يتصدر «الترند» العماني لأكثر من مرة خلال الأشهر اللاحقة لهذا القرار، كما دار السجال والنقاش حول القرار عبر المنتديات وفي المجالس العامة والمساجد، وفي أروقة الوزارات[15]،

---

(11) حساب زكريا المحرمي، تويتر، <https://goo.gl/JgXfxC>.

(12) «سحب ومنع في معرض مسقط الدولي للكتاب ـ 2018،» المركز العُماني لحقوق الإنسان، 22 شباط/فبراير 2018، <https://goo.gl/Qwr9Q6>.

(13) *Democracy in Crisis* (New York: Freedom House, 2018), <https://goo.gl/fPRNWw>.

(14) «هاشتاغ #نداء_للسلطان_ترقياتنا_مستحقة31،» تويتر، <https://goo.gl/XV59NY>.

(15) «توضيح بشأن وقف ترقيات موظفي الخدمة المدنية،» منتدى سبلة عُمان، 5 أيار/مايو 2016، <https://goo.gl/ueLYAt>، وشبيب البوسعيدي، «هل ستعود الترقيات من جديد؟،» موقع «أثير»، 25 كانون الثاني/يناير 2017، <https://goo.gl/Q3njiM>.

وتحت قبة مجلس الشورى[16]، وفي الإعلام الرسمي[17]، من دون أن يفضي إلى نتيجة. وناشد بعض الكتّاب السلطات باستثناء الموظفين الذين بلغوا سن التقاعد في الترقية، كي يتمكنوا من الاستفادة منها في معاش التقاعد ومستحقات ما بعد الخدمة، ولم يكن هناك أثر لكل هذه الجهود، وما زال حتى كتابة هذه الورقة هاشتاغ النداء للسلطان متداولاً على نحو واسع على تويتر[18].

ومن التبعات الاقتصادية التي شهدتها السلطنة نتيجة انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية هو تفعيل قانون جديد حول ضريبة الدخل على الشركات، بحيث أصبحت السلطنة أولى دول مجلس التعاون التي تطبق ضريبة الدخل على كل الشركات الربحية على أراضيها في عام 2017 وبنسبة 15 بالمئة، بعدما كانت الضريبة بنسبة 12 بالمئة على فئة معينة من الشركات فقط[19]. وبذلك أصبحت السلطنة محط أنظار بقية دول الخليج لتتبع آثار هذا القرار ومدى نجاحه.

كما عمدت الحكومة (في وقت سابق عام 2016) إلى تحرير أسعار الوقود لتتذبذب من شهر إلى آخر[20]، إذ تعلن وزارة النفط والغاز أسعار المنتجات النفطية في السلطنة لكل شهر بناء على أسعار النفط العالمية. وقد غرّد وكيل وزارة النفط والغاز العمانية، المهندس سالم العوفي، في صفحته على تويتر معلقاً على ارتفاع أسعار النفط: «الفرق بين تسعيرة أمس وتسعيرة اليوم لسيارة 80 لتر هو ريال واحد (قيمة الشاورما) ما أعتقد يستحق كل هذا الزحام». وعلى الرغم من إزالة الوكيل للتغريدة إلا أنها سرعان ما انتشرت، وشُنّ هجوم وانتقاد مجتمعي حاد على هذه التغريدة في وسائل الإعلام الرسمية من جانب الصحافيين والكتّاب وكذلك على منصة تويتر[21].

وقد برز شبح البطالة كمشكلة حقيقية في المجتمع، ولا سيّما بين الخريجين الجامعيين. كشفت الأرقام وفقاً لتقرير الكتاب الإحصائي السنوي، بلوغ إجمالي عدد الباحثين عن عمل في نهاية عام 2016 في الفئة العمرية 25 ـ 29 نسبة 43.9 بالمئة، 76.5 بالمئة منهم تقل أعمارهم عن 30 سنة. كما كشف التقرير أن 36.7 بالمئة من إجمالي العمانيين الباحثين عن عمل خلال عام 2016 يحملون مؤهلاً جامعياً، بينما 31.1 بالمئة يحملون مؤهل دبلوم التعليم العام أو ما يعادله، في حين بلغ إجمالي المشتغلين في وظائف الإدارة العامة والأعمال في القطاع الخاص

---

(16) «رئيس اقتصادية الشورى لـ #أثير: إصرار من المجلس على الترقيات واستجابة ضمنية من الوزير،» موقع «أثير»، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <https://goo.gl/3hpxwX>.

(17) طالب المقبالي، «ترقيات 2010،» **الرؤية الإلكترونية**، 2 أيار/مايو 2017، <https://goo.gl/Y1M2yv>.

(18) المصدر نفسه.

(19) «Oman: Major Changes to Corporate Income Tax and Withholding Taxes,» PWC, 27 February 2017, <https://goo.gl/FyqhSs>.

(20) «غداً... سلطنة عُمان ترفع أسعار البنزين،» أر تي العربية، 30 أيلول/سبتمبر 2017، <https://goo.gl/9Ti146>.

(21) «عُمان: مغردون يشنون حملة على وكيل وزارة النفط،» **إيلاف**، 2 نيسان/أبريل 2016، <https://goo.gl/wTF2Rr>.

في عام 2016 من الوافدين نسبة 76 بالمئة[22]. نجد هذه النسب في ارتفاع مستمر، حيث كشفت النشرة الإحصائية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في كانون الثاني/يناير 2018 أن «48 بالمئة من الباحثين عن عمل هم في الفئة العمرية 25 ـ 29 بنهاية أيلول/سبتمبر 2017، وأن 40 بالمئة من الباحثين عن عمل هم من حملة الشهادة الجامعية بنهاية أيلول/ سبتمبر 2017»[23].

تحولت قضية الباحثين عن عمل إلى قضية وطنية مجتمعية انعكست على أوساط المجتمع الواقعي والساحة الافتراضية. وبرزت جهود كبيرة ومحاولات متعددة من الضغط المجتمعي للفت انتباه أصحاب القرار إلى هذه القضية الوطنية على الساحة الافتراضية، حيث انتشر عدد من الهاشتاغات، على سبيل المثال هاشتاغ «#عمانيون_ بلا _وظائف»[24]، الذي تصدر الترند العماني مرات متعددة خلال الأشهر الماضية، وقد تم من خلاله الكشف والتعرف إلى آثار هذه القضية على الصعيد الشخصي والأسري والتنموي للفرد الباحث عن عمل. على سبيل المثال، تبيَّن وجود باحثين عن عمل بعد 10 سنوات من إنهائهم التعليم الجامعي. كذلك تم إصدار هاشتاغ «# إرحل البكري»[25] ـ إشارة إلى وزير القوى العاملة في سلطنة عمان ـ الذي عرّى المآسي النفسية والاجتماعية التي يواجهها الشباب الباحث عن عمل، ولا سيّما شعورهم أن الشهادة التعليمية لا جدوى منها.

ولكن الحكومة حاولت تدارك الوضع بقرار المجلس الوزاري الذي نصّ على توظيف 25 ألف باحث عن عمل[26]. وبذلك فإن الحكومة واجهت هذه الأزمة بأسلوب تعاملها مع أحداث عام 2011، حين رفعت الرواتب التي تم تقليصها في ما سبق، وحاولت امتصاص شحنة المجتمع السلبية من خلال صدور عدة قرارات ركزت على رفع الجانب المادي، نذكر منها على سبيل المثال رفع المخصصات المالية الشهرية لطلبة الكليات والمعاهد والمراكز الحكومية التابعة لوزارة التعليم العالي ووزارة القوى العاملة. كما أمر بإنشاء هيئة مستقلة لحماية المستهلك، وكذلك أمر بتوفير 50 ألف فرصة عمل للعاطلين من العمل مع منح مبلغ 150 ريال عماني شهرياً لكل باحث عن عمل من المسجلين لدى وزارة القوى العاملة إلى حين حصوله على عمل[27].

---

(22) **الكتاب الإحصائي الإصدار 45** (مسقط: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، 2017).

(23) **النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد 29** (مسقط: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، 2018).

(24) «هاشتاغ #عمانيون_بلا_وظايف 22،» تويتر، <https://goo.gl/dgrHFo>.

(25) وزير القوى العاملة في سلطنة عُمان: معالي عبد الله بن ناصر البكري.

(26) «مجلس الوزراء: 25 ألف فرصة عمل في المؤسسات العامة والخاصة،» **الوطن**، 2017/10/5، <https://goo.gl/oPzPac>.

(27) «الاحتجاجات العمانية 2011،» ويكيبيديا، <https://goo.gl/dBEzDB>.

تجدر الإشارة إلى أن القرار الوزاري تعرض لردود فعل واسعة من فئات المجتمع المختلفة. فنجد زاهر المحروقي[28] في مقال له يحلل القرار كالتالي: «أعاد بيانُ مجلس الوزراء عن توفير فرص عمل لخمسةٍ وعشرين ألف باحث عن العمل، مسألةَ التوظيف إلى الواجهة من جديد، بعد أن كانت حديث الناس في المجالس العامة والخاصة، وفي مواقع التواصل الاجتماعي، لدرجةِ تحديد يوم الخامس عشر من [تشرين الأول/] أكتوبر 2017، يوماً للمطالبة بالوظائف؛ إذ جاء البيان وكأنه استباقٌ لذلك اليوم الموعود»[29]. وبعد مدة من صدور القرار الوزاري رأى البعض أن الدولة غير قادرة على احتضان الرقم الذي أعلنه مجلس الوزراء للتشغيل، فظهرت أخبار متنوعة بأن عملية تشغيل الـ25 ألف باحث عن عمل تجري من خلال منصات وسيطة تدعى «مجيد» و«تشغيل»، وأن أغلب الوظائف سوف تكون في القطاع الخاص[30]، وهو ما لم ينجح في تهدئة شريحة من الشباب الذين يرون أن وظيفة القطاع الخاص لا تتمتع بالأمان الوظيفي، إضافة إلى ساعات العمل الطويلة والرواتب المنخفضة. وتم التعبير عن ذلك من خلال ظهور هاشتاغ جديد تحت اسم «أزمة منصات التوظيف»[31]، ما دفع وزارة القوى العاملة إلى عقد لقاء مع عدد من الصحافيين في الإعلام الرسمي للتعريف بجهود الوزارة في ما يخص توظيف 25 ألف باحث عن عمل. وعقّب الوزير من خلال هذا اللقاء على أغلب ما جرى تداوله في الرأي العام، حيث ذكر «أنّ الخط الساخن بالوزارة يتلقى أسبوعياً ما يقارب 2000 اتصال يتم الرد عليها من جانب فريق متخصص على مدار الساعة. وأكد أنّ الوزارة لا يمكنها أن تفرض على القطاع الخاص أو تشترط عليه دفع رواتب معينة وعالية التكلفة لمن يتم توظيفهم، وإنما وضع السوق وقدرات المؤسسات هو الذي يفرض ذلك»[32].

وعلى الرغم من محاولات السلطة تهدئة الغضب وامتصاصه عبر وسائل الإعلام الرسمية، فإن الاتفاق على التجمهر السلمي قد تم على منصة الهاشتاغ وتم تحديد 15 كانون الثاني/يناير 2018 موعداً لذلك[33]. تجمهر الباحثون عن عمل في ذلك اليوم سلمياً أمام مقر وزارة القوى العاملة في مسقط. ومن الشعارات التي رفعت أثناء التجمهر على سبيل المثال: «نطالب براتب للباحثين عن عمل»، و«رايتنا بيضاء»، و«توظيف مباشر». ولو أمعنا النظر في هذه الشعارات،

---

(28) زاهر بن حارث المحروقي: كاتب وإعلامي عماني. له مؤلفات من بينها **سارق المنشار**، <https://goo.gl/Wh PP91>.

(29) زاهر المحروقي، «مشكلة التوظيف بين العلاج والمسكنات،» **الرؤية**، 2017/10/9، <https://goo.gl/rQU1Dh>.

(30) «القطاع الحكومي سيوفر 4 آلاف وظيفة من أصل 25 ألف فرصة عمل،» **الشبيبة**، 2018/1/6، <https://goo.gl/ mwc65s>.

(31) «هاشتاغ #أزمة_منصات_والتوظيف،» تويتر، <https://goo.gl/pbWj5E>.

(32) «البكري: لا يمكن الاشتراط المسبق على القطاع الخاص لدفع رواتب مرتفعة،» **الرؤية**، 2018/1/20، <https:// goo.gl/oBpKuy>.

(33) «تجمع الباحثين عن عمل،» تويتر، <https://goo.gl/zsiora>.

لوجدنا أن الكثير منها جاء ليؤكد فكرة أن التظاهر سلمي، وذلك لرفع الحرج القانوني والشبهة عن هذا الفعل. وقد نظمت بعد ذلك، في 22 كانون الثاني/يناير، ثم في 29 كانون الثاني/يناير 2018، عدة تجمهرات سلمية للعاطلين من العمل في عدد من المدن العمانية (مسقط، وصلالة، وصور) للاحتجاج والمطالبة بالتوظيف. وفي ظل التجمهر الأخير في صلالة، اعتُقل المحتجون الذين تجمعوا أمام مديرية القوى العاملة هناك وفقاً لتقرير المركز العماني لحقوق الإنسان[34]. ولم يتوقف الباحثون عن عمل عن طرح فكرة التجمهر، حيث تم تحديد تاريخ آخر للتجمهر في صباح 5 شباط/فبراير 2018 أمام قصر بيت البركة[35]، على نية تسليم مطالبهم مباشرة للسلطان قابوس، ثم ارتأت المجموعة مراجعة الموعد نتيجة اطلاعها على خبر زيارة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي السلطنة.

رابعاً: حقوق النساء العمانيات المتزوجات من أجانب

يعدّ قانون الأحوال الشخصية من القوانين التي تنظم الزواج ومسألة التجنيس في سلطنة عمان. بيد أن بنود هذا القانون لم تحظ بالكثير من التعديلات على الرغم مما يحيط بها من تساؤلات حول التمايز الجندري. ولم يرصد التاريخ العماني إلى الآن تنظيماً مدنياً متكامل الأركان يعمل من أجل مصالح هذه الفئة، بل شهد المجتمع محاولات منذ عام 2000 على هيئة مطالب من بعض النساء تسعى لتعديل هذا القانون، حيث تشير هذه المحاولات إلى وجود تمايز جندري في مسألة الزواج من أجنبي، تمكّن الزوج العماني من التمتع بالحق الاقتصادي والصحي والتعليمي له ولأبنائه حين يتزوج من أجنبية ـ يتضح ذلك في البنود الخاصة بزواج الرجل العماني من أجنبية ـ في حين لا يخوّل قانون الزواج العماني للمرأة العمانية أن تمنح أبناءها المميزات نفسها[36]. ولم يطرأ أي تغيير على أي من هذه البنود، باستثناء قانون صدر في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 يعطي ابن المرأة العمانية المتزوجة من أجنبي الحق في التعليم العالي وإمكان العلاج للوافد وأبنائه في الخارج[37]. ولقد أشادت اللجنة العالمية المختصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) بهذه الخطوة التي تسهم في تمكين المرأة العمانية[38]، ولكن يبقى حق الجنسية لأبناء العمانيات بعيد المنال حتى كتابة هذه السطور.

---

(34) «عاطلون عن عمل يتجمعون للاحتجاج في عدة مدن عمانية،» المركز العماني لحقوق الإنسان، 29 كانون الثاني/يناير 2018، <https://goo.gl/pUfbWi>.

(35) «قصر بيت البركة: أحد قصور السلطان قابوس الذي يقع في ولاية السيب/مسقط».

(36) **قانون أحكام تنظيم زواج العمانيين من أجانب** (البوابة الرسمية للخدمات الحكومية ـ عمانا)، <https://goo.gl/gfPAqg>.

(37) وزير التنمية الاجتماعية: إعفاء من شرط الجنسية للتعليم، والإيفاد للعلاج بالخارج لأبناء العمانيات المتزوجات من أجانب،» موقع «**أثير**»، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <https://goo.gl/RUDivH>.

(38) «السلطنة تستعرض تقريرها في مجال دعم وتمكين المرأة وإشادة أممية بالجهود،» موقع «**أثير**»، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <https://goo.gl/SMcHU4>.

خامساً: العلاقات الدولية للسلطنة

استطاعت سلطنة عمان تنمية صورة «الوسيط المحايد» في سياستها الخارجية مع الكثير من الدول العربية وغير العربية في المنطقة، سواء أكان ذلك وقت النزاعات والخلافات أو عند إبرام الاتفاقيات وتأسيس الاتحادات الإقليمية. وقد أتت مستجدات عام 2017 في الاتجاه نفسه، إلا أن بعض بوادر التوتر قد برزت على المستوى المجتمعي في العلاقة مع بعض الدول، وخصوصاً الإمارات العربية المتحدة.

أمضت السلطنة هذا العام في تبني خطوات تعزز علاقاتها مع الدول العربية، فصادقت على الاتفاقية بين حكومة عمان وحكومة الأردن حول الإعفاء المتبادل من التأشيرة لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة والخدمة[39]. كما شهدت سنة 2017 زيارة رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عمان، سعيد بن صالح الكيومي، لسورية تمهيداً لمشاركة وفد من غرفة التجارة العمانية في معرض دمشق الدولي التجاري. وكانت الصحف قد وضحت أن الهدف من تلك الزيارة، وبتواجد القائم بالأعمال لدى سفارة السلطنة، هو بحث «أوجه التعاون التجاري وبخاصة في مجال النفط»[40]. هذه الزيارات قد تكون نادرة من جانب دول مجلس التعاون، ولكنها ليست مستغربة بالنسبة إلى عمان في ظل سياسة السلطنة الخارجية التي بقيت على حياد حيال الحرب في سورية.

إضافة إلى ذلك، نجد أن السلطنة متمسكة بهذه الشخصية السياسية أمام أزمة الخليج الواقعة بين السعودية والإمارات والبحرين ومصر من جهة، وقطر من جهة أخرى. وقد اتضح موقف السلطنة من هذه الأزمة الخليجية عبر أنشطتها الدبلوماسية للتوسط في الخلاف، وهو ما حصل من خلال زيارات وزير الشؤون الخارجية يوسف بن علوي لأمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح، الذي يقود هذه الوساطة. وتكررت زيارة يوسف بن علوي عدة مرات منذ اندلاع الأزمة الخليجية في 5 حزيران/يونيو 2017[41].

بالتزامن مع الأزمة في الخليج، أبدت ردود فعل عمانية مجتمعية احتجاجها على ما تعدّه تحريفاً تمارسه مؤسسات معينة في الإمارات للتاريخ والموروث العماني من وجهة نظرهم. فلقد قام متحف اللوفر في أبو ظبي بنشر خريطة لمنطقة الخليج ضمت محافظة مسندم في خريطة الإمارات، بوصفها جزءاً من دولة الإمارات لا من عمان. وقد أدى ذلك إلى خلق رد فعل غاضب

---

(39) «مرسوم سلطاني رقم 2017/20 بالتصديق على اتفاقية بين حكومة سلطنة عمان وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية حول الإعفاء المتبادل من التأشيرة لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة والخدمة،» مدونة قانون، 10 أيار/مايو 2017، <https://goo.gl/Fjan4h>.

(40) «السلطنة تبحث فرص التعاون التجاري مع سوريا،» **الوطن**، 2017/8/9، <https://goo.gl/ky3MhZ>.

(41) «أمير الكويت يبحث الأزمة الخليجية مع بن علوي،» **الجزيرة**، 2017/7/31، <https://goo.gl/wRSA75>.

واستياء شعبي من جانب الكثير من العمانيين، حيث قام ناشطون عمانيون في مواقع التواصل الاجتماعي بتدشين هاشتاغ «#مسندم ـ في ـ خارطة ـ سلطنة ـ عمان». وفي حين يأتي ذلك في سياق توتر في العلاقات بين الدولتين بعد كشف السلطنة خلية التجسس في عام 2011، إلا أن السلطنة لم تعبر عن أي ردود فعل رسمية بقدر ما كانت ردود الفعل مجتمعية فقط[42].

أخيراً، على صعيد السياسات الخارجية، قام وزير الشؤون الخارجية يوسف بن علوي بخطوة نادراً ما أقدم عليها قادة عرب، وهي زيارة القدس في منتصف شباط/فبراير 2018. وصرح الوزير أثناء الزيارة: «لا يمكن تحقيق الاستقرار إلا بقيام دولة فلسطينية بكامل أركانها»، مضيفاً أنه يشجع العرب في كل مكان على القدوم إلى فلسطين «لأن من رأى ليس كمن سمع»[43]. وتسببت زيارة وزير الشؤون الخارجية يوسف بن علوي لفلسطين المحتلة وبخاصة القدس والمسجد الأقصى في جدل على وسائل التواصل الاجتماعي. فكان بن علوي قد صرّح أن زيارته تعدّ وقفة مع الشعب الفلسطيني ودعا خلال الزيارة إلى «تلبية دعوة الرئيس محمود عباس لزيارة فلسطين والقدس المحتلة»، وبخاصة بعد قرار ترامب الأخير نقل السفارة الأمريكية إلى القدس[44]. لكن الكثيرين رأوا أن هذه الزيارة التي حصلت في ظل سيادة الاحتلال على القدس هي وجه من أوجه التطبيع، إذ لا يمكن شخصاً زيارةُ القدس من دون موافقة وتنسيق مع دولة الاحتلال[45].

خاتمة

في عام 2017 الذي اشتعلت فيه أزمة الخليج، واصلت السياسة الخارجية العمانية الحفاظ على صورة «الحياد». وعلى الرغم من بعض الخاصيات التي انفردت بها السلطنة، إلا أنها تشابهت مع عدد من دول الخليج الأخرى في هيمنة العامل الاقتصادي وتبعاته على المشهد المحلي، إذ ينذر تزايد أعداد الباحثين عن العمل، والاستمرار المتوقع في تزايد الرسوم والضرائب في محاولة لمواجهة العجز المالي العام، بأن التحديات على هذا الصعيد ستستمر وتتصاعد. وإذا أضفنا إلى ذلك تنامي القيود على المسار الثقافي والاجتماعي والسياسي من تقييد حرية التعبير والنشر إلى الاعتقالات السياسية، فإن المشهد العام يبدو مشحوناً وإن كان بدرجات أقل مما شهدته السلطنة عام 2011، بحيث يظل تفاقم أوجه الخلل المزمنة الاقتصادية والسياسية التحديين الأكبر اللذين يلقيان بثقلهما على ماجريات الأحداث في السلطنة.

---

(42) «التاريخ بين وهم الإمارات وإختفاء الإعلام العماني،» موقع «أثير»، 30 كانون الثاني/يناير 2016، <https://goo.gl/o8FeU7>.

(43) «في خطوة نادرة.. بن علوي يزور الأقصى: من سمع ليس كمن رأى،» قناة الميادين، 15 شباط/فبراير 2018، <https://goo.gl/EbM9FY>.

(44) «وزير الخارجية العُماني يزور المسجد الأقصى،» موقع «عرب 48»، 15 شباط/فبراير 2018، <https://goo.gl/PYDYaT>.

(45) المصدر نفسه.

القسم الثاني

ملفات: هوامش التنمية في دول مجلس التعاون

مقدمة

ماذا لو أصبح الهامش مركزاً؟ يتناول إصدار هذا العام من الكتاب هذه المقاربة جدياً، حيث تجعل أوراقه «الهامش» مركزاً للاهتمام، وذلك إدراكاً من المساهمين للتحديات التي تواجهها فئات الهامش، التي لا يمكن إعطاؤها حقها من التحليل بمجرد الحديث عن التنمية بوجه عام. ما لا شك فيه أن «الهامش» يتضمن الكثير من الفئات الاجتماعية بين طياته في الخليج، ومن ضمنها فئة عديمي الجنسية «البدون»، وفئة ذوي الدخل المحدود، والفئة العمرية الشبابية، إلا أننا نركز في هذا الإصدار على مجموعتين على وجه التحديد: المرأة والقوى العاملة الوافدة.

يدفع الكتاب، عبر التركيز على هاتين الفئتين، بعدة أطروحات:

أولاً، إن ما يجعل تناول قضايا الهامش أمراً مهماً هو كون أوجه الخلل المزمنة أشد وطأة في المجمل على الفئات المهمشة، التي نادراً ما تكون محط اهتمام السياسات العامة، بل غالباً ما تهمّش هذه الفئات بسبب سياسات الدولة نفسها. كما أن القوانين والأدوات التشريعية هي إحدى أهم الوسائل التي قد تضع فئة معينة في علاقة غير متكافئة مع القوى الأخرى. فإن كانت بعض حقوق المواطنين العاديين محدودة أو مقيدة، فهي في كثير من الأحيان معدومة تماماً عند تلك الفئات.

هذا ما يبيّنه عدد من الكتّاب في هذا القسم من الإصدار؛ فيرصد لنا خليل بوهزاع في الفصل السابع بعض تلك الحقوق المقيدة المتعلقة بمصادقة دول الخليج على اتفاقية القضاء على أوجه التمييز كافة ضد المرأة (السيداو)، فقد سنَّت دول الخليج مجموعة من القوانين تضع المرأة في كفة غير متوازنة مع الرجل والدولة من الناحية التشريعية، وبذلك يوجد تعارض بين بعض سياسات هذه الدول وبين مبادئ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التي تنص عليها هذه الاتفاقية. أما هناء بوحجي، فتقوم في الفصل الثامن برصد أوضاع المستخدَمين في المنازل في الخليج والقوانين المتعلقة بتنظيم عملهم، حيث يبين الفصل أنه على الرغم من التفاوت بين

التشريعات في الدول الست، فهي ما زالت جميعها تضع مستخدَمي المنازل في موقع غير متكافئ يعرضه للاستغلال من الناحية القانونية والفعلية. وفي كلا الفصلين، يتبين لنا كيف تضع الدول نفسها تحت المجهر دولياً نتيجة تعاملها مع هذه الفئات المهمشة. وتتمكن الدولة من تخطي الانتقادات عن طريق تحفظات تخرق جوهر الاتفاقيات كما يبيِّن الفصل السابع، أو عن طريق سن قوانين خاصة، كما هي الحال مع مستخدّمي المنازل.

وعن طريق العودة إلى تاريخ تلك القوانين، يبيّن لنا عمر الشهابي في الفصل التاسع، أن القوانين التمييزية لم تتطور بمعزل عن الفضاء الدولي أيضاًن؛ ففي حال القوى العاملة الوافدة، تزايد الانتقاد الموجّه إلى دول مجلس التعاون دولياً نتيجة استخدام نظام الكفالة وحالة التبعية وعدم التكافؤ التي يوجدها هذا النظام بين الكفيل والمكفول وبين الدولة. إلا أن الغموض ما زال يلف الجذور الحديثة لهذا النظام. لذلك، يتتبع عمر الشهابي تاريخ نشوء نظام الكفالة والقوانين والإجراءات البيروقراطية المرتبطة به. ويجادل في فصله أنها ولدت في حلتها الحديثة خلال حقبة الاستعمار البريطاني في المنطقة، حيث أرادت السلطات البريطانية إيجاد نظام يسمح بالتحكم في العمالة الوافدة عبر تفويض المسؤولية القانونية حول إقامتها إلى كفيل، وهو ما غرس بذور العلاقة غير المتكافئة بين الدولة والكفيل والمكفول.

ثانياً، يبيّن هذا الإصدار أنه على الرغم من موقع الهامش والعوائق التي تواجهه، فهو كان دائماً مصدراً للحراك والمطالبات المتواصلة في المجتمع، ولم يكن غائباً عن الساحة السياسية كما تحاول بعض الروايات المهيمنة تصويره، إذ إن المنتمين إلى هذه الفئات ليسوا مجرد ضحايا سلبيين، وهو ما تظهره نورة الدعيجي في الفصل العاشر من خلال رصد تطور الحركة النسوية في السعودية ودورها الفاعل في دفع الدولة إلى تبني بعض الإصلاحات في قضايا المرأة، حتى أصبح التأثير المتبادل بين الدولة والحركة النسوية وأثر محاولات الاحتواء والتضييق في الحركة هو محور الحدث عام 2018. وفي حالة البحرين، تقدم منى عباس فضل في الفصل الحادي عشر عرضاً تاريخياً لدور الحراك النسوي في الدفع بقانون الأحوال الشخصية. مثل هذا الطرح يبين أن دلالة استخدام تعبير «الهامش» هنا يعود إلى موقع الفئات المعنية من السلطة وعلاقتها برواية تلك الأخيرة، وليس توصيفاً معيارياً لقدرة هذه الفئات ودورها على التأثير في السلطة، إذ قد يكون الهامش مصدراً فعلياً للتغيير والإصلاح.

ثالثاً، يؤكد هذا الإصدار السردية المتداولة على نحو واسع، التي تفيد بأن البنية التعليمية تؤدي دوراً محورياً في رسم العلاقة بين الدولة والمجتمع والهامش، إلا أنه يقارب هذه الأطروحة من زوايا جديدة. تركز هتون الفاسي في الفصل الثاني عشر على تبيان تأثير البنية المؤسسية في العلاقة بين التعليم العالي والمرأة، من خلال سرد تجربتها الشخصية في تدريس مقرر يتناول قضايا المرأة في جامعة قطر. يظهر من خلال التجربة جانب من واقع الحرية الأكاديمية في

مؤسسات التعليم، وإخفاق المؤسسة في حماية هذه المساحة من الحرية، وبخاصة حين يتعلق الأمر بحقوق المرأة، الأمر الذي يبرز التناقض بين دفع الحكومات بسردية تمكين المرأة، بينما تضيّق المؤسسات العامة على مناقشة شؤونها. وأخيراً، تركز نعيمة الراشدي في الفصل الثالث عشر على العلاقة بين الصورة النمطية للمرأة ومحتوى التعليم، عبر تحليل محتوى كتب المواد الاجتماعية في مقررات قطر التعليمية، مبيّنة الجدلية المتضافرة والمترابطة بين الصورة التي تقدم فيها المرأة في هذه المناهج، والصورة النمطية العامة للمرأة في بعض دوائر المجتمع.

لا يغيب عن أحد أن قضايا الهامش قد بدأت تستحوذ على مساحة متنامية من السجال السياسي في دول المجلس، أكان ذلك عبر الحراك النسوي، أو عبر ضغوط المنظمات الدولية حول أحوال القوى العاملة الوافدة في المنطقة، أو عبر التحركات المتعلقة بقضايا البدون، أو الشباب الذين نزلوا إلى الشوارع في احتجاجات ضخمة. وقد أصبح من الضروري التعاطي على نحو معمق مع قضايا الهامش ليس لفهمها منفردة فقط، بل لتعميق فهمنا للحالة العامة في دول المجلس أيضاً. فقضايا فئات الهامش هي جزء أساسي من الحالة السياسية العامة في المنطقة، وإن كانت تحمل تجلياتها الخاصة. لذلك نأمل من خلال فصول هذا القسم من الكتاب أن نلقي الضوء على قضايا الخليج وأوجه خلله المزمنة من منظور جديد ينطلق من الهامش، بهدف الوصول إلى فهم أفضل للهامش والحالة العامة معاً.

الفصل السابع

«السيداو» في دول مجلس التعاون: تمكين للمرأة أم استمرار لسياسات التهميش

خليل يعقوب بوهزاع

مقدمة

شهدت الألفية الثالثة بروزاً واضحاً لقضايا المرأة وتمكينها في دول الخليج العربية. وبدءاً من عام 2004، الذي شهد تعيين وزيرتين في كل من البحرين وعمان وقطر، أصبح الاهتمام الرسمي بتمكين المرأة ظاهراً من خلال جملة من السياسيات والبرامج التي أطلقتها دول الخليج لتوسيع مساحة مشاركة المرأة في الحياة العامة.

تشكل مصادقة دول الخليج على اتفاقية القضاء على أوجه التمييز كافة ضد المرأة (السيداو)[1] إحدى أبرز الخطوات التي اتخذتها الدول الخليجية في إلزام نفسها بمبادئ وأحكام الاتفاقية، إلا أنها في الوقت نفسه ضمّنت مصادقتها على الاتفاقية جملة من التحفظات على مواد توصف بأنها من المواد الجوهرية للاتفاقية، بحجة تعارضها مع القوانين الوطنية أو مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

وعلى الرغم من أن الكويت قد سحبت أحد تحفظاتها بعد الإقرار بحق المرأة في الانتخاب والترشُّح لمجلس الأمة[2]، وأعادت البحرين صوغ تحفظاتها[3]، فإن مستوى وحدة التحفظات

---

(1) أقرت الاتفاقية من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار الرقم (180/34) في 18 كانون الأول/ديسمبر 1979، ودخلت حيز التنفيذ في 3 أيلول/سبتمبر 1980، مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، <https://goo.gl/7Wiurw>.

(2) كانت الكويت قد أبدت تحفظاً على المادة السابعة من الاتفاقية المتصلة بحق المرأة في الترشُّح للانتخاب للمجالس التشريعية، وتم سحب هذا التحفظ لاحقاً بعد أن أقرت الكويت بحق المرأة في الانتخاب والترشح، انظر الفقرة (32)، مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، <https://goo.gl/oVZRPj>.

(3) «مرسوم بقانون رقم (70) لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (5) لسنة 2002 بالموافقة على الانضمام إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،» **الجريدة الرسمية**، عدد رقم 3186 (4 كانون الأول/ديسمبر 2015).

بين دول الخليج على الاتفاقية جاء متطابقاً إلى حد بعيد، ولا توجد أي مؤشرات حقيقية تُنبئ بسحب تحفظاتها أو التخفيف منها.

الجدول الرقم (7 ـ 1)
تواريخ مصادقة دول الخليج على اتفاقية السيداو

الدولة	تاريخ المصادقة
الإمارات	6 تشرين الأول/أكتوبر 2004
البحرين	18 حزيران/يونيو 2002
السعودية	7 أيلول/سبتمبر 2000
عمان	7 شباط/فبراير 2006
قطر	29 نيسان/أبريل 2009
الكويت	2 أيلول/سبتمبر 1994

يُقصد بالتحفظ على الاتفاقيات إعلان الدولة التي تنوي المصادقة على اتفاقيةً ما استبعاد أحكام المواد المتحفظ عليها من نطاق سريانها على الدولة المعنية[4]. وتثير تحفظات الدول على الاتفاقيات الدولية، ولا سيّما الاتفاقيات المعنية بحقوق الإنسان، عدة إشكاليات، بعضها قانوني يتمثل بمدى أحقية الدول في التحفظ على مواد تُعد أساسية في الموضوع الذي تنظمه هذه الاتفاقية أو تلك، والبعض الآخر يمكن وصفه بالأخلاقي، بمعنى كيف يمكن دولةً أن تمارس سيادتها في الدخول في اتفاقيةٍ ما من دون أن تحدوها الرغبة في الالتزام ببنودها؟

يسعى هذا الفصل للإجابة عن تساؤل رئيسي: هل يمكن عدّ مصادقة دول الخليج على السيداو تعبيراً حقيقياً عن رغبتها في إزالة كل أوجه التمييز ضد المرأة في مجتمعات الخليج، أم أنها مناورة لتحسين سمعة هذه الدول دولياً على مستوى حقوق الإنسان بصورة عامة وحقوق المرأة بصورة خاصة؟

يبدأ الفصل بمدخل عن اتفاقية السيداو وطبيعتها القانونية والجدل الذي يدور حولها كوثيقة حقوقية، كما يناقش تحفظات دول الخليج على الاتفاقية وتحليلها في ضوء المعايير الدولية والإشكاليات التي تثيرها على المستوى الوطني. تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الفصل لا يناقش تحفظات الدول الخليجية كل على حدة، أو مدى التزام جميع الدول بمواد الاتفاقية، لكنه يناقش التحفظات بصورة شاملة، كون جميع التحفظات متطابقة تقريباً كما أشرنا، كما أن

(4) اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، المادة (2) الفقرة (1/د).

الإشارات إلى دولة خليجية من دون الأخرى جاء لتلبية متطلبات الورقة من حيث مقاربة مدى الالتزام بالاتفاقية ولتبيان ما قد يُعد انتهاكاً «صارخاً» للاتفاقية من جانب دولة ما، ولا يعني ذلك أن بقية الدول أفضل حالاً من الدولة التي وردت في سياق المناقشة. كما يرصد هذا الفصل ضعف تنفيذ مبادئ الاتفاقية، وبالتالي فهو لا يُنكر بعض التطورات الإيجابية التي تحققت للمرأة في عدد من الدول الخليجية، لا مجال في هذا الفصل لعرضها.

أولاً: الاتفاقيات الدولية ما بين حقوق الإنسان والسيادة الوطنية

قبل الخوض في متن الفصل، قد يكون من المهم الإجابة عن تساؤل تمهيدي حول أحقية ما يسمى المجتمع الدولي أو الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في التعليق أو توجيه النقد لنهج دولةً ما في ما يتعلق بحقوق الإنسان، ومنها حقوق المرأة كموضوع رئيسي لهذا الفصل. بمعنى آخر، تصف عدة دول الانتقادات أو المطالبات الموجهة إليها لتحسين ظروف حقوق الإنسان فيها بأنه تدخل في الشؤون الداخلية للدول أو بأنها تمس بالسيادة التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة[5]. لهذا فإن التطرق إلى هذا المفهوم ضروري بهدف إزالة اللبس لدى من يرى أن مبدأ سيادة الدولة يبرر للدول التنصل من التزاماتها الدولية المتصلة بحقوق الإنسان.

شهد هذا المفهوم تغيرات جذرية بعد نشوء القانون الدولي لحقوق الإنسان وألقى بأثره على جوانب متعددة من القانون الدولي[6]. فالفكرة القائلة إن القانون الدولي لا ينظم إلا العلاقات بين الدول، وإن الأفراد لا حماية لهم بموجب القانون الدولي إلا في إطار الاتفاقيات ذات البعد الدبلوماسي أو تلك المتصلة بحماية الدولة لمواطنيها المقيمين على إقليم دولة أخرى، وإن العلاقة بين الدولة ومواطنيها تُنظم وفق مبدأ السيادة الوطنية الكاملة، أصبحت على المحك[7]؛ فقد أصبح الأفراد جزءاً وموضوعاً لعدد من الاتفاقيات الدولية، وبالأخص اتفاقيات حقوق الإنسان التي كرست حقوقاً عالمية تطلب هذه الاتفاقيات احترامها في جميع الأوقات، وبصرف النظر عن مكان وجود هذا الإنسان[8]. من جهة أخرى، وكنتيجة ثانية لنشوء قانون حقوق الإنسان الدولي، تغير مفهوم «سيادة الدولة» في التعاطي مع الشؤون الداخلية الخاصة بمواطنيها، حيث

(5) ميثاق الأمم المتحدة، المادة (2) الفقرة (7).

(6) Jennifer Riddle, «Making CEDAW Universal: A Critique of CEDAW's Reservation Regime under Article 28 and the Effectiveness of the Reporting Process,» *The George Washington International Law Review*, vol. 34, no. 3 (January 2002), p. 605.

(7) Louis Henkin, «Human Rights and State «Sovereignty»,» *Georgia Journal of International and Comparative Law*, vol. 25, no. 1 (1996), p. 31, <http://digitalcommons.law.uga.edu/gjicl/vol25/iss1/> (accessed on 3 September 2017).

(8) Nigel Dower, *An Introduction to Global Citizenship* (Edinburgh: Edinburgh University Press 2003), p. 54.

أصبحت الدول مساءلة من جانب القانون الدولي حينما تنتهك المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان[9]، وأصبحت وكالات الأمم المتحدة، كالمفوضية السامية لحقوق الإنسان والمقررين الخاصين بالتعذيب وحرية الرأي والتعبير، لها سلطة في توجيه سهام النقد والتوجيه وفتح لجان التحقيق في قضايا الانتهاكات حتى وإن كانت داخلية. وقد استند مجلس الأمن في أكثر من قرار له[10]، تحت مفاهيم التدخل الدولي الإنساني ومسؤولية الحماية[11]، إلى انتهاكات «جسيمة» متصلة بحقوق الإنسان لتبرير التدخل العسكري في بعض الدول.

إجمالاً، يمكن القول إن حقوق الإنسان أصبحت عنصراً رئيسياً في القانون الدولي، وبموجبه أصبح من الطبيعي أن توجه المنظمات الدولية أو دول أخرى انتقادات، تكون في بعض الحالات حادة جداً، إلى دولة أخرى تمارس فيها انتهاكات لحقوق الإنسان، وبالتالي لم يعد التذرّع بأن ما يحدث في الدولة هو شأن داخلي وأن الدولة تمارس سيادتها في التعاطي مع تلك الأحداث يلقى الكثير من التأييد. من هنا فإن انتهاك الدول لحقوق المرأة، بوصفها جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان، يأتي في هذا السياق، أي لا يمكن التذرّع بالسيادة الوطنية حينما يتم انتقاد سلوك ما يؤثر في مبدأ مساواة المرأة في المجتمع.

ثانياً: «السيداو»: الإعلان العالمي لحقوق المرأة

نتيجة فشل عدد من الصكوك الدولية التي استهدفت تعزيز موقع المرأة في الحياة العامة ومساواتها بالرجل في مختلف المجالات[12]، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 1979 «السيداو» كوثيقة شاملة لإزالة الحواجز كافة التي تحول دون ممارسة المرأة أدوارها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على نحوٍ مساوٍ للرجل، حتى باتت توصف بأنها الاتفاقية الأكثر شمولاً لحقوق المرأة[13]، وبأنها الصك القانوني الدولي الذي يقضي باحترام حقوق الإنسان للمرأة ومراعاتها، فهي عالمية من حيث مجالها، وشاملة في النطاق

(9) Daniel Moeckli, Sangeeta Shah, and Sandesh Sivakumaran, eds., *International Human Rights Law* (New York: Oxford University Press, 2010), p. 37.

(10) انظر على سبيل المثال قراري مجلس الأمن الرقمين 1674 و1706 والقرارين الرقمين 1970 و1973 الخاصين بالأوضاع في ليبيا.

(11) لمزيد من التفصيل في مبدأ التدخل الدولي الإنساني ومبدأ حماية المسؤولية، انظر: قلال يسمينة، «شرعنة التدخل الدولي الإنساني بين السيادة كمسؤولية ومسؤولية الحماية،» منشورات المركز الديمقراطي العربي، <http://democraticac.de/?p=51365>، وأحمد عبد الجليل، «التدخل العسكري الإنساني بين الشرعية القانونية والمشروعية السياسية: كوسوفو أنموذجاً،» (رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط 2014)، <https://meu.edu.jo/libraryTheses/586a393063f8b_1.pdf>.

(12) سبق أن أصدرت الأمم المتحدة اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة (1952)، واتفاقية الجنسية للمرأة المتزوجة (1957)، اتفاقية الرضا بالزواج، والحد الأدنى لسن الزواج، وتسجيل عقود الزواج (1964).

(13) Marsha A. Freeman, Christine Chinkin and Beate Rudolf, eds., *The UN Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women: A Commentary* (New York: Oxford University Press, 2012), p. 2.

وطابعها ملزم قانونياً[14]، وذهب البعض إلى أبعد من ذلك بوصفها بـ«الإعلان العالمي لحقوق المرأة»[15].

وجاء إقرار السيداو بعد جدل طويل ساد في أوساط الباحثين والناشطات النسويات حول خلو أو إغفال اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية لمعالجات صريحة للقضايا المتصلة بالمرأة[16]. وتنتقد إحدى الباحثات معايير حقوق الإنسان التي سبقت إقرار الاتفاقية بأنها جاءت في سياقات وصياغات «فُصِّلت بعقلية ذكورية»[17].

إن نطاق السيداو القانوني عالج عدداً من الزوايا التي كان بها أو من خلالها يتم التمييز ضد المرأة في المجالين العام، على مستوى علاقة المرأة بالمجتمع أو الدولة، والخاص ويقصد به على مستوى الأسرة والعائلة[18]. وقد تم صوغ تعريف التمييز ضد المرأة في الاتفاقية بصورة عامة ليشمل «أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه النيل من الاعتراف للمرأة، على أساس تساوي الرجل والمرأة، بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو إبطال الاعتراف للمرأة بهذه الحقوق أو تمتعها بها وممارستها لها بغض النظر عن حالتها الزوجية»[19].

تُلزم الاتفاقية الدول الأعضاء فيها بأن تتخذ الإجراءات كافة التي من شأنها إزالة الأسباب التي تكرس التمييز ضد المرأة، بصرف النظر عن حالتها الزوجية، على مستوى التشريع والممارسة والأعراف السائدة في المجتمع، وأن تنص في دساتيرها وتشريعاتها الوطنية على تجريم التمييز على أساس الجنس[20].

---

(14) Rebecca J. Cook, «Reservations to the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women,» *Virginia Journal of International Law*, vol. 30 (Spring 1990), p. 643.

(15) Jo Lynn Southard, «Protection of Women's Human Rights under the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women,» *Pace International Law Review*, vol. 8, no. 1 (Winter 1996), p. 12.

(16) للمزيد حول الانتقادات التي وجهت إلى الصكوك الدولية المعنية بحقوق الإنسان بوجه عام أو حقوق المرأة بوجه خاص، والتي سبق إصدارها لاتفاقية السيداو، يمكن الاطلاع على: Hilary Charlesworth, «Not Waving but Drowning: Gender Mainstreaming and Human Rights in the United Nations,» *Harvard Human Rights Journal*, vol. 18 (2005), Hilary Charlesworth, «Human Rights As Men's Rights,» in: Julie Peters and Andrea Wolper, *Women's Rights, Human Rights: International Feminist Perspectives* (London: Psychology Press, 1995), and UNHRC, «Women's Rights are Human Rights,» (2014), p. 4.

(17) Charlesworth, «Human Rights As Men's Rights,» pp. 106-110.

(18) للمزيد من التوضيح حول ماهية المجال العام والمجال الخاص الذي تغطيه الاتفاقية، انظر: Hilaire Barnett, *Introduction to Feminist Jurisprudence* (New York: Cavendish Publishing, 1998), pp. 64-70.

(19) السيداو، المادة (1).

(20) السيداو، المادة (2).

وتضمن الدول الأطراف أن تمارس المرأة بصورة طبيعية ومن دون عوائق، أسوة بالرجل، دورها السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي[21]. وعلى القدر نفسه من المسؤولية على الدولة أن تعمل على تعديل الصورة النمطية السائدة في المجتمع عن المرأة، المتمثلة بتبعيتها للرجل، بما في ذلك تمتع المرأة بحقوق متساوية مع الرجل في إطار الأسرة وتغيير الصورة النمطية عن دور المرأة والرجال في المجتمع[22].

تنص الاتفاقية على تدابير من شأنها أن تضمن حق المرأة في ممارسة دور فاعل في الحياة السياسية والحياة العامة وأن تتخذ الإجراءات التي من شأنها منع أي وجه من أوجه التمييز ضدها في الحياة، في الوقت الذي تشدد المادة (9) على أحقية المرأة في منح جنسيتها لأبنائها، وضمان عدم التمييز بينها وبين الرجل في ميداني التعليم والعمل[23] وفي تلقيها رعاية صحية متساوية مع الرجل[24]. ومن أكثر المواد إثارة للجدل، كما سنرى لاحقاً، تلك المتعلقة بمساواة المرأة في الأسرة من حيث الحقوق والمسؤوليات والحرية[25].

وكغيرها من الاتفاقيات ذات الطابع الحقوقي، تلتزم الدول الأعضاء في باتفاقية السيداو بتقديم تقارير دورية عن التقدم المحرز في تنفيذ بنودها[26] تعرض على لجنة متخصصة (لجنة السيداو)[27]. كما ألحقت الاتفاقية ببرتوكول اختياري[28] يُمكّن الأفراد والجماعات من تقديم شكاوى إلى لجنة السيداو ضد أي دولة عضو لا تلتزم ببنود الاتفاقية، كما تُتيح للجنة التحقيق في ما قد يُعدّ انتهاكاً جسيماً لبنود الاتفاقية. ولم تصادق أي من دول الخليج على هذا البروتوكول. تصدر لجنة السيداو أثناء انعقاد دوراتها توصيات عامة ملزمة للدول الأعضاء في الاتفاقية تتناول الأحكام والتفسيرات لمواد الاتفاقية[29].

---

(21) المادة (3)، المصدر نفسه.

(22) المادة (5) المصدر نفسه.

(23) المادتين (10 و11)، المصدر نفسه.

(24) المادة (12)، المصدر نفسه.

(25) المادة (16)، المصدر نفسه.

(26) المادة (18)، المصدر نفسه.

(27) المادة (17)، المصدر نفسه.

(28) البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أوجه التمييز ضد المرأة، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 4 الدورة الرابعة والخمسون بتاريخ 9 تشرين الأول/أكتوبر 1999، تاريخ بدء النفاذ 22 كانون الأول/ديسمبر 2000، <http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/OPCEDAW.aspx>.

(29) رانيا فؤاد جاد الله، «اللجنة المعنية بالاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو): التكوين والاختصاص،» ورقة عمل قدمت إلى: ندوة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة والشريعة الإسلامية، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر، تشرين الثاني/نوفمبر 2011، ص 3.

وعلى الرغم من الاحتفاء الذي حظيت به هذه الاتفاقية على المستوى الدولي، إلا أن جدلاً متشعب الأطراف دار حولها، سواء من حيث شموليتها أو من حيث طبيعة الحقوق التي تسعى لتكريسها، ولا سيّما في الجوانب المتصلة بشؤون المرأة في محيط الأسرة.

فمن الناحية الموضوعية، يرى بعض الباحثين أن تخصيص صك دولي معني بحقوق المرأة يسهم في تهميشها، حيث تنصب الجهود لتكريس ما هو وارد في اتفاقية السيداو على سبيل المثال وتجاهل تكريس الحقوق التي نصت عليها المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان وهي الأكثر شمولية[30]. ويرى أولئك أن المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، على الرغم من قبولها دولياً، ما زالت تعاني ثُغراً، وبالتالي فبدلاً من صوغ صكوك جديدة ذات نطاق قانوني أضيق، يتوجب العمل على ما هو قائم وتعزيزه بآليات تضمن حماية حقوق البشر كافة.

أغفلت الاتفاقية أيضاً مسألة العنف ضد المرأة بوصفه أحد القضايا الرئيسية التي تعانيها والتي لها انعكاسات مباشرة على وضع المرأة الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وعلى الرغم من تدارك لجنة السيداو هذه المسألة بإقرارها التوصية الرقم (12) في عام 1989، ودعوتها الدول إلى تضمين تقاريرها معلومات حول العنف ضد المرأة[31]، والتوصية الرقم (19) في عام 1992 التي أعادت تأكيد ما تضمنته التوصية السابقة إضافة إلى تفسير نطاق المادة الأولى من الاتفاقية ليشمل العنف ضد المرأة[32]، إلا أن ذلك لم يُبعد سهام النقد للاتفاقية من هذا الجانب[33].

تُنتقد الاتفاقية أيضاً كونها جاءت في كثير من موادها بنصوص عامة لا تحدد طبيعة الالتزام المفروض على الدول الأطراف في الاتفاقية. من قبيل ذلك الاكتفاء أثناء تعداد الخطوات التي يجب أن تتولاها الدولة تنفيذاً لبنود الاتفاقية بـ«اتخاذ التدابير اللازمة» أو «الوسائل المناسبة»، وهو ما يجعل مسألة تقدير ماهية التدابير والوسائل المناسبة أو اللازمة خاضعة لتقدير السلطات في كل دولة وتبعاً لثقافة كل مجتمع، الأمر الذي يقلل من «كونية» الحقوق التي تعالجها الاتفاقية. يُضاف إلى ذلك الضعف الذي يعتري آلية مراقبة تطبيق الاتفاقية والذي يقتصر على التقارير الدورية للدول من دون أن يترتب على ذلك تتبع ونقد حقيقي وواضح المعالم لمدى التزام أو عدم التزام الدول بمتطلبات الاتفاقية[34].

---

(30) Hilary Charlesworth and Christine Chinkin, *The Boundaries of International Law: A Feminist Analysis* (Manchester: Juris Publishing, 2016), p. 218.

(31) لجنة السيداو، التوصية العامة رقم (12)، الدورة الثامنة 1989، <https://goo.gl/fLPSuq>.

(32) لجنة السيداو، التوصية العامة رقم (19)، الدورة (11) 1989، <https://goo.gl/LbxRFa>.

(33) Charlesworth and Chinkin, Ibid., p. 220, and Neil A. Englehart, «CEDAW and Gender Violence: An Empirical Assessment,» *Michigan State Law Review* (2014), p. 265, <https://digitalcommons.law.msu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1078&context=lr>.

(34) Samar El-Masri, «Challenges Facing CEDAW in the Middle East and North Africa,» *The International Journal of Human Rights*, vol. 16 (2012), p. 931.

من حيث طبيعة الحقوق التي تغطيها الاتفاقية، غالباً ما توجه سهام النقد إليها على أنها وُضعت لتحمي أو تكرس حقوقاً للمرأة استقرت عليها المجتمعات الغربية من دون غيرها من المجتمعات التي يمثّل الدين والعادات والتقاليد والأعراف فيها حيّزاً مهماً وتلقي بظلالها على مكانة المرأة في المجتمع وفي محيطها الأسري، كما هي في المجتمعات العربية والشرقية والأفريقية عموماً. والأخيرة حجة مردود عليها. فليست الدول العربية أو الأفريقية هي الوحيدة التي تجادل بتعارض مبادئ السيداو مع العادات والتقاليد والدين، أو مع نظامها القانوني الوطني. فالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال لم تصادق على هذه الاتفاقية استناداً إلى الادعاء بتعارضها مع النظام القانوني الوطني وتجاوباً مع الضغط الذي تمارسه جماعات الضغط المسيحية[35]، كما يستخدم الكيان الصهيوني، الذي يدعي جزافاً بأنه أكثر الأنظمة ليبرالية في المنطقة، الديانة اليهودية كسبب لعدم التزامه بمبدأ مساواة المرأة بالرجل في تقلد مناصب القضاء[36].

استخدم عدد من الدول العربية، منها الخليجية، مسألة الدين والثقافة والأعراف الاجتماعية كسبب للتحفظ أو لرفض بعض مواد الاتفاقية، كما استخدمتها القوى السياسية الدينية سبباً لانتقاد الحكومات التي صادقت عليها. ويُرجع البعض هذا «الفهم الخاطئ» لما تسعى الاتفاقية لتكريسه إلى السلوك الذي مارسته الحكومات الغربية من جهة وحركاتها النسوية من جهة أخرى من اعتبار أن كل ما تضمنته الاتفاقية يمثّل أولوية لجميع النساء في العالم، الأمر الذي أدى إلى تجاهل قضايا ذات أولوية أكبر لدى المرأة في مجتمعات ما بعد «الاستعمار»، وهو ما خلق رد فعل مضاداً لها. وبصورة عامة لا يمكن الركون إلى تلك الحجج لأسباب متعددة. **أولاً**، ومن منطق سيادة الدول، إن أحداً لا يُجبِر دولة ما على الانضمام إلى اتفاقية ما لم تتسق وتشريعاتها أو عاداتها الوطنية، وعلى ذلك فإن الدول التي صادقت على الاتفاقية يُفترض بها القبول بما تضمنته هذه الاتفاقية والسعي لتنفيذ بنودها. **ثانياً**، صحيح أن أولويات المرأة تختلف باختلاف المجتمع، وبالتالي فإن الاتفاقية تضع إطاراً عاماً يُمكّن التجمعات النسوية في كل مجتمع من تحديد أولوياتها، وبالتالي ما يعد أولوية أو ضرورة ملحة للحراك النسائي في دولة ما، كإلغاء منظومة الولاية أو قيادة السيارة في السعودية، لا يعد أولوية للحراك في دولة أخرى، كأولويات المرأة البحرينية أو الكويتية مثلاً. وللتدليل أكثر على هذه المسألة يمكن الاستشهاد بموقف الاتحاد النسائي البحريني، حيث لم يُثر الاتحاد في تقرير الظل أثناء المراجعة الدورية الثانية لتقرير الحكومة حول الاتفاقية، أية مسائل خلافية في المجتمع أو تمس قيمة دينية يقوم عليها المجتمع أو لا تتسق مع الاجتهادات الحديثة في الفقه الإسلامي، بل ركز على القضايا التي

(35) Johannes Morsink, «The Universal Declaration of Human Rights and the Challenge of Religion,» University of Missouri Press, 3 August 2017, pp. 99-100.

(36) Reservation to CEDAW, UN Women, <https://goo.gl/sgFAh1>.

تمثل أولوية للمرأة في المجتمع البحريني كالمساواة الاقتصادية والسياسية وإزالة القيود كافة التي تمنع المرأة من أن تمارس دورها الطبيعي في المجتمع[37]. كذلك توجد دول ذات أغلبية مسلمة، كماليزيا أو تونس، سحبت الكثير من التحفظات التي ترى دول مجلس التعاون أنها «تتعارض مع الشريعة الإسلامية» وهو ما يضعف هذه الحجة[38].

ثالثاً: تحفظات دول مجلس التعاون على السيداو

على الرغم من التصديقات العالية التي حظيت بها السيداو، البالغة 189 دولة من أصل 193 دولة عضو في الأمم المتحدة[39]، فإنها في الوقت نفسه تعد من أكثر الاتفاقيات المشوبة بالتحفظات على موادها، ليتجاوز عدد التحفظات عليها التسعين تحفظاً وإعلاناً[40].

ومن ضمن الدول التي عبّرت عن تحفظاتها عن عدد من مواد الاتفاقية دول الخليج، حيث اشتركت هذه الدول، مع أغلبية الدول العربية والإسلامية، في إيراد تحفظاتها على المواد 2 و9 و15 و16 و29، إما بحجة تعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية وإما لتعارضها مع التشريعات الوطنية. ولكن ما هو مضمون المواد التي تحفظت عنها الدول الخليجية؟ وما هي مبرراتها لاتخاذ هذا الموقف التحفظي؟

تركزت التحفظات الخليجية على ست مواد، خمس منها مواد تشكل أعمدة رئيسية للاتفاقية، وهي المواد 2 و7 و9، 15 و16. أما المادة 29 الخاصة بالتحكيم وإمكان لجوء أطراف الاتفاقية إلى محكمة العدل الدولية لحل أي خلاف بينها حول تفسير الاتفاقية أو تطبيقها، فقد جاءت صياغتها بصورة تدعو الدول إلى التحفظ عنها، حيث تجيز الفقرة الثانية من المادة للدول أثناء تصديقها على الاتفاقية أن تتحفظ على آلية الاحتكام لمحكمة العدل الدولية[41]، وبالتالي فهي لا تمثل أية إشكالية تتصل والمبادئ الرئيسية لاتفاقية السيداو.

لقد اتفقت دول الخليج، باستثناء الكويت نسبياً، على المواد التي أبدت التحفظات عليها. وتعد الكويت أقل الدول الخليجية تحفظاً عن الاتفاقية من حيث عدد المواد ومن حيث التشدد

---

(37) تُثير بعض القوى الدينية في البحرين أن الاتفاقية تدعو إلى التفسخ الأخلاقي وتغيير مفهوم الحق من حق إلهي إلى حق إنساني. انظر في ذلك، السيد عباس هاشم، «قراءة تحليليّة في موقف الشيخ عيسى قاسم من الانضمام لبعض الاتفاقيّات الدّوليّة الحقوقيّة،» موقع المجلس العلمائي، 23 شباط/فبراير 2014، <https://www.olamaa.cc/?p=5087>.

(38) «Declarations, Reservations and Objections to CEDAW,» UN Women, <https://goo.gl/Lvth4s>.

(39) مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، <https://goo.gl/oVZRPj>.

(40) المصدر نفسه.

(41) تنص المادة (29) الفقرة (2) على أن: «لأية دولة طرف أن تعلن، لدى توقيع هذه الاتفاقية أو تصديقها أو الانضمام إليها، أنها لا تعد نفسها ملزمة بالفقرة 1 من هذه المادة. ولا تكون الدول الأطراف الأخرى ملزمة بتلك الفقرة إزاء أية دولة طرف أبدت تحفظا من هذا القبيل».

في صياغتها، فيما تعد كل السعودية وعمان من أكثر الدول عمومية في تحفظاتها، حيث اعتبرت نفسها غير ملزمة بأي نص يتعارض وأحكام الشريعة الإسلامية.

المادة الثانية

تُلزم المادة الثانية من الاتفاقية الدول الأطراف فيها بتعهدات من شأنها «إدماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية وتشريعاتها»[42]، وأن تعمل على تجريم التمييز أياً كانت صورته وأن تُلغي أي أحكام تمثل تمييزاً ضد المرأة[43] وأن تعمل على «فرض حماية قانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل، وضمان الحماية الفعالة للمرأة، عن طريق المحاكم ذات الاختصاص والمؤسسات العامة الأخرى في البلد، من أي عمل تمييزي»[44]، وأن تلتزم الدولة ومؤسساتها[45] وأي شخص أو مؤسسة[46] بعدم التمييز ضد المرأة، وأن تتخذ التدابير التشريعية للتصدي لأي أنظمة أو أعراف أو ممارسات تُعد تمييزاً ضد المرأة[47]، وأخيراً «إلغاء جميع الأحكام الجزائية الوطنية التي تشكل تمييزاً ضد المرأة»[48]، كالقوانين التي تمنح الرجل الذي يرتكب جريمة قتل زوجته أو اخته في ما يعرف في بعض الدول بـ«جرائم الشرف» عذراً مخففاً بينما لا تستفيد المرأة من العذر نفسه، أو إلغاء عقوبة المُغتصب إذا تزوج ضحيته.

وقد عبّرت كل من الإمارات والبحرين وقطر على نحو صريح عن تحفظها عن أحكام المادة وإن اختلفت في نطاق ذلك التحفظ. فالإمارات وقطر كان تحفظهما جزئياً على الفقرة (و) و(أ) على التوالي. وعللت الإمارات تحفظها بكون حكم الفقرة (و) مخالفاً «لأحكام الميراث التي أقرتها أحكام الشريعة الإسلامية»[49]، أما قطر فكان سبب تحفظها هو أن حكم الفقرة (أ) يتعارض والمادة الدستورية المنظمة لتوارث حكم الإمارة الذي لا يكون إلا بين الذكور[50]، بينما كان تحفظ البحرين عاماً عن جميع أحكام المادة الواردة في ست فقرات، مشيرةً إلى أنها ملتزمة

(42) السيداو، المادة (2) الفقرة (أ).
(43) المادة (2) الفقرة (ب)، المصدر نفسه.
(44) المادة (2) الفقرة (ج)، المصدر نفسه.
(45) المادة (2) الفقرة (د)، المصدر نفسه.
(46) المادة (2) الفقرة (هـ)، المصدر نفسه.
(47) المادة (2) الفقرة (و)، المصدر نفسه.
(48) المادة (2) الفقرة (ز)، المصدر نفسه.
(49) التقرير الدوري الأول للإمارات بموجب المادة (18) من اتفاقية السيداو، رقم الوثيقة (CEDAW/C/ARE/1)، ص 19.
(50) التقرير الدوري الأول لقطر بموجب المادة (18) من اتفاقية السيداو، رقم الوثيقة (CEDAW/C/QAT/1)، الفقرة 118، ص 39.

بأحكامها من «دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية»[51]. وفي الوقت الذي لم تبدِ الكويت أي تحفظ عن هذه المادة، أوردت، كما سبق ذكره، السعودية[52] وعمان[53] تحفظاً عاماً عن جميع مواد الاتفاقية إذا تعارضت مع أحكام الشريعة.

المادة الخامسة

باستثناء السعودية وعمان اللتين أوردتا تحفظاً عاماً عن بنود الاتفاقية في حال تعارض أي من نصوصها مع أحكام الشريعة الإسلامية، أرفقت قطر تحفظاتها بإعلان أشارت فيه إلى أن تطبيق هذه المادة، ولا سيّما في ما يتصل بتغيير «الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة»، يجب ألا يفهم منه «تشجيع المرأة للتخلي عن دورها كأم ومربية مما يؤدي إلى خلخلة كيان الأسرة»[54]. وهذا الإعلان الذي يشبه في حد ذاته تحفظاً صريحاً على الاتفاقية، وإن جاء بصيغة إعلان، يعطي مؤشراً للمتابع بأن من صاغ تقرير الدولة المقدم إلى لجنة السيداو غير مؤمن من الأصل بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة. إن تغيير الصورة العامة للمرأة في المجتمع من كونها شخصاً ثانوياً في المجالات كافة، بما فيها الأسرة، حيث الغلبة للرجل وهو القائد وهو المُسير والحامي لكيانها، إلى إنسان كامل الأهلية يؤثر ويتأثر بمحيطه، هي أحد الأسس التي تقوم عليها الاتفاقية، وبالتالي فإن حصر دور تربية الأبناء ورعاية الأسرة بالمرأة من دون شراكة من الرجل، فيه تأصيلٌ من جانب الدولة لمفهوم التراتبية في المجتمع والأسرة، وأن الرجل هو في مرتبة أعلى من المرأة.

المادة التاسعة

تنظم المادة التاسعة من الاتفاقية حق المرأة في مساواتها بالرجل في اكتساب الجنسية والاحتفاظ بها وتغييرها، وفي عدم تأثير زواجها من أجنبي في حقها في تغيير جنسيتها أو الاحتفاظ بها أسوة بالرجل[55]، فضلاً عن منح جنسيتها لأبنائها[56].

---

(51) مرسوم بقانون بتعديل أحكام الانضمام لاتفاقية السيداو، مصدر سابق (هامش 3). جدير بالذكر أن تحفظات البحرين على الاتفاقية قد تم إعادة صياغتها بموجب المرسوم المذكور، إلا أنها لم تغير في طبيعة تلك التحفظات. وكانت الصياغة السابقة للتحفظات كما هي واردة في المرسوم بقانون الرقم (5) لسنة 2002 بالموافقة على الانضمام إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على النحو التالي «تتحفظ مملكة البحرين على ما ورد في الاتفاقية من النصوص الآتية: المادة (2) بما يضمن تنفيذها في حدود أحكام الشريعة الإسلامية. 2 ـ المادة (9) فقرة (2)، المادة (15) فقرة (4) المادة (16) فيما يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، المادة (29) فقرة (1)».

(52) التقرير الدوري الأول والثاني للسعودية بموجب المادة (18) من اتفاقية السيداو، رقم الوثيقة (CEDAW/C/SAU/2)، ص 10.

(53) مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، <https://goo.gl/oVZRPj>.

(54) تقرير قطر، مصدر نفسه، الفقرة 118، ص 4.

(55) السيداو، المادة (9) الفقرة (2).

(56) المادة (9) الفقرة (2).

وبصورة عامة، رفضت جميع دول الخليج الالتزام بمضمون هذه المادة كونها تستند إلى رابطة الدم من ناحية الأب في منح الجنسية، واعتبرت أن الجنسية شأن داخلي تنظمه الدول بمقتضى حقها السيادي في تدبير شؤونها الداخلية[57]، وأضافت كل من البحرين وعمان وقطر والسعودية أن تحفظها ذلك مناطه ضمان عدم ازدواج الجنسية[58]. وعلى الرغم من تفصيل بعض الدول في الحالات التي تُمكن المرأة من منح جنسيتها لأبنائها، في حالتي عدم ثبوت النسب للأب أو إذا كان الأب لا يحمل الجنسية، فإن تحفظها كان واضحاً عن عدم تمكن الأم من منح جنسيتها لأبنائها إلا في الحالات سالفة الذكر.

المادة الخامسة عشرة

توجب الاتفاقية أن تتساوى المرأة بالرجل أمام القانون[59] وفي الأهلية القانونية للقيام بالتصرفات القانونية[60]، وأن تمنح الدول المرأة حقاً مساوياً للرجل في حركتها واختيار محل سكنها وإقامتها[61].

لم تبدِ الكويت أي تحفظ عن أحكام المادة، إلا أن البحرين وعمان تحفظتا عن الفقرة الرابعة منها فقط، وتحفظت الإمارات عن الفقرة الثانية، بينما تحفظت قطر عن الفقرتين الأولى والرابعة من المادة. وبررت كل من البحرين[62] وقطر[63] أن تحفظهما عن الفقرة الرابعة سببه أن الشريعة الإسلامية والأعراف السائدة في المجتمع تُلزم المرأة المتزوجة الإقامة في مسكن الزوجية بينما العزباء فمقرها هو مسكن العائلة، وتعتبر المرأة التي تهجر سكن الزوجية ناشزاً تسقط عنها النفقة. وكذلك رأت قطر في تعليقها على الفقرة الأولى من المادة أنها تتعارض وأحكام الشريعة في مسائل الشهادة والميراث[64]. ورأت الإمارات أن الفقرة الثانية من المادة «تعارض أحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالولاية والشهادة وصفة التعاقد الشرعية»[65].

---

(57) **تقرير الإمارات؛ تقرير السعودية** ص 35، **تقرير عمان**، فقرة 100 ص 21.

(58) **تقرير عمان**، فقرة 100، ص 21؛ **تقرير قطر**، فقرة 213 ص 62،؛ **تقرير البحرين**، الفقرة 164، الفقرة 75، **تقرير السعودية** ص 35.

(59) السيداو، المادة (15) الفقرة (1).

(60) المادة (15) الفقرة (2).

(61) المادة (15) الفقرة (4).

(62) **تقرير البحرين**، الفقرة 318، ص 151.

(63) **تقرير قطر**، الفقرة 409، ص 116.

(64) المصدر نفسه، الفقرة 404، ص 115.

(65) **تقرير الإمارات**، ص 20.

المادة السادسة عشرة

تُعَدّ المادة السادسة عشرة، المعنية بالمساواة في إطار الأسرة، من أكثر المواد إثارة للجدل، ليس في أوساط الدول الإسلامية فحسب، بل حتى في دول كالهند والكيان الصهيوني. وحظيت هذه المادة بعدد من التحفظات من بينها تلك التي قدمتها الدول الخليجية.

توجب المادة بأن تلتزم الدول بالمساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق المتصلة بالأسرة، كالحق في عقد الزواج[66] وحرية اختيار الزوج[67] وأن تتساوى مسؤولياتهما أثناء إبرام عقد الزواج أو فسخه[68] وفي رعاية الأطفال[69] والولاية والقوامة والوصاية عليهم وتبنيهم[70]، إضافة إلى مساواتهما في حرية اختيار الاسم والمهنة ونوع العمل[71] وحيازة الممتلكات والإشراف عليها والتصرف فيها[72]. وتُلزم الفقرة الثانية الدول الأطراف في الاتفاقية بعدم الاعتداد بزواج أو خطوبة الطفل، وضرورة أن تُحدد الدولة سن أدنى للزواج مع اتخاذ الإجراءات الإلزامية لتسجيل حالات الزواج[73].

وأجمعت دول الخليج صراحة، ما عدا السعودية وعمان اللتين تحفظتا ضمنياً، على قبولها بأحكام المادة بما لا يتعارض أو يخل بأحكام الشريعة الإسلامية.

رابعاً: التحفظات بين الخصوصية الوطنية والقانون الدولي

لقد أجملنا في الفقرات السابقة التحفظات التي سجلتها دول الخليج على اتفاقية السيداو والأسس التي بنيت عليها مواقفهم. إلا أن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن يرتبط بمدى قانونية تلك التحفظات، بمعنى مدى اتساق تلك التحفظات ومبادئ القانون والالتزامات الدولية؟ وهل يمكن التذرع بالخصوصية الوطنية، تشريعية كانت أم اجتماعية، لتسجيل تحفظات عن مواد اتفاقية دولية؟

من حيث المبدأ، يمكن الدول أن تتخذ، من منطلق السيادة، مواقف معينة تجاه الصكوك الدولية. فلها أن ترفض اتفاقاً دولياً ما من خلال عدم المصادقة عليه إذا ما رأت أنه ينتهك تشريعها الوطني أو الأعراف التي استقر عليها المجتمع، كما لها أن تتحفظ عن مبدأ أو أكثر من

(66) السيداو، المادة (16) الفقرة (ا/أ).
(67) المصدر نفسه، المادة (16) الفقرة (ا/ب).
(68) المصدر نفسه، المادة (16) الفقرة (ا/ج).
(69) المصدر نفسه، المادة (16) الفقرة (ا/د).
(70) المصدر نفسه، المادة (16) الفقرة (ا/و).
(71) المصدر نفسه، المادة (16) الفقرة (ا/ز).
(72) المصدر نفسه، المادة (16) الفقرة (ا/ح).
(73) المصدر نفسه، المادة (16) الفقرة (2).

مبادئ ذلك الاتفاق إذا كانت الاتفاقية تُجيز التحفظ على موادها بغية استبعاد تلك الأحكام من نطاق تطبيقها أو أن ذلك التحفظ لا يمس مواد تُعد من قبيل أسس الاتفاقية وأهدافها.

وإن كان التحفظ على مواد اتفاقية تنظم مسائل عامة في إطار القانون الدولي مقبولاً إلى حد ما، فإن التحفظات على اتفاقيات حقوق الإنسان، ومنها اتفاقية السيداو، أثار جدلاً بين الباحثين والناشطين في مجال حقوق الإنسان، كون القبول بإدخال تحفظات على اتفاقيات حقوق الإنسان «يقوض من فعاليتها»[74].

أثير موضوع التحفظات عن الاتفاقيات الدولية لأول مرة أمام محكمة العدل الدولية في عام 1951 بخصوص التحفظات التي أبدتها بعض الدول على اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وقررت المحكمة في رأيها الاستشاري عدم جواز التحفظ عن المواد التي تشكل غاية وأهداف الاتفاقية[75]. وتم لاحقاً تنظيم مسألة التحفظات في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات.

تُجيز المادة (28) من اتفاقية السيداو إدخال التحفظ على بنودها، التي يتوجب إيداعها إلى الأمين العام للأمم المتحدة الذي يقوم بدوره بتعميمها على الدول الأطراف[76]، إلا أن الاتفاقية لم تجوّز التحفظ عن أية مواد لها طابع موضوعي أو أن تكون منافية لغرض الاتفاقية. وتأتي أحكام تلك المادة متوافقة وما ذهبت إليه المادة (19) من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات التي أجازت للدول التحفظ على مواد أي اتفاقية، شريطة عدم حظر الاتفاقية لمبدأ التحفظ، أو أنها أجازت بصورة جزئية إبداء التحفظات[77]، وفي جميع الأحوال يتوجب ألا يكون التحفظ «منافياً لموضوع المعاهدة وغرضها»[78].

ولما كان غرض السيداو هو إزالة أوجه التمييز ومظاهره كافة ضد المرأة على المستويين العام والخاص وعلى مستوى التشريع والعرف، فيمكن القول إن التحفظات التي أبدتها الدول الخليجية على المواد التي سبقت مناقشتها غير قانونية كونها تناولت مواد ذات طابع موضوعي متصل بأهداف ومنطلقات الاتفاقية. هذا ما أكدته لجنة السيداو في أكثر من مناسبة من خلال تعبيرها عن قلقها إزاء تزايد عدد التحفظات التي «لا تتفق مع هدف الاتفاقية والغرض منها»[79]،

---

(74) Riddle, «Making CEDAW Universal: A Critique of CEDAW's Reservation Regime under Article 28 and the Effectiveness of the Reporting Process,» p. 606.

(75) التحفظات على اتفاقية الإبادة الجماعية، (رأي استشاري)، محكمة العدل الدولية، 1951، <https://goo.gl/g8prUa>, p. 18.

(76) السيداو، المادة (28).

(77) اتفاقية فيينا للمعاهدات المادة (19) الفقرة (أ، ب).

(78) المصدر نفسه، المادة (19) الفقرة (ج).

(79) لجنة السيداو، التوصية العامة رقم (4)، الدورة السادسة 1987.

وأن التحفظات على المادتين 2 و16 بصورة شاملة أو جزئية «باطلة لكونها غير متسقة مع هدف الاتفاقية ومقصدها»[80].

من جهة أخرى، نجد أن التحفظات الخليجية جاءت عامة وواسعة في الكثير من الحالات، ولا سيّما في حالة القول بأن أحكام هذه المادة أو تلك تتعارض وأحكام الشريعة الإسلامية. وتعدّ حالتا السعودية وعُمان اللتان تحفظتا عن أي نص في الاتفاقية يتعارض وأحكام الشريعة الإسلامية، أكثر التحفظات الخليجية عمومية وشمولاً. كما نجد العمومية نفسها في تحفظات بقية الدول الخليجية، سواء أكانت شاملة أو جزئية، عن بنود المواد 2 و15 و16.

يُثير هذا النوع من التحفظات عدداً من الإشكاليات، أولها ما هو المقصود بأحكام الشريعة الإسلامية؟ وما هي المدرسة الفقهية التي سيتم الاحتكام إليها؟ فمن المعروف أن أحكام الشريعة الإسلامية واسعة بوسع تعدد الآراء والمدارس الفقهية في الإسلام. ومع افتراض إجماع جميع الفقهاء المسلمين على ما هو حكم شرعي قاطع، تبقى هناك مساحة كبيرة منها ليست ذات دلالات قطعية وإنما هي نتاج اجتهاد فكري لمجموعة من الفقهاء في زمن وظروف معينة لا تتسق بالضرورة والظروف التي نعيشها اليوم، وبالتالي لا يمكن تحديد ماهية الأحكام الشرعية بصورة جامعة مانعة يمكن لجميع المواطنين الاحتكام إليها من جهة؛ ومن جهة أخرى، إن عدم التمكن من تحديد ماهية الأحكام الشرعية وكذلك المواد المتحفظ عنها، يجعل من مسألة مراقبة تنفيذ الدولة لالتزاماتها بمواد الاتفاقية صعبة إن لم تكن مستحيلة، وسيتعذر على لجنة السيداو، ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بتقديم تقارير الظل، معرفة ماهية الأحكام الشرعية وكذلك ماهية المواد التي تتعارض أحكامها وأحكام الشريعة الإسلامية التي عبرت الدولتان عدم الالتزام بها.

أما في ما يتصل بالتحفظ الذي أجمعت عليه دول الخليج في خصوص المادة التاسعة، الخاصة بمساواة المرأة في الجنسية، بما فيها منح أبنائها جنسيتها، الذي رفضت فيه أن يكون للمرأة حق مساوٍ للرجل في منح الجنسية لأبنائه، خرقاً آخر ليس للمادة السابعة من الاتفاقية فحسب، بل إنها تفرض جملة من القيود على تمتع المرأة بحقوق الإنسان بالدرجة الأولى. فكما سبقت الإشارة، تعلّلت كل دول الخليج بأن قوانينها الوطنية تعترف بالجنسية عن طريق رابط الدم من جهة الأب فقط، وأن الجنسية مسألة وطنية سيادية تنظمها التشريعات الوطنية. وكانت البحرين أكثر وضوحاً حين اعتبرت أن رابط الدم من جهة الأب حتى وإن بدا ذلك غير منطقي ويتعارض مع جوهر الاتفاقية «قرينة على التأكد من الشعور والانتماء القومي والصلة الروحية التي تربط الشخص بالأمة التي ينتمي إليها آباؤه»[81].

(80) لجنة السيداو، التوصية العامة رقم (29) الفقرة 3، 2013.

(81) **تقرير البحرين**، الفقرة 163، ص 75.

خامساً: زواج المواطنة من غير مواطن

إن مسألة زواج الرجل أو المرأة الخليجية من أجنبي في الدول الخليجية، باستثناء البحرين، وبصورة نسبية في الكويت، تشوبها عدة قيود على الجنسين. ويُرجِع البعض هذا التشدد في الزواج إلى الـ«التعصب والعقلية القبلية» وإلى العرف الاجتماعي الذي يتجاهل دور المرأة في تكوين الهوية الوطنية[82]، بينما يُرجع آخرون ذلك إلى طبيعة الدولة الحديثة في الخليج والعالم العربي، التي تبنت القوانين النابليونية التي تعطي الأفضلية للذكر في مسائل الجنسية[83]، وهو ما يفسر القيود الأكثر تشدداً المفروضة على المرأة. ويُعد عدم تمكن المرأة من منح أبنائها جنسيتها أحد أوجه ذلك التشدد.

وباستثناء الكويت التي منحت وزير الداخلية صلاحية تقدير منح الجنسية، لا تتمكن المرأة الخليجية من منح أبنائها جنسيتها حتى لو تم تطليقها[84]. وبينما تُجيز قوانين دول المجلس كافة، باستثناء قطر وحتى الكويت، أن تُكتسب الجنسية عن طريق الأم في حال عدم ثبوت نسب الأبناء لأبيهم أو إذا لم تُعرف لأبيهم جنسية، أجاز المشرع السعودي[85] والعماني[86] والإماراتي[87] منح أبناء المواطنة الجنسية ولكن بشروط. كما منحهم المشرع القطري أولوية في التجنيس[88]. ونشرت صحف سعودية أخباراً غير مؤكدة عن إلزام المرأة السعودية التي تنوي الزواج من أجنبي بتوقيع إقرار خطي بأن «الموافقة على زواجها من غير السعودي لا تعني أحقيته أو أحقية أولادها منه في الحصول على الجنسية»[89].

وعلى الرغم من حملات الضغط التي تطلقها الحركات النسوية في المنطقة بين الحين والآخر لتمكين أبنائهن من الحصول على جنسيتهن، إلا أن تأثيرها يبدو ضعيفاً ولا تتعدى

---

(82) العنود الشارخ، **وضع المواطنات المتزوجات من غير مواطنين بدول مجلس التعاون الخليجي** (الكويت: مركز دراسات وأبحاث المرأة، 2015)، ص 18.

(83) إسراء المفتاح، «المرأة في ظل سياسات التنمية: حالة قطر،» في: **الخليج الثابت والمتحول 2016: الخليج بعد خمس سنوات من الانتفاضات العربية**، <https://goo.gl/NpSJzt>، (وقت الدخول 3 أيلول/سبتمبر 2017).

(84) تشير المادة الخامسة من قانون الجنسية الكويتي إلى جواز «منح الجنسية الكويتية للمولود من أم كويتية إذا كان أبوه الأجنبي مطلقاً أمه طلاقاً بائناً أو توفى عنها، ويجوز بقرار من وزير الداخلية معاملة القصر ممن تتوافر فيهم هذه الشروط معاملة الكويتيين لحين بلوغهم سن الرشد». انظر: **تقرير الكويت**، مصدر سابق.

(85) المادة (8) من نظام الجنسية العربية السعودية، الصادر بالقرار رقم (4) عن مجلس الوزراء بتاريخ 1374/1/25 هـ.

(86) راجع المادة (8)، المصدر السابق، والمادة (18) من قانون الجنسية العمانية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2014/38).

(87) التقرير الثاني والثالث للإمارات لاتفاقية السيداو، رقم الوثيقة (CEDAW/C/ARE/2-3)، الفقرة (39)، ص 22.

(88) المادة (2) قانون رقم (38) لسنة 2005 بشأن الجنسية القطرية.

(89) «إقرار ضوابط زواج السعوديين والسعوديات من غير السعوديين الجديدة،» **الجزيرة**، 2016/10/13، <http://www.al-jazirah.com/2016/20161013/ln50.htm>.

نتائجها صدور بعض القرارات التي تساوي أبنائهن في المعاملة مع بقية المواطنين من دون منحهم حق الجنسية.

إن حرمان المرأة حقها في منح أبنائها الجنسية لا يجعل منها مواطناً كامل الأهلية ومتساويةً مع نظيرها الرجل في حقوق وواجبات المواطنة كافة. ويُقيد ذلك الحرمان حقوقاً أخرى نصت عليها مواثيق حقوق الإنسان الدولية، بما فيها السيداو، والدساتير الوطنية[90]. مثلاً، حق المرأة في اختيارها الحر لشريكها في الحياة مقيد في هذه الحالة[91]، فنتيجةً للتبعات القانونية والمادية التي ستتحملها المرأة تجاه أبنائها المقيمين معها في بلدها[92]، كون القانون يعامل أبنائها معاملة الأجانب، فسيكون من الطبيعي أن يؤثر ذلك في حريتها في اختيار شريكها إذا كان أجنبياً، وتلافياً لأية إشكاليات يتعرض لها أبناؤها بسبب وضعهم القانوني. إضافة إلى ذلك، قد يجعل المرأة تحت ضغط مادي يُجبرها على العيش في موطن زوجها ليس لعدم رغبتها في العيش في وطنها ولكن نظراً إلى ما ستتحمله الأسرة من تبعات مادية. هذه الحالة لا يعانيها الرجل حينما يتزوج من أجنبية، إذ إن جميع أبنائه وبمجرد ولادتهم يستحقون جنسية أبيهم، كما أن لزوجة المواطن الخليجي الحق في اكتساب الجنسية. لذلك، إن عدم المساواة بين الرجل والمرأة في هذه الحالة لا تنصرف إلى حق منح الجنسية فقط، بل تمتد إلى وضع الرجل المواطن المتزوج من أجنبية في موقف قانوني ومادي أفضل من المرأة الخليجية المتزوجة من أجنبي. يمكن القول هنا إن مضمون هذه القوانين، وما قد تسببه من تشتت أسري، يتعارض مع مقاصد الشريعة أكثر من مواد في السيداو تم التحفظ عنها.

أما ما ذهبت إليه جميع الدول الخليجية من أن اكتساب الجنسية عن طريق رابطة الدم من جهة الأب وسيلة لمنع ازدواج الجنسية فهي حجة مردود عليها من جانبين. **الأول** يكمن في إجازة بعض التشريعات الخليجية لازدواج الجنسية، وإن كانت تستلزم موافقة مسبقة من الجهات الرسمية. أما الجانب **الثاني** فهو إمكان تحقق ازدواج جنسية أبناء المواطن الخليجي المتزوج من أجنبية حينما تكون قوانين دولة الزوجة تمنحها الحق في أن تنقل جنسيتها إلى أبنائها. أما المبدأ الدستوري الأكثر خرقاً من جانب التحفظات عن موضوع الجنسية، فهو الإخلال بمبدأ المواطنة المتساوية التي تنص عليها جميع الدساتير الخليجية والتي تؤكد أن المواطنين متساوون أمام القانون ولا يجوز التمييز بينهم على أي أساس، ومن صور ذلك التمييز على أساس الجنس.

---

(90) الشارخ، **وضع المواطنات المتزوجات من غير مواطنين بدول مجلس التعاون الخليجي**، ص 19.

(91) السيداو، المادة 16 الفقرة (ب).

(92) تعامل بعض الدول الخليجية أبناء المواطنة من أجنبي معاملة المواطنين في بعض الخدمات كالتعليم والصحة وشغل بعض الوظائف، وتتفاوت تلك الخدمات في كونهم قُصر أو راشدين.

سادساً: الالتزامات الأخرى لاتفاقيات السيداو

1 ـ العنف الأسري كمثال: الإمارات والبحرين

تبين لنا في الفقرات السابقة أن التحفظات التي عبرت عنها دول الخليج تجاه بعض مواد اتفاقية السيداو إما غير قانونية في نظر القانون الدولي وإما تفتقر إلى منطق التبرير، كونها لا تعبر إلا عن عقلية تمييزية ضد المرأة ما زالت مستقرة في السلوك الرسمي كما على المستوى الشعبي.

يبقى سؤال أخير، سواء أكانت تحفظات دول الخليج على الاتفاقية قانونية أم لا: هل الدول الخليجية ملتزمة بالبنود الأخرى التي لم تتحفظ عنها؟ الإجابة عن هذا السؤال بحاجة إلى بحث منفصل يتناول التشريعات كافة، وهو أمر مجاله ليس في هذا الفصل. إلا أننا سنحاول في هذا القسم من الفصل تسليط الضوء على عدد من الموضوعات التي تدخل في صلب الاتفاقية وتعاطي الدول الخليجية معها.

تفترض اتفاقية السيداو من الدول الأطراف فيها أن تُجسد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة على مستوى تشريعاتها الوطنية وعلى مستوى الإجراءات، إضافة إلى تغيير الصورة النمطية للمرأة في المجتمع. يتطلب هذا الأمر أن تُضمّن الدولة تشريعاتها السابقة على مصادقتها للاتفاقية، وكذلك اللاحقة، نصوصاً من شأنها تكريس تلك المساواة. إن تعديل التشريعات بما يتوافق والاتفاقية موضوع النقاش قضية تفترضها اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات أيضاً، التي تنص بصورة واضحة على أن مصادقة دولة ما على الاتفاقية هي تعبير صريح منها على التزامها بما تنص عليه موادها، وأن يتم تنفيذ تلك الالتزامات بمبدأ حسن النية ومن منطق العقد شريعة المتعاقدين. وتنص الاتفاقية أيضاً على عدم جواز الاعتذار بالقانون الوطني حينما تفشل الدولة في تنفيذ التزاماتها[93].

وباستقراء بعض التشريعات الخليجية، السابقة على المصادقة واللاحقة لها، نجد أنها تحمل بين طياتها صوراً فاضحة للتمييز ضد المرأة، وكثير من تلك الصور لا يستند إلى الحجة التي سبقت الإشارة إليها، وهي أحكام الشريعة الإسلامية، بل هي مؤشر على الممارسات الذكورية في المجتمع التي ما زالت تحكم سن التشريعات.

على سبيل المثال، صدر في الإمارات عام 2015 قانون اتحادي في شأن التمييز والكراهية[94]. ويُفترض من اسم التشريع أن يكون مُكرساً لحماية الفئات المهمشة أو الضعيفة كافة في

(93) اتفاقية فيينا، المادتين 26 و27.

(94) «مرسوم بقانون اتحادي رقم (2) لسنة 2015 بشأن مكافحة التمييز والكراهية،» **الجريدة الرسمية**، العدد 582 (تموز/يوليو 2015)، يمكن الاطلاع على نص القانون على الرابط التالي: <https://goo.gl/DCW8Je>.

المجتمع وتمكينها، إضافة إلى الأهداف الأخرى التي تضمنها التشريع كمحاربة ازدراء الأديان أو إثارة النزعات الطائفية. وكان في الإمكان استثمار هذا القانون في تعزيز وضع المرأة في الإمارات بحيث يمثّل التشريع ضامناً لتجريم كل أوجه التمييز ضد المرأة عبر تضمينه نصوصاً تُعرِّف أوجه التمييز ضد المرأة في المجالين العام والخاص، وتضع لها معالجات على المستوى التشريعي والإجرائي. إلا أن القانون خلا من أية إشارات حول التمييز ضد المرأة، بل إنه استثنى التمييز على أساس الجنس حينما تصدت المادة الأولى منه لتعريف التمييز. واقتصرت مكافحة التمييز والكراهية في القانون على «كل تفرقة أو تقييد أو استثناء أو تفضيل بين الأفراد أو الجماعات على أساس الدين أو العقيدة أو المذهب أو الملة أو الطائفة أو العرق أو اللون أو الأصل الاثني»[95]. وأُخرج التمييز على أساس نوع الجنس من سياق التعريف، وبالتالي فإن هذا السلوك يعد صورة من صور عدم الالتزام بنصوص الاتفاقية، إذ، كما سبقت الإشارة، إن نطاق تطبيقها يسري على القوانين السابقة على المصادقة واللاحقة عليها، وعدم النص على التمييز ضد المرأة في قانون جديد يعد خرقاً للالتزامات الدولية بموجب الاتفاقية.

في المقابل، نجد أن قانون العقوبات الإماراتي يشرعن في المادة (53) منه «تأديب الزوج لزوجته... في حدود ما هو مقرر شرعاً وقانوناً»[96]. ويترك هذا النص للرجل، من حيث المبدأ، الحرية في تقدير حدود «تأديب» زوجته. تأتي هذه المادة متسقة وحكم المادة (19) من قانون الأحوال الشخصية الإماراتي، الذي يجعل الرجل في موقع أعلى من المرأة في الأسرة[97].

إن العنف ضد المرأة هو أحد أوجه التمييز ضدها، وخصوصاً في المجال الأسري. وتُشير تقديرات لنيابة الأسرة والأحداث في إمارة دبي أن «70 بالمئة من قضايا الخلافات الأسرية تتعلق بالاعتداء بالضرب والتهديد والشتم، وأن 90 بالمئة منها تتعلق باعتداء الزوج على زوجته لعدة أسباب تتمثل باختلاف وجهات النظر وطريقة تربية الأبناء والنزاع حول من يدير دفة القيادة في المنزل»[98]، ناهيك بقضايا العنف الأسري التي لا تصل إلى المحاكم لأسباب تتصل بعقلية البعض في المجتمع الذي لا يزال يرى أن ذلك من قبيل أسرار البيت التي لا يجوز خروجها منه[99].

---

(95) المادة (1) من القانون، المصدر السابق.

(96) قانون اتحادي رقم (3) لسنة 1987 بإصدار قانون العقوبات، المادة (53) الفقرة (1)

(97) تنص المادة الثانية من قانون الأحوال الشخصية الإماراتي على «الزواج عقد يفيد حل استمتاع أحد الزوجيين بالآخر شرعاً، غايته الإحصان وإنشاء أسرة مستقرة **برعاية الزوج**» (التشديد من الكاتب).

(98) رامي عايش، «عقوبات العنف الأسري تحتاج إلى تشديد،» **البيان**، 2016/3/29، <https://goo.gl/wPVw1z>.

(99) علاء فرغلي، «24% زيادة في عدد قضايا العنف الأسري في أبوظبي خلال 2013»، **الإمارات اليوم**، 2014/3/31، <https://goo.gl/zh1C5u>.

تداركت البحرين من جهتها الخلل في القانون الإماراتي حينما نصت على تجريم أوجه متعددة من العنف الأسري في قانون حماية الأسرة من العنف الأسري[100]. كما عمل المجلس الأعلى للمرأة على إصدار استراتيجية وطنية لحماية المرأة من العنف الأسري ذات مضامين تُعَد متقدمة نسبياً، لكنْ يعوزها التطبيق الفعلي على أرض الواقع ونشر إحصاءات وتقارير حول التقدم المحرز في تنفيذها.

يُلزم قانون حماية الأسرة من العنف الأسري وزارة التربية بتطوير المناهج الدراسية لتعزيز ثقافة نبذ العنف الأسري[101]. لكنْ، في التطبيق العملي، نجد أن الدولة لم تُعِر مسألة العنف الأسري أي اهتمام في المناهج التعليمية، التي تعزز العنف الأسري بصور متعددة وتكرس الصورة النمطية للمرأة في المجتمع رغم التزام الدولة بموجب اتفاق السيداو بالعمل على تغيير الصورة النمطية التي ينظر المجتمع بها إلى المرأة. من الأمثلة على ذلك، ما ورد في الصفحة 58 من مقرر التربية الإسلامية (دين 201) من اعتبار المرأة ذات «خلق أعوج طبيعي» لا يمكن إصلاحه، وبالتالي يجوز «تأديبها وإرشادها للصواب»، ومن طرق ذلك «التأديب» الضرب[102].

قانون آخر لم تعمل الدولة على إصلاح الخلل التشريعي فيه، على الرغم من مطالبات الاتحاد النسائي المتكررة، هو قانون العقوبات الذي يُسقط عقوبة من يغتصب امرأة إذا أجرى «عقد زواج صحيح» مع الضحية[103]. ويرى الاتحاد النسائي أن هذه المادة تُهدر حق المرأة في معاقبة المجرم وتُمكن الجاني من الإفلات من العقاب، إذ يمكنه لاحقاً أن يُطلق «زوجته» الضحية[104]. وقد تلجأ بعض الأسر إلى وضع اشتراطات مُكلفة على «الجاني» أثناء إتمامه عقد الزواج، كوضع مؤخر عالٍ في اعتقاد منهم بأن هذا النوع من الشروط سيطيل من أمد الحياة الزوجية، إلا أن هذا الشرط قد تكون له آثار عكسية على المرأة وسيجعلها تحت سلطة الرجل الذي لن يطلقها إلا بعد أن تتنازل عن ذلك المؤخر.

سابعاً: المساواة والتمكين الاقتصادي

جانب آخر مما يعد تمييزاً ضد المرأة هو تمكين المرأة على المستوى الاقتصادي وتمكينها في سوق العمل وتبوؤها المناصب العليا في الدول الخليجية، وذلك في مخالفة لما تفرضه

(100) «مرسوم بقانون رقم (17) لسنة 2015 بشأن الحماية من العنف الأسري،» **الجريدة الرسمية**، العدد 3222 (13 آب/أغسطس 2015).

(101) المادة (11).

(102) مقرر دين (201) ص 66، <https://goo.gl/SEqw9u>، (وقت الدخول 3 أيلول/سبتمبر 2017).

(103) مرسوم بقانون رقم (15) لسنة 1976 بإصدار قانون العقوبات، المادة (353).

(104) «تقرير الظل حول اتفاقية السيداو (2014)،» الاتحاد النسائي البحريني، ص 6، <https://goo.gl/fpeVBS>.

اتفاقية السيداو بموجب المادة العاشرة منها. وإن كانت هذه الإشكالية غير مقتصرة على دول الخليج فحسب، إلا أنها أكثر وضوحاً فيها. وتكاد دول الخليج تُجمع على تعيين وزيرتين فقط في التشكيلات الحكومية[105]. فمن أصل 31 وزيراً ووزير دولة في حكومة الإمارات نجد أن نصيب المرأة لا يتجاوز وزيرتين و7 وزيرات دولة مقابل 15 وزيراً وسبعة وزراء دولة. وفي كل من عمان والكويت هناك وزيرتان من أصل 30 و16 وزيراً على التوالي يؤلفون مجلس الوزراء. أما في البحرين فقد تراجع نصيب المرأة في مجلس الوزراء إلى وزيرة واحدة، وكذلك في قطر بواقع وزيرة واحدة، بينما تخلو الحكومة السعودية من أي امرأة. ولا يختلف الحال في جميع الدول بالنسبة إلى الوظائف العليا الأخرى في القطاع الحكومي كوكلاء الوزارات أو الوكلاء المساعدين.

على مستوى القوى العاملة، تتركز البطالة في جميع دول الخليج بين النساء، على الرغم من أن أغلب تشريعات العمل الخليجية تُقر بالمساواة في التشغيل وتمنع التمييز في التوظيف والأجر بين الجنسين. ولا تتعدى نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في دول الخليج الـ12 بالمئة، كما هي في البحرين، أما أقل نسبة فهي في الإمارات (2 بالمئة)[106].

تُعد النساء، ولا سيّما العاطلات من العمل، مؤهلات من الناحية التعليمية وفي كثير من الحالات على المستوى المهني. يعود تزايد نسبة العاطلات من العمل، إضافة إلى عدم تناسب مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل التي يتشارك فيها الذكور والإناث إلى عدة أمور، منها: الثقافة المجتمعية التي لا تقبل بتوظيف أو اشتغال المرأة إلا في قطاعات محددة كالتعليم والتمريض؛ والعقلية السائدة التي تقول بأن الأولوية للتوظيف تكون للذكور، كونهم هم الذين يتحملون أعباء الإنفاق على الأسرة وأن مصروفاتهم أكثر من مصروفات المرأة. وتُعد الحجة الأخيرة أكثر ضعفاً في مناقشتها حيث أصبحت المرأة اليوم شريكاً فاعلاً وأساسياً في الإنفاق على الأسرة وتحمل تبعات المعيشة الاقتصادية حالها حال الرجل[107].

ثامناً: التمكين السياسي وضعف دور المجتمع المدني

تعيش أغلبية دول الخليج، باستثناء نسبي في الكويت، في حالة سياسية لا تتسم بالديمقراطية. فباستثناء البحرين، لا يمكن المواطنين، رجالاً أو نساءً، تأليف أحزاب أو تجمعات ذات أهداف سياسية في أي من دول الخليج. كما أن السلطات التشريعية، المعنية

(105) استناداً على التشكيلات الوزارية القائمة في نيسان/أبريل 2018.

(106) «البطالة النسائية في الخليج إلى أين؟!» **منتدى المرأة الخليجية**، <https://goo.gl/DWa3Tc>.

(107) للمزيد من العرض عن واقع المرأة الاقتصادي في دول الخليج، يمكن الرجوع إلى ورقتَي كل من إسراء المفتاح ودلال موسى في: **الخليج الثابت والمتحول 2016: الخليج بعد خمس سنوات من الانتفاضات العربية**.

بمحاسبة الحكومة ومراقبة أعمالها والقيام بأعمال التشريع، أضعف من وصفها ببرلمانات حقيقية لها الصلاحيات والإمكانيات كافة التي تؤهلها لخلق سلطة تشريعية قوية. يضاف إلى ذلك القيود المختلفة التي تفرضها التشريعات على تأسيس مؤسسات المجتمع المدني وإدارتها[108].

وتُعد حصة المرأة في دول المنطقة، وخصوصاً في المجالس التشريعية المنتخبة، ضعيفة مقارنة حتى بدول عربية أخرى كمصر ودول المغرب العربي. بينما ترتفع النسبة في الدول التي تعتمد التعيين المباشر كون مجالسها التشريعية لا تُنتخب بصورة مباشرة من الشعب كالإمارات. وقد شهدت السنوات الأخيرة من العقد الثاني من هذا القرن تطوراً ملحوظاً في السعودية من حيث تعيين بعض النساء في مجلس الشورى.

من دون الخوض في تفاصيل أكثر حول الحالة السياسية التي تعيشها دول المنطقة، فهي معروفة للجميع وسبق وأن تناولتها الإصدارات السابقة من هذا الكتاب[109]، إلا أن ما يهم في هذا الفصل هو التعرف إلى الأطر المؤسسية التي تؤثر في السياسات الخاصة بتمكين المرأة في الدول الخليجية، وقدرة تلك المؤسسات على إحداث تغيير نوعي على أرض الواقع.

توجد في جميع دول الخليج مؤسسات رسمية معنية بأوضاع المرأة، باستثناء المجلس الأعلى للأسرة في قطر الذي حُلَّ عام 2014 بعد أول مراجعة للدولة أمام لجنة السيداو وتحويل اختصاصاته إلى إدارة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية[110]. وعلى اختلاف مسميات تلك المؤسسات (مجلس أعلى أو لجنة حكومية أو اتحاد)، فإن عمل تلك المؤسسات لا يختلف عن التوجهات الرسمية. على سبيل المثال، يؤدي المجلس الأعلى للمرأة في البحرين دور ممثل الحكومة أثناء مناقشة تقارير الدولة أمام لجنة السيداو، في حين لا دور للاتحاد النسائي الإماراتي أو جمعية المرأة العمانية في تقديم تقارير ظل على تقارير الحكومة حول الاتفاقية.

تُمل مؤسسات المجتمع المدني عنصراً مهماً في مجال توعية المجتمع وتثقيفه بأهمية تعزيز حقوق المرأة، كما أنها تمارس دوراً رقابياً على أداء الحكومة ومؤسساتها الرسمية في كيفية حماية حقوق المرأة في المجالين العام والخاص وما هي الخطوات التي تقوم بها في سبيل

---

(108) انظر: فصل «حرية التجمع في الخليج... وفقاً لما ينظّمه القانون،» في: **الثابت والمتحول، 2014: الخليج ما بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة** (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2014)، <https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1719>.

(109) انظر على سبيل المثال: القسم الأول من **الخليج 2013: الثابت والمتحول**، و**الخليج الثابت والمتحول 2014**.

(110) «حل «الأعلى للأسرة»،» **العرب** (الدوحة)، 2014/2/26.

تنفيذ الاتفاقية. لذلك فإن نطاق حرية التجمع وحرية التنظيم ترتبط ارتباطاً جذرياً بقدرة تلك المؤسسات على التأثير والفعل على أرض الواقع. فلا يمكن أن تكون المؤسسات الأهلية أو منظمات المجتمع المدني فاعلة ومؤثرة في إطار نظام سياسي لا يتمتع بالديمقراطية، بل هي أحد أهم مكونات المجتمع الديمقراطي[111].

ترى لجنة السيداو أن لمنظمات المجتمع المدني دوراً جوهرياً في الترويج للاتفاقية وتنفيذها، سواء من خلال إسهاماتها في أنشطة اللجنة أو من خلال ما تقوم به من رصد لمدى التزام الدولة الطرف ببنود الاتفاقية وتطبيقها على الصعيد الوطني من خلال ما تقدمه من تقارير ظل أثناء المناقشات الدورية لتقارير الدول[112].

تسهم المنظمات المدنية الوطنية في توضيح وكشف أوجه التمييز ضد المرأة، وعدم التزام هذه الدولة أو تلك ببنود الاتفاقية، كونها تعمل على أرض الواقع، وهي على تواصل مستمر مع البيئات المحلية، الأمر الذي يُمكِّنها من أن تكون أكثر قدرة على فهم طبيعة الإشكاليات التي تعتري تنفيذ بنود الاتفاقية ومدى إيمان الدولة بالتزاماتها الدولية. كما أنها معنية بتوعية المجتمع بمبادئ الاتفاقية والتوصيات التي تصدرها اللجنة تجاه الدول وبالإفادة من الملاحظات التي تبديها اللجنة تجاه الدول وكيفية معالجتها للثغر التي تعتري تنفيذ الاتفاقية[113].

تؤدي مؤسسات المجتمع المدني بدورها، ولا سيّما الاتحادات أو الجمعيات النسائية، في كل من البحرين والكويت، دوراً ملحوظاً للتوعية بحقوق المرأة ومن ضمنها اتفاقية السيداو، وتسعى لتغيير بعض الصور النمطية المترسخة عند البعض في المجتمع عن طبيعة دور المرأة في المجتمع؛ وهي تدشن بين الحين والآخر حملات توعوية وندوات وورش عمل تركز على العوائق التي تعترض ممارسة المرأة لدورها الطبيعي، إضافة إلى نقد سياسات الدولة وتنظيم حملات ضغط تجاه عدد من الملفات التي تمثّل أولوية لأجندة المرأة الحقوقية.

جانب آخر من الحراك المجتمعي، هو تقارير الظل التي تقوم تلك المنظمات بإعدادها. وبالرجوع إلى وثائق الدورات التي نوقشت فيها تقارير الدول الخليجية أمام لجنة السيداو نجد

---

(111) «دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية،» منظمة هاريكار غير الحكومية، آذار/مارس 2007، ص 8، <https://goo.gl/KjDUfi>.

(112) انظر بيان السيداو حول علاقتها مع مؤسسات المجتمع المدني، الدورة 45، الفقرات (1 ـ 3)، <http://www.ohchr.org/documents/HRBodies/CEDAW/Statements/NGO.pdf>.

(113) سبيكة النجار، «دور منظمات المجتمع المدني في تفعيل اتفاقية السيداو،» موقع جمعية العمل الوطني الديمقراطي، 24 تموز/يوليو 2008، <http://www.aldemokrati.org/m/details.php?artid=4673>.

أنها خلت من أي تقارير ظل لمؤسسات مجتمع مدني وطنية، باستثناء الكويت[114] والبحرين[115]، وتقرير وحيد لمجموعة نسائية مجهولة في السعودية تطلق على نفسها «سعوديات من أجل الإصلاح»[116]، وكذلك في قطر، حيث ظهر تقرير موقع من «مجموعة من المواطنين المستقلين المهتمين»[117]. تتمتع تقارير مؤسسات المجتمع المدني في البحرين بنوع من الحرفية في إعداد التقارير، إلا أنها ما زالت بحاجة إلى المزيد من التطوير، بحيث يتم مناقشة التزام الدول بالاتفاقية في سياق القانون الدولي والتزامات الدولة الأخرى بموجب اتفاقيات حقوقية أخرى، وعدم اقتصارها على رصد التقدم المحرز أو التلكؤ في تنفيذ الاتفاقية، لتصل إلى درجة من تقديم مقترحات متماسكة وجوهرية.

الخلاصة

شهدت أوضاع المرأة في دول مجلس التعاون خلال بدايات القرن الحادي والعشرين تحولات ملحوظة على أكثر من مستوى. وأصبحت صورة المرأة في الحياة العامة أكثر حضوراً حتى في أكثر الدول محافظة، كالمتغيرات التي تشهدها الساحة السعودية. وتركزت مشاريع وبرامج تمكين المرأة الخليجية في سوق العمل وبعض مجالات الحياة العامة، إلا أن حيّزها في المحيط السياسي ومؤسسات المجتمع المدني ما زال يعاني عدة معوقات، أكثرها حدة طبيعة النظم غير الديمقراطية في المنطقة.

وعلى الرغم من مصادقة جميع دول المجلس على اتفاقية السيداو كالتزام طوعي من جانبها لإزالة التمييز المؤسسي والاجتماعي ضد المرأة، فإن الرغبة الحقيقية في تفعيل بنود تلك الاتفاقية على أرض الواقع ما زالت غير واضحة، يُضاف إليها جملة التحفظات التي أبدتها الدول على الاتفاقية مستندةً في ذلك إلى الشريعة الإسلامية والتشريعات الوطنية. إن التحفظات التي أبدتها الدول الخليجية على الاتفاقية، ولا سيّما تلك المتصلة بالتمييز في إطار الأسرة، تعبّر بصورة جليّة عن غياب الرغبة الحقيقية في إزالة أوجه التمييز كافة ضد المرأة في المجتمع، والاستمرار في عدّها عنصراً هامشياً في سياسات الدول وخططها التنموية. يعود ذلك إلى سببين: **الأول** أن التراث والعادات التي كانت سائدة في المجتمعات الخليجية حول دور المرأة في المجتمع، الذي كان منحصراً في إدارة شؤون المنزل وتربية الأولاد وتبعيتها المُطلقة للرجل،

(114) انظر تقارير الظل المقدمة من الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان في الدورتين (50)، 2001 و(68)، 2017.

(115) انظر تقارير الظل المقدمة من الاتحاد النسائي البحريني ومؤسسات المجتمع المدني في البحرين في الدورتين (42)، 2008، (57)، 2014.

(116) انظر تقرير الظل المقدم من «سعوديات من أجل الاصلاح»، الدورة (40)، 2008.

(117) Independent Group of Concerned Citizens, «Qatar Shadow Report,» Submitted to *Convention on the Elimination of Discrimination on Women* (CEDAW), <https://goo.gl/aRW9j8>.

ما زالت حاضرة وتتعزز؛ وعلى الرغم من الاستقلالية النسبية التي حظيت بها المرأة في بعض المجتمعات الخليجية، إلا أن التشريع والعرف ما زالا يكرسان مرتبة المرأة الثانوية في المجتمع وتبعيتها للرجل بوصفه الحامي لها والمدافع عن ضعفها. أما السبب **الثاني**، وهو نتيجة طبيعية للأول، فهو أسبقية الرجل في تولي مسؤوليات إدارة شؤون الدولة، بما فيها السلطات التشريعية الناشئة في المنطقة، التي أدت بالضرورة إلى صوغ تشريعات وأنظمة بعقلية الذكور ومن دون أن يكون للمرأة أو قضاياها صوت فيها، الأمر الذي جعل من التمييز ضدها، أي المرأة، تمييزاً مؤسسياً وتشريعياً، وهذا ما يفسر التأخر في إحداث أي تغيير حقيقي في أوضاع المرأة في الخليج، وما الصيغة التي جاءت بها التحفظات الخليجية على السيداو إلا تعبير صريح عن تفشي العقلية الذكورية في المجتمعات الخليجية.

من جهة أخرى، نرى أن الاستمرار في التحفظ عن مبادئ السيداو من دون أدنى تحركات لمراجعتها أو سحبها، يؤكد ما خرجنا به من استنتاجات وملاحظات أثناء مناقشة الموضوع وفي بداية الخلاصة. فقد سحبت عدة دول عربية أو إسلامية، أو عدّلت من تحفظاتها عن الاتفاقية، كتونس، والمغرب، وتركيا، وباكستان، واستطاعت من خلال شراكة حقيقية مع الحركات النسائية في دولها الخروج من دائرة التحفظات المغلقة والوصول إلى نقاط مشتركة مكنتها من إزالة جملة من العوائق التي تعترض المشاركة الكاملة للمرأة في المجتمع من دون أي عوائق تمييزية ضدها.

إن تنفيذ مبادئ السيداو تعترضه عدة تحديات، منها ضعف تمثيل المرأة في المواقع القيادية الرسمية وعلى المستويات كافة، التنفيذية والتشريعية والقضائية، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى عدم تضمين قضاياها في الخطط والاستراتيجيات الوطنية، وفي حال شمولها في تلك الخطط فهي إما أن تكون هامشية وإما أن يتم صوغها بمنهج ذكوري يكرس التمييز على نحو مباشر أو غير مباشر. أضف إلى ذلك، غياب أو ضعف المؤسسات المدنية المعنية بقضايا المرأة التي يمكنها، إذا ما أُتيح لها المجال للعمل، أن تساهم مع الدولة في تعزيز البُنى التشريعية والإجرائية، وكذلك الاستراتيجيات، بغية الوصول إلى مجتمع خليجي صحي تتساوى فيه المرأة مع الرجل في الواجبات والحقوق كافة.

أخيراً، إن الغياب الواضح للديمقراطية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، التي تُمكّن المرأة من التعبير عن قضاياها بحرية من دون أن تتعرض لأي نوع من المضايقات من جانب الدولة أو بعض أطراف المجتمع، يحول دون المشاركة الفاعلة للمرأة في رسم مصيرها ومجتمعها، وهي حالة سائدة تقيد جميع المواطنين في دول مجلس التعاون، وإن كان الوضع أكثر حدة في حالة المرأة.

الجدول الرقم (7 ـ 2)

مقارنة لتحفظات دول الخليج العربي على اتفاقية السيداو

الدولة	المادة			
	2	9	15	16
الإمارات[أ]	الفقرة (و): ترى الإمارات أن هذه الفقرة مخالفة لأحكام الميراث التي أقرتها الشريعة الإسلامية	ترى الإمارات أن اكتساب الجنسية شأن داخلي تنظمه وتضع شروطه وضوابطه التشريعات الوطنية	الفقرة (2): ترى الإمارات أن هذه الفقرة تتعارض مع أحكام الشريعة فيما يتعلق بالولاية والشهادة وصفة التعاقد الشرعية	تلتزم الإمارات بمضمون المادة إلى المدى الذي لا يتعارض مع مبادئ الشريعة. فأداء المهر والنفقة والنفقة بعد الطلاق التزام على الزوج وللزوج حق الطلاق (...) وقد قيدت الشريعة حق الزوجة في الطلاق بحكم القضاء في حالة الإضرار بها
البحرين[ب، ج]	تلتزم بتنفيذ أحكام المادة من دون الإخلال بأحكام الشريعة الإسلامية	تتحفظ عن نص الفقرة (2) من المادة (9)	الفقرة (4): تلتزم بتنفيذ أحكام المادة من دون الإخلال بأحكام الشريعة الإسلامية	تلتزم بتنفيذ أحكام المادة من دون الإخلال بأحكام الشريعة الإسلامية
السعودية[د]	في حال تناقض أي حكم في الاتفاقية مع أحكام الشريعة الإسلامية، ليست السعودية ملزمة بالتقيد بالأحكام المتناقضة في الاتفاقية	لا تعدّ السعودية نفسها ملزمة بأحكام الفقرة (2) من المادة (9)		
عمان[هـ]	تتحفظ عمان على جميع أحكام الاتفاقية التي لا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية والتشريعات المعمول بها في السلطنة	الفقرة (2)	الفقرة (4)	المادة (16) المتعلقة بمساواة الرجل والمرأة وبخاصة في الفقرات الفرعية (أ) و(ج) و(و) من الفقرة (1) (خاصة بالتبني)؛

يتبع

تابع

قطر[و]	المادة (2/أ) فيما يتعلق بأحكام الوراثة لمخالفتها للأحكام الواردة في المادة (8) من الدستور	المادة (2/9) لمخالفتها أحكام قانون الجنسية القطرية	المادة (1/15) فيما يتعلق بمسائل الإرث والشهادة لمخالفتها أحكام الشريعة، والمادة (4/15) لمخالفتها أحكام قانون الأسرة والأعراف السائدة	المادة (16(1)(أ)، و(ج)) لمخالفتها أحكام الشريعة؛ والمادة (16(1) (و)) لمخالفتها أحكام الشريعة وقانون الأسرة؛

(أ) الأمم المتحدة «الإعلانات والتحفظات والاعتراضات وإشعارات سحب التحفظات فيما يتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،» رقم الوثيقة (CEDAW/SP/2006/2).

(ب) عدلت البحرين من صياغة تحفظاتها على الاتفاقية. النص الأصلي للتحفظات قبل التعديل متوافر في المصدر نفسه، ص 11.

(ج) المصدر نفسه.

(د) الأمم المتحدة، المصدر السابق، وتُعدّ السعودية متحفظة على جميع مواد الاتفاقية ما دامت في تقديرها تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

(هـ) المصدر نفسه.

(و) ضمنت قطر تحفظاتها بإعلان أشارت فيه إلى «(أ) تقبل حكومة دولة قطر نص المادة 1 من الاتفاقية بشرط ألا يقصد من عبارة «بغض النظر عن حالتها الزوجية» الوارد في هذه المادة تشجيع العلاقات الأسرية خارج إطار الزواج الشرعي وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والتشريعات القطرية. وتحتفظ بحق تنفيذ الاتفاقية وفقاً لهذا المفهوم؛ (ب) تعلن دولة قطر أن مسألة تغيير «الأنماط» الواردة في المادة (5/أ) ينبغي ألا يفهم منها تشجيع المرأة على التخلي عن دورها كأم ومربية مما يؤدي إلى خلخلة كيان الأسرة؛ (ج) وفقاً للفقرة 2 من المادة 29 من الاتفاقية تعلن دولة قطر، بموجب هذا النص، أنها تعتبر نفسها ملزمة بالفقرة 2 من تلك المادة. انظر التقرير الدوري الأول لقطر بموجب المادة (18) من اتفاقية السيداو، رقم الوثيقة (CEDAW/C/QAT/1)، الفقرة 118، ص 3.

الفصل الثامن

العمالة المنزلية: نظرة مقارنة بين البحرين وبقية دول مجلس التعاون

هناء بوحجي

مقدمة

يتبع هذا الفصل أوضاع العمالة المنزلية منذ حقبة الاستقلال في البحرين، ويبحث في تفاصيل تطورات وجود القوى العاملة المنزلية وأهميته والعوامل المؤثرة فيه، ومدى مواكبة الإطار القانوني للحاجة والطلب الكبيرين على هذه الفئة من القوى العاملة. كما يبحث الفصل في تعرّض هذه الفئة من العمال، وخصوصاً الإناث، للاستغلال وانتهاك الحقوق بسبب طبيعة عملهن التي تحتم عليهن الإقامة في بيت صاحب الأسرة بمعزل عن العالم الخارجي.

كما يقارن الفصل الأنظمة والقوانين التي شُرّعت في دول مجلس التعاون الخليجي المجاورة لتنظيم العلاقة بين الأطراف الثلاثة: صاحب العمل أو رب الأسرة، والوسيط وهو صاحب مكتب الاستقدام، والعامل/العاملة. يعقد الفصل عدداً من المقارنات بين التشريعات والأنظمة والممارسات في دول المجلس منطلقاً من الجوانب الأساسية التي تكفل العيش اللائق للعامل أو العاملة، كونهما الطرف الأضعف في معادلة العمل، وذلك في محاولة لاختبار مدى اتساقها مع المتطلبات الإنسانية الدولية ومواكبتها للاهتمام العالمي بحقوق هذه الفئات المهمَّشة في مجتمعات الخليج. ويقدم الفصل مجموعة من التوصيات للفت انتباه صناع القرار والمجتمع على السواء إلى أهمية تعديل القوانين لضمان توفيرها للحماية، وحفظ الحقوق الإنسانية والمالية لهذه الفئة أسوة بنظرائها الذين يحتمون بمظلة قوانين العمل في البلدان نفسها.

أولاً: طفرة اقتصادية تفتح أبواب الرزق لعمال المنازل

يطلق تعبير «العمل المنزلي»، كما بينته اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (189) للعمل اللائق للعمال المنزليين[1]، على العمل المؤدّى في أسرة أو أسر، أو من أجل أسرة أو أسر، كما يطلق تعبير «العامل المنزلي»، وفق الاتفاقية نفسها، على أي شخص مستخدَم في العمل المنزلي في إطار علاقة استخدام، في حين لا يُعدّ أي شخص يؤدي عملاً منزلياً من حين إلى آخر أو على نحو متقطع فقط وليس على أساس مهني، عاملاً منزلياً[2].

يبلغ عدد عمال المنازل في العالم نحو 67.1 مليون عامل منزلي، يمثل المهاجرون منهم نحو 11.5 مليون عامل. ونحو 73.4 بالمئة (أو 8.5 مليون) من جميع العمال المنزليين المهاجرين هم من النساء. وتستضيف البلدان العربية نحو19.0 بالمئة من إجمالي العاملات المنزليات المهاجرات[3].

في المجتمع الخليجي بعامة، برزت العمالة المنزلية، وخصوصاً عاملات المنازل، كظاهرة اجتماعية شاخصة، وذلك مع زيادة معدلات التعليم بين أفراده، ومع التطور السريع والمفاجئ لنمط الأسرة باتجاه الأسرة النواة. ونظراً إلى ابتعاد الأسر من الأسرة الممتدة واستقلالها في وحدة سكنية خاصة بعد النصف الثاني من السبعينيات. أما في البحرين فقد أدت الطفرة الاقتصادية التي شهدتها تلك المدة إلى تولُّد فرص عمل جديدة ومتنامية سرّعت من التحاق المرأة بكثير من تلك الأعمال المستجدة على سوق العمل، وخصوصاً القطاع المالي وقطاع الخدمات. إضافة إلى ذلك، شاع نمط معين من الاستهلاك وبناء المنازل الحديثة الأكبر حجماً نسبياً، فتزايدت، تبعاً لذلك، الحاجة إلى وجود قوى مساعدة في المنزل للقيام بمختلف الأعمال المنزلية، من تنظيف، وطبخ، والمشاركة في رعاية الصغار[4]. الجدير بالذكر هنا أنه توجد دراسات تشير إلى أن المرأة غير العاملة في الخليج هي أيضاً تتكل على العاملة المنزلية[5]. مثّلت المرأة في عام 2010 نحو 13 بالمئة من إجمالي القوى العاملة في السوق المحلية[6].

---

(1) **اتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين رقم (189)** (جنيف: مؤتمر العمل الدولي في الدورة 100، حزيران/يونيو 2011)، <https://goo.gl/WnH7N1>.

(2) المادة (1) من اتفاقية العمال المنزلين.

(3) «أرقام جديدة لمنظمة العمل الدولية تظهر وجود 150 مليون مهاجر في القوى العاملة،» منظمة العمل الدولية، 16 كانون الأول/ديسمبر 2015، <https://goo.gl/uXhoyu>.

(4) لأن النظرة السائدة في المجتمع المحلي تقوم على تقسيم الأدوار بين الذكور والإناث استناداً إلى النظرة التقليدية التي ترى أن المرأة هي المسؤولة عن شؤون المنزل، وبالتالي حينما تخرج المرأة للعمل لا يتم إعادة توزيع الأدوار بين المرأة والرجل لتحمل مسؤوليات المنزل، بل يتم الاستعانة بشخص آخر، العاملة المنزلية في هذه الحالة، للقيام بمهمات المرأة.

(5) انظر مثلاً: Yahya El-Haddad, *Major Trends Affecting Families in the Gulf Countries: A Background Document* (Bahrain: Report for United Nations, 2003), <https://goo.gl/w7FdAZ>.

(6) **تقرير المؤشرات الاقتصادية** (المنامة: مصرف البحرين المركزي، 2010)، <https://goo.gl/3Y9LZy>.

وأدت هذه التطورات في سوق العمل إلى ارتفاع كبير في عدد العاملات المستقدمات. ففي تعداد عام 1981 بلغ عدد عاملات البيوت ـ وكان يشار إليهن آنذاك بالمربيات ـ 5320 عاملة، بنسبة 10.4 عاملة لكل 100 أسرة. ونما هذا العدد بنسبة 877 بالمئة عام 2010 بواقع 1.7 عاملة لكل أسرة[7].

على الرغم من أن عمال المنازل، وبالأخص الإناث، أصبحن من أساسيات الأسر العاملة، فإن الأرقام تشير إلى انخفاض متوسط عدد عمال المنازل عام 2016 إلى 74 عاملة لكل 100 أسرة (بلغ عدد الأسر نحو 149 ألف أسرة عام 2016)[8]. ويتضح من اتجاهات الأرقام أن مستوى الدخل قد أثّر في استقدام عمال المنازل، في ظل التكلفة العالية لاستقدام هذه الفئة من الأيدي العاملة، إذ يكشف الذهاب إلى تفاصيل مستويات دخل الأسر عن وجود نحو 45 ألف أسرة يقل دخل عائلها عن 300 دينار بحريني، ونحو 52.8 أسرة يراوح دخل عائلها ما بين 300 و700 دينار بحريني، أي أن 97,800 عائلة، تمثّل 65.6 بالمئة من إجمالي الأسر البحرينية، لا يزيد دخلها على 700 دينار بحريني[9]. وبحسب أرقام صندوق النقد الدولي، يبلغ مستوى دخل الفرد السنوي في البحرين 9,100 دينار (758 ديناراً شهرياً)، في حين تراوح تكلفة استقدام العامل أو العاملة المنزلية ما بين 23 بالمئة و33 بالمئة من معدل دخل الأسرة الشهري أعلاه (انظر الجدول الرقم (8 ـ 1))، الأمر الذي يمثّل ضغطاً على ميزانية الأسرة ويقتطع نسبة كبيرة من الدخل الذي من يمكن إنفاقه على أوجه أكثر أهمية لجودة المعيشة[10].

دفع ذلك الأسر إلى البحث عن بدائل أقل تكلفة للمساعدة في الأعمال المنزلية، فتكوّنت خلال السنوات الخمس الأخيرة فئة من عاملات المنازل غير المقيمات اللاتي يعملن بالساعة لدى الأسر، ويتم استقدامهن من مكاتب معنية بتأشيرات عمل مختلفة أو بتوظيف العاملات اللاتي يتركن العمل في منازل الأسر التي تستقدمهن ويبقين في البلد بصفة غير نظامية، مثلاً كجزء من العمالة السائبة (الـ«فري فيزا»)[11].

---

(7) «أرقام جديدة لمنظمة العمل الدولية تظهر وجود 150 مليون مهاجر في القوى العاملة،» منظمة العمل الدولية، 16 كانون الأول/ديسمبر 2015، <https://goo.gl/snQp5L>.

(8) حسين المدحوب، «10% من الأسر البحرينية تتلقى مساعدات اجتماعية،» **الوسط**، 2017/3/28، <https://goo.gl/395tWU>.

(9) علي الموسوي، «45 ألف رب أسرة بحريني رواتبهم لا تتجاوز 300 دينار،» **الوسط**، 2017/2/17، <https://goo.gl/x8C1tm>.

(10) «البحرين الرابعة عربياً وخليجياً في متوسط دخل الفرد السنوي،» **الأيام**، 2017/1/5، <https://goo.gl/Ch2WBK>.

(11) عمّال وعاملات يدخلون البلد بطريقة غير نظامية عن طريق كفيل ثم يتم إطلاقهم في السوق لكسب قوتهم في مقابل أتاوات سنوية يقومون بتسديدها للكفيل ثمناً لتأشيرة الدخول. البعض يأتي بعلم مسبق بما سيكون عليه وضعه، فيما يتعرض البعض للاحتيال ووعود بفرص عمل، ولكنهم يضطرون إلى الدخول في دوامة البحث عن الرزق لحاجتهم إلى مصدر دخل للوفاء بالتزاماتهم في أوطانهم.

وعلى الرغم من انتشار هذا النوع الجديد من الخدمات المنزلية، فإن المكاتب التي تقدمها غير مرخّصة لهذا الغرض وإنما تندرج تحت مسمى خدمات التنظيف، وهذه تتخصص في استقدام عمال من الخارج للعمل في المؤسسات والشركات ويتم التعاقد مع هذه الشركات لتوظيفهم كمنظفين ومراسلين في المكاتب. لذلك لا تتوافر حتى الآن أرقام رسمية لهذه الفئة المستجدة من العاملات غير المقيمات اللاتي يتقاضين أجرهن بالساعة نظراً إلى صعوبة حصرهن ولكونهن فئة عمالية غير نظامية ويصعب التعرف إليهن ما لم يتم القبض عليهن متلبسات بالمخالفة[12]. وهذا الأمر يمثّل تحدياً جديداً أمام هيئة تنظيم سوق العمل والمؤسسات الحقوقية.

الجدول الرقم (8 ـ 1)
تقديرات الحدين الأدنى والأعلى لتكاليف استقدام وتشغيل عمال المنازل في البحرين (2016 ـ 2017)(*)

	الحد الأدنى (دينار بحريني)	الحد الأعلى (دينار بحريني)
تكاليف الاستقدام	1000	1400
الراتب الشهري	2,400 (24×100)	3,600 (24×150)
المعيشة (30 ديناراً شهرياً)	720	720
رسوم العمل والإقامة (صالحة لمدة سنتين)(**)	60	60
مكافأة نهاية الخدمة (نصف راتب عن كل عام للأعوام الثلاثة الأولى، ويمتنع كثيرون عن إعطائه لعمال المنازل)	100	150
التكلفة الإجمالية (لمدة عامين)	4,280	5,930
التكلفة الشهرية	178	247
بالمئة من معدل الدخل الشهري بحسب صندوق النقد الدولي (2017)	23 بالمئة	33 بالمئة

(*) الأرقام هي تقديرات الباحثة اعتماداً على السائد في السوق المحلية.
(**) رسوم حكومية ثابتة.

على الرغم من التراجع في معدل نمو عدد عاملات المنازل، فهذا النمو كان الأسرع والأعلى نسبياً بين الفئات العمالية المختلفة خلال العقد الأخير، إذ تضاعف عدد عاملات المنازل من

(12) أسامة العبسي، الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم سوق العمل، مقابلة شخصية خاصة، 12 كانون الأول/ديسمبر 2017.

37,600 عاملة في عام 2006 إلى 76,200 عاملة في الربع الثاني من عام 2017. إلا أن الأرقام أشارت أيضاً إلى تباطؤ النمو السنوي لهذه الفئة خلال السنوات الخمس الأخيرة من 7.8 بالمئة إلى 2 بالمئة، 2.3 بالمئة، 0 بالمئة للأعوام 2013، 2014، 2015، 2016 على التوالي ثم سجلت ارتفاعاً بنسبة 13.9 بالمئة في الربع الثاني من عام 2017[13] (انظر الرسم البياني الرقم (8 ـ 1)).

الرسم البياني الرقم (8 ـ 1)

معدلات نمو العمالة الوطنية والأجنبية في البحرين (2006 ـ 2017)

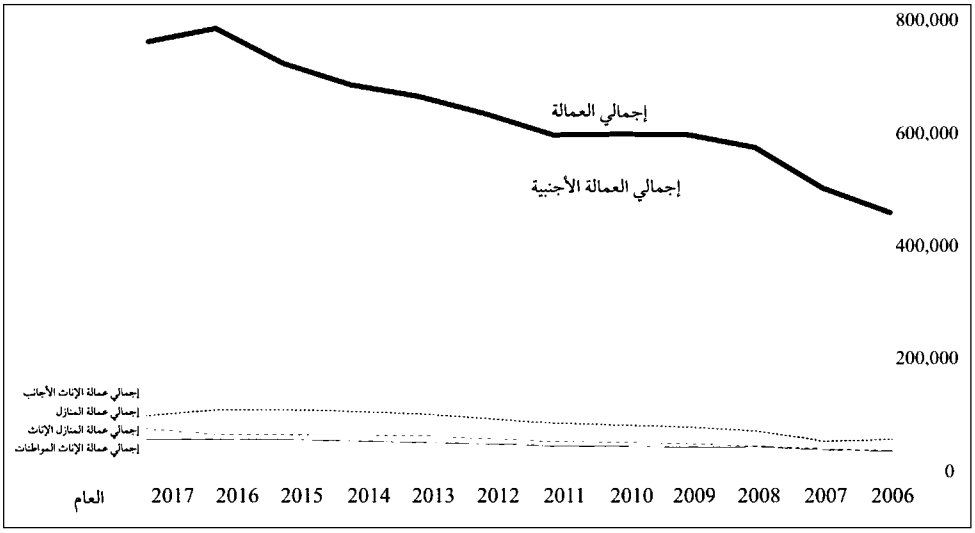

المصدر: Table A: Estimated total employment by citizenship and sector 2006-2017, Labor Market regulatory Authority (LMRA).

أما إجمالي عدد العمال المنزليين (شاملاً الذكور) فقد شهد انخفاضاً متواصلاً في معدلات النمو السنوية من 9 بالمئة عام 2012 إلى 8.8 بالمئة، 3.8 بالمئة، 3.1 بالمئة، 0 بالمئة للأعوام 2013، 2014، 2015، 2016 ليسجل تراجعاً مطلقاً بنسبة 9.9 بالمئة في الربع الثاني من عام 2017[14].

وفي حين تمثل الأيدي العاملة المنزلية نحو 16.5 بالمئة من إجمالي الأيدي العاملة الأجنبية (انظر الرسم الرسم البياني الرقم (8 ـ 2))، فإن الإناث يهيمنّ على فئة الأيدي العاملة المنزلية، إذ بلغت نسبتهن 76.2 بالمئة من إجمالي الأيدي العاملة المنزلية التي بلغت 100,085 عاملاً

(13) Table A: Estimated total employment by citizenship and sector 2006-2017, Labor Market regulatory Authority (LMRA).

(14) Table A:Estimated total employment by citizenship and sector 2006-2017, Labor Market regulatory Authority (LMRA)

وعاملة (انظر الرسم البياني الرقم (8 ـ 3))، كما يمثّلن 65.5 بالمئة من إجمالي العاملات الأجنبيات في البحرين (انظر الرسم البياني الرقم (8 ـ 4))، و16.5 بالمئة من إجمالي الأيدي العاملة في البحرين، و13.1 بالمئة من سوق العمل. وتستقدم العاملات للعمل كمدبرات ومربيات ومنظفات في المنازل، بينما يلتحق الذكور بالعمل المنزلي كمنظفين وسوّاق ومزارعين وغيرها من الأعمال المنزلية.

الرسم البياني الرقم (8 ـ 2)

نسبة الأيدي العاملة المنزلية إلى إجمالي الأيدي العاملة الأجنبية في البحرين (2006 ـ 2017)

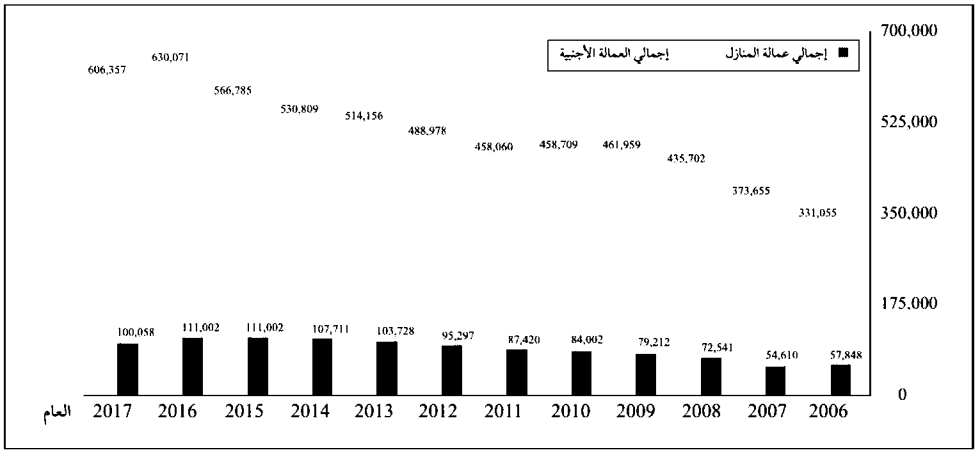

الرسم البياني الرقم (8 ـ 3)

نسبة العاملات الإناث إلى إجمالي الأيدي العاملة المنزلية في البحرين (2006 ـ 2017)

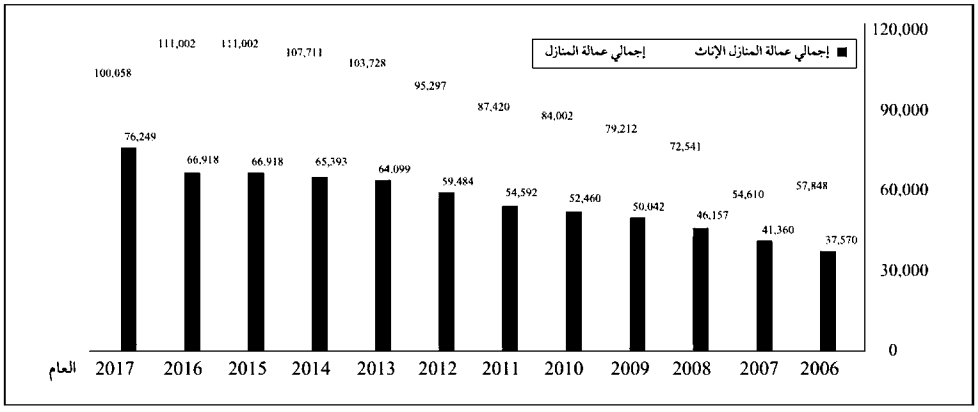

المصدر: Table A: Estimated total employment by citizenship and sector 2006-2017, Labor Market regulatory Authority (LMRA).

الرسم البياني الرقم (8 ـ 4)

نسبة العاملات الإناث في المنازل إلى إجمالي العاملات الإناث الأجنبيات في البحرين (2006 ـ 2017)

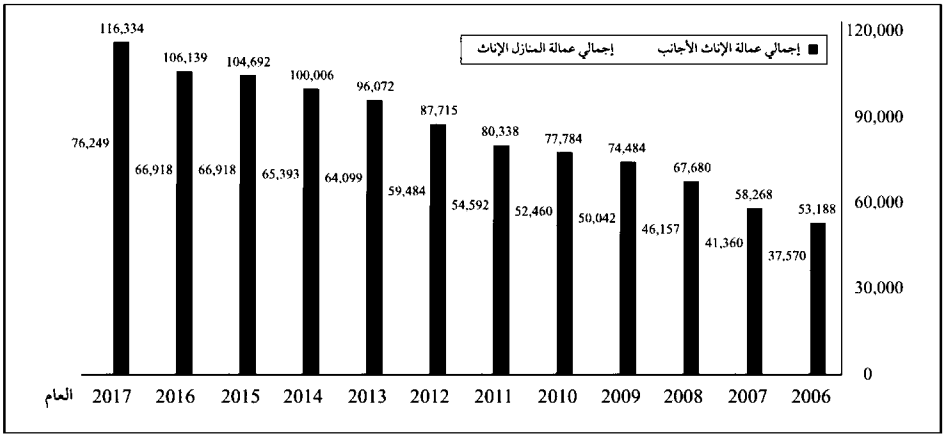

المصدر: Table A: Estimated total employment by citizenship and sector 2006-2017, Labor Market regulatory Authority (LMRA).

تُستقدم ربع الأيدي العاملة المنزلية من الهند، تليها الفيليبين بنسبة 23.6 بالمئة ثم إثيوبيا بنسبة 18.7 بالمئة؛ وتقتسم إندونيسيا وبنغلادش وسريلانكا وباكستان وكينيا النسبة المتبقية (انظر الرسم البياني الرقم (8 ـ 5)).

الرسم البياني الرقم (8 ـ 5)

توزع العمالة المنزلية بحسب الجنسية (ذكور وإناث) في البحرين (2006 ـ 2017)

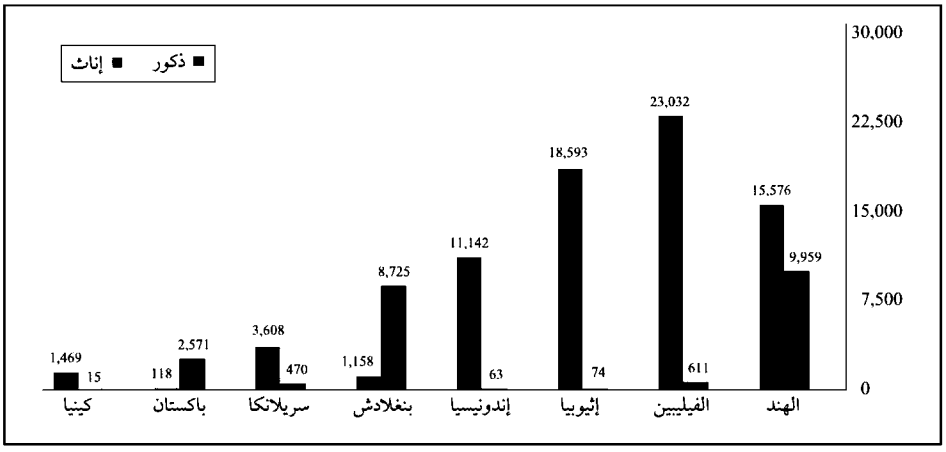

المصدر: Table A: Estimated total employment by citizenship and sector 2006-2017, Labor Market regulatory Authority (LMRA).

ثانياً: استثناء مجحف

على الرغم من الطلب الكبير على عمال المنازل، المتأتي من الأهمية الكبيرة التي يحملها وجود هذه الفئة العمالية، وخصوصاً الإناث منها، فلا تزال هذه الفئة تعاني ثغراً قانونية في طبيعة علاقة العمل بينها وبين أصحاب العمل، وهم أصحاب الأسر التي تعمل لديها، لتفتح عليها باب الاستغلال ومختلف أنواع الانتهاكات.

ظلت هذه الفئة على مدى عقود، منذ دخولها سوق العمل في السبعينيات، مستثناة من قانون العمل وتعمل في إطار علاقة عمل عشوائية تعتمد بالدرجة الأولى على ضمير أصحاب العمل، وهو ما أدى إلى تعرضها لانتهاكات حقوقية وإنسانية كثيرة. ولم يغيّر تضمينها تحت بعض البنود في قانون العمل عام 2012، كثيراً، إذ ظلت التغطية القانونية لحقوقها فضفاضة. فقد ألزمت المادة (19)[15] صاحب العمل بتحرير عقد لتنظيم العلاقة بعمال المنازل، إلا أن بنود هذا العقد ظلت اختيارية وتتفاوت من مكتب إلى آخر حتى كانون الأول/ديسمبر 2017، حين أقرت هيئة تنظيم سوق العمل عقداً ثلاثياً موحّداً يوقّعه كل من صاحب العمل، والوسيط صاحب مكتب استقدام العمالة، والعامل أو العاملة.

يشتمل العقد الذي سيُلزم بتطبيقه 160 مكتب استقدام للأيدي العاملة في البحرين، على نقاط تفصيلية خاصة بطبيعة العمل الذي سيقوم به العامل أو العاملة، وحجم المسكن وعدد أفراد الأسرة واشتمالها على كبار السن أو ذوي الحاجات الخاصة. وترك العقد بنود الأجر الشهري، وعدد ساعات العمل، وأوقات الراحة اليومية والأسبوعية لصاحب العمل والوسيط لتحديدها، وذلك لخلو البنود التي تغطي العمالة المنزلية في قانون العمل منها، بينما أضيفت إلى العقد بنود القانون التي تلزم صاحب العمل بمنح إجازة سنوية، وتحدد مكافأة نهاية الخدمة إضافة إلى بنود المعاملة اللائقة التي تضمن توافر السكن والغذاء والرعاية الطبية وحفظ الكرامة. ويُلزم الوسيط (صاحب مكتب الاستقدام) باطلاع العامل أو العاملة على العقد قبل مغادرة موطنها، والحصول على موافقتها الشخصية قبل إبرام العقد مع صاحب العمل. ويشرك هذا العقد الوسيط في المسؤولية المترتبة على الإخلال بالعقد من أحد طرفيه الآخرين[16].

ثالثاً: انتهاكات خلف الأبواب المغلقة

كانت عشوائية العقود وعدم توحيدها سبباً رئيسياً في عدم وعي أطراف العلاقة بالحقوق والواجبات حتى بعد توسيع التغطية القانونية لبعض حقوق عمال المنازل. ففي التقرير السنوي

(15) «قانون رقم 36 لسنة 2012 بإصدار قانون العمل في القطاع الأهلي،» **الجريدة الرسمية** (2 آب/أغسطس 2012)، <https://goo.gl/aQXHA1>.

(16) أسامة العبسي، الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم سوق العمل، مقابلة شخصية خاصة، 12 كانون الأول/ديسمبر 2017.

لجمعية حماية العمال الوافدين[17] لعام 2016، الذي تناول حالات 146 عاملة منزلية لجأت إلى مأوى الجمعية، اتضح أن 102 عاملة لم توقّع عقد عمل مع أصحاب الأسر التي عملت لديها، وليس لديهن دراية واضحة عن حقوقهن حين جئن من بلدانهن. كما أن 14 عاملة وقّعن أوراقاً من دون معرفة مضمونها. تقرير آخر ذكر أن 65 بالمئة من الأيدي العاملة الأجنبية الوافدة لم تطلع على عقود عملها، وأن 85 بالمئة من هذه الأيدي العاملة لا علم لها بشروط عملها عندما تصل إلى البحرين[18].

أدت ظروف العمل الخاصة لعمال وعاملات المنازل، التي تقتضي العيش مع الأسر في بيئات مغلقة، إلى تعرضهم لانتهاكات متفاوتة في مساكن الأسر التي يعملن لديها، وبالأخص الإناث اللاتي يمثّلن النسبة الأعظم من العمالة المنزلية. وعلى الرغم من انتهاء زمن العبودية في البحرين في عام 1937[19]، إلا أن الممارسات التي تتم في حق هذه الأيدي العاملة تقترب من ممارسات الاستعباد، وأبرزها العمل لساعات عمل طويلة، وحرمان الأيدي العاملة الإجازة الأسبوعية والسنوية، إضافة إلى ممارسات العنف اللفظي والجسدي الذي يصل في بعض الاحيان إلى مراحل الاغتصاب والتحكم التام في مصائر هذه الأيدي العاملة، باحتجاز الوثائق الشخصية وجواز السفر. وقد بيَّن تقرير جمعية حماية العمال الوافدين أن 36 بالمئة من إجمالي العاملات الأجنبيات في المنازل تعرضن للضرر الجسدي، و73 بالمئة منهن تعرضن للانتهاك اللفظي والمعنوي. كما لم تحتفظ 94 بالمئة من العاملات بوثائق السفر أو البطاقة الشخصية التي تضم المعلومات الشخصية كافة، على الرغم من إلزامية حيازة هذه البطاقة في كل الأوقات. كما وجد التقرير أن 39 بالمئة لم يكنَّ يحصلن على الطعام الكافي، و47 بالمئة منهن حرمن حيازة الهاتف النقال، و39 بالمئة منهن لم يتسلمن رواتبهن لفترات متفاوتة. وكشف التقرير عن حرمان 89 بالمئة منهن الحصول على إجازة راحة أسبوعية.

تتطاول بعض الممارسات على حقوق العاملات المنزليات الأجنبيات مستفيدة من جهلهن بحقوقهن، إذ وُجد أن 77 بالمئة منهن يعملن ما بين 12 إلى 16 ساعة في اليوم، وهذا الانتهاك الأخير، إضافة إلى تعارضه مع المعايير الدولية المنظمة لساعات العمل، يتعارض مع قانون مكافحة الاتجار بالبشر[20] الذي عرّف الاتجار بالأشخاص بـ«تجنيد شخص أو نقله أو تنقيله أو

(17) جمعية حماية العمال الوافدين هي جمعية أهلية تأسست في 2005 لمساعدة وتوعية العمال الوافين، أقامت أول مأوى للعاملات المتضررات يتسع لـ 20 شخصاً، وتستعين به السفارات ومراكز الشرطة لإيواء المؤقت للمتضررات، <https://goo.gl/ZfW3oj>.

(18) *Trafficking in Person Report (Bahrain)* (US Department of State, 2010), <https://goo.gl/xvBYYk>.

(19) إعلان صادر عن حاكم البحرين آنذاك، الشيخ حمد عيسى آل خليفة، جاء فيه أنه لا يجوز تملك العبيد، وأي شخص يجلب أو يصدر أو يشتري أو يبيع أي شخص بوصفه عبداً سيكون مستحقاً الحبس والغرامة.

(20) «قانون رقم (1) بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص،» (هيئة التشريع والإفتاء القانوني، البحرين، 12 كانون الثاني/يناير 2008)، <https://goo.gl/KPddez>.

إيوائه أو استقباله بغرض إساءة الاستغلال، وتشمل إساءة الاستغلال، استغلال ذلك الشخص في الدعارة أو في أي شكل من أشكال الاستغلال أو الاعتداء الجنسي أو العمل أو الخدمة قسراً أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد».

تتضمن سجلات إيواء جمعية حماية العمال الوافدين قصصاً لعشرات العاملات اللاتي لجأن إلى الجمعية هرباً من أصحاب العمل بعدما احتُجزن لسنوات تصل إلى عشرين عاماً وامتنع أصحاب الأسر عن دفع رواتبهن، وخصوصاً بعد تراكمها، وتقطعت بهم سبل التواصل مع أسرهن في أوطانهن، ناهيك بحجز وثائق السفر. ولم تنجح حالة واحدة في الحصول على حقها المالي كاملاً، ولم يُنظر في أي من القضايا تحت قانون مكافحة الاتجار بالبشر؛ ففي الغالب تتم تسوية هذه القضايا خارج المحاكم بداعي السرعة لعدم احتمال المتضررات المزيد من الانتظار أو بسبب الخوف من طول الإجراءات، وهو ما يدفع العاملات إلى التنازل عن حقوقهن المادية والأدبية والرضا بأفضل ما يمكن التوصل إليه من تسوية ومن دون الاهتمام بمعاقبة أرباب العمل. وحين تكون المتضررة محظوظة فإنها تحصل على حقوقها المالية وتذكرة للعودة، أما التعويض من الضرر النفسي أو من العمر الذي يضيع فهو ضرب من الخيال[21]. وفي البحرين يُرى أن هناك اختلافاً، حتى على المستوى الدولي، في تصنيف بعض جرائم العمل القسري، إذ تُعد قضايا عمالية ولا ترقى إلى «جرائم الاتجار بالبشر»[22].

كما ينطوي عجز قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص عن حماية حقوق عاملات المنازل على حرمان المتضررات التعويض المناسب عن معاناتهن، كما يجعل رب العمل المذنب بمنأى من العقوبات التي يلزم بتطبيقها القانون إذا ما ثبت إيقاعه الضرر على الضحية، وهي غرامة تراوح ما بين 2000 و10,000 دينار بحريني.

رابعاً: المعاناة تبدأ في البلد الأم

تبدأ صعوبات عمال المنازل قبل مغادرتهم مواطنهم، إذ يمر هؤلاء بسلسلة من الوسطاء من مكاتب التوظيف في دول المصدر التي تقوم باستغلالهم وتحميلهم تكاليف غير نظامية، وهو ما يرفع التكاليف التي يتحملونها[23]. وتعد هذه التكاليف من أسوأ القيود التي تكبل حركة هؤلاء العمال في ما بعد، إذ يتم استيفائها في الغالب إما ببيعهم ممتلكاتهم أو

(21) هناء بوحجي، «قانون مكافحة الإتجار بالأشخاص في البحرين عاجز عن حماية عمال المنازل،» **الوسط**، 2016/6/16، <https://goo.gl/bskASd>.

(22) المصدر نفسه.

(23) حسين الوسطي، «111 ألف حجم العمالة المنزلية في البحرين و1204 حالات بلاغ لترك العمل خلال 2016،» **الوسط**، 2017/4/10، <https://goo.gl/gFXiTu>.

بالاقتراض الذي تتراكم تكلفته كلما تخلف المقترض عن سداده، وهو ما يبقي العمال في ما بعد مقيدين بهذه الديون مترددين في الشكوى مخافة فقدان الوظيفة، فيرضخون لسوء المعاملة والاستغلال ولا يجأرون بالشكوى إلا حين يفوق الضرر من الانتهاك والاستغلال القدرة على الاحتمال.

يعدُّ عمال المنازل الفئة الأكثر عرضة للاستغلال بسبب خصوصية المكان الذي يعملون فيه. ولا يمكن أي جهة أن تقوم بالتفتيش الدوري أو المفاجئ على حالة عمال المنازل في أماكن الإقامة من دون شكوى وإذن رسمي، وهو ما يجعل هذه الفئة من دون حماية وعرضة للتضرر والاستغلال. تحاول هيئة تنظيم سوق العمل ضبط أداء مكاتب الاستقدام في ما يتعلق بالمعاملة الإنسانية، ويتم إلزام مكاتب الاستقدام بإيداع 10 آلاف دينار بحريني لدى الهيئة كضمان مالي تنفق منه الجهات المسؤولة في ما بعد لإصلاح أي أضرار تقع بسبب مخالفات تقوم بها هذه المكاتب[24]. وخلال عام 2016 تم إغلاق 36 مكتباً بسبب مخالفات متنوعة.

الأمر الآخر الذي يعانيه العمال المنزليون هو غياب المعايير الواضحة والقدرات التقييمية لحالات التضرر التي تصل إلى مراكز الشرطة التي تعدّ الوجهة الأولى التي يلجأ العمال المتضررون إليها. تتفاوت تقديرات الجهات الأمنية لتعريف وتمييز من يلجأ إلى المراكز من الفئات الأكثر عرضة للاستغلال مثل عاملات المنازل الهاربات من انتهاكات تقع عليهن في منازل الأسر التي يعملن لديها، أو أولئك اللاتي يتم القبض عليهن بتهمة الدعارة[25]. وانتبهت الجهات الرسمية لذلك فأصبحت تنظم دورات تدريبية للصفوف الأمنية الأولى للتعامل مع الضحايا والتعرف إلى ضحايا الاتجار بالبشر لتوجيههم إلى جهات المتابعة المناسبة.

تعدّ بلاغات «هروب عاملات» المنازل التي يتقدم بها أصحاب الأسر أحد إجراءات الحماية التي فطن إليها أصحاب الأعمال لحماية أنفسهم من المساءلة القانونية، إذ يسارع هؤلاء، فور علمهم بترك العاملة المنزل، إلى تسجيل بلاغ بـ«هروب» العاملة في أقرب مركز شرطة وإذا ما سبق هذا البلاغ وصول العاملة للشكوى فإنها تتحول من متضررة إلى متهمة، وخصوصاً إذا ما أضيف إلى تهمة الهرب تهمة السرقة أو أية مخالفات أخرى من شأنها أن تبقي العاملة في الاحتجاز ريثما يتم محاكمتها أو ترحيلها. وفي عام 2016 بلغ عدد العاملات اللاتي صنفن رسمياً تحت مسمى «الهاربات» 1204 عاملات[26].

---

(24) «قرار رقم (1) لسنة 2014 بشأن تنظيم ترخيص مكاتب التوظيف،» (هيئة تنظيم سوق العمل، البحرين)، <https://goo.gl/voEg2y>.

(25) *Trafficking in Person Report (Bahrain)*, Ibid.

(26) الوسطي، «111 ألف حجم العمالة المنزلية في البحرين و1204 حالات بلاغ لترك العمل خلال 2016».

خامساً: إجراءات وقائية وتوعوية

اتخذت هيئة تنظيم سوق العمل عدداً من الخطوات الوقائية للعمال الأجانب، بمن فيهم عمّال المنازل فور وصولهم إلى البحرين، إذ يتم تسليمهم مطويات طبعت بـ 12 لغة[27]، تشتمل على إرشادات توعية للعمال حول الإجراءات التي يجب أن يقوموا بها فور وصولهم للمحافظة على الوضع القانوني لوجودهم، وتحذر من القيام بأي مخالفات أو تصرفات غير قانونية، وتنبه إلى ضرورة الاحتفاظ بالوثائق الشخصية وجواز السفر، كما توفر معلومات عن جهات التواصل إلكترونياً وهاتفياً في حال الحاجة إلى ذلك. إضافة إلى ذلك، وزعت هيئة تنظيم سوق العمل دليلاً يتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر على دور العبادة والكنائس لوضعها في متناول أكبر عدد من العمال الأجانب. كما توفر الهيئة شريحة اتصال هاتفي برصيد أولي، يحصل العامل أو العاملة بواسطتها على رسالة بلغته فور استخدامها أول مرة.

وفي عام 2015 بدأت الهيئة بتشغيل مأوى لضحايا الاتجار بالبشر تستقبل فيه المتضررين من عمال المنازل. لا تتوافر أرقام دقيقه عن اللاجئين إلى المأوى من عمال المنازل، إلا أن التقديرات تشير إلى أنهم يمثلون نحو 40 بالمئة من نزلاء المأوى[28]، وتتم في المأوى مساعدة المتضررين على استرجاع حقوقهم ومساعدتهم في ما يتطلبه ذلك من إجراءات إدارية وقانونية. وصاحب إنشاء المأوى تشغيل خط ساخن على مدار الساعة بست لغات لتوفير المساعدة والإرشاد.

سادساً: التشريعات والأنظمة الخاصة بعمال المنازل في دول مجلس التعاون

بعد أكثر من أربعة عقود من الاستخدام الموسع لعمال المنازل الوافدين وعدّ خدماتهم أساسية في الأسر الخليجية الحديثة، تبلورت مبادرات الجهات التشريعية والعمالية لإصدار قوانين تنظم علاقة هؤلاء العمال بأصحاب العمل (الأسر). لا تزال هذه القوانين والأنظمة ابتدائية في تعريف حقوق العمال المنزليين وتحكمها ثقافة مجتمعية تتوجس من إعطاء هذه الفئة من العمال حقوقها كاملة، ومساواتها بالحقوق التي تعرّفها قوانين العمل في هذه الدول، وكما تنص عليها اتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين وإن لم توقعها أي من دول مجلس التعاون الخليجي.

---

(27) **الدليل الإرشادي للعامل الأجنبي**، الإصدار؛ 4 (المنامة: هيئة تنظيم سوق العمل، 2013)، <https://goo.gl/rmSPkm>.

(28) أسامة العبسي، الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم سوق العمل، مقابلة شخصية خاصة، 12 كانون الأول/ديسمبر 2017.

قادت البحرين دول مجلس التعاون الخليجي في توفير الحماية القانونية لعاملات المنازل في عام 2012. وقد استثنى قانون العمل البحريني[29] العمال المنزليين من أحكامه، ما عدا 13 مادة وبابين أُخضع لها عمال المنازل ومن في حكمهم، وهم زرّاع وحرّاس المنازل والمربيات والسائقون والطباخون الذين يؤدون أعمالهم لشخص صاحب العمل أو لأشخاص ذويه. وفي عام 2015 كانت الكويت هي الدولة الثانية التي تصدر القانون الرقم 68[30] الخاص بالعمالة المنزلية، ثم تبعتها الإمارات العربية المتحدة، حيث اعتمد المجلس الوطني الاتحادي، في 31 أيار/مايو 2017، مشروع قانون عمال الخدمة المساندة لعام 2012[31].

ثم اعتمدت قطر قانون العمالة المنزلية[32] في 22 آب/أغسطس 2017. وكانت عمان هي الدولة الخليجية الأولى التي أصدرت ما أسمته قواعد العمل الخاصة بالمستخدمين في المنازل في 16 حزيران/يونيو 2004[33]. كما أصدرت وزارة العمل السعودية لائحة الخدمة المنزلية في 29 أيار/مايو 2014[34].

تفاوت تناول هذه القوانين والأنظمة للعلاقة بين أصحاب العمل (أصحاب الأسر)، والمكاتب (الوسطاء)، والعمال أو العاملات المنزليين. وفي ما يلي مقارنة بين البنود الأساسية في هذه القوانين والأنظمة ومعايرة هذه البنود بما نصت عليه اتفاقية العمال المنزليين 189.

سابعاً: عقد العمل

أجمعت جميع القوانين والأنظمة واللوائح الخليجية على إلزامية وجود عقد عمل بين صاحب العمل والعامل أو العاملة المنزلية محرراً باللغة العربية، وإن وجد العقد بلغة أخرى تتم ترجمته إلى اللغة العربية وإرفاقه بالنسخة الأصلية، ما عدا القانون الكويتي الذي يلزم بتوفير العقد باللغتين العربية والإنكليزية. وتلزم البحرين أن يبرم صاحب العمل والعامل/العاملة عقداً

(29) «قانون رقم 36 لسنة 2012 بإصدار قانون العمل في القطاع الأهلي،» **الجريدة الرسمية** (المنامة) (2 آب/أغسطس 2012)، <https://goo.gl/aQXHA1>.

(30) قانون رقم 68 لسنة 2015 في شأن العمالة المنزلية (الكويت: الكويت اليوم، 2015)، <https://goo.gl/LoMZf4>.

(31) «أحكام عمال الخدمات المساعدة وفقاً للقانون الإماراتي الجديد،» البوابة الرسمية لحكومة الإمارات، 5 آذار/مارس 2018، <https://goo.gl/g1XmMF>.

(32) «قطر: قانون جديد يمنح العمالة المنزلية حقوقاً،» هيومن رايتس واتش، 24 آب/أغسطس 2017، <https://goo.gl/3J4aDG>.

(33) قرار وزاري رقم 189 (عمّان: منتدى سبلة العرب، 2004)، <https://goo.gl/RdqkvD>.

(34) **لائحة عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم الصادرة بقرار رقم 310** (الرياض: الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، 1434هـ/2012م)، <https://goo.gl/8Ey597>.

بينهما (المادة 19)[35]، وتفرض غرامة لا تقل عن مئتي دينار ولا تزيد على خمسمئة دينار على صاحب العمل إذا أخل بهذه المادة (صدر في كانون الأول/ديسمبر 2017 عن هيئة تنظيم سوق العمل قرار بإلزامية توقيع عقد ثلاثي بين صاحب العمل والوسيط والعامل/العاملة، مع اشتراط اطلاع العامل على العقد والحصول على موافقته على بنوده قبل المجيء إلى البحرين)[36]. في حين يوفر القانون الكويتي خيار أن يكون العقد الموحد الصادر عن إدارة العمالة المنزلية بوزارة الداخلية، ثلاثياً أو أن يكون ثنائياً (المادة 18)[37].

اشترطت الإمارات في قانونها أن يتم إطلاع العمال المنزليين على العقد قبل مغادرتهم بلدانهم والمجيء إلى الإمارات للعمل؛ ولبّت كل من البحرين والكويت والإمارات ما نصّت عليه اتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين من اتخاذ تدابير تضمن أن يكون العمال المنزليون على علم بشروط وظروف استخدامهم، على نحو مناسب ويمكن التحقق منه ويسهل فهمه (المادة 7). وعلى الرغم من توافق اشتراطات الدول الثلاث أعلاه مع المعايير الدولية في شأن توافر العقد، إلا أن عدم اشتراط ترجمة العقد إلى لغة العامل الأم يشير إلى أنه قد يتم الاكتفاء بترجمة شفهية للعامل ربما لا تكون صحيحة أو وافية في حينها، وقد تحرمه فرصة فهم العقد فهماً وافياً بما يجعل منه وثيقته الحقوقية في علاقته مع صاحب العمل في ما بعد[38].

ثامناً: عمر العامل

حدد القانون الكويتي الحد الأدنى لسن العامل بـ 21 سنة والأقصى 60 سنة (المادة 21)[39]، ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تزيد على 500 دينار، أو بإحداهما، كل من يستقدم عاملاً أو عاملة منزلية دون 21 عاماً (المادة 29)[40]، بينما حظر القانون الإماراتي توظيف أي شخص دون 18 عاماً[41]. ولم تتطرق القوانين واللوائح الخليجية في باقي الدول إلى

(35) «قانون رقم 36 لسنة 2012 بإصدار قانون العمل في القطاع الأهلي،» **الجريدة الرسمية** (المنامة)، 2 آب/أغسطس 2012) <https://goo.gl/aQXHA1>.

(36) أسامة العبسي، الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم سوق العمل، مقابلة شخصية خاصة، 12 كانون الأول/ديسمبر 2017.

(37) «أحكام عمال الخدمات المساعدة وفقاً للقانون الإماراتي الجديد،» البوابة الرسمية لحكومة الإمارات، 5 آذار/مارس 2018، <https://goo.gl/g1XmMF>.

(38) المصدر نفسه.

(39) قانون رقم 68 لسنة 2015 في شأن العمالة المنزلية (الكويت: الكويت اليوم، 2015)، <https://goo.gl/LoMZf4>. «أحكام عمال الخدمات المساعدة وفقاً للقانون الإماراتي الجديد،» البوابة الرسمية لحكومة الإمارات، 5 آذار/مارس 2018، <https://goo.gl/g1XmMF>.

(40) المصدر نفسه.

(41) المصدر نفسه.

عمر العامل وتركت الحد الأدنى للعمر من دون تحديد، وهو ما يفتح الباب لعمالة الأطفال، وخصوصاً إذا لم تفرض دول المصدر حداً أدنى لأعمار مواطنيها من العمال المهاجرين. ولم يرد في اتفاقية العمال المنزليين 189 نص عن الحد الأدنى لسن للعمال المنزليين، ولكن الاتفاقية نبّهت إلى ألّا يقل السن عن الحد الأدنى الذي تنص عليه القوانين واللوائح الوطنية السارية على العمال عموماً (المادة 4). إلا أن اتفاقية الحد الأدنى لسن الاستخدام[42] حددت الحد الأدنى بـ18 سنة للقبول في أي نوع من أنواع الاستخدام أو العمل التي يحتمل أن يعرض للخطر صحة أو سلامة أو أخلاق الأحداث بسبب طبيعته أو الظروف التي يؤدى فيها (البند 1)، ولكنها، بعد التشاور مع منظمات أصحاب العمل والعمال المعنيين، سمحت بالاستخدام أو العمل ابتداء من سن 16 سنة شريطة أن تصان صحة وسلامة وأخلاق المعنيين، على أن يتوافر لهم التدريب المهني الكافي للنشاط الذي سيمارسونه.

لا يوفّر هذا البند، إن توافر في القوانين، حماية لمن هم دون السن التي تنص عليها هذه القوانين، إذ إن أغلبية عمال المنازل تُستصدر لهم جوازات السفر لغرض السفر والعمل في الخارج، لذلك يحرص الوسطاء على تضمين وثائقهم الأعمار التي تتجاوز الحد الأدنى الدولي تحسباً لأية ممانعة قانونية في البلدان المستقبلة لهذه العمالة.

تاسعاً: الإجازات وأوقات الراحة

تفاوتت بنود القوانين والأنظمة الخليجية المنظمة للعلاقة بين الأسر والعمالة المنزلية وخصوصاً في ما يتعلق بالبنود الأساسية المتعلقة بأوقات الراحة والإجازات والأجور والمكافآت. ولم يتضمن القانون البحريني أي إشارة للراحة اليومية أو الأسبوعية بينما سمحت القوانين الخليجية، ضمنياً، لأصحاب الأسر بتشغيل العمالة المنزلية حتى 15 ساعة يومياً، إذ حددت ساعات الراحة بـ 12 ساعة في الكويت (المادة 22) والإمارات[43]، وفي قطر حددت ساعات العمل بـ 10 ساعات يومياً. ومددت السعودية في نظامها ساعات العمل حتى 15 ساعة[44]، إذ حددت أوقات الراحة بـ 9 ساعات يومياً (المادة 7). ولم يرد في النظام العماني شيء في هذا الخصوص. وعلى الرغم من تحديد ساعات العمل في بعض القوانين الخليجية كما ذكر مسبقاً، فإنه من الصعب ضمان التزام الأسر بهذه الساعات حينما تكون العاملة مقيمة لدى

(42) اتفاقية الحد الأدنى لسن الاستخدام، أقرت في المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في 1973 وبدأ سريانها في 1976.

(43) «أحكام عمال الخدمات المساعدة وفقاً للقانون الإماراتي الجديد،» البوابة الرسمية لحكومة الإمارات، 5 آذار/مارس 2018، <https://goo.gl/g1XmMF>.

(44) **لائحة عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم الصادرة بقرار رقم 310.**

الأسر وليس لديها حرية كيفية اختيار قضاء أوقات الراحة اليومية داخل أو خارج المنزل الذي تعمل فيه[45].

الأمر مشابه في الإجازة الأسبوعية، ففي ما عدا البحرين، منحت قوانين وأنظمة كل من الكويت (المادة 22) والإمارات[46] وقطر والسعودية (المادة 7) وعمان (في العقد الموحد الذي أصدرته عام 2011) العمال المنزليين يوم راحة أسبوعياً، لكنها لم تعطِ العامل/العاملة حرية التصرف أثناء أوقات الراحة هذه، وهو ما يستدعي أن يظل العامل متأهباً للعودة إلى العمل في أي وقت يطلبه صاحب العمل. وفي مقابل ذلك تنص اتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين على أن تكون مدة الراحة الأسبوعية 24 ساعة متعاقبة على الأقل (البند الثاني من المادة 10).

كذلك تفاوتت القوانين واللوائح في دول مجلس التعاون في شأن الإجازة السنوية، ففي حين يمنح القانون في البحرين (المادة 58)، والكويت (المادة 22)[47] والإمارات[48] العمال المنزليين إجازة سنوية مدتها 30 يوماً، حددت قطر الإجازة السنوية بثلاثة أسابيع، بينما يمنح النظام السعودي الإجازة السنوية ومدتها شهر في حال استكمال العامل سنتي عمل مع الرغبة في التجديد (المادة 10). وفي العقد الموحد لنظام أقرته عمان في عام 2011 حددت 30 يوماً إجازة مدفوعة عن كل عامين خدمة.

وحدد القانون القطري مدة أسبوعين مدفوعة الأجر كإجازة مَرَضية و4 أسابيع يدفع فيها نصف الأجر[49]. بينما تستحق العمالة المنزلية في النظام السعودي إجازة مَرَضية مدفوعة الأجر مدتها 30 يوماً بشرط توفير تقرير طبي يوصي بذلك. وتمنح الإمارات كذلك العمال المنزليين إجازة طبية مدتها 30 يوماً[50]. في المقابل خلا القانون البحريني والكويتي والنظام العماني من أي إشارة إلى الإجازة المرضية.

---

(45) تُثير مسألة تحديد ساعات العمل للعمالة المنزلية إشكاليات متعددة. فحسب المعايير الدولية وحتى القوانين الوطنية تحتسب ساعات العمل من وقت وجود العامل في مكان العمل واستعداده لتأدية المهمات المنوطة به، وهو ما لا يتحقق في حالة العمالة المنزلية، إذ يتواجد العامل في مكان العمل 24 ساعة. ورغم ذلك حاولت بعض الدول من تنظيم هذه المسألة إلا أن مدى تطبيق مبدأ ساعات العمل على أرض الواقع يبقى بعيداً من تفتيش العمل وبالتالي لا يمكن التحقق من إنفاذ القانون من عدمه.

(46) «أحكام عمال الخدمات المساعدة وفقاً للقانون الإماراتي الجديد،» البوابة الرسمية لحكومة الإمارات، 5 آذار/مارس 2018، <https://goo.gl/g1XmMF>.

(47) قانون رقم 68 لسنة 2015 في شأن العمالة المنزلية.

(48) «أحكام عمال الخدمات المساعدة وفقاً للقانون الإماراتي الجديد،» البوابة الرسمية لحكومة الإمارات، 5 آذار/مارس 2018، <https://goo.gl/g1XmMF>.

(49) «قطر: قانون جديد يمنح العمالة المنزلية حقوقاً،» هيومن رايتس واتش، 24 آب/أغسطس 2017، <https://goo.gl/3J4aDG>.

(50) «أحكام عمال الخدمات المساعدة وفقاً للقانون الإماراتي الجديد،» البوابة الرسمية لحكومة الإمارات، 5 آذار/مارس 2018، <https://goo.gl/g1XmMF>.

الجدير بالذكر أن دول مجلس التعاون عقدت النية قبل سنوات على إصدار عقد استرشادي موحد لعمال المنازل، إلا أن هذا المشروع ظل موضع جدل في بنوده الأساسية المتعلقة بالأجر ومكافأة نهاية الخدمة وساعات العمل والراحة، إضافة إلى إتاحة الفرصة لتقديم الدعاوى، حتى ألغي من أجندات اجتماعات هذه الدول العمالية مؤخراً، وبات على الدول الاسترشاد بالمعايير الدولية عند صوغ عقودها الخاصة بالعلاقة بين صاحب العمل والعامل/العاملة.

عاشراً: الأجر

في ما عدا القانون الكويتي الذي تطرق إلى الحد الأدنى للأجر الشهري بـ 200 دولار أو كما يحدده وزير الداخلية، لم تحدد القوانين في الدول الأخرى الحد الأدنى للأجور[51]، لكن حدد بعضها إلزامية الدفع الشهري مع فرض غرامات تأخير إن تلكأ أصحاب العمل في الدفع؛ ففي البحرين تؤدى أجور العمال المعينين بأجر شهري مرة على الأقل في الشهر ويتحمل صاحب العمل غرامة 6 بالمئة عن كل شهر تأخير للشهور الستة الأولى (المادة 40). وفي الكويت تفرض غرامة تأخير قيمتها 10 دنانير كويتية عن كل شهر تأخير (المادة 27)[52]، كما يلزم صاحب العمل بتعويض العامل ضعف الأجر المتفق عليه في العقد عن العمل الإضافي إذا ما امتنع عن تعويض العامل (المادة 28)[53]. ويلزم القانون الإماراتي صاحب العمل بدفع الراتب خلال 10 أيام من استحقاقه، في ما يلزم النظام العماني صاحب العمل بدفع الأجر خلال 7 أيام من استحقاقه (المادة 5)[54]. وتنص اتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين أن يتلقى العمال المنزليون أجورهم مباشرة نقداً وفي فترات منتظمة على الأقل مرة في الشهر (المادة 12)[55].

حادي عشر: مكافأة نهاية الخدمة

توفّر بعض القوانين الخليجية ادخاراً جيداً نسبياً لعمال المنازل في مكافأة نهاية الخدمة كقوانين البحرين والكويت وقطر، إذ حدد القانون البحريني مكافأة نهاية الخدمة بنصف شهر للسنوات الثلاث الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية حتى ترك الخدمة (المادة

(51) قانون رقم 68 لسنة 2015 في شأن العمالة المنزلية.

(52) المصدر نفسه.

(53) المصدر نفسه.

(54) «أحكام عمال الخدمات المساعدة وفقاً للقانون الإماراتي الجديد،» البوابة الرسمية لحكومة الإمارات، 5 آذار/مارس 2018، <https://goo.gl/g1XmMF>.

(55) **اتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين رقم (189)** (جنيف: مؤتمر العمل الدولي في الدورة 100، يونيو 2011)، <https://goo.gl/WnH7N1>.

116)[56]، ويمنح القانون الكويتي أيضاً مكافأة نهاية الخدمة بقيمة شهر عن كل عام (المادة 23)[57]، ونص القانون القطري على أن يُدفع للعامل أجر ثلاثة أسابيع عن كل سنة من سنوات الخدمة (المادة 15).

وفي حين تمنح اللائحة السعودية مكافأة لمرة واحدة كل أربع سنوات يستكملها العامل/العاملة في الخدمة (المادة 8)، لم تُشر عمان إلى مكافأة نهاية الخدمة. إلا أن هذا البند يتم تجاوزه من جانب الكثير من أصحاب الأسر لعدم وروده في عقود العمل ولأسباب خصوصية وضع عمال المنازل كما هو الحال في الكثير من الحقوق التي تنظم القوانين بعضها أو جميعها، ولكن لا يتم تطبيقها في الواقع ولا توجد آليات في أغلبية دول الخليج لحمايتها.

تشترط جميع القوانين والأنظمة على أصحاب العمل توفير السكن اللائق والغذاء والرعاية الطبية ومعايير السلامة. كما حظرت القوانين على أصحاب المكاتب التمييز والترويج لعمال وعاملات المنازل على أساس العرق، واللون، والديانة. وتميّز القانون الإماراتي بالتحذير من التحرش الجنسي بالعامل/العاملة وإجبارهم على ممارسة العمل قسراً[58].

لبّت القوانين الخليجية بذلك ما جاء في اتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين بأن لكل عامل منزلي الحق في بيئة عمل آمنة وصحية. وتتخذ كل دولة عضو، وفقاً للقوانين واللوائح والممارسات الوطنية، تدابير فعالة مع إيلاء المراعاة الواجبة للسمات الخاصة بالعمل المنزلي، لضمان السلامة والصحة المهنيتين للعمال المنزليين (المادة 13)[59].

ثاني عشر: الوصول للمحاكم ورسوم التقاضي

يُعفي القانون البحريني من الرسوم القضائية الدعاوى العمالية كافة التي يرفعها العمال أو المستحقون عنهم، كما يعفى العمال أو المستحقون عنهم من الرسوم كافة على الشهادات والصور التي يطلبونها، والشكاوى والطلبات (المادة 6)[60]. كذلك يعفى القانون الكويتي جميع قضايا العمال المنزليين التي يكون المدعي فيها العامل المنزلي من الرسوم القضائية أمام جميع

(56) «قانون رقم 36 لسنة 2012 بإصدار قانون العمل في القطاع الأهلي،» **الجريدة الرسمية** (المنامة)، 2 آب/أغسطس 2012) <https://goo.gl/aQXHA1>.

(57) قانون رقم 68 لسنة 2015 في شأن العمالة المنزلية.

(58) «أحكام عمال الخدمات المساعدة وفقاً للقانون الإماراتي الجديد،» البوابة الرسمية لحكومة الإمارات، 5 آذار/مارس 2018، <https://goo.gl/g1XmMF>.

(59) **اتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين رقم (189)** (جنيف: مؤتمر العمل الدولي في الدورة 100، يونيو 2011)، <https://goo.gl/WnH7N1>.

(60) «قانون رقم 36 لسنة 2012 بإصدار قانون العمل في القطاع الأهلي،» **الجريدة الرسمية** (المنامة)، 2 آب/أغسطس 2012) <https://goo.gl/aQXHA1>.

درجات التقاضي (المادة 36)[61]، ونص على أن جميع المنازعات التي لا يتم التوصل إلى تسوية لها يجوز لأطراف العقد التوجه في شأنها إلى المحكمة المدنية للنظر فيها أمام الدائرة العمالية على وجه الاستعجال (المادة 35)[62].

كذلك في القانون الإماراتي، يُعفى عمال الخدمات المساعدة من رسوم التقاضي في جميع مراحله، ويجب النظر في الدعاوى المرفوعة من جانبهم على وجه السرعة[63]. وفي قطر تأسست في تشرين الأول/أكتوبر 2017 لجنة لتسوية المنازعات العمالية وهي تقع ضمن مسؤوليات وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، وتتولى إصدار قرارات في غضون ثلاثة أسابيع من تقديم العامل لشكواه. لكن العمال المنزليين غير مسموح لهم تقديم الشكاوى من خلال هذه اللجان، وهو ما يُضعف قانون العمال المنزليين الجديد ويسهم في استمرار مشكلة تهميشهم[64].

ونصت اتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين على أنه وفقاً للقوانين واللوائح والممارسات الوطنية، يتم اتخاذ تدابير تضمن لجميع العمال المنزليين، سواء شخصياً أو عن طريق ممثل لهم، سبل الوصول الفعلي إلى المحاكم أو هيئات القضاء أو أي آليات لتسوية المنازعات، في ظروف لا تقل مؤاتاة عن تلك المتاحة للعمال عموماً (المادة 16)[65].

وعلى الرغم من كفالة القوانين النافذة في الخليج للعاملات المنزليات في حق اللجوء إلى القضاء في حال تعرضهن لانتهاكات، إلا أن الواقع العملي يحول دون ذلك. فكما سبقت الإشارة، تعمل العاملات في بيئة عمل خاصة ومغلقة لا تمكن العاملة في الكثير من الحالات من التواصل مع المحيط الخارجي للمنزل، الأمر الذي يجعل من الوصول إلى جهات إنفاذ القانون أمراً متعذراً. يضاف إلى ذلك عائق اللغة وعائق عدم إلمام تلك العاملات بحقوقهن أو الجهات التي عليهن اللجوء إليها. وحتى حين تصل الشكاوى إلى الجهات المسؤولة، فمن السهولة جعل العاملة في موقع الجاني بدلاً من الضحية، حيث تُتَّهمن بالسرقة أو مغادرة منزل صاحب العمل من دون موافقته («الهروب»). إضافة إلى العوامل السابقة، فإن طول إجراءات التقاضي الذي تبقى فيه العاملة من دون عمل وراتب، وعدم القدرة على تحمل أتعاب

(61) قانون رقم 68 لسنة 2015 في شأن العمالة المنزلية.

(62) المصدر نفسه.

(63) «أحكام عمال الخدمات المساعدة وفقاً للقانون الإماراتي الجديد،» البوابة الرسمية لحكومة الإمارات، 5 آذار/مارس 2018، <https://goo.gl/g1XmMF>.

(64) «قانون العمالة المنزلية القطري: خطوة مهمة ولكن يقوضها استثناء العمالة المنزلية من نظام حماية الأجور والافتقار إلى آليات التظلم،» Migrant-Rights، 23 تشرين الأول/اكتوبر 2017، <https://goo.gl/2zVupy>.

(65) **اتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين رقم (189)** (جنيف: مؤتمر العمل الدولي في الدورة 100، يونيو 2011)، <https://goo.gl/WnH7N1>.

المحامين، وإن حظين بإعفاءات القوانين من الرسوم، يجعل العاملات يتنازلن عن حقوقهن والاكتفاء بخيار العودة إلى بلدانهن بما يستطعن الحصول عليه من تعويضات معتمدة بالدرجة الأولى على تقديرات وضمائر أرباب الأسر، ومساندة منظمات المجتمع المدني، إذا ما وجدت لهن، وفي أحيان كثيرة لا تتوافر لهن تعويضات الراتب الأساسية التي تتعرض لانتهاك حرمانها منه وتذكرة سفر العودة.

ثالث عشر: وثائق السفر

يحظر القانون الكويتي على صاحب العمل الاحتفاظ بأي مستندات أو وثائق إثبات شخصية للعامل المنزلي لديه، مثل جواز السفر أو البطاقة المدنية، إلا بناء على موافقة العامل المنزلي (المادة 12)[66]؛ ونص القانون الإماراتي على حيازة العامل المستندات الشخصية الثبوتية مثل جوازات السفر والهوية[67]، لكنهما لم يحددا عقوبة للمخالفين من أصحاب العمل. وخلت قوانين العمالة المنزلية في الدول الأخرى من ذلك. وفي البحرين أيضاً يعد حجز جواز سفر العامل لدى صاحب العمل أمراً مخالفاً للقانون، كون جواز السفر وثيقة رسمية تخص من صدرت له من الدولة، كما أكّدت محكمة التمييز في حكمها بأحد الطعون[68]. وكذلك في الإمارات يعدّ قيام أصحاب العمل بحجز جوازات سفر العمال مخالفة قانونية ولا يشترط أن يحصل العمال على موافقة صاحب العمل لمغادرة الدولة[69].

أعطت اتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين الحق في الاحتفاظ بوثائق سفرهم وهويتهم (البند ج من المادة 9)[70].

رابع عشر: مكاتب العمالة

ضمّنت دولتان فقط من دول مجلس التعاون قانون العمالة المنزلية بنوداً تمنع مكاتب الاستقدام من تحميل العاملة عمولة أو رسوماً نظير إيجاد عمل لها في السوق المحلية. فحذّر القانون في الإمارات مكاتب الاستقدام من أن تطلب بنفسها أو بواسطة الغير، أو أن تقبل من أي عامل، سواء

---

(66) قانون رقم 68 لسنة 2015 في شأن العمالة المنزلية.

(67) «أحكام عمال الخدمات المساعدة وفقاً للقانون الإماراتي الجديد،» البوابة الرسمية لحكومة الإمارات، 5 آذار/مارس 2018، <https://goo.gl/g1XmMF>.

(68) «مستشار «سوق العمل»: حجز جواز سفر العامل مخالف للقانون،» **الأيام**، 2018/3/21، <https://goo.gl/p9svvC>.

(69) **حقوق العمال في دولة الإمارات** (أبو ظبي: وزارة الخارجية، 2014)، <https://goo.gl/ZkZsp9>.

(70) **اتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين رقم (189)** (جنيف: مؤتمر العمل الدولي في الدورة 100، يونيو 2011)، <https://goo.gl/WnH7N1>.

كان ذلك قبل مباشرة العمل أو بعده، أية عمولة مقابل حصوله على العمل، أو أن تستوفي من العامل أي مصاريف[71]. كما حظر القانون الكويتي على المرخص له من مكاتب العمالة أو العاملين لديه أو المتعاونين معه داخل الكويت وخارجها تقاضي أي مبالغ من العامل المنزلي ومن في حكمه مقابل تشغيله لدى صاحب العمل أو استبقائه لديه بطريق مباشر أو غير مباشر (المادة 4)[72].

يأتي ذلك متوافقاً مع ما نصت عليه اتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين بأن تتخذ الدول تدابير لضمان ألّا تكون الرسوم التي تستوفيها وكالات الاستخدام الخاصة مستقطعة من أجر العمال المنزليين (البند هـ من المادة 15)[73].

وعلى الرغم من وضوح هذا البند فإن بعض أصحاب المكاتب تمكنوا من الاحتيال عليه بتضمين اتفاق استقدام العاملة لخدمة مجانية في منزل صاحب العمل (كفيلها) لمدد معينة تصل إلى ثلاثة شهور من دون راتب كنوع من المزايا. وفي حين يرى صاحب العمل هذا العرض ميزة لتقليص تكاليف استقدام العاملة فإن هذه المبالغ تذهب لحساب أصحاب العمل، بينما تضطر العاملة (الضحية) إلى العمل لمدة ثلاثة شهور من دون مقابل اعتقاداً منها بأن هذا يقع ضمن اتفاق العمل، وخصوصاً القادمات للعمل أول مرة.

خاتمة

على الرغم من الأهمية الكبيرة للعمال المنزليين، وخصوصاً الإناث اللاتي يمثلن النسبة العظمى منهم، التي يفرضها النمط الاجتماعي والسكني في دول مجلس التعاون، ومن الافتقار إلى دور رعاية الأطفال لساعات ممتدة تمكّن الأسر من الاستغناء عن المربيات، فإن هذه الفئة لا تزال تعاني التمييز في التغطية القانونية بما يكفل حقوقها أسوة بالفئات العمالية التي تغطيها قوانين العمل في ما يتعلق بساعات العمل وأوقات الراحة. فجميع قوانين العمال المنزليين واللوائح التي تنظم علاقة العمل بين عمال المنازل وأصحاب الأسر في دول مجلس التعاون، تبيح لأصحاب الأسر تشغيل العمال المنزليين ساعات عمل تفوق الثماني ساعات التي تنص عليها قوانين العمل فيها. كما أن هناك تفاوتاً في الإجازات المرضية والسنوية وأوقات الراحة ومكافآت نهاية الخدمة.

يعدّ الوضع الخاص الذي يعمل في ظله عمال المنازل في البيوت الخاصة أحد أهم العوائق التي تواجه السلطات العمالية الراغبة في إصلاح الأوضاع بالقيام بحملات التفتيش المفاجئة

---

(71) «أحكام عمال الخدمات المساعدة وفقاً للقانون الإماراتي الجديد،» البوابة الرسمية لحكومة الإمارات، 5 آذار/مارس 2018، <https://goo.gl/g1XmMF>.

(72) قانون رقم 68 لسنة 2015 في شأن العمالة المنزلية.

(73) **اتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين رقم (189)** (جنيف: مؤتمر العمل الدولي في الدورة 100، حزيران/يونيو 2011)، <https://goo.gl/WnH7N1>.

والوقوف على أوضاع هؤلاء في أماكن العمل وتصحيح المختل منه. ويعرّض هذا الوضع المعزول عن العالم الخارجي، وقلة الوعي على جانبي العمال والمجتمع على السواء، هؤلاء العمال لانتهاكات إنسانية وحقوقية أبرزها العمل القسري، وتقييد الحرية، وحرمان أساسيات الحياة كالسكن والغذاء اللائق، إضافة إلى الانتهاكات الجسدية والمعنوية واللفظية.

يتضح من كل ذلك أنه من بين القوانين والأنظمة الخليجية يعدّ القانون الكويتي هو الأقرب إلى اتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين، ولا تزال هناك ثغر أساسية يشترك في عدم اشتماله لها مع القوانين الخليجية الأخرى، وأهمها حق التنظيم النقابي، كما جاء في اتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين عن الحرية النقابية والإقرار الفعلي بحق المفاوضة الجماعية[74]. وتظل القوانين المطبقة بدرجات متفاوتة قاصرة عن حماية حقوق العمال المنزليين على نحو يكفل الوضع الإنساني اللائق وأغلبيتها لا تفرض عقوبات على أصحاب العمل عند الامتناع عن تنفيذ بنودها.

والملاحظ أن أغلبية قوانين تنظيم علاقة عمال المنازل بأصحاب العمل تخلو من البنود الخاصة بعقوبات إساءة استغلال العمال للبنود الوقائية التي تشتمل عليها القوانين، وهو ما يجعل أصحاب الأسر يقاومون تعريف العمال والعاملات بحقوقهم في حين لا توجد في المقابل إجراءات عقابية للعمال. إن وجود الإناث كمكون أساسي في العمالة المنزلية يكشف عن حجم الحاجة التي تدفع الأم والزوجة إلى ترك أسرتها والعمل في بلد آخر، وأغلبية هؤلاء يأتين من فئات اجتماعية معدمة غير واعية بالحقوق والواجبات التي تنتظرها في عملها. ولحماية هؤلاء وحفظ حقوقهن، يفرض هذا الوضع مسؤولية أكبر على جميع الأطراف المشاركة في استقدام هذه العمالة، وهي السلطات والوكلاء في البلدان الأصلية للعمال، والمشرعين والسلطات العمالية والوسطاء من وكلاء استقدام العمال وأصحاب الأسر في البلدان المستقبلة للقوى العاملة، ولذلك توصي الورقة بالتالي:

ـ إعادة النظر في التشريعات الخاصة بالعمال المنزليين ومساواة حقوقهم بحقوق العمال الخاضعين لقوانين العمل وتعديلها. وعلى الرغم من أن جميع دول مجلس التعاون لم توقع اتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين التي دخلت حيز التنفيذ عام 2013، ففي إمكان المشرعين في هذه الدول الاسترشاد بما جاء فيها للتقدم في حماية وحفظ حق شريحة تصل إلى 10 بالمئة من السكان في معظم الدول.

ـ تعريف واجبات وحقوق هذه الفئة على نحو واضح وتصميم برامج توعية وتدريب تبدأ بالتنسيق مع السلطات في بلدانهم الأم للتأكد من استيعابهم للمسؤوليات والمحاذير التي تنطوي عليها مهماتهم المرتقبة واطلاعهم على عقود العمل قبل مغادرة بلدانهم.

(74) المصدر نفسه.

ـ نظراً إلى الوضع الخاص بالعمال المنزليين المقيمين في منازل الأسر التي يعملون لديها، فإن الوعي المجتمعي بالحقوق الإنسانية والمالية لهذه الفئة يأتي في مقدمة الخطوات التي يجب أن تُتخذ لتعديل أوضاع القوى العاملة هذه، والعمل بشتى وسائل التوعية على استنهاض الوعي الإنساني في أصحاب الأسر وتربية الأجيال الحديثة على ذلك.

ـ إتاحة قنوات اتصال وخطوط ساخنة تمكّن عمال المنازل من الوصول إلى جهات المساعدة العمالية والسفارات والمؤسسات الأهلية العاملة في مجال حماية العمال الوافدين.

ـ تفعيل القوانين وإنشاء بنى تحتية تؤمن انسيابية الإجراءات وتتناسب وأوضاع عاملات المنازل المعزولين في منازل خاصة هي أماكن عملهم، في حال التضرر والرغبة في الاستفادة من القوانين.

ـ تضمين القوانين بنوداً وقائية لحقوق أصحاب الأسر في حال إخلال عمالة المنازل بمسؤولياتها وواجباتها والقيام بتصرف ينطوي على الإساءة للأسر/أصحاب العمل، وهو ما قد يقلل من مقاومة أصحاب العمل لتعريف العمال المنزليين بحقوقهم.

ختاماً، ما زالت التشريعات والإجراءات الوقائية المتعلقة بالعمال المنزليين وحقوقهم في دول مجلس التعاون، على الرغم من التفاوت بين الدول، دون المستوى المطلوب لفئة يسهل أن تكون عرضة للاستغلال. يبدأ هذا الضعف التشريعي من الاستثناء غير المبرر للعمال المنزليين من قوانين العمل، ويستمر حتى في ظل التشريعات الخاصة التي قامت دول الخليج بسنها في السنوات القليلة الماضية، إذ إنها لا تزال دون مستوى الضمانات التي توفرها اتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين. كما أن التشريعات القائمة ما زالت لا تطبق في غياب الرقابة والآليات المتاحة للتأكد من تطبيقها. إن مختلف أنواع المعاناة التي يقاسيها عدد كبير من هذه الفئة يمكن مواجهتها بإصلاح تشريعي يساوي حقوقهم بحقوق غيرهم من العمال، المكفولة بأنظمة العمل وتفعيل هذه الحقوق من خلال تعريفهم بحقوقهم وفتح قنوات بينهم وبين المؤسسات التي توفر لهم الحماية القانونية.

الفصل التاسع

تاريخ نشوء نظام الكفالة للعاملين الوافدين في دول الخليج العربية

عمر هشام الشهابي

من نافل القول أن سوق العمل في دول مجلس التعاون فريد في نوعه عالمياً، إذ إنه يعتمد أساساً على الوافدين من غير المواطنين، الذين يمثلون أكثر من ثلثي إجمالي العاملين في المنطقة. ويعدّ نظام الكفالة من أهم دعائم عملية إدارة الوافدين المقيمين في كل دول الخليج. وقد أضحى هذا النظام محور تركيز الكثير من الأطراف والمؤسسات ليس في الخليج فحسب بل على امتداد العالم، نظراً إلى تبعاته على ما يقارب ثلاثين مليون وافد مقيم في الخليج في عام 2017، إضافة إلى عائلاتهم الذين يعتمدون عليهم كمصدر للدخل في مختلف قارات العالم.

يركز هذا الفصل على بحث تاريخ نشوء سوق العمل «العالمي» هذا في المنطقة، وبالتحديد على جذور نظام الكفالة للعمال الوافدين[1]، إذ إن التعمق في تاريخ نشوء هذا النظام يوفر المفتاح لفهم حالة العمال الوافدين في دول الخليج في الزمن الحالي. وحتى نسرد هذه القصة، علينا العودة إلى ما قبل عصر النفط، وتحديداً إلى مرحلة الحكم البريطاني في المنطقة.

بادئ ذي بدء، ماذا نعني بمصطلح «الكفالة»؟ يرجع أصل كلمة الكفالة إلى الجذر «كفل»، الذي يأخذ فعله معاني متعددة. فـ«كَفَلَ» قد تعني أن يصبح الفاعل هو الوصي القانوني للمفعول به، أو أن يوفر الطعام والكسوة له، أو أن يضمنه ويصبح مسؤولاً عنه[2]. وكمفهوم قانوني،

(1) سيكون محتوى هذه الورقة جزء من كتاب صدر للمؤلف تحت عنوان: عمر هشام الشهابي، **تصدير الثروة واغتراب الإنسان: تاريخ الخلل الإنتاجي في دول الخليج العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018).

(2) Anh Nga Longva, *Walls Built On Sand: Migration, Exclusion, and Society in Kuwait* (Boulder, CO: Westview Press, 1999), p. 78.

للكفالة جذور في الشريعة الإسلامية، حيث يقدم أحد الطرفين (الكفيل) ضماناً قانونياً نيابة عن الطرف الآخر (المكفول)، ويتعهد بتحمل مسؤولياته القانونية في حال عجز الأخير عن ذلك. وهذا عادة يأتي في نموذجين: الأول أن يتم ضمان الشخص نفسه، كضمان حسن سلوكه أو عدم هربه وحضوره للمحكمة أثناء المحاكمة. أما النموذج الثاني فهو أن يضمن الكفيل دفع مبلغ من المال مستحق على المكفول في حال تخلفه عن السداد، وهذا عادة ما يطبق في حالة القروض والديون. وهذان النوعان من الضمانات ليسا فريدين ولا هما حكر على الخليج أو العالم الإسلامي، إذ يستخدمان على نطاق واسع عالمياً.

لكن الفريد في حالة الخليج هو تطبيق هذا النوع من الضمان على الأيدي العاملة، وتحديداً على العمال الوافدين، حيث ترتبط قدرة الوافد على الحصول على الوظيفة بكونه مكفولاً. والكفيل، الذي يجب أن يكون مواطناً (أو شركة يملكها مواطن)، يصبح مسؤولاً قانونياً عن الوافد المكفول أثناء إقامته كموظف في إحدى دول الخليج حتى عودته إلى وطنه مع نهاية مدة عمله. وبالتالي، تمثل الكفالة جوهر الهوية القانونية للوافد وقدرته على استخدام قوة عمله ضمن المساحة الجغرافية للدولة. لذلك من المفيد أن نفكر في نظام الكفالة بوصفه شبكة من العلاقات القانونية ـ العمالية ضمن إطار دولة معينة تربط ما بين الكفيل والدولة والمكفول، يتحمل الكفيل عبرها، نظرياً، التمثيل والمسؤولية القانونية للعامل الوافد المكفول ضمن المساحة الجغرافية للدولة، بحيث ليس من حق العامل الوافد قانونياً أن يدخل البلد ويعمل فيه إلا بواسطة هذا الكفيل. إذاً، يتمثل جوهر نظام الكفالة بتفويض الدولة السلطة على حق الوافد في دخول البلاد والعمل فيها إلى المواطن صاحب العمل[3].

تم تطبيق نظام الكفالة عبر مجموعة من الإجراءات البيروقراطية والقانونية التي تنظم العلاقة بين الكفيل والوافد والدولة. وعلى الرغم من وجود بعض الاختلافات في الإجراءات عبر الدول والأزمنة، فإن أهم هذه الإجراءات البيروقراطية ـ القانونية ارتكزت على ما يلي:

- تأشيرة الدخول/الإقامة ـ تأشيرة تصدرها الدولة ويحتاج الوافد إليها كي يكون قادراً على العمل قانونياً في البلاد. وهي بحاجة إلى كفيل مواطن (أو شركة يملكها مواطن) يكفل الوافد لاستخراجها.
- تأشيرات الخروج ـ تأشيرة تصدرها الدولة تسمح للوافد بالخروج من البلاد قانونياً.

(3) تم التطرق بالتفصيل إلى خصائص نظام الكفالة في عصرنا الحالي في إصدار سابق من هذا الإصدار. انظر: «الكفالة والتبعية والإقصاء في مجتمعات الخليج العربية،» في: **الثابت والمتحول: الخليج ما بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة** (بيروت: منتدى المعارف؛ الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2015)، ص 442.

• شهادة عدم اعتراض (No Objection Certificate) ـ وهي شهادة مطلوبة قبل مغادرة الوافد للبلد أو تغيير الكفيل في الدولة، بحيث تبين الشهادة أن الكفيل الحالي ليس لديه اعتراض على مغادرة العامل للدولة أو أن ينقل كفالته إلى كفيل آخر.

• وديعة مالية ـ تطلب بعض الدول من الكفيل إيداع مبلغ معين من المال كضمان لأي تكاليف متعلقة بمغادرة أو ترحيل العامل الوافد من الدولة.

بوجه عام، إن الدراسات حول تاريخ نشوء وتطور سوق العمل المعتمد على الوافدين ونظام الكفالة الذي ينظم سوق العمل في الخليج شبه معدومة، على الرغم من أهمية هذا النظام في أنماط الهجرة العالمية. فقد تكهن بعض الباحثين الغربيين أن نظام كفالة العمال قد تم مزاولته منذ الأزمنة الغابرة في الخليج، وأنه نشأ من عرف بدوي قديم لمنح الحماية لزوار المنطقة[4]، إلا أن هذا التكهُّن يفتقر إلى الأدلة القوية الداعمة. وما سنوضحه في هذا الفصل هو أن إجراءات الدولة القانونية والبيروقراطية المرتبطة بنظام كفالة العامل الوافد نشأت أساساً خلال حقبة الاستعمار البريطاني في الخليج، وبخاصة في البحرين ومن ثم الكويت من عشرينيات القرن الماضي إلى السبعينيات، التي شكلت أساس نشوء سوق العمل في الخليج المعتمدة جذرياً على العمال الوافدين. فحتى استقلال هذه الدول (وباستثناء السعودية)، كانت لبريطانيا سلطة قانونية على جميع «الأجانب» الساكنين فيها. ولما كان المسؤولون البريطانيون قد نظروا بصورة متزايدة إلى «العمال الوافدين» إلى الخليج على أنهم ضرورة اقتصادية ومشكلة أمنية في آن واحد، لذلك هم يحتاجون إلى التنظيم سواء من وجهة النظر الأمنية أو بغرض النمو الاقتصادي، فقد مهَّدت إلى دخول العمال الوافدين على نحو موسع إلى الخليج للعمل، وتم ربط ذلك بحزمة من القوانين والإجراءات للتحكم في هذا التدفق من العمال، وهو ما أسس لجوهر نظام الكفالة الحالي.

أولاً: بريطانيا في الخليج: أوامر مجلس الملكة والسيادة المنقسمة

كانت البحرين هي نقطة البداية لتبلور هذا النظام في الخليج، لكونها أول منطقة في الخليج بسط فيها البريطانيون نفوذهم على المجتمع المحلي في خضم المنافسات مع الإمبراطوريات الأوروبية الأخرى في بداية القرن العشرين، التي دفعت اللورد كرزون (Lord Curzon) حاكم الهند آنذاك إلى السير في «السياسة الأمامية» (Forward Policy)، التي اقتضت توسيع نفوذ الإمبراطورية البريطانية في الخليج؛ فمع تعيين أول وكيل سياسي «أبيض» في البحرين عام 1904، دخل البريطانيون مباشرة في إدارة الأمور الداخلية للبلاد وباشروا في توسيع نفوذهم محلياً، ودأبوا على إنشاء البيروقراطية الحديثة فيها كي تتولى إدارة عملية توسيع نفوذهم محلياً،

(4) Gilbert Beaugé, «La Kafala: Un système de gestion transitoire,» *Revue européenne des migrations internationales*, vol. 2, no. 1 (1986), pp. 109-122.

بينما كان اهتمامهم مقتصراً سابقاً على تنظيم العلاقات الخارجية لحكام الخليج. بدءاً من هذا العام، أجبر البريطانيون الحاكم الشيخ عيسى بن علي تحت تهديد السلاح على أن يتنازل ويعطيهم السيادة على كل «الأجانب» في البلاد. وبذلك، تم تصنيف السكان القاطنين في البحرين إما «أجانب» وإما «محليين»، بحيث أصبح الأجانب تحت حكم البريطانيين وسيادتهم، و«الرعايا المحليين» تحت سيادة الحاكم المحلي[5]. وقد تم تقنين هذا النظام من خلال «قرار مجلس الملكة المتعلق بالبحرين» لعام 1913 (Bahrain Order in Council BOIC)، الذي وُضع قيد التنفيذ رسمياً بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عام 1919، وهو ما يمثل بداية البيروقراطية القانونية المحدثة في البحرين. أنشأ الـ BOIC المحاكم برئاسة ضباط بريطانيين كانوا مسؤولين عن القضايا القانونية «للأجانب»، فضلاً عن «المحكمة المختلطة» التي خُصصت للقضايا التي تشمل الأجانب والسكان المحليين.

يكمن لب القضية في كون فئة «الأجانب» مستحدثة وغير محددة ولا معرَّفة مسبقاً، وبذلك أصبحت هذه التسمية ومن تشمل، محل خلاف بين المسؤولين البريطانيين والحاكم المحلي، مع تداعيات سياسية وقانونية كبيرة. وما زاد الأمر تعقيداً غياب البيروقراطية الحديثة في أغلبية المنطقة في ذلك الوقت، بما فيها رسم الحدود، ومكاتب الهجرة والجوازات، وسياسات الجنسية. إضافة إلى ذلك، كان عدد سكان البحرين يتغير إلى حد كبير على مدار فصول السنة، وخصوصاً عند وصول عدة آلاف من الغواصين من المناطق المجاورة في الخليج خلال موسم اللؤلؤ. لذلك، تصادم الحاكم مع المسؤولين البريطانيين حول تصنيف المحلي مقابل الأجنبي، إذ أراد كل طرف أن يزيد عدد الرعايا المصنفين تحت سيادته. وقد بنى المسؤولون البريطانيون تعريفهم للمحلي والأجنبي أساساً على تصنيف اثني ـ طائفي، بحيث قسموا السكان إلى اثنيات وطوائف مختلفة، كل منها تحت سيادة إما الحاكم وإما المسؤولين البريطانيين[6]. وبحلول عام 1923، كان الوكيل السياسي البريطاني يزعم أنه على الرغم من وجود 550 شخصاً فقط من الرعايا البريطانيين (أكثرهم من الهند) من أصل 100,000 نسمة تقريباً في البحرين، فإن عدد السكان الذين تشملهم السيادة القضائية البريطانية، بمن فيهم كل «الأجانب»، يصل إلى 40,000 شخص، ويزداد عددهم في موسم الغوص إلى 60,000 ـ 70,000، أي أن الوكيل البريطاني كان يزعم السيادة على نحو نصف سكان جزيرة البحرين[7].

---

(5) للمزيد حول هذه التفاصيل، انظر: Omar Al Shehabi, «Contested Modernity: Divided Rule and the Birth of Sectarianism, Nationalism, and Absolutism in Bahrain,» *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 44, no. 3 (2016), pp. 1-23.

(6) كمثال: كان ما صنفه البريطانيون كـ«البحارنة» و«الهولة» يعدّون سكاناً محليين تحت سيادة الحاكم، أما من تم تصنيفهم كـ«فرس» أو «نجادة» فاعتبروا أجانب تحت سيادة البريطانيين.

(7) Qatar Digital Library and British Library: India Office Records and Private Papers [Henceforth QDL], IOR/L/PS/10/249, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100035092757.0x000029>.

قد وصلت الخلافات والتناقضات حيال نظام تقسيم السيادة هذا إلى درجة الغليان في عام 1923، إذ نشبت الاشتباكات والاضطرابات المتعددة في البحرين، التي اتخذت منحى اثنياً وطائفياً مع فشل نظام تقسيم السيادة. وحينها قرر المسؤولون البريطانيون إعادة تركيب نظام الحكم ليكون أكثر اتساقاً مع إدارتهم، فاستولوا على الحكم المحلي وتمت إطاحة الحاكم الشيخ عيسى بن علي وانتقل الحكم إلى ابنه الشيخ حمد، واستقدم المستشار البريطاني بلغريف ليدير أمور الحكم المحلي من خلف الحاكم الجديد.

استمر الحكم المنقسم تحت النظام الجديد، ولكن النزاعات على حدود السيادة انفرجت إلى حد كبير بعد تغيير الحاكم، حيث أصبح كل من الحاكم الجديد والمسؤولين البريطانيين متفقين على الرؤية نفسها التي صاغها البريطانيون. فواصلت بريطانيا ممارسة حكمها على الرعايا الأجانب، بينما مارس الحاكم السيادة رسمياً على الرعايا المحليين، مع تولي المستشار بلغريف إدارة الشؤون المحلية فعلياً من خلفه.

ثانياً: تقنين الغوص من جانب البريطانيين وتبلور نظام الكفالة

لم يكن مبدأ قرار مجلس الملكة Order in Council (OIC) الذي استخدم لتنظيم الحكم على ما سمي الأجانب في البحرين بقرار جديد كلياً على الخليج، إذ صدر على سبيل المثال قرار مجلس الملكة المتعلق بمسقط عام 1867[8]. إلا أن هذه القرارات السابقة انطبقت فقط على «الرعايا البريطانيين» في الخليج، وكانت أعدادهم قليلة جداً لا تتعدى بضع عشرات، وعادة ما كانوا من التجار الهنود ممن يقطنون المنطقة لمدة معينة من السنة، وخصوصاً في موسم تجارة الغوص. إلا أن التفسير الجديد لقرار مجلس الملكة في البحرين، الذي وسع سيادته لتشمل كل «الأجانب»، رفع عدد من انطبق عليهم القرار فجأة إلى عشرات الآلاف من سكان الجزيرة. وعلى الرغم من أن الأشخاص وعائلاتهم ممن شملهم هذا التعريف الجديد كانوا يعيشون في المنطقة منذ أجيال متعددة، إلا أن البريطانيين عدّوهم «أجانب» تحت سيادتهم كطريقة لزيادة نفوذهم في المنطقة. وبهذا، فإن البريطانيين أتوا بنظام قانوني وسياسي جديد، وحاولوا تطبيقه على العلاقات السكانية والاجتماعية القائمة في المنطقة منذ عقود وقرون قبل حضور القوات البريطانية، وكان لذلك تبعات جمَّة.

ومع ممارسة بريطانيا سيادتها السياسية والقضائية على هذا العدد الكبير من «الأجانب» الواقعين تحت سيادتها، تزايدت أهمية السيطرة على حركتهم وتنقلاتهم في المنطقة. كان الوجود المؤسسي البريطاني في الخليج في هذه الحقبة صغيراً جداً، ونادراً ما تجاوز اثنين من

(8) QDL, IOR/R/15/1/297, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023834010.0x000012>.

المسؤولين البريطانيين الذين يديرون مبنى الوكالة السياسية في كل دولة، مع بضع عشرات من الموظفين من جنسيات مختلفة أخرى من العاملين تحت إمرة البريطانيين في مبنى الوكالة. لذلك أصبحت المشكلة التي تواجه البريطانيين هي: كيف يمكن هذه البيروقراطية الصغيرة أن تتحكم وتدير شؤون سبعين ألف «أجنبي» يسكنون في البحرين وحدها؟

ازدادت هذه المسألة إلحاحاً مع رسم الحدود في المنطقة، وتطبيق مبدأ إصدار جوازات السفر[9] وتحديد نقاط العبور لهذه الحدود الحديثة، إذ أصبحت هذه الوثائق الرسمية المتعلقة بالسفر من الجوازات، وتأشيرات الدخول، وتأشيرات الخروج، أموراً رئيسية معترفاً بها على نحو متزايد في جميع أنحاء الخليج وشبة الجزيرة العربية في عشرينيات القرن الماضي، كما بوشر في إصدار أول قوانين للجنسية في المنطقة في هذه الحقبة[10]. من هنا اكتسبت مسألة التنقل عبر هذه الحدود وكيفية تنظيمها أهمية متزايدة.

كان المسؤولون البريطانيون قد تولوا مسؤولية إصدار تأشيرات الدخول إلى البحرين[11]، إذ كان دخول المسافرين إلى الجزيرة يتطلب اعتماد جوازات سفرهم من جانب الوكيل السياسي في البحرين، إضافة إلى الحصول على فيزا الدخول[12]. وقد تم تأسيس نقطة تفتيش للجوازات أول مرة عام 1929، وبدأت الدولة بإصدار جوازاتها الخاصة في عام 1930[13]. وكان في إمكان رعايا حكام الخليج الآخرين تحت الحماية البريطانية، إضافة إلى السعودية، أن يدخلوا البحرين من دون تأشيرات دخول، شريطة أن تكون لديهم وثائق سفر صالحة.

بدأ سريان هذا النظام «الدولي» الجديد قبل اكتشاف النفط في شبه الجزيرة العربية، وتم تطبيقه على سكان منطقة لم يعتادوا وجود الحدود والإجراءات القانونية والبيروقراطية على أراضيهم، إذ كان البشر يتنقلون على مدى ضفاف الخليج وشبه الجزيرة العربية، وتكونت روابط أسرية وثقافية عميقة على امتداد هذه المنطقة. لذلك وجب على ساكني المنطقة التأقلم مع هذا النظام الجديد، والعكس صحيح، إذ كان على هذا النظام الجديد تفادي تأجيج الاضطرابات في العلاقات السكانية والاجتماعية القائمة في المنطقة قدر الإمكان. وكان من المحتم أن تبرز المشكلات سريعاً في بداية نشأة هذا النظام، كونه يضم عدداً كبيراً من الحكومات والسلطات، كل منها تصدر وثائقها الخاصة بها وتنظم عملية التنقل عبر أراضيها بطريقتها. وسرعان ما أصبحت موانئ الخليج ذات الوجود البريطاني الضعيف، كما كانت الحال مع دبي[14]، مركزاً

(9) QDL, IOR/R/15/1/562, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100024100267.0x000050>.

(10) QDL, IOR/R/15/2/1457, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023554854.0x000082>.

(11) QDL, IOR/R/15/2/1405, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023846468.0x000022>.

(12) QDLIOR/R/15/2/1405, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023846467.0x0000ba>.

(13) تم إصدار قانون الجنسية البحرين عام 1937. للمزيد انظر: QDL, IOR/R/15/1/731(1), <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023415995.0x000049>.

(14) QDL, IOR/R/15/2/1405, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023846467.0x000038>.

يجذب الناس للحصول على تأشيرات وجوازات السفر بسهولة نسبية كوسيلة للإفلات من الضوابط البريطانية. وسرعان ما برزت حالات التنقل «غير القانونية» وتزوير الوثائق كمشكلة تؤرق السلطات البريطانية[15].

كانت صناعة غوص اللؤلؤ، القديمة في المنطقة والمحرك الرئيسي لاقتصادها، تمثل مصدر القلق الرئيسي للسلطات البريطانية في البحرين[16]. فمع بداية كل موسم لؤلؤ، وكما كانت الحال لأجيال متعاقبة، يتدفق إلى البحرين الآلاف من العمال من المناطق المجاورة في شرق السعودية، وقطر، والساحل الشرقي للخليج للعمل في سفن الغوص في البحرين.

مع تطبيق نظام الحدود الجديد في عشرينيات القرن الماضي، أصبح هذا التنقل للسكان بين ضفاف الخليج بالطريقة التي اعتادوها لمئات السنين يمر على حدود أكثر من دولة، وكان هذا مصدر قلق متزايد للبريطانيين. لذلك أصبحت قضية تنظيم الغواصين الآتين إلى البحرين مسألة ملحة للسلطات البريطانية، وبخاصة أنهم صنفوا هؤلاء الغواصين «أجانب». وما زاد حدة هذه القضية هو تدهور العلاقات في ما بين حكام البحرين وقطر وإيران في هذه الحقبة، في مقابل قدوم الجزء الأكبر من الغواصين من المناطق الواقعة تحت سيادة هؤلاء الحكام خلال موسم اللؤلؤ[17]. لذلك، أصبحت قضية إدارة هذا التدفق العمالي أمراً ملحاً للبريطانيين.

كان الحل الذي طوره البريطانيون هو تطبيق مبدأ الكفالة على الغواصين القادمين إلى البحرين، ممهداً لأول استعمال حديث للنظام في الخليج. فأعلن المستشار البريطاني بلغريف عن القانون الجديد في كانون الأول/ديسمبر 1928[18]، وأعقبته سريعاً إجراءات جوازات سفر جديدة في كانون الثاني/يناير 1929 نصت على ما يلي[19]: يعدّ كل قبطان سفينة (نوخذة)

---

(15) QDL, IOR/R/15/2/1405, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023846468.0x00003e>.

(16) أدت طبيعة العلاقة الإنتاجية القسرية في صناعة الغوص إلى أن يخمن بعض الباحثين أن العلاقات الإنتاجية في هذه الصناعة قد تكون أصل تبلور نظام الكفالة (انظر كمثال longva)، إذ كان أغلبية الغواصين مديونين لـ«نوخذة» سفينتهم، وهو ما ربطهم بالعمل لديهم مدى حياتهم وحتى حياة أبنائهم عند توارثهم للدين من دون قدرتهم على الانتقال إلى عمل آخر. لكن هذا النوع من العلاقة الإنتاجية هي علاقة ارتباط العامل مع صاحب العمل عبر الدين، أي نظام تسخير العامل لدفع الدين (Debt Peonage)، وهذه العلاقة تختلف جذرياً عن نظام الكفالة في آلياتها. فالعلاقة في نظام الكفالة لا تستند إلى الدين، بل تستند إلى شرط وجود كفيل حتى يسمح للوافد بالعمل في مساحة الدولة الجغرافية. لذلك تختلف العلاقة الإنتاجية في النظامين، على الرغم من درجة القسر العالية التي قد توجد في كليهما. وهذا لا يمنع من وجود نظام تسخير العامل لدفع الدين في بعض المناطق التي يأتي منها الوافدون إلى الخليج في العصر الحالي، وخصوصاً في شبه القارة الهندية، من حيث يأتي الكثير من العمال إلى الخليج وهم مثقلون بالديون للوسطاء والسماسرة في بلادهم، التي تفرض عليهم دفع رواتب عدة سنوات من العمل لإنهاء الدين.

(17) للمزيد حول الخلافات مع إيران، انظر: QDL, IOR/R/15/2/138, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023045639.0x000012>, and QDL, IOR/R/15/2/1405, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023846467.0x00000a>.

(18) QDL, IOR/R/15/2/1405, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023846467.0x000052>.

(19) QDL, IOR/R/15/2/1405, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023846467.0x00005a>.

مسؤولاً عن كل «الأجانب» الموجودين في مركبه، بحيث يلزم عليه أن يبلغ موظفي الجمارك عن عددهم واسم كل منهم وتصاريح سفرهم الصالحة. ويسمح فقط للغواصين المسجلين في سجلات الغوص الصادرة عن حكومة البحرين بالنزول إلى أرض البحرين، وإذا تم اكتشاف أي غواصين فارين من متن السفينة حين مغادرتها للميناء، فسيتحمل قائد السفينة مسؤوليتهم وستصادر قواربه.

شمل هذا النظام، الذي «كان الهدف الأساسي منه هو التحكم في القادمين والمغادرين، ومنع غير المرغوب فيهم من دخول البحرين» بحسب المقيم البريطاني، كل المتطلبات القانونية التي تجسد نظام الكفالة الحديث: وجودُ الكفيل (في هذه الحالة قبطان السفينة) الذي يتحمل المسؤولية عن الغواصين «الأجانب» على متن سفينته؛ وديعةٌ يدفعها القبطان كتأمين لتسفير الوافد؛ تأشيرة دخول؛ إذنُ عملٍ صالحٌ (في هذه الحالة تصاريح الغواصين)؛ إضافة إلى الحاجة إلى تأشيرة خروج[20]. والأهم هو أن هذه الإجراءات ربطت مسألة كفالة العامل الوافد ضمن حدود البحرين (الذين كان في هذه الحالة من فئة غواصي اللؤلؤ «الأجانب») بوجود الكفيل (النوخذة) .وهكذا، كان على قائد السفينة أن يكفل الغواصين على سفينته، بحيث يضمن مسؤولية رحيلهم في نهاية موسم الغوص من البحرين من دون أي «سوء تصرف» من وجهة نظر الجهات الرسمية. وبذلك، ولد نظام الكفالة الحديث في الخليج، الذي طبقه البريطانيون بداية على العلاقات السكانية الاجتماعية والإنتاجية القائمة في المنطقة منذ سنين طويلة، والتي أصبحت تسبب قلقاً متزايداً للبريطانيين مع تبلور مبدأ الدول والحدود، لذلك تم تنظيمها في البحرين عبر تطوير نظام الكفالة.

لم يكن مبدأ استخدام الكفالة بأمر جديد للمسؤولين البريطانيين، إذ كانوا يمارسونه بانتظام في جميع أنحاء الإمبراطورية. فإضافة إلى تطبيق مبدأ الكفالة لضمان تسديد الديون، وهي ممارسة منتشرة في جميع أنحاء العالم، استخدم المسؤولون البريطانيون الكفالات أيضاً كأداة أمنية لضمان حسن سلوك أفراد، بل قبائل بأكملها، في مناطق تحت استعمارهم. وقد انتشرت هذه الممارسة بوجه خاص في منتصف القرن التاسع عشر في الهند، وخصوصاً في مقاطعة الحدود الشمالية الغربية (North Western Frontier Province)، حيث استعملها البريطانيون كطريقة لإنهاء الانتفاضة الهندية الكبرى التي اندلعت هناك عام 1857[21]، إذ فرضوا على وجهاء القبيلة توقيع تعهد مكتوب وتقديم أفراد معينين من القبيلة كرهائن لضمان حسن سلوك القبيلة بأكملها.

---

(20) QDL, IOR/R/15/2/1748, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100027973389.0x0000ab>.

(21) فرض البريطانيون هذا النوع من الكفالة على عدد كبير من القبائل من الهند خلال فترة الانتفاضة كطريقة لإنهائها. للمزيد انظر: QDL IOR/L/PS/20/G3/12, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023462216.0x0000a3>.

كما طبق مبدأ الكفالة للتحكم في تنقل الناس بين موانئ بحر العرب التي كانت تحت الاستعمار البريطاني، ففرض مبلغ من المال على قباطنة السفن الراسية في عدن التي تحمل حجاجاً متوجهين إلى مكة، ليضمنوا أن يتم فحص كل راكب للكوليرا، على أن يعاد المبلغ بعد التأكد من ذلك[22]. كما طبق البريطانيون نظام كفالة شبيهاً من أجل السيطرة على حركة الأشخاص من الدول الغربية الأخرى في أنحاء الخليج، ولا سيما من الدول الإمبريالية المنافسة لها، إذ كان على حاكم كل إمارة الحصول على «شهادة عدم ممانعة» (No Objection Certificate) من المقيم السياسي البريطاني في الخليج في حال اعتزام أي شخص غربي زيارة أراضي إمارته، حيث يعد الحاكم بموجبها بأن يرعى ويضمن سلامة الزائر. كمثال، طلب حاكم دبي الشيخ بطي بن سهيل من التجار الفرنسيين الذين كان بودهم زيارة الإمارة عام 1911 أن يحصلوا مسبقاً على شهادة عدم ممانعة من المقيم السياسي البريطاني[23].

بذلك أثبت مبدأ ضمان الكفالة فائدته كطريقة بسيطة وغير مكلفة بيروقراطياً، يستطيع المسؤولون البريطانيون عبرها ممارسة سيطرتهم على مختلف الأطراف المتنقلة في الخليج، من خلال تفويض المسؤولية عن سلوك هؤلاء الأفراد إلى أطراف أخرى. وقد ساعد على ترسيخ هذه الممارسات واقع كون مبدأ الكفالة معروفاً ويطبق بنطاق واسع في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية، وخصوصاً في ما يتعلق بمسائل الإفراج بكفالة في القضايا الجنائية وكضمان للديون. لكن كان الابتكار الجذري الذي قدمه المسؤولون البريطانيون في أواخر العشرينيات من القرن الماضي هو تطبيق مبدأ الكفالة هذا على قوة العمل المتنقلة، وبخاصة على غواصي اللؤلؤ، وربط البيروقراطية المتعلقة بهذا النظام في الدولة، حيث تبلورت هذه الممارسات أول مرة على أرض الواقع في البحرين. ومع مرور الوقت، تم توسيع نطاق استخدام هذا النظام ليشمل تنظيم حركة أي موظفين «أجانب» يدخلون البحرين.

ثالثاً: عصر النفط

إذاً، بدأ نظام الكفالة المتعلق بتنظيم العمالة المتنقلة أساساً مع بروز مبدأ الدول والحدود، وتم تطبيقه على العلاقات السكانية والإنتاجية الموجودة سابقاً في منطقة الخليج، وخصوصاً في صناعة الغوص. إلا أنه مع بروز صناعة النفط في البحرين عام 1932، سرعان ما تبلورت علاقات عمل جديدة كلياً في المنطقة، حيث لجأت السلطات البريطانية إلى فتح الباب لتدفق العمال الوافدين إلى الخليج من مناطق لم تكن تاريخياً تزود الخليج بكمية كبيرة من العمال. ولم يكن من المستغرب توجُّه السلطات البريطانية إلى فتح الباب لاستقطاب العمالة من

(22) QDL, IOR/L/PS/10/248, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100032479433.0x0000bf>.

(23) QDL, IOR/R/15/1/235, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023517482.0x00005f>.

المناطق التي كانت تحت نفوذ الاستعمار البريطاني، وخصوصاً شبه القارة الهندية، صاحبة التاريخ الطويل في تزويد قوة العمل المهاجرة في مناطق أخرى تحت الاستعمار البريطاني[24]. إلا أنه تم تطوير نظام الكفالة المطبّق على العمال في صناعة اللؤلؤ ليطبّق على العمال الوافدين المتزايدة أعدادهم في صناعة النفط، وخصوصاً القادمين من شبه القارة الهندية.

وسرعان ما اعتمدت إجراءات الضمانات المالية من جانب الكفيل، وتصريحات العمل، وتأشيرات الخروج، وشهادة عدم الممانعة وتطبيقها على نحو موسع على كل العمال الوافدين إلى البحرين، بحيث أصبحت جزءاً أساسياً من الممارسة البيروقراطية للهجرة في الجزيرة؛ فابتداء من الثلاثينيات، ومخافة الهجرة «غير القانونية» المتزايدة من الهند[25]، نصت السلطات البريطانية على أن كل موظف أجنبي آت للعمل في البحرين، سواء في شركة النفط أو غير ذلك، عليه أن يحصل على شهادة عدم ممانعة (No Objection Certificate) من الوكيل السياسي البريطاني في البحرين، قبل أن يستطيع التقديم على الفيزا من السلطات البحرينية للقدوم إليها. ومن أجل الحصول على شهادة عدم الممانعة هذه، أُلزم صاحب العمل/الكفيل بإيداع مبلغ 60 روبية، تتم إعادتها إليه عند التأكد من مغادرة العامل المكفول البلاد[26]. وتم تطبيق هذا النظام على كل العمال الوافدين القادمين إلى البحرين من مناطق خارج سيادة حكام الخليج، بمن فيهم العمال الغربيون أو العاملون في شركة النفط[27]. وبحلول الحرب العالمية الثانية، ومن أجل فرض المزيد من الرقابة على تنقلات الناس خلال هذه المرحلة الحساسة، فرضت السلطات البريطانية أيضاً مبدأ الحصول على تأشيرات الخروج منها كشرط لجميع الأفراد المسافرين من البحرين وإليها[28].

عموماً، كان مبدأ وجود الجنسيات وجوازات السفر قد أصبح سارياً في أغلبية دول العالم بحلول ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين. لذلك، فإن «الأجانب» الذين بدأوا بالتوافد إلى البحرين مع ظهور صناعة النفط، والذين أتوا على نحو متزايد من شبه القارة الهندية، كانت لديهم جوازات سفر وجنسيات محددة بوضوح، على عكس الحال عندما طبق البريطانيون قرار مجلس الملكة BOIC على سكان البحرين في بداية القرن العشرين، الذي قسم سكان الجزيرة

(24) وُجدت القوى العاملة المهاجرة من شبه القارة الهندية على مدى القرنين الثامن والتاسع عشر في مناطق متعددة مثل جنوب أفريقيا وجنوب شرق آسيا وجزر الكاريبي، إلا أن العلاقات الإنتاجية كانت تختلف عن تلك المطبقة تحت نظام الكفالة.

(25) QDL, IOR/R/15/2/1717, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023597268.0x000073>.

(26) QDL, IOR/R/15/2/1749, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100026405052.0x0000c7>.

(27) QDL, IOR/R/15/2/1396, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100024192655.0x000034>.

(28) لمثالين من علاقة شركة النفط بشركة استيراد وتصدير بريطانية، انظر: QDL, IOR/R/15/2/749, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100026187822.0x000060>, and QDL, IOR/R/15/2/1497, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100027069999.0x0000c6>.

بين محليين وأجانب على نحو اعتباطي بناء على الاثنية والطائفة. لذلك، لم يكن تصنيف الأجنبي مقابل المواطن ضبابياً مع بروز عصر النفط في الخليج والهجرة المرتبطة به[29].

من التطورات الملحوظة خلال هذه الحقبة تزايد استخدام عمال الخدمة المنزلية من جانب الموظفين الوافدين في البحرين، وكانت هذه الظاهرة منتشرة تحديداً بين الموظفين المهنيين من فئة «الياقة البيضاء»، وخصوصاً الغربيين والهنود منهم. فقد رأوا أن «الرعايا المحليين» (وهو المصطلح الاستعماري للمواطنين) في البحرين غير مؤهلين تأهيلاً جيداً للعمل في الخدمة المنزلية، وبذلك زادت الطلبات المقدمة منهم على نحو ملحوظ للحصول على شهادات عدم الممانعة لاستقطاب العمال المنزليين من الهند[30]. ومثلما كان الحال مع العمال الوافدين الآخرين، فقد تطلب ذلك إيداع ضمانة مالية على كل عامل منزلي من جانب الكفيل لإصدار شهادات عدم الممانعة، على أن يتم إرجاع المبلغ للكفيل عند عودة العامل إلى وطنه.

لم يكن هذا المبدأ حكراً على البحرين فقط، إذ استخدم البريطانيون عملية مماثلة لاستقطاب عمال الخدمة المنزلية في ماليزيا وسنغافورة الخاضعتين لاستعمارهم[31]. وقد كان المسؤولون السياسيون البريطانيون أنفسهم من أشد مستخدمي العمال الوافدين للخدمة المنزلية. ففي آذار/ مارس 1934، كتب الوكيل السياسي في البحرين المشورة التالية إلى الوكيل السياسي المساعد القادم حديثاً إلى البحرين: «لا يوجد خدم جيدون هنا، وأنصح أن تجلبهم معك (إذا كان لديك أي منهم في الهند)... سأرسل لهم شهادة عدم ممانعة لأمكنهم من السفر من دون مواجهة أية صعوبات»[32].

بدأ تدفق الوافدين المتزايد إلى البحرين يزعج الحاكم المحلي، ولا سيّما أن إجراءات التوظيف قد سيست وأصبحت مسألة خلاف محلياً، إذ تم تنظيم عدة احتجاجات وإضرابات

---

(29) برزت قضية مهمة في دول الخليج هي المتعلقة بما أصبح يعرف بعديمي الجنسية أو «البدون»، الذين تكوّنوا أساساً من مجموعات من سكان الخليج وشبه الجزيرة العربية ممن لم يتم تسجيلهم تحت قوانين الجنسية البارزة حديثاً في البلاد، إما خوفاً من استعمال السلطات لهذه القوانين كوسيلة للتحكم فيهم، وإما لأنهم لم يدركوا أهمية التسجيل، أو إما لأنه لم يسمح لهم بالتسجيل أصلاً. للمزيد انظر: Claire Beaugrand, *Stateless in the Gulf: Migration, Nationality and Society in Kuwait* (London: IB Tauris, 2017).

(30) يحتوي هذان الملفان على عدة وثائق حول هذه الممارسة: QDL, IOR/R/15/2/1397, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100024052004.0x000048>, and QDL, IOR/R/15/2/1396, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100024192655.0x000070>.

(31) ليس بالغريب أن تكون هاتان الدولتان من أكثر الدول استخداماً للعمالة المهاجرة حتى يومنا هذا، وإن لم تكن بنفس حدة دول مجلس التعاون. وما زالت بقايا هذا النظام كاستعمال «شهادات عدم الممانعة» لجلب العمالة الوفادة فاعلة حتى نهاية القرن العشرين في هاتين الدولتين.

(32) وهذه حالة متكررة، كما تبين لنا الرسائل بين المقيم السياسي ومساعديه حول العمالة المنزلية من عام 1936: QDL, IOR/R/15/2/1009, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023547084.0x000004> QDL, IOR/R/15/2/1010, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023558466.0x0000a0>.

وانتفاضات تطالب بفرص عمل ومميزات أفضل للمواطنين في البحرين. وبينما كان عدد الرعايا الهنود في البحرين في مرحلة ما قبل النفط قليلاً جداً، لا يتجاوز 69 شخصاً في عام 1908[33]، أغلبهم من التجار الموسميين، فقد وصل عددهم مع تطور صناعة النفط إلى 1421 شخصاً بحلول عام 1941، وتضاعف العدد إلى 3043 بحلول عام 1950. وكانت الأغلبية منهم من الموظفين المهنيين ذوي الياقات البيض في شركات النفط أو من التجار في المدينة، بينما كان عدد العمال في الوظائف الدنيا (ما عدا الخدمة المنزلية) شبه معدوم في هذه المدة، التي تركزت أساساً على المواطنين. ومنذ عام 1949، اتفق الوكيل السياسي البريطاني مع الحاكم على أن يتم التشاور معه قبل إصدار أي شهادات عدم ممانعة أخرى للقادمين من باكستان والهند، في سبيل إرضائه وإيهامه بالتحكم في أعداد العمالة الوافدة[34].

رابعاً: حالة «العزاب»

في نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، كان قد مضى على إنتاج النفط 13 عاماً في البحرين، وكان لدى الإداريين الاستعماريين البريطانيين خبرة ممتدة لأكثر من عقد في تطبيق الإجراءات المتعلقة بالتحكم في العمالة الوافدة عبر قانون الكفالة. وخلال هذه الحقبة، برز الكثير من التقسيمات والفئات القانونية والبيروقراطية المختلفة التي أصبحت جزءاً رئيسياً من نظام سوق العمل في الخليج حتى اليوم، وقد يكون أفضل مثال على ذلك فئة الوافدين «العزاب».

أصبح ما يسمى العمال الوافدين «العزاب» جزءاً لا يتجزأ من أسواق العمل اليوم في دول مجلس التعاون. ويستخدم مصطلح «العزاب» للإشارة إلى العمال الوافدين (وأغلبهم من الذكور) من ذوي الوضع الاجتماعي والاقتصادي الأدنى الذين يقيمون لوحدهم من دون أسرهم في الخليج. يُعتمد هذا المصطلح بغض النظر عما إذا كان «العزاب» متزوجين في الواقع أم لا، فحتى من ترك زوجته وأولاده في وطنه الأم يعدّ «عازباً» في الخليج. وبذلك، أصبحت فئة «العازب» هي مجموعة من الرزم القانونية والإجراءات البيروقراطية التي لها تداعيات مادية على أولئك الذين يتم تعريفهم على هذا النحو، بما في ذلك مقدرة «العازب» على جلب عائلته معه. فأغلبية دول الخليج لديها قوانين تمنع الوافدين الذين يقل مدخولهم عن نسبة معينة من جلب عائلتهم معهم، وبذلك يتم تصنيفهم قانونياً واجتماعياً كـ«عزاب».

(33) QDL, IOR/L/PS/20/C91/4, <http://www.qdl.qa/en/archive/81055/vdc_100023515712.0x000042>.

(34) QDL, IOR/R/15/1/731(1), <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023415995.0x00003c>.

و«العازب» (كفئة قانونية) له حضور قديم داخل البيروقراطية الاستعمارية البريطانية في الهند، التي سبقت عصر النفط في الخليج بسنوات[35]. كان تصنيف «عازب» يمثّل محدِّداً رئيسياً للأجور والمزايا التي يحصل عليها الموظف في الخدمة المدنية الاستعمارية للهند، إضافة إلى تحديده طبيعة السكن الذي يحصل عليه «العازب» ونمط الحياة التي سيعيشها في الخارج[36]، حتى وإن كان الشخص متزوجاً في الواقع، فالعازب كان كل من لا يأخذ عائلته معه للعمل في الخارج[37].

تم إدخال مفهوم «العازب» في البيروقراطية في الخليج مع نشأة الإدارة الاستعمارية البريطانية في المنطقة[38]. وقد كان من المفضل توظيف «العازب» في كثير من الأحيان على أولئك المرتبطين بأسرة، حيث كانت رواتبهم ومتطلبات سكنهم أقل تكلفة[39]. إلا أن تطبيق مبدأ «العزاب» على نطاق واسع كفئة عمالية بدأ في شركة النفط، وخصوصاً في تحديد أجور وإقامة العمال «ذوي المهارات المتدنية»، إذ تقاطعت «العزوبية» مع الجنسية، والطبقة، والمهارة ليتم على نحو مفصل تحديد الأجر وامتيازات السكن التي يحصل عليها العمال «غير المهرة» ذوي الدخل المحدود. وقد كان لدى المسؤولين البريطانيين هوس بتصنيف وتقسيم العمال ورواتبهم وحقوقهم بحسب هذه الخانات المختلفة حتى أدق التفاصيل.

من البديهي أن تؤدي هذه التصنيفات المختلفة إلى نشوب الاضطرابات في ما بين العاملين في شركة النفط؛ ففي عام 1938، أضرب العمال البحرينيون مطالبين بظروف عمل أفضل، ولا سيّما عند مقارنتهم بما يجنيه «الهنود» و«الأوروبيون»، حيث كان المواطنون خلال هذه الحقبة في القاع من ناحية الرواتب والمميزات. وبهدف تجنّب المزيد من المشكلات العمالية، كان رد فعل السياسيين البريطانيين والمسؤولين في شركة النفط متمثلاً بالاهتمام بأدق التفاصيل

---

(35) لأمثلة من الخدمة المدنية الهندية: QDL, IOR/R/15/2/1441, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_10002 4144276.0x000050>.

مثال آخر من عام 1931 لموظف في الخدمة المدنية الهندية في قندهار يمكن العثور عليها في: QDL, IOR/R/15/ 2/993, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023707963.0x000072>, and QDL, IOR/R/15/2/1454, <http:// www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023627498.0x000021>

(36) انظر كمثال الجدال حول المبنى الجديد المقترح للقنصلية البريطانية في الأحواز، وإن كان يصلح لعازب أو عائلة: QDL, IOR/R/15/2/1022, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023636155.0x000018>.

(37) انظر كمثال الرسالة التي بعثتها مدرسة لتدريب الشرطة في بونا عندما أراد أحد أفراد العائلة الحاكمة في البحرين الانضمام إليها عام 1937، إذ تم إبلاغه بأن المدارس تدار على نمط «العزاب»، وعليه أن يعيش مع الطلاب الآخرين في حرم المدرسة، ولا يجوز له أن يستأجر بيتاً خاصاً للعيش مع عائلته QDL, IOR/R/15/2/200, <http://www.qdl.qa/ archive/81055/vdc_100025598068.0x0000bd>.

(38) كان هذا هو الحال، على سبيل المثال، في عملية توظيف مدير المجلس الثقافي البريطاني في البحرين: QDL, IOR/R/15/2/839, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023643494.0x000019>.

(39) انظر كمثال عملية توظيف جنود فرقة مسقط في ثلاثينيات القرن العشرين: QDL, IOR/R/15/1/456, <http:// www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023558278.0x00007b>.

المتعلقة برواتب العمال المحليين والوافدين ومكان سكنهم. ففي شأن الأجور، كتب الوكيل السياسي البريطاني في البحرين إلى المقيم السياسي في الخليج في كانون الأول/ديسمبر 1938 أن «الحقيقة الواضحة هي أن البحرينيين عموماً لا يستحقون نصف الأجر الذي يعطى للهنود». أما في ما يتعلق بالسكن، فقد أضاف ما يلي[40]:

«هناك نوعان من الصعوبات هنا. أولاً أن المتزوجين من الموظفين البحرينيين من جميع الطبقات لا يريدون نقل عائلاتهم إلى مخيم شركة النفط لأنهم سيخسرون ملذات المعيشة في المدينة. لذلك لم تبن الشركة مسكناً كبيراً للمتزوجين، وخصوصاً أنه من المتوقع أن يظل شاغراً. في المقابل، من المهم للشركة من الناحية التشغيلية أن يعيش عدد من الموظفين البحرينيين بالقرب من المصفاة... وعلى الرغم من أن معظم الناس من هذا النوع قد عاشوا لأجيال في أكواخ سعف «برستي» (Barasti)، فإنهم الآن يطالبون بسكن مبني من الإسمنت. ولدى الشركة مخططات لتلبية هذا الطلب بناء على مبدأ سكن «العزابية»».

أما في ما يخص سكن العمال الوافدين، فقد كان هذا التبادل بين الوكيل السياسي وممثل شركة النفط بابكو في العام نفسه:

«بالنسبة إلى ما ذكرته عن «الآسيويين» من العمال، وأفترض أنك تعني الفئة 2A و2B من العمال، فنحن نتوقع في وقت البناء أن يكون هناك 250 من الرعايا الهنود من جميع الأنواع. سيعيش الهنود من الدرجات الأفضل في المنامة وسيتم توفير نقلهم ذهاباً وإياباً. أما الآخرون فسيتم إيواؤهم مؤقتاً في أكواخ «برستي» ريثما يتم بناء أماكن دائمة لهم، لا يمكن أن نبدأ فيها حتى يتم الانتهاء من برنامج البناء للموظفين الأوروبيين والأمريكيين... توجد حالياً 40 غرفة للعزاب في منازل الموظفين الحالية، ونحن في طور بناء 32 غرفة إضافية، ما يجعل مجموعها 72 غرفة. سيكون هناك رجلان في كل غرفة، لذلك ستستوعب هذه المنازل 144 رجلاً. إضافة إلى ذلك، نقوم حالياً ببناء 96 غرفة في مبان مؤقته، وسيتم ترتيب المباني في مجموعات تتكون من أربعة مبانٍ، مع حمام مركزي في وسط كل مجموعة. وستصبح هذه الأماكن لاحقاً السكن الدائم للعزاب»[41].

كانت مثل هذه التقارير تصدر دورياً خلال تلك الحقبة، ونقدمها بتفاصيلها المملة كمثال على كيفية توثيق إدارة شركة النفط والسياسين البريطانين لأدق التفاصيل والتصنيفات المرتبطة بالرواتب والمزايا والمساكن للفئات المختلفة من العمال منذ الأيام الأولى لشركة النفط. وبحلول الأربعينيات من القرن العشرين، كانت هذه الفئات القانونية والبيروقراطية المختلفة التي قسمت العمّال إلى فئات بناء على الجنسية والطبقة والـ«عزوبية»، التي تمت إدارتها بوجه

(40) QDL, IOR/R/15/1/343, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023832501.0x0000c7>.

(41) QDL, IOR/R/15/2/1717, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023597267.0x000079>.

عام تحت نظام الكفالة، قد أصبحت مكوناً أساسياً في أساليب الحكم والضبط التي تستخدمها السلطات البريطانية للتحكم في العمال في البحرين، وانتشرت منها إلى بقية دول الخليج لتصبح جزءاً رئيسياً من خصائص سوق العمل فيها.

خامساً: انتشار نظام الكفالة إلى بقية الخليج: حالة الكويت

أخذت السلطات البريطانية نظام الكفالة الذي اعتمدته للسيطرة على العمال الوافدين في البحرين وبدأت بتطبيقه في الأجزاء الأخرى من الخليج الواقعة تحت الاستعمار البريطاني. ففي عام 1915، تم إصدار قرار مجلس الملكة OIC المتعلق بمسقط، الذي كان مبنياً على قرار مجلس الملكة المتعلق بالبحرين[42]. وأعقب ذلك OIC الكويت عام 1925[43]، وOIC قطر عام 1938، وأخيراً OIC إمارات الساحل المتصالح (الإمارات العربية المتحدة اليوم) عام 1946[44].

وعلى الرغم من أن جميع أوامر مجلس الملكة هذه كانت مبنية على نسخة البحرين، بحيث أسست هذه الأوامر لمبدأ سيادة بريطانيا على «الأجانب» في هذه الأراضي، إلا أن اختلافاً جوهرياً اعتراها، فخلافاً للحال في البحرين، حيث كانت سيادة الحاكم المحلي فقط على ما عدّه البريطانيون «السكان المحليين»، نجح الحكام في بقية المناطق في تعريف سيادتهم لتشمل جميع المسلمين، ما عدا رعايا الهند (وباكستان في ما بعد). في المقابل، اقتصرت السيادة البريطانية على غير المسلمين والهنود (والباكستانيين). وكان ذلك يعني أن عدد الأشخاص الذين تنطبق عليهم أوامر المجلس في حقبة ما قبل النفط ضئيل جداً في هذه المناطق مقارنة بالبحرين، إذ كما رأينا، وقع ما يقرب من نصف سكان الجزيرة تحت السيادة البريطانية نظراً إلى التعريف الموسع لـ«الأجنبي». ففي وقت صدور OIC الكويت في عام 1925، وقد كانت حينها ثاني أكبر مدينة ذات ثقل سكاني على سواحل الخليج العربية بعد البحرين، كانت سيادة بريطانيا تنبسط فقط على ثلاثة من صغار التجار الهنود الساكنين هناك[45].

لكن مع بدء عصر النفط في الكويت، تصاعدت هذه الأرقام على نحو متسارع. فبحلول عام 1945، وكان النفط قد اكتشف وشرع في بناء مرافق الشركة على الرغم من عدم تصديره بعد، ارتفع عدد الأفراد تحت السيادة البريطانية إلى 225. ومع تدفق صادرات النفط في العام التالي، ارتفع العدد إلى 528، ومن ثم إلى 1651 في عام 1947[46]، وتواصل العدد بالارتفاع على نحو

(42) QDL, IOR/R/15/1/731(1), <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023415996.0x00000f>.
(43) QDL, IOR/R/15/1/303, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023510892.0x000019>.
(44) QDL, IOR/R/15/1/743, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100000000193.0x0002cf>, and QDL, IOR/R/15/1/731(1), <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023415995.0x0000b4>.
(45) QDL, IOR/R/15/1/308, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100022744559.0x000008>,
(46) QDL, IOR/R/15/1/303, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023510892.0x000019>.

مطرد في السنوات التي تلتها. في المقابل، ففي مسقط، التي تمتعت تاريخياً بعلاقة سكانية أوطد بشبه القارة الهندية مقارنة بالكويت، لم يكن يوجد إلا نحو 500 من الرعايا الهنود تحت السيادة البريطانية حتى خمسينيات القرن الماضي (أغلبيتهم من التجار)، ولم يتغير هذا الحال حتى اكتشاف النفط فيها في الستينيات[47].

وأدت الأحداث في الكويت في الحقبة من بداية تصديرها النفط عام 1946 حتى استقلالها عام 1961، دوراً محورياً في تطور نظام الكفالة في الخليج من الجذور التي تم زرعها في البحرين. وقد غذى هذا التطور على وجه الخصوص عاملان مهمان، جعلا حالة الكويت تختلف عن حالة البحرين: أولهما هو أنه على الرغم من أن تصدير النفط بدأ في البحرين، إلا أن الكويت كانت أول دولة في الخليج تدفقت عليها كميات هائلة من إيرادات النفط على نحو استثنائي أدى إلى مضاعفة دخل الدولة أكثر من 50 مرة في غضون بضعة أعوام. إضافة إلى ذلك، وعلى نقيض الحال في البحرين، لم يستطع البريطانيون بسط سيطرتهم كاملة على إدارة الشؤون المحلية في البلاد، حيث استطاع نظام الحكم المحلي أن يحافظ على نسبة أكبر من استقلاليته مقارنة بشبيهه في البحرين.

تواصلت أعداد العمال المهاجرين الخاضعين للسيادة البريطانية في التصاعد على نحو مطرد مع تصدير النفط. فبحلول عام 1953، كان هناك نحو 3000 من الهنود و2000 من الباكستانيين المقيمين في الكويت تحت السيادة البريطانية، وقد كانوا يعملون أساساً في شركة نفط الكويت KOC ومشاريع «خطة التنمية» في مدينة الكويت. وكما كان الحال في البحرين، تزايد قلق السلطات البريطانية من هذا الكم المتصاعد من العمال الخاضعين لسيادتها القضائية، وأصبحت قضية التحكم والسيطرة عليهم أمنياً قضية ملحة، وخصوصاً بعد نشوب الاضطرابات في ما بينهم. ففي عام 1948، نفذ العمال الهنود والباكستانيون في شركة النفط إضراباً موسعاً، أعقبه إضراب موسع آخر من الجنسيات نفسها عام 1953[48].

بناء على ذلك، تم إصدار حزمة من القوانين بداية من عام 1947، كانت تشبه تلك التي استخدمت لتنظيم هجرة «الأجانب» في البحرين. فأصدرت لائحة تنظيم جوازات السفر في العام نفس[49]، وبدأت الوكالة السياسية البريطانية بإصدار تأشيرات السفر للقادمين من الخارج نيابة عن حكومة الكويت. كما صدر أول قانون جنسية كويتي في عام 1948، وأصدر رئيس دائرة الجوازات إخطاراً في العام التالي يلزم جميع الأجانب بالتسجيل لدى الدائرة[50]. كما أُصدرت

(47) QDL, IOR/R/15/1/731(1), <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023415996.0x00000d>.
(48) QDL, IOR/R/15/1/731(1), <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023415995.0x00007a>.
(49) QDL, IOR/R/15/1/311, <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100022822680.0x000009>.
(50) QDL, IOR/R/15/1/731(2), <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023807432.0x000046>.

قوانين تنظم إصدار تصاريح الإقامة للوافدين في عام 1952، ألزمت الأشخاص الخاضعين للسيادة البريطانية بالحصول على تصاريح الإقامة من الوكيل السياسي البريطاني[51].

وكما كانت الحال في البحرين، أدخل البريطانيون نظام الكفالة كوسيلة سهلة وخفيفة بيروقراطياً من أجل تنظيم العمالة الوافدة في الكويت الخاضعة لسيادتهم. فكما يروي الأنثروبولوجي الشهير من أكسفورد بيتر لينهارت عن زيارته الكويت عام 1953[52]، فقد كان عليه أن يبحث عن كفيل قبل وصوله إلى الكويت، إذ إن الإدارة البريطانية وضعت ذلك كشرط لأي زائر للدولة، حتى ولو كانت زيارته لمدة قصيرة. وعلى غرار الوضع في البحرين، ارتفع الطلب على العمال المنزليين على نحو مطرد خلال الخمسينيات، وخصوصاً من جانب الموظفين الأجانب في شركة النفط من ذوي الياقة البيضاء. وعلى المنوال نفسه، تطلب استقطاب هذه العمالة كفيلاً يتعهد بإعادة العامل إلى بلده عند إنهاء خدمته[53].

غير أن الوضع اختلف في ما يتعلق بالعمال الوافدين الخاضعين لسيادة الحاكم المحلي، الذين واجهوا مجموعة مختلفة من القواعد والإجراءات التي كانت أسهل نسبياً من تلك المطبقة على الوافدين تحت السيادية البريطانية خلال حقبة الخمسينيات؛ بل إن مبدأ الكفالة لم يكن يطبق عليهم حينها. ففي عام 1952، كان هناك إلغاء متبادل لمتطلبات التأشيرات مع سورية ولبنان، وهو ما سبب امتعاضاً عند السلطات البريطانية لعدم استشارتها في المسألة. وكان واقع الحال أنه خلال مدد طويلة من الخمسينيات، لم يَحْتَجْ رعايا دول الخليج الأخرى (باستثناء مسقط)، إضافة إلى العراق والسعودية ولبنان وسورية ومصر وفلسطين إلى تأشيرات دخول، ناهيك بكفيل، للسفر والعمل في الكويت[54].

في المقابل، انتقلت ممارسات شركة النفط في البحرين من ناحية تصنيف العمال إلى الكويت، وهذا لم يكن غريباً نظراً إلى التنسيق الوثيق بين الوكالة السياسية البريطانية في الكويت والبحرين، حيث استمر الهوس بتصنيف العمال بحسب الجنسية والعرق والطبقة والحالة الزوجية، وأرسلت تقارير مطولة ودورية عن الموضوع من جانب مسؤولي شركة النفط والوكالة السياسية. وكما كانت الحال في البحرين، نشطت هذه التقارير بوجه خاص عند اندلاع الإضرابات و«المشكلات» من جانب العمال، حيث تضمنت هذه التقارير معايير مفصلة ودقيقة لأحجام وأنواع الغرف المختلفة لكل مجموعة من العمال وفقاً للتصنيفات المذكورة أعلاه. وقد

(51) QDL, IOR/R/15/1/731(1), <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023415995.0x000089>.

(52) Peter Lienhardt, *Disorientations: A Society in Flux: Kuwait in the 1950s*, edited by Ahmed al-Shahi, Middle East Cultures Series; v. 19 (Reading, UK: Ithaca Press, 1993), p. 30. Quoted in: Longva, *Walls Built On Sand: Migration, Exclusion, and Society in Kuwait*, p.109, note 2.

(53) Letter from foreign office to Gulf political resident inquiring regarding availability of jobs in Gulf for domestic workers from Seychelles, 22 August 1958. FO 371/132892, The National Archives [heareafter BNA].

(54) QDL, IOR/R/15/1/731(1), <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023415995.0x000088>.

أدت «المقارنات النسبية بحالات العمال في شركات النفط الأخرى في المنطقة، ولا سيّما شركة النفط في البحرين، دوراً رئيسياً في تطوير هذه المعايير»[55].

عقب إضراب العمال الهنود والباكستانيين في آب/أغسطس 1948، أرسلت وزارة الخارجية البريطانية خبير عمل إلى الكويت في شباط/فبراير 1949 ليتحقق من أوضاع العمال في شركة النفط. وأشار التقرير إلى أن عدد العمال في الشركة ارتفع من 1,900 عامل في بداية عام 1947 إلى أكثر من 18,000 عامل في كانون الثاني/يناير 1949. وارتفع عدد الهنود العاملين في الشركة في الحقبة نفسها من 236 إلى أكثر من 4,000. وعلى نمط التقارير نفسها في البحرين، ركز جزء كبير من التقرير على تصنيف العمال بحسب فئات الجنسية والعرق التالية: البريطانية، والأمريكية، والهندية، والباكستانية، والعرب، و«السكان المحليين» (أي المواطنين). وقد ركز التقرير بوجه خاص على ظروف العاملين من الهند وباكستان نظراً إلى سيادة بريطانيا عليهم، وهم تم تصنيفهم بحسب الديانة، والمهارة الوظيفية، فضلاً عن الحالة الزوجية. وقد حظيت حالة السكن الذي خصص لكل من هذه الفئات العمالية باهتمام خاص من جانب الخبير، الذي شدت انتباهه «القرية» التي بنيت للعمال العرب نظراً إلى أنها كانت «رديئة» على نحو استثنائي[56].

كانت قضية توظيف الكويتيين والعرب في مقابل الباكستانيين والهنود قد أصبحت مسألة تصادم بين الحاكم والمسؤولين البريطانيين. ولم يكن ذلك مستغرباً، ليس لرواج القومية العربية فقط في هذه الحقبة، بل لكون كل من هاتين الفئتين تحت سيادة الطرفين المختلفين أيضاً. لذلك حاول كل طرف زيادة الموظفين من الجنسيات الوافدة التي تقع تحت سيادته؛ فضغط الحاكم على شركة النفط لزيادة توظيف العرب الخاضعين لسيادته[57]، بينما تردد المسؤولون البريطانيون الذين رأوا ذلك كخطوة «خطرة». وكانت الاستراتيجية التي تبناها المسؤولون البريطانيون السياسيون هي زيادة أعداد الموظفين العرب في شركة النفط بوتيرة «يتم السيطرة عليها بعناية»، بحيث تضمن رضا الحاكم ولكن تبقي أرقام العرب منخفضة نسبياً، بينما تتم زيادة هجرة الوافدين تحت سيادتهم، وخصوصاً من شبه القارة الهندية[58]. وبذلك، تم تسييس إجراءات التوظيف وتصنيف العمال بناء على الجنسية، وأصبحت هذه الحالة جزءاً لا يتجزأ من الشأن العمالي والسياسي في الخليج حتى يومنا هذا، مع اختلاف تفاصيل تطبيقها على مر الزمن.

---

(55) انظر كمثال المراسلات بين شركة النفط والوكالة السياسية عقب إضرابات عمال من الهند وباكستان عام 1953 LAB 13/483, BNA.

(56) M.T. Audsley, Report on Labour Conditions in KOC, February 1949, LAB 13/483, BNA.

(57) Letter from British embassy in Beirut, 18 June 1957, LAB 13/1187, BNA.

(58) Letter from political agency in Kuwait, 25 June 1957. LAB 13/1187, BNA.

كما برزت في هذه الحقبة شركات «استقدام الأيدي العاملة» (Manpower Agencies) لتصبح جزءاً لا يتجزأ من المشهد العمالي في الخليج. وقد تطور نوعان أساسيان من هذه الشركات: أولها كانت وكالات مقرها في الخارج مكلفة باستقطاب الأيدي العاملة من دولها إلى الشركة في الكويت. وقد لاقت هذه الوكالات رواجاً لدى شركات النفط، التي عينت وكلاء لها في دول متعددة لإيجاد موظفين مناسبين على نحو منظم ودوري، كما كانت حال الوكيل الخاص لشركة نفط الكويت في بومباي. أما النوع الثاني من الشركات، فكانت شركات مقاولات محلية توفر الأيدي العاملة على نحو مؤقت وبحسب الطلب للشركات التي تعاني نقصاً طارئاً في الأيدي العاملة محلياً، بحيث تدفع الشركة إلى المقاول الذي يوفر الأيدي العاملة، بينما يتكفل المقاول بدفع رواتب الموظفين بعدما يأخذ عمولته. وعلى الرغم من وجود هذا النوع من مقاولي الأيدي العاملة في البحرين، إلا أن استخدامهم انتشر على نحو موسع في الكويت والسعودية وقطر بعد تصدير النفط. وكانت شركات النفط من أوائل من استخدم هؤلاء المقاولين لتوظيف العمال محلياً، حيث لجأت شركة نفط الكويت إليهم منذ عام 1949[59]، وكانت الحال مماثلة في السنوات الأولى لأرامكو في السعودية[60] وشركة النفط في قطر[61].

سادساً: إعادة السيادة وحصر حق الكفالة على المواطنين

أدت استقلالية الحاكم الشيخ عبد الله السالم إلى بروز علاقة مشحونة وتنافسية بينه وبين المسؤولين البريطانيين وشركة النفط، بحيث كان على الأطراف الثلاثة العمل بعضهم مع بعض حيناً، والمناورة في ما بين بعضهم البعض حيناً آخر. ومع مرور الخمسينيات، بدأ الحاكم المحلي بتوسيع سلطاته والعمل على نحو مستقل عن الأطراف الأخرى، حتى بلغت هذه الحالة ذروتها مع استقلال البلاد عام 1961، فانعكس ذلك على الأوضاع العمالية في البلاد.

في عام 1954، أنشأت حكومة الكويت لجنة عمالية تضم أعضاء كويتيين وبريطانيين للإشراف على إصدار تأشيرات العمل في البلاد[62]، حيث كان هدف اللجنة هو «تصميم

---

(59) من ضمن هؤلاء المقاولين كانت شركات «الغانم للأيدي العاملة الماهرة» التي أتت بموظفين عراقيين مهرة، و«شركة الكويت للمقاولات» التي وفرت عمالاً محليين، و«شركة المقاولات والإنشاء»، التي وفرت عمالاً محليين أيضاً لشركة النفط. في الإجمال، كان هناك تسع شركات مقاولات وفرت أيدي عاملة بمبدأ العمل اليومي لشركة النفط الكويتية في بداية عملها. للمزيد انظر: Report by M.T. Audsley on visit to Kuwait between 3 February 1949 and 10 February 1949, p. 26, LAB 13/483, BNA.

(60) كمثال شركة المقاولات باحسين، بن لاحج، والتميمي (BLT)، التي استقطبت الكثير من العمال البحرينيين للعمل في المنطقة الشرقية في خمسينيات القرن الماضي. مقابلة مع عبد العزيز الشهابي.

(61) قد تكون أشهرها شركة جاسم درويش للتوظيف في قطر.

(62) Letter from political agency, 25 May 1954, LAB 13/483, BNA.

سياسات دخول الأجانب للعمل في الكويت (بما فيها قضية إصدار الفيز وتأشيرات العمل)»[63]. ومع مرور الزمن، بدأت الخلافات تظهر بين المسؤولين البريطانيين والكويتيين؛ ففي عام 1959، توجه الكويتيون نحو إصدار قانون عمل جديد مبني على قانون العمل البحريني 1957، يطبق على جميع الأشخاص الخاضعين لسيادتهم. وقد أناطوا كتابة الصيغة الأولية بخبير مصري من دون استشارة البريطانيين، الأمر الذي أغضب هؤلاء بحجة أنه ما لم يتم التنسيق بين السيادتين، فإن هذا سيخلق مجموعتين مختلفتين من القوانين المطبقة على العمال تحت السيادة الكويتية مقابل العمال تحت السيادة البريطانية البالغ عددهم 25 ألف فرد. إضافة إلى ذلك، أراد المسؤولون البريطانيون تجنّب ظهور القوانين المطبقة على العمال تحت سيادتهم كانها أقل تقدمية من تلك المطبقة على العمال تحت السيادة الكويتية في القانون الجديد[64]. كما شعرت السلطات البريطانية أن القانون المقترح يمهد للحكومة الكويتية أن تستولي على عدة محاور كانت تخضع للسيادة البريطانية سابقاً، إذ تطلب القانون الجديد من جميع العمال (بمن فيهم العاملون في شركة نفط الكويت) الحصول على تصريح عمل من إدارة التنمية الاجتماعية.

بذلك، أصبحت ظاهرة السيادة المنقسمة بين البريطانيين والحاكم قضية مسيسة محلياً تسبب حرجاً متصاعداً للحاكم، إذ كان يُنظر إليها بصورة متزايدة من جانب الكثير من الكويتيين على أنها اعتداء على سيادتهم[65]. وعموماً أصبح مبدأ السيادة المنقسمة حالة شاذة على مستوى العالم مع انتشار مبدأ استقلال الدول المستعمَرة في الخمسينيات. ومع مرور الوقت، أصبح حتى المسؤولون البريطانيون ينظرون إليه كممارسة مكلفة ومرهقة إدارياً. فمع ارتفاع عدد الوافدين في الكويت، زاد عدد القضايا القانونية التي تنظر فيها المحاكم البريطانية من أربع قضايا في عام 1953 إلى 200 قضية في عام 1955[66]. وبذلك، أصبح مبدأ إعادة السيادة القضائية والسياسية على كل سكان الدولة للحاكم المحلي أمراً مرغوباً فيه من جانب الكويتيين والبريطانيين معاً. بدأت عملية إعادة نقل السيادة إلى الدولة الكويتية في شباط/فبراير 1960، واستكملت العملية مع الاستقلال الكامل في شباط/فبراير 1961. وبذلك، فإن السيادة القضائية على جميع المقيمين، سواء أكانوا مسلمين أم «أجانب»، أصبحت الآن تخضع للحكومة الكويتية.

أدت حقبة إعادة السيادة إلى حدوث تغيرات محورية في طبيعة نظام الكفالة الحديث في الخليج. فمع الاستقلال، كثفت مؤسسة الدولة الناشئة من أنشطتها لتعزيز نفوذها وسيطرتها

---

(63) تبع ذلك إعلان أول نظام عمل للموظفين في الحكومة الكويتية، كان مبنياً إلى حدٍ كبير على نظام العمل في شركة النفط الكويتية. انظر: Letter from Political agency in Kuwait, 28 November 1955, LAB 13/483, BNA.

(64) Letter from British embassy in Beirut, 28 March 1959, LAB 13/1187, BNA.

(65) Letter from political agency Kuwait, Dated 2 April 1959, LAB 13/1187, BNA.

(66) S. C. Smith, *Kuwait, 1950-1965: Britain, the al-Sabah, and Oil* (Oxford; New York: Oxford University Press, 1999), pp. 100-105.

على السكان. وكما كانت الحال في الكثير من الدول المستقلة حديثاً، زادت الحقوق والمزايا الممنوحة للمواطنين. وفي السياق الخاص بالكويت وبقية دول الخليج، التي تفردت في هذه المرحلة بكونها تعتمد على أغلبية من العمال الوافدين، انعكس ذلك زيادة في القيود والفروق القانونية بين المواطنين والوافدين[67]. ففي عام 1958، ظهرت دعوات من جانب بعض الكويتيين إلى إدراج جنسيات كانت تحت سيادة الحاكم المحلي ولا تتطلب تأشيرات للعمل، مثل الفلسطينيين، تحت نظام الكفالة مثل ذاك الممارس على الأجانب تحت السيادة البريطانية[68]. وفي عام 1960 صدر قانون جنسية كويتي جديد يعتمد أساساً على مبدأ «حق الدم» (jus sanguinis)[69] حيث أصبح من المستحيل فعلياً على الوافدين الحصول على الجنسية. وكان هذا على خلاف قانون الجنسية السابق لعام 1948 الأقرب إلى مبدأ حق الأرض (jus soli)، الذي حصل بعض من الوافدين العرب بواسطته على الجنسية الكويتية[70].

تواترت التشريعات التي حصرت عدداً من المزايا الاقتصادية في المواطنين. فصدر مرسوم يحصر ممارسة المحاماة في الكويتيين فقط (المرسوم الرقم 1960/21)، وآخر يحصر التقاعد الحكومي في المواطنين (المرسوم الرقم 1960/3)، وفتح الصيدليات (القانون الرقم 1960/25)، إضافة إلى قيادة سيارة الأجرة والحصول على منحة حكومية في الخارج[71]. وحصر القانون التجاري لعام 1964 الوكالات في الكويتيين فقط من دون أي وسطاء، وفرض على أي مستثمر أجنبي أن يكون له شريك كويتي يمتلك أغلبية الأسهم[72]. وصدر قانون العمل للقطاع الخاص لعام 1964، الذي حدد مدة العقود مع الموظفين الأجانب بما لا يزيد على خمس سنوات، ويفرض على كل العمال الأجانب التسجيل لدى الدولة، على أن تكون أولوية الوظائف للكويتيين ثم للعرب الآخرين[73]. وتبع ذلك اقتصار حق الكفالة على المواطنين والشركات

---

(67) Dispatch from the political agent, 14 August 1960, FO 371/148911, BNA.

(68) رسالة من ح.ع.م في بريد القراء، مجلة **الفجر** (الكويت)، العدد 48 (14 تشرين الأول/أكتوبر 1958)، ص 10. تمثل هذه أول ذكر قد مر علي لمصطلح «الكفالة» عند استعماله للحديث عن العمال الوافدين. شكر خاص لطلال الرشود لتزويدي بالوثيقة.

(69) يعرف jus sanguinis في القضاء بأن رابطة الدم من ناحية الأب هي المبدأ الأساسي لحق الجنسية، وعادة ما يقارن ذلك مع مبدأ حق الأرض (jus soli)، الذي يقر بأن للإنسان الحق في جنسية الأرض التي ولد فيها، وهو ما يطبق في بعض الدول مثل كندا وأمريكا، عادة بالتزامن مع مبدأ حق الدم. انظر: Letter from Political agency, 11 September 1960, FO 371/148911, BNA.

(70) QDL, IOR/R/15/1/731(1), <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023415995.0x000088>.

لنص قانون الجنسية، انظر: QDL, IOR/R/15/1/731(2), <http://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023807432.0x000044>.

(71) Letter by Richmond, FO 371/148911, BNA.

(72) BNA, FO 371 174601.

(73) للمزيد حول مزايا المواطنين: Jill Crystal, *Oil and politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1995), pp. 79-80.

الكويتية. وبحلول عام 1969، كان مبدأ الحصول على تأشيرة عمالية عبر كفيل كويتي مبدأ مطبقاً بوجه عام في البلاد، وجرى تدوين ذلك رسمياً في تعديل قانون الإقامة للأجانب لعام 1975، مع تحديد دور الكفيل على نحو صريح بوصفه صاحب العمل[74].

كما بيَّنا، لم تكن هذه الممارسة المتعلقة بكفالة العمال الوافدين بالأمر الجديد على الساحة، إذ إنها طبقت على نطاق واسع من جانب السلطات البريطانية في الخليج منذ العقود الأولى من القرن العشرين. لكن التغير المحوري الذي أدخلته الحكومة الكويتية تمثل بحصر كفالة العمال الوافدين في المواطنين. ففي ظل حكم السيادة البريطانية، أكان ذلك في البحرين أم في الكويت، كان في إمكان الوافدين أيضاً أن يكفلوا وافدين آخرين للقدوم والعمل. إلا أنه تم تشديد القوانين من جانب السلطة المحلية في حقبة الاستقلال، وكانت النتيجة هي تبلور السمات الفريدة لنظام الكفالة في دول مجلس التعاون التي لا تزال موجودة حتى اليوم: هجرة عمالية غير مقيدة، في مقابل حقوق جنسية مقيدة، بحيث يتم التحكم في هذه الهجرة عبر نظام كفالة المواطنين للوافدين من العمال.

انتشرت هذه السياسة من الكويت إلى السعودية ودول الخليج الأخرى تحت الاستعمار البريطاني مع توجهها نحو الاستقلال في الستينيات. ففي البحرين، وبناء على قانون مشابه صدر في الكويت في السنة التي سبقتها، صدر قرار يتطلب تسجيل كل الشركات في غرفة التجارة في شباط/فبراير 1961[75]، وهو ما مأسس التوجه نحو احتكار رأس المال الوطني للسوق المحلية. ففي العقود السابقة وجد الكثير من شركات ووكالات الاستيراد المملوكة من جانب تجار هنود[76]، وكانت هذه مصدر قلق للحاكم المحلي والتجار المحليين[77]. ومع تطبيق قانون تسجيل الشركات، كان هناك بعض التجار الهنود والباكستانيين والبدون الذين لم يسمح لهم بتسجيل شركاتهم، وتم رفض عضويتهم. وفي السنة نفسها، أصدرت السعودية قانوناً تلزم كل الشركات بأن تكون مملوكة لمواطنين بنسبة 51 بالمئة على الأقل، ولكن ذلك استثنى العرب، بحجة أن القوانين نفسها تطبق عليهم كالمواطنين. إلا أنه سرعان ما تم تقوية وضع ملاك رؤوس الأموال المحليين مقارنة بغيرهم، حيث منع الأجانب، باستثناء اليمنيين، من فتح الشركات والدكاكين الصغيرة عام 1966، كما ألغيت القوانين السابقة التي سمحت لكل التجار العرب بالدخول إلى السوق من دون إقامة[78]. هكذا نرى أن القوانين بدأت تنتشر وتتلاقح في ما بينها في دول الخليج.

(74) Longva, *Walls Built On Sand: Migration, Exclusion, and Society in Kuwait*, pp. 78-79.

(75) BNA, FO 371/1567171960.

(76) BNA, FO 371/91297.

(77) BNA, FO 1016/684.

(78) Kiren Aziz Chaudhry, *The Price of Wealth: Economies and Institutions in the Middle East*, Cornell Studies in Political Economy (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1997), p. 87.

كما بدأت سياسات توطين الوظائف والإحلال بالظهور، وخصوصاً في الوظائف المرتبطة بالدولة؛ ففي البحرين، تم الاتفاق بين حكومة البحرين ومجلس التجارة على بحرنة المطار المدني عام 1968، وأوصى مسح مجلس التنمية بإعطاء أربع سنوات إنذار لكل التجار الهنود والباكستانيين لإنهاء أعمالهم التجارية أو الحصول على شريك بحريني[79]. وعلى الرغم من أن سياسة التوطين نجحت على مستوى رأس المال، فإنها لم تنجح على مستوى العمال إلا في شركات المشاريع العامة، إذ إن القطاع الخاص قاومها، معللاً، بالحجة القديمة ـ الجديدة، بغياب البحرينيين من ذوي المهارات المطلوبة[80]. وكانت حكومة البحرين قد أتت بمفتش عمالي عام 1959 ليتأكد من تطبيق قانون العمل في كل الشركات، بما فيها شركات القطاع الخاص. ولكن تم تطفيش وعرقلة هذا المفتش، وسرعان ما بان بأن مؤسسات الدولة غير قادرة ولا تريد تطبيق قوانين العمل في القطاع الخاص البحت واتخاذ الإجراءات اللازمة على من لا يطبقه[81]. وبذلك انحصرت سياسة البحرنة والرقابة الحكومية على الحقوق العمالية في المشاريع العامة، بحيث لم تستطع الدولة بسط سيطرتها على الشركات الخاصة العائلية، التي تُرك المجال لها مفتوحاً لتوظف من تشاء وبالأحوال التي تريدها من دون أي رقابة فعلية عليها.

أما في السعودية، فمنذ عام 1958 تم إصدار قوانين تفرض على الأجانب الحصول على رخصة عمل، وكان المسؤولون يعطونها فقط لمن «لديهم خبرات ليست موجودة بين المواطنين»، بحيث لا يزيد عدد الأجانب في أي مؤسسة على 25 بالمئة، ولا تتعدى الرواتب المدفوعة لهم 55 بالمئة من إجمالي الرواتب[82]. وفي البداية، استثني الوافدون العرب من هذا القانون جرياً على مبدأ معاملتهم كمواطنين. إلا أن هذا الأمر ما لبث أن حُصر في الستينيات في السعوديين واليمنيين، بحيث مثّل اليمنيون الأغلبية الساحقة من الوافدين إلى السعودية في تلك الحقبة، وكانت المؤسسات الرسمية ما زالت تقنن أعداد الوافدين بناء على توجهات الملك الفيصل. ولم تكن القوانين والإجراءات قد ثبتت على نحو واضح وموحد على كل المؤسسات الحكومية بعد، نظراً إلى عدم مركزية اتخاذ القرار فيها. كمثال، كانت بعض المؤسسات تتطلب وسيطاً سعودياً في أي مناقصات لها، بينما كانت مؤسسات حكومية أخرى تحذر الشركات الأجنبية من دفع أي عمولة لوسيط سعودي[83]!

وكما كانت الحال في الكويت، بدأت السلطات البريطانية بإعادة حقوق السيادة إلى الدول الواقعة تحت استعمارها في الخليج في الستينيات، بحيث انتهى نظام «السيادة المنقسمة» كلياً

(79) BNA, FCO 8/532.
(80) BNA, FO 371/168672, 1962.
(81) BNA, FO 371/156717.
(82) BNA, FO 371/133156.
(83) BNA, POWE 63/1024, PET/1066/658/5.
تقرير من السكرتير الثالث (التجاري) في زيارة ميدانية للمنطقة الشرقية بتاريخ 24 تشرين الأول/أكتوبر 1968.

مع استقلال هذه الدول عام 1971. ففي شباط/فبراير1961، فوضت السلطات البريطانية الحكومة البحرينية إصدار شهادات عدم الممانعة (No Objection Certificate) وتأشيرات إعادة الدخول (re-entry visa) للرعايا الأجانب تحت سيادتها، بحيث تبنت الحكومة البحرينية الإجراءات التي تم تطويرها تحت الإدارة الاستعمارية، على أن يبقى للسلطات البريطانية حق إصدار تصاريح الإقامة. وبحسب المقيم السياسي البريطاني، فقد كانت الحكومة البحرينية تتولى مهماتها بالتحكم في أعداد وتشكيلة الوافدين من ناحية الجنسيات على نحو سلس، فابن الوز عوام[84].

تم تحويل كامل السلطات المتعلقة بالهجرة والإقامة إلى حكومة البحرين عام 1964. ومن الطرائف المتعلقة بالمناقشات التي دارت حول الأشخاص الذين سيتم استثناؤهم للبقاء تحت السيادة البريطانية، فإضافة إلى الموظفين السياسيين والعسكريين، كان المسؤولون البريطانيون حريصين على استثناء عمال الخدمة المنزلية أيضاً، نظراً إلى أهميتها بالنسبة إليهم، لأن «هناك صعوبة كبيرة في الحصول على عمال الخدمة المنزلية في البحرين» كما رأينا (بحسب رأيهم). ولم يهدأ للوكيل السياسي البريطاني بال حتى حصل على تطمينات أكيدة من البحرينيين على تسهيل دخول عمال الخدمة المنزلية![85]

أبدت السلطات البريطانية اهتماماً حثيثاً في الإشراف على سن التشريعات المحلية الجديدة المتعلقة بالهجرة، التي كانت مبنية على ما كانوا يمارسونه سابقاً، والتأكد من أهلية السلطات البحرينية لتطبيقها. وبناء على ذلك، تجذَّر نظام الكفالة رسمياً في صلب التشريعات المحلية التي صدرت عام 1964 لإدارة أمور الوافدين، بناء على التشريعات البريطانية السابقة. فبحسب التشريع، يتطلب من أي وافد أن يحصل على ترخيص إقامة من إدارة الهجرة (المادة 15)، ولن يتم إعطاء أو تجديد الإقامة لشخص يود بدء أو مواصلة العمل في البحرين، إلا إذا كان هناك ترخيص من دائرة العمل لرب العمل بأن يقوم بتوظيف الشخص (مادة 18). كما كان على صاحب العمل أن يضع وديعة لا تتعدى ألف روبية لتحمل تكاليف تسفير الوافد، أو أن يدخل في تعهد مع دائرة الهجرة بأنه سيتكفل بهذه الإجراءات التي ستكون قانونياً بمنزلة دَين عليه (المادة 8 أ). كما أعطى التشريع السلطات الحق بترحيل أي شخص مخالف لبنود هذا القانون (المادتان 24 و25). وبذلك، تواصلت الجدلية بين الجانب الأمني والجانب الاقتصادي في ما يتعلق بهجرة الوافدين إلى دول الخليج، بحيث كان ينظر إليهم كضرورة اقتصادية وخطر أمني محتمل في الوقت نفسه، لذلك يجب التحكم فيهم وتقنينهم، وهذا أساس العقلية التي تواصل التحكم بهم حتى يومنا هذا.

(84) BNA, FO 371/156717.

(85) BNA, FO 371/174545.

ومن مفارقات هذه الحقبة أن الحاكم المحلي في البحرين كان ضد إعادة السيادة إليه لأنه لم يكن يريد «التعامل مع مشكلات الأجانب» في البحرين، وكان المسؤولون البريطانيون هم الذين يدفعونه نحو استرجاع السيادة[86]. ومع مرور الوقت، قبل الحاكم بذلك على مضض، وأعاد البريطانيون تدريجاً السيادة حول القضايا المدنية، والعمالية، والجنائية، وشؤون الهجرة حتى استقلال الدولة كلياً في آب/أغسطس 1971[87]. وفي نهاية عام 1971، كانت جميع دول مجلس التعاون الخليجي قد حققت استقلالها، مع عودة كامل السيادة السياسية والقضائية على جميع المقيمين فيها. وهكذا، فإن الأجانب الذين كانوا في السابق خاضعين للسيادة القضائية البريطانية، أصبحوا الآن يخضعون لقوانين ومحاكم الدولة المحلية. وعلى غرار ما حدث في الكويت، بدأت كل من هذه الدول بتمرير قوانين تحصر عدة مزايا اقتصادية على المواطنين فقط؛ فسُنّت تشريعات تتطلب أن تكون أغلبية الأسهم في أي شركة مملوكة من جانب المواطنين، وتم حصر كفالة الوافدين بالمواطنين. وبذلك فإن الدولة، التي كانت تعتمد في السابق على السلطات البريطانية للتعامل مع «الأجانب»، قامت الآن بتفويض الكفيل المواطن للتعامل مع الوافدين.

خاتمة

مع اكتمال حقبة الاستقلال في بداية السبعينيات، كان نظام الكفالة قد أخذ شكله الحديث في دول الخليج العربية. تبع ذلك سريعاً الطفرة النفطية لعام 1973، التي صاحبها ارتفاع أعداد الوافدين العاملين في الخليج بالملايين. وأصبح نظام الكفالة الذي طُور على مدى العقود السابقة هو محور عملية تنظيم تدفق الوافدين في سوق العمل منذ تلك الحقبة إلى يومنا هذا. وقد أضحى نظام الكفالة اليوم قضية رئيسية تشغل بال لا دول الخليج فحسب، بل بال جهات ومؤسسات ممتدة على مستوى العالم أيضاً، وذلك نظراً إلى تبعاته على سوق العمل والملايين من الوافدين الذين يعملون تحت إطاره. وحتى يتم التطرق إلى هذا النظام على نحو واف وإصلاحه، من الضروري أن نفهم الجذور التاريخية لنشأته.

لذلك، كان هدف هذا الفصل هو تفصيل تاريخ نشوء نظام كفالة العمال الوافدين في دول الخليج العربية، حيث انصب تركيزنا على تبلور نظام الكفالة كمجموعة من القوانين والإجراءات البيروقراطية التي ربطت بين الكفيل والعامل الوافد المكفول والدولة. ولفهم هذا النظام، كان علينا تتبع جذوره في حقبة الاستعمار البريطاني في الحقبة من عشرينيات القرن الماضي حتى استقلال كل دول الخليج في الستينيات والسبعينيات. وقد برز أول ملامح هذا النظام مع محاولة

(86) Letter from British Political Agency in Bahrain, 26 February 1966, FO 371/185350, BNA.

(87) للمزيد حول إعادة السيادة في الخليج من قبل البريطانيين، انظر: BNA, FCO 8/107, FO 371/185360, FCO 8/1649 and FCO 8/1015.

الإدارة البريطانية تقنين صناعة اللؤلؤ في البحرين، إذ نظر المسؤولون البريطانيون إلى العمال الذين يأتون إلى البحرين من بقية الخليج في موسم الغوص كضرورة اقتصادية ومشكلة أمنية في آن واحد، وهو ما تطلب إدارتهم عبر حزمة من القوانين والإجراءات أسست لبذور نظام الكفالة الحديث. واستلهمت أهم ملامح هذا النظام وطبقت على نطاق واسع مع تزايد العمال الوافدين القادمين إلى شركات النفط، في البحرين أولاً ومن ثم في الكويت وبقية دول الخليج. ومثّلت عملية تقنين العمال الوافدين المنزليين و«العزاب» محطة رئيسية في تبلور هذا النظام. ومع إعادة السيادة الإدارية والقضائية على الأجانب إلى دول الخليج مع استقلالها، توارثت بيروقراطيات هذه الدول نظام الكفالة، مع تغيير محوري يتمثل بحصر قدرة كفالة العمال الوافدين على المواطنين فقط. وبذلك ولد نظام الكفالة الحديث الذي تستمر أهم آلياته القانونية والبيروقراطية بالتحكم في أحوال العمال الوافدين في الخليج إلى يومنا هذا.

الفصل العاشر

قراءة في تحولات الحركة النسوية السعودية: من الهامش إلى المركز

نورة الدعيجي

في السادس والعشرين من أيلول/سبتمبر 2017، صدر أمر ملكي يسمح للمرأة السعودية بقيادة السيارة ابتداءً من حزيران/يونيو 2018. قوبل هذا القرار المفاجئ بمشاعر البهجة والاحتفاء من جانب سعوديات وسعوديين كثر، بينما اتخذت مواقف المعلقين داخل المملكة وخارجها اتجاهات مختلفة، راوحت بين من رأوا في الأمر خطوة محدودة جداً في اتجاه «التقدم»[1]، وبين من رأوا فيها مجرّد حملة علاقات عامة[2] لتحسين صورة المملكة وتشتيت الأنظار عن الانتقادات الدولية ضدها، سواء تلك المتعلقة بحرب اليمن أو المتعلقة بـ«التطرف الديني» وداعش، كما أن هناك من رأى أن القرار جاء ليغطي على حملة الاعتقالات التي استهدفت عدداً من الناشطين والمثقفين ومشاهير وسائل التواصل الاجتماعي والمحسوبين على التيار الإسلامي. وأخيراً هناك من رأى فيه محاولة لتعزيز شرعية الدولة[3] داخلياً عبر الانفتاح الاجتماعي واحتواء النشاط النسوي السعودي.

---

(1) Robin Wright, «Why Saudi Women Driving Is a Small Step Forward, Not a Great One,» *The New Yorker* (26 September 2017), <https://www.newyorker.com/news/news-desk/why-saudi-women-driving-is-a-small-step-forward-not-a-great-one>.

تم الدخول على جميع الروابط في هذا الفصل بتاريخ 17 شباط/فبراير 2018

(2) «Saudi Decree Allowing Women to Drive Cars is about Politics, not Religion,» *The Conversation*, 28 September 2011, <http://www.theconversation.com/saudi-decree-allowing-women-to-drive-cars-is-about-politics-not-religion-84809>.

(3) Dennis Ross, «America Should Get Behind Saudi Arabia's Revolutionary Crown Prince,» *The Washington Post*, 12/2/2018, <https://www.washingtonpost.com/news/global-opinions/wp/2018/02/12/america-should-get-behind-saudi-arabias-revolutionary-crown-prince/?utm_term=.eaa78ee833c1>.

إلا أن ما تخفق مثل هذه التحليلات في رؤيته هو كون رفع المنع عن قيادة المرأة للسيارة لم يأتِ من فراغ، وإنما جاء كثمرة لنضال طويل قادته الناشطات النسويات السعوديات، وهو نضال قاد إلى نتائج ذات تأثير حقيقي في حياة المرأة السعودية على المستوى اليومي، وهي أبعد ما تكون من مجرد مكاسب رمزية. وحتى في الحالات القليلة التي تقر فيها بعض التحليلات بنشاط المرأة السعودية، فإنه سرعان ما يتم إهمال دور هذا النشاط[4] واستبعاد كونه أحد مسببات الأمر الملكي أو الاكتفاء بوصفه نشاطاً أقل «جدية» من أوجه أخرى من الحراك الذي حدث في المملكة، إذ يقومون بحصر معنى «جدي» هنا في النشاط السياسي، أي ذلك الذي يتحدى الدولة، ويهدف إلى تغيير طريقة الحكم وإلى إعادة صوغ العلاقة بين المواطن والدولة.

خلافاً لهذه التحليلات، سيوضح هذا الفصل كيف أن النسوية السعودية تطورت في الحقبة 2011 ـ 2018 إلى حركة مستقلة خارج الدولة. وسيقدم الفصل في قسميه الأول والثاني تحليلاً للحركة النسوية السعودية وعرضاً لتطورها من خلال حملات مطلبية متتابعة، وذلك عبر التركيز على لحظتين تاريخيتين رئيستين: لحظة الربيع العربي، ولحظة الحزم ورؤية 2030[5]. في هذا العرض، سيركّز الفصل على توضيح كيفية ظهور نموذج المرأة «الناشطة» في الفضاء العام السعودي، وكيف أفضى هذا التطور إلى صدور الأمر القاضي بالسماح للمرأة بالقيادة. سيبين تتبع هذا التطور كيف أن الحملات التي قامت بها الناشطات النسويات قد وجهت مطالباتها للدولة وفقاً لرؤاها وإطارها الخاص، حيث ركزت الحملات على تبديد الكثير من الأساطير التي روِّجت عن الدولة، مثل تأكيدهن أن الدولة ليست الحامية، وأنهن أنفسهن لسن مجرد كائنات ضعيفة، بلا حيلة، ومتنفعة من حماية الدولة ودعمها. إضافة إلى ذلك، قدمت الناشطات رؤى حول الدين والمجتمع مخالفة للرؤى السائدة التي وظّفت كمبررات لحقوق مواطنة ناقصة للنساء، كما أنهن استخدمن لغة المواطنة والحقوق على نحو مكثف، ودافعن عن أسلوب ومبدأ الحراك والمطالبة من خارج الدولة كوسيلة مشروعة في الفضاء السياسي في السعودية.

لكن ماذا يحدث حين تنجح حركة كانت مهمّشة في تحقيق أحد أهدافها، كالحصول على قرار قيادة المرأة؟ إنها دائماً ما تجد نفسها في مفترق طرق: هل ستتوقف؟ هل ستخبو اندفاعتها؟ هل سيتم احتواؤها؟ هذه هي المرحلة التي تمر بها الحركة النسوية السعودية اليوم. سيحاول

---

(4) عبدالرحمن بن مساعد (@Abdulrahman)، تويتر، 29 أيلول/سبتمبر 2017، <https://twitter.com/abdulrahman/status/913788104410062848>.

(5) لمزيد من التفاصيل حول هاتين اللحظتين، يرجى الرجوع إلى الفصل الذي كتبته بعنوان «من حسم إلى الحزم: النسوية السعودية متجاوزة للتفاوض الأبوي»، حيث تناولت الإطار النظري لمفهوم «اللحظة» في دراسة الحركات الاجتماعية، وفيه ركزت على دراسة الحركة النسوية السعودية ضمن لحظتين هما: لحظة الربيع العربي من 2011 ـ 2014، والتي تلتها لحظة الحزم ورؤية 2030 من 2016 إلى الوقت الحاضر. انظر: «From Hasm to Hazm: Sauid Feminism beyond Patriarchal Bargaining,» in: Madawi Al-Rasheed, ed., *Salman's Legacy: The Dilemmas of a New Era in Saudi Arabia* (London: Hurst Publishing; Oxford: Oxford University Press, 2018).

هذا الفصل في قسمه الثالث أن ينظر في تداعيات استجابة الدولة بصورة مباشرة لأحد المطالب المركزية للحركة النسوية السعودية. بعد ذلك، سيسعى القسم الرابع لتحديد وتحليل تداعيات القرار واللحظة الراهنة التي تشهد صعود الناشطات النسويات من الهامش واحتكاكهن بالأخريات القابعات في المركز، وكذلك بالحركات الأخرى ذات الطابع الإقصائي. وسيأتي القسم الأخير من الفصل ليقدم ملاحظات نقدية وتحذيرية لبعض الاتجاهات والخطابات الإقصائية داخل الحملة نتيجة احتكاكها بالحملات الأخرى ذات الخطاب الإقصائي، وانعكاسات بيئة لحظة الحزم الجديدة عليها، وستشدد هذه الملاحظات على التذكير بما مثلته الحملة من مظلة جامعة ومناهضة للإقصاء وتشديدها على المواطنة الجامعة.

أولاً: لحظة الربيع العربي

مثّل الربيع العربي للنساء السعوديات لحظة ظهور الحركة النسوية السعودية وتشكّل شبكات الناشطات والناشطين التي أنجبت بدورها حملات المطالبة بقيادة السيارة والتصويت في الانتخابات البلدية. إضافة إلى ذلك، مثل الربيع العربي لحظة تحشيد للنساء اللاتي كنّ غير فاعلات في الفضاء العام سابقاً، وجاء هذا التحشيد على هيئة احتجاجات جماعية داخل الجامعات، وقاد إلى تطوّر رئيسي في الحركة النسوية الصاعدة وتقاطعها مع المجموعات الناشطة الأخرى.

تعرض هذه الفقرة كيف أثّرت لحظة الربيع العربي في بزوغ فئات مختلفة لنموذج المرأة الناشطة في الفضاء العام السعودي، مع التركيز على ثلاث فئات: «الناشطات»، و«الحقوقيات»[6]، والشابات غير الفاعلات في الفضاء العام سابقاً. هذه الفئات الثلاث تشكلت وحظيت بشرعيتها بطرائق غير مسبوقة وخارج إطار الدولة ونماذجها المقبولة لظهور المرأة في الفضاء العام. إضافة إلى ذلك، تبيِّن الفقرة كيف أن النسوية السعودية، كما تشكلت على أيدي الفاعلات ضمن هذه الفئات الثلاث، لم تكتف بتحسين موقعها التفاوضي أمام الدولة، بل انتقدت واعترضت على الأسس التي بنيت عليها العلاقة بين المواطنات السعوديات والدولة[7].

---

(6) ناشطات حقوق الإنسان.

(7) في كتاب **الدولة الأكثر ذكورية**، تصف مضاوي الرشيد الدولة السعودية بأنها بدأت ممثلة لنوع من «الوطنية الدينية». وداخل هذه الوطنية كان تشكيل نوع من النموذج المثالي للمرأة السعودية ضرورياً، حيث تم عدّ المرأة السعودية النموذجية أنها المرأة المسلمة المتديّنة، التي تمثّل رمزاً للخصوصية السعودية وأحد مكونات الدولة الرئيسية لاكتساب الشرعية. بعد ذلك، وظفت الدولة المرأة السعودية خلال فترات التنمية والتحديات الإقليمية الإسلامية بوصفها مؤشراً على الحداثة. أما بعد ذلك، وتحديداً في مرحلة 11 أيلول/سبتمبر وما تبعها من حرب على الإرهاب، ترى مضاوي الرشيد أن تحولاً قد طرأ على مشروع الدولة الوطني وخصوصاً في أبعاده المتعقلة بمسألة الجندر، حيث اتجهت إلى تأنيث المظاهر الذكورية فيها والتحوّل عن الاعتماد على نموذج المرأة المحافظة الغائبة لتبرير خصوصيتها.

1 ـ الناشطات

«الناشطات» هن النساء ذوات الميول الليبرالية اللاتي شاركن في حملات قيادة المرأة وحق التصويت في الانتخابات البلدية. يعود تاريخ نشاط بعضهن إلى التسعينيات، لكن أغلبيتهن بدأن نشاطهن في حقبة الربيع العربي. وهن تكمن أهميتهن في الدور الذي أدتنه في تغيير خطاب الدولة على عدد من الجبهات. فهن رفضن فكرة وجود علاقة حماية أبوية بين النساء والدولة ودفعن باتجاه علاقة مختلفة بين هذه الأخيرة والمواطنات. وعلى الرغم من أن هذا الدور بدأ في أواسط عام 2011، إلا أنه بلغ ذروته في حملة قيادة المرأة للسيارة «Women2Drive» عام 2012 وحملة 26 أكتوبر «October 26» عامي 2013 و2014. وعلى نحو أكثر تحديداً، نجد أن تأطير خطابهن لمظلوميتهن اتجه إلى الدولة بدلاً من المجتمع أو الدين في المرحلة الانتقالية من حملة عامي 2011 و2012 إلى حملة عامي 2013 و2014. كما أن هذه الحقبة شهدت تزايد تقاطع هذه الفئة مع غيرها من الحركات الحقوقية المطلبية. وقد أدت هذه التوجهات إلى بروز نزعة ترفض استجداء الحقوق من الدولة الأبوية كوسيلة لتحقيق الأهداف النسوية.

إن المحرك الرئيسي وراء هذا التحول على مستوى الخطاب هو استجابة الناشطات للنقد العام الذي وجِّه إليهن في وسائل التواصل الاجتماعي. على سبيل المثال، وأثناء البدايات الخجولة لنشاطهن، رأى نقاد الحملة أن هدف «كسر التابو الاجتماعي» الذي تبنته الحملة لم يكن مصيباً في إلقائه اللوم على المجتمع وفي تركيزه على قضايا محدودة وهامشية. وعادة ما كان هؤلاء النقاد يقارنون هذا الهدف بالإصلاح القانوني المطلوب لقضايا المطلقات والأرامل اللاتي تقدمن تجاربهن على أنها تعبير عن المعاناة «الحقيقية» لقضية حقوق المرأة في السعودية. ولمواجهة هذه الانتقادات، أعادت حملة قيادة المرأة للسيارة تأطير مطالبها بطريقة تجعلها جذّابه كحملة ذات معنى وأهمية. ففي أيلول/سبتمبر 2011، أعلنت الحملة أن المطالبة بقيادة السيارة ليست سوى حملة واحدة ضمن إطار حركة أكبر اسمها: «حقي كرامتي». حين أعلنت منال الشريف هذا على تويتر، أدرجت ضمن إعلانها وسم: #SaudiWomenSpring أو ربيع النساء السعوديات، وذلك في إشارة إلى أن المبادرة لم تبتعد من تأثرها بالربيع العربي. ونجد هذا الأمر أيضاً في اسم الحركة الجديد نفسه، ذلك أنه في تشديده على مفاهيم «الحق» و«الكرامة» كان يستحضر مُثُل الربيع العربي.

من جهة أخرى، جاء البيان الأول لحملة القيادة بعد انضوائها تحت حملة «حقي كرامتي» بعنوان «هويتنا وأسماؤنا». وفي 25 أيلول/سبتمبر 2011[8]، ذكر البيان أن هدف الحركة هو

(8) «My Right to Dignity: Our Identity and Our Names,» My Right to Dignity, 25 September 2011, <https:// right2dignity.wordpress.com/2011/09/25/right2dignity/>.

القضاء على التمييز المترسخ في العادات الاجتماعية التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية[9]. إلى جانب هذا الموقف الرئيسي، استشهدت ناشطات الحملة على نحو متكرر بتصريح ادلى به الأمير نايف، وزير الداخلية آنذاك، في عام 2005، جاء فيه أن قيادة المرأة للسيارة شأن اجتماعي يقرره المجتمع. أضف إلى ذلك أن الناشطة الرئيسية للحملة، منال الشريف، صورت موضوع منع القيادة على أنه محظور اجتماعي يجب كسره، متجاهلة منع الدولة لقيادة المرأة. تضع هذه الأساليب الخطابية الحملة بصورة واضحة في إطار نسوية الدولة، وهو الإطار الذي تظهر فيه الدولة كمُحْسنة تقدم إلى المرأة حقوقاً سلبتها إياها الأعراف الاجتماعية. لهذا، قد يبدو أن هذه الحملة تمثل ببساطة استمراراً للوسائل المتخذة في حملة القيادة السابقة في حقبة 2007 ـ 2009، التي لا تبدو أنها مختلفة عن نسوية الدولة في الطريقة التي حددت فيها الناشطات علاقتهن بالدولة. إلا أنه من الخطأ أن نتسرع في إصدار مثل هذا الحكم، ذلك بأن هذا الأسلوب ينبغي أن يفهم بوصفه مناورة لتجنّب تداعيات الحملة، لا بوصفه التزاماً أيديولوجياً ثابتاً، حيث أثار الخطاب الشكوك في بداياته عام 2011، قبل بروز نموذج المرأة الناشطة خارج إطار الدولة كبديل «مقبول» لنماذج المرأة الفاعلة في الفضاء العام المعمّدة من جانب الدولة.

والدليل على هذا هو ابتعاد الحملة بعد ذلك من هذا الأسلوب، بحيث تخلت المساهِمات في الحملة عن حصر أنفسهن في مطلب القيادة، الذي عُدّ مطلباً غير سياسي، وتبنَّين عوضاً من ذلك مشروعاً سياسياً أوسع يُعنى بالمكانة السياسية للمرأة، أي بعلاقة المرأة بالدولة وبالمجال العام وبطبيعة مواطنة النساء[10]. أسفر هذا عن تعرّض الحملة لضغوط مستمرة لتكون أكثر اتساعاً في مطالباتها، كما قاد هذا أيضاً إلى زيادة تسيّس كل من الحركة وعضواتها. وتعزز هذا التحوّل أكثر عن طريق التأثير المتبادل بين الحملة والحركات الأخرى كالنشاط السياسي الذي مثله الربيع العربي، إضافة إلى تجربة الناشطات أنفسهن مع ردود الفعل الأمنية التي تعرضن لها من جانب الدولة وليس من المؤسسات الاجتماعية أو الدينية. على سبيل المثال، جاء البيان الثاني للحملة، الذي صدر بعد عدّة أيام من البيان الأول، ليدين استهداف قوات الأمن لعضوات الحملة[11] ونساء أخريات حاولن قيادة سياراتهن[12]، وكذلك الحكم بالجلد الذي صدر ضد

(9) «Right2Dignity Campaign Condemns the Organized Actions Waged Against its Members,» My Right to Dignity, 28 September 2011, <https://right2dignity.wordpress.com/2011/09/28/right2dignitystatement/>.

(10) Nora Doaiji, «Saudi Feminism: Exploring Saudi Activists' Agency,» (MA Thesis, The George Washington University, 2016).

(11) «Right2Dignity Campaign Condemns the Organized Actions Waged Against its Members,» My Right to Dignity, 28 September 2011, <https://right2dignity.wordpress.com/2011/09/28/right2dignitystatement/>.

(12) «Right2Dignity Statement on Najla Hariri,» My Right to Dignity, 25 September 2011, <https://right2dignity.wordpress.com/2011/09/25/najlahariristatement/>.

إحداهن[13]. كما أنه انتقد بجرأة وزارة الداخلية، وشجع النساء على رفض التحقيق قبل التواصل مع محامي، ودعاهن إلى الإعلان عن أي حالات يتعرضن فيها للمضايقات القانونية والجسدية، وذلك انطلاقاً من أن مواجهة الدولة «بالإعلان هو أفضل علاج لإنهاء هذه المضايقات».

من هذه الإشارات والمواقف والأساليب التي تبنتها حملة «حقي كرامتي» في حقبة 2011 و2012، يمكن ملاحظة ولادة حركة نسوية لا تتبنى أسلوب نسوية الدولة (أي اعتبار الدولة هي الحامي للمرأة والطريق الأمثل لتحصيل حقوقها)، وهو الأمر الذي ازداد نموّاً ووضوحاً مع حملة 26 أكتوبر لقيادة السيارة في عامي 2013 ـ 2014. على سبيل المثال، جاء البيان الرئيسي لهذه الحملة ليقول: «نحن نطالب بهذا لأننا لا نجد أي مبرر لمعارضة الحكومة لقيادة النساء لسياراتهن. لا الدولة أب ولا المواطنون أطفال أو قصّر»[14]. هذا الرفض النسوي للدخول بـ«صفقة أبوية» مع الدولة تكرر أيضاً في المناقشات على الإنترنت والمقابلات التلفزيونية وغيرها من المناسبات الإعلامية. إضافة إلى ذلك، بدأت الحملة على قاعدة أن قيادة المرأة قضية سياسية، وليست قضية اجتماعية. فقد أكدت الحملة في بيانها الأساسي، المنشور بصيغة عريضة في موقع على الإنترنت قامت السلطات السعودية بحجبه، رفضها التركيز على الأسباب الاجتماعية لمطلب القيادة، وطالبت الدولة أن تتحمل مسؤوليتها[15]. بل إن البيان تضمن مطالبة سياسية بامتياز: «وفي حال لم تقم الحكومة برفع الحظر عن قيادة المرأة للسيارة، ولم تقدم تبريراً لرفضها المستمر، فإننا نطالبها بتوفير آلية لتمكين المجتمع من أن يعبر عن رغبته في هذا الموضوع». إن استدعاء البيان لحقيقة أن المجتمع لم يتم أخذ رأيه في الموضوع يعني قلب التركيز على الجانب الاجتماعي على رأسه، وتحويله إلى نقد للدولة وطريقتها في الحكم، مع تلميح إلى المطالبة بنظام سياسي يسمح بمشاركة شعبية أوسع.

بوجه عام، تطلبت مقاربة الناشطات للبعد الاجتماعي لمطالبهن أن يقدمن صورة جديدة أكثر حيوية للمجتمع، لا بوصفه مجتمعاً متخلفاً مناهضاً للحقوق، كما تحاول الرواية الرسمية تصويره. على سبيل المثال، في حملة 26 أكتوبر، أبرزت الناشطات مساندة أفراد المجتمع لهن عندما خرجن يقدن سياراتهن في الشوارع، وذلك عبر نشر مقاطع مرئية على الإنترنت يظهرن فيها وهن يقدن سياراتهن من دون أن يتم التعرض لهن. بل إن داعمين مجهولين قاموا بالتبرع بمبلغ من المال لشراء سيارة لإحدى الناشطات اللاتي قامت الدولة بمصادرة سيارتها.

(13) «Right2Dignity Statement On Shaimaa's Unjust Sentence of 10 Lashes for Driving,» My Right to Dignity, 27 September 2011, <https://right2dignity.wordpress.com/2011/09/27/right2dignity-statement-on-shaimaas-unjust-sentence-of-10-lashes-for-driving/>.

(14) «Lift the Ban on Women Driving,» Change.org, <https://goo.gl/YigctT>.

(15) في حال رفضت الدولة أن ترفع الحظر الحالي على النساء، نطالبها بأن تقدم للمواطنين والمواطنات مبرراتها.. للرفض، راجين ألا تنقل مسؤولية قرار كهذا لل«مجتمع» كبديل التبرير.

واستطاعت حملة 26 أكتوبر أن تزيل الشكوك المحيطة بكون قيادة المرأة مسألة خارجة عن النطاق الاجتماعي، وذلك حين حاولت لجين الهذلول عبور الحدود السعودية ـ الإماراتية بسيارتها. فلم يكن المجتمع هو الذي ينتظرها على الحدود لمنعها من دخول المملكة فقط لكونها جالسة في مقعد السائقة، ولم يكن المجتمع هو الذي أجبرها على البقاء في المنطقة الحدودية لأربع وعشرين ساعة لتأتي صديقتها الناشطة ميساء العمودي لمساعدتها. ولم يقم المجتمع باعتقالها هي وصديقتها لمدة شهرين، وهي المدة الأطول التي تقضيها امرأة في السجن في قضية تتعلق بمسألة قيادة السيارة. ولم يكن المجتمع هو من أحال قضيتها إلى المحكمة الجزائية المتخصصة (التي تنظر في قضايا الإرهاب). بل كل ذلك كان من عمل الدولة وأجهزتها. قامت الناشطات بترديد هذه الحقائق والوقائع على نحو مستمر أثناء الحادثة وبعدها في خطاباتهن العلنية.

إضافة إلى إثارة التساؤل حول دور كل من الدولة والمجتمع، كان لحملات «الناشطات» دور مهم في المناقشات الدائرة حول مدى فاعلية الحراك من خارج إطار الدولة. على سبيل المثال، كتبت إحدى الكاتبات المتعاطفات مع هذه الحملات مقالاً معنون بـ«مشروعية ليّ ذراع الدولة» دافعت فيه عن أنواع من الحراك قد تصنف بأنها «سياسية»، في إشارة مبطنة إلى تركيز النساء على أهداف متأثرة بخطاب الربيع العربي ومطالبه، وكذلك لاعتمادهن أسلوب الحراك من خارج الدولة في حملة القيادة، بتحديد تاريخ جديد كل شهر يناشدون فيه النساء بقيادة السيارة على الرغم من المنع. تتساءل كاتبة المقال: «وما العيب في لي الذراع؟ كل الحركات الاجتماعية السلمية المجيدة التي تطالب بحق حرمت منه... هي صراع قوة وحركات «لي ذراع». عندما تغلق كل القنوات السياسية لتغيير القوانين، فإن منطق «ليّ الذراع» يصبح مشروعاً، لأن هناك خياراً واحداً آخر عداه، وهو الاستسلام. ليّ الذراع التي تسلب الناس حقوقهم وتتشبث بحرمانهم منها، أمر مشروع، وأكثر من شرعية مما تفعله الذراع ذاتها».

2 ـ الحقوقيات

أثناء الربيع العربي، كانت النزعة إلى الحراك من خارج الدولة أكثر وضوحاً في حملات أخرى غير قيادة السيارة، تمثلت بفئة أخرى من الناشطات اللاتي دعين بـ«الحقوقيات»، اللاتي انخرطن على نحو أكثر صراحة في حراك المطالبة بمجلس شورى منتخب وفي قضايا معتقلي الرأي ومحاكماتهم. فهن قد ساهمن بدعم هذا الحراك من خلال الكتابة والترجمة ونشر أعمال أبرز الناشطين فيه. وبوجه أعم، ساهمت هؤلاء الحقوقيات في تعزيز مفاهيم الربيع العربي، كالحق في الاحتجاج السلمي وفي المحاكمات العادلة وحرية التعبير والمشاركة السياسية عبر الانتخاب وما إلى ذلك. كما قمن في إحدى المرات بالإضراب عن الطعام لنشر الوعي حول عدد من القضايا السياسية، تحديداً قضية معتقلي الرأي التي نشطن فيها كثيراً.

من خلال هذه الأنشطة أعادت هؤلاء الحقوقيات إنتاج النسوية السعودية خارج إطار نسوية الدولة وكامتداد للربيع العربي، حاسبات أن النشاط السياسي لا ينفك عن تطلعاتهن كناشطات نسويات. اتخذت هذه الفئة من الناشطات لقب «الحقوقيات» لوصف أنفسهن بأنهن «ناشطات نساء في الحقوق»، أي لسنَ «ناشطات في حقوق المرأة». وهن أيديولوجياً عبارة عن خليط من المجموعات التالية: يساريات، وعروبيات، وتنويريات[16]، وشابات لم يكنَّ مسيسات مسبقاً، إضافة إلى الليبراليات اللواتي لا يتحسسن من العمل إلى جانب ناشطات ذوي ميول إسلامية.

عادة ما تشدد الحقوقيات على إيمانهن بالحقوق المدنية وحقوق الإنسان، حيث يميزن بين اهتمامهن المحايد بحقوق كل إنسان وبين غيرهن من الناشطات الأخريات، سواء من الإسلاميات أو الليبراليات، اللاتي عدّتهن منحازات وإقصائيات في قضاياهن واهتماماتهن. على سبيل المثال، انتقدت الحقوقيات صمت الناشطات إزاء اعتقال النساء الفاعلات في قضايا المعتقلين كونهن نساء ذوات أفكار متطرفة أو ممثلات لهجوم الإسلاميات على النساء المطالبات بالقيادة والانتخابات بوصفها أفكاراً ليبرالية.

3 ـ الشابات

برز نوع آخر من الناشطات في لحظة الربيع العربي، مكوّن من شابات سعوديات توجهت أنشطتهن نحو غايات لا يبدو أنها سياسية لكنها متأثرة بالمنعرج السياسي العام. أعني هنا تحديداً أولئك اللاتي شاركن في عدد من تظاهرات الجامعات في تبوك وبريدة والرس وأبها، التي غطتها وسائل الإعلام التقليدي والجديد. فمثل هذه التظاهرات الكبيرة والعلنية لم تكن ممارسة معتادة في الحياة اليومية للطالبات والنساء عموماً في المملكة، وكان واضحاً تماهيها مع التوجهات الجديدة في أخذ زمام المبادرة خارج إطار الدولة وقنواتها الرسمية.

أهم الأمثلة على هذا النوع من الحراك جاء في آذار/مارس 2012 حين شاركت المئات من الطالبات في تظاهرة في جامعة الملك خالد بأبها جنوب السعودية، تطالب بتحسين الخدمات المقدمة لهن. بدأت التظاهرات من قسم الطالبات، ثم بعد ذلك تبعهن الطلاب في قسم الرجال. ساعد المعلقون في وسائل التواصل الاجتماعي على تأطير الحدث بوصفه «احتجاجاً سلمياً» وقارنوهم بالطلاب الذين شاركوا في ثورات الربيع العربي. كانت هذه الأحداث هي التظاهرات الوحيدة في المملكة التي قوبلت باستجابة من الحكومة وتضمنت مكاسب ملموسة أهمها إزالة مدير الجامعة. بعد تظاهرة أبها، قامت تظاهرة أخرى في جامعة القصيم ببريدة وكذلك في جامعة

(16) المقصود هنا كاتبات وناشطات ومثقفات ممن يتبنين تأويلاً للإسلام يجعله مناصراً للمرأة وقضاياها والحقوق والحريات والديمقراطية، ويسمي بعض الباحثين هذا التيار الإسلام الليبرالي، ولكن المسمى المحلي المتعارف عليه هو التنوير.

تبوك ولم يتوانَ المشاركون في هذه التظاهرات في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام التقليدي، كبرنامج «يا هلا» على قناة روتانا خليجية لإيصال أصواتهم. إن قيام فاعلين لم يكونوا مسيسين قبل الحدث بمثل هذه الاحتجاجات لهو أمر جدير بالاهتمام، ذلك بأن التظاهر في السعودية ممنوع وأن مثل هذا الفعل قد يفسر سلبياً على أنه معارضة للدولة.

إن هذا المزيج بين الخطاب الحقوقي الذي يستلهم الربيع العربي والرغبة في الانخراط في الشأن العام وربما خسارة القدرة على استجداء الدولة، يمثل نموذجاً آخر لظهور حراك نسوي سعودي خارج إطار الدولة، كما أنه يبين كيفية تأثر النساء السعوديات بالربيع العربي وتعزيزه لـ«الشباب» كفئة اجتماعية أصبح لها حضور متزايد في المجال العام ووعي بأنفسهم كفاعل صاحب شرعية ومواقف ومطالب لم تُسمع بعد وتتمظهر عادة على شكل احتجاجات. إن هذا الإحساس بالشرعية ظل مستمراً وظهر بقوة عام 2016 حين شارك الكثير من الفتيات اللواتي لم يكنَّ مسيسات سابقاً بطرائق ودرجات مختلفة في الحملة ضد نظام ولاية الرجل الذي وضعته الدولة.

ثانياً: لحظة الحزم ورؤية 2030

تبدأ هذه اللحظة من نهاية عام 2014، مع استئناف الدولة السعودية مرحلة جديدة من مشروعها الوطني الذي تميّز بتعامل مختلف مع قضية الجندر عن المراحل السابقة. فما يميز هذه المرحلة عن غيرها هو أنها لم تعتمد على نموذج «الوطنية الدينية» القديم، ولا على نموذج الوطنية «الأنثوي» العصري والتحديثي[17]، بل اعتمدت على ما أسميه نموذج «وطنية الحزم»[18]. تتسّم وطنية الحزم هذه بصفتين: أولاً، أن حضور العنصر الديني فيها موجّه إلى الخارج، وذلك غالباً لمواجهة إيران، وأن حضوره شبه منعدم في الداخل، وذلك غالباً لمواجهة داعش والصحوة. قد يبدو هذا الأمر أول وهلة مشابهاً لنموذج الوطنية الدينية الذي أخذ فيه الملك فيصل حين تبنى التنمية لمواجهة الناصرية، أو مشابهاً لنموذج التحديث الذي أخذ فيه الملك عبد الله كرد فعل على أحداث 11 أيلول/سبتمبر، إلا أن هذه اللحظة التي أصفها هنا بـ«وطنية الحزم» تختلف عن كلا هذين النموذجين: فهي من جهة أكثر تغييباً للعنصر الديني داخلياً من عهد الملك فيصل، ومن جهة أخرى تتبنى نزعة تحديثية أكثر كثيراً من المتبناة في عهد الملك عبد الله.

---

(17) راجع هامش رقم (7) عن توصيف الدولة للسعودية للمرأة بحسب كتاب **الدولة الأكثر ذكورية**.

(18) «From Hasm to Hazm: Sauid Feminism beyond Patriarchal Bargaining,» in: Al-Rasheed, ed., *Salman's Legacy: The Dilemmas of a New Era in Saudi Arabia.*

أما الصفة الثانية التي تتسم بها «وطنية الحزم» هذه فتتمثل بتدشينها نوعاً جديداً من الخصوصية الرجولية السعودية (Masculine Saudi Exceptionalism) تزاحم فكرة خصوصيتها الدينية وذلك من خلال عسكرة فكرة الوطن السعودي. ومرّة أخرى، يبدو أن هذه السمة الثانية جاءت نتيجة الصراع مع إيران على النفوذ في المنطقة. إلا أنه من المهم ألا نفهم من ذلك أن هذه الصفة تنحصر فقط في الحملة العسكرية التي تشنّها الحكومة السعودية على الحوثيين في اليمن (عاصفة الحزم) وطرائق تبريرها محلياً، بل إن هذه السمة لوطنية الحزم باتت طاغية إلى حدٍ كبير، وخصوصاً بالنسبة إلى دولة كان الجيش فيها لمدة طويلة منحّىً عن مخيالها الوطني والاجتماعي. ففي لحظة الحزم هذه، قامت الدولة بتقديم القوّة العسكريّة والسياسة الخارجية «الحازمة» بوصفهما ركنين أساسيين في مشروعها الوطني الرجولي الجديد. وفي ما بعد، وابتداء من النصف الثاني من عام 2017، اتجهت هذه النزعة الرجولية إلى الداخل، عبر اعتماد الدولة سياسات «حازمة» تجاه المحسوبين على «الصحوة» أولاً، وذلك استمراراً للسياسات المناهضة للإسلاميين في السعودية، ولسياسات أخرى «حازمة» ضد الفساد المالي والاعتماد على النفط. وضمن هذا السياق بدأت الصحافة المحلية بتسمية الملك سلمان «ملك الحزم» كمقابل لمسمى «ملك الإنسانية» التي كانت تمنحها للملك عبد الله.

في هذه الأجواء الجديدة، توقع كثير من الفاعلين في الشأن العام من مختلف التوجهات الفكرية استمراراً للتضييق الأمني الذي بدأ في عام 2013 بعد إطاحة حكم محمد مرسي في مصر، وتصنيف جماعة الإخوان المسلمين كتنظيم إرهابي، واعتقال لجين الهذلول على الحدود السعودية ـ الإماراتية، واعتماد نظامين جديدين أحدهما عن الإرهاب والثاني عن الجرائم الإلكترونية، وكيفية استخدامهما ضد ناشطي حركة الحقوق المدنية والسياسية وناشطات قيادة المرأة. فالكثيرون قد ترقبوا معرفة تفاصيل «رؤية 2030» على افتراض أنها ستحمل إشارات واضحة لنيات الدولة في ما يتعلق بالمجالين السياسي والاجتماعي. وحين أعلنت رؤية 2030 في عام 2016، ظهر أنها تتضمن شكلاً من المزاوجة بين وطنية الحزم واللبرلة الاقتصادية. إلا أنها لم تجب عن أسئلة الناشطات والناشطين في ما يتعلق بمصير قضاياهن. صحيح أن سلسلة اللقاءات الصحافية التي أجراها الأمير محمد بن سلمان فتحت المجال للتوقعات حول الأهداف التي ستنشدها الدولة، إلا أنه كان من الصعب على الكثير من المراقبين معرفة المسار الذي ستتخذه في سبيل تحقيقها.

على الرغم من عدم الوضوح الأوليّ هذا، إلا أن تركيز الدولة السعودية الجديدة على المشاركة الاقتصادية والوطنية كان مفيداً من وجهة نظر الحركات الاجتماعية والسياسية لإعادة بعث مسألة المواطنة، إذ ضمن هذا السياق فقط تمكنت الناشطات، وخصوصاً اللاتي كنّ غير مسيَّسات قبل ذلك، من إطلاق حملة «أنا وليّة أمري»، التي بدأت السعوديات فيها بالمطالبة

بالمواطنة الكاملة بوصفهن شريكات في التحول الاقتصادي ومكوّناً رئيسياً من مكونات الوطن. ونظراً إلى أن هذه الحملة كانت مكوّنة من شبكات متماسكة من الناشطات تطوّرت عبر الزمن وخلال العديد من الحملات السابقة، ولأنها تعلمت الكثير من الدروس وكونّت خبرات كثيرة في حقبة الربيع العربي، ولأن بعض اتجاهاتها الفكرية وأعضائها تقاطعوا مع أوجه الحراك الأخرى، فإن مطالبتها بالمواطنة الكاملة ترافق مع إصرار على التمسك بموقعهن في الفضاء السياسي كـ«ناشطات» وعلى شرعية نشاطهن خارج إطار الدولة.

توضح هذه الفقرة كيف تفاعلت هذه التغيرات في مجموعة النساء اللاتي بات يطلق عليهن مسمى النسويات، وكيف قمن بتمييز أنفسهن عن غيرهن من نماذج المرأة في الفضاء العام السعودي. كما سأبين كيفية تم إقصاء بعض المجموعات النسائية في لحظة الحزم هذه.

1 ـ إقصاء التنويريات والمحافظات

تمثّل أحد أعراض لحظة الحزم، إضافة إلى عوامل أخرى، بأن بعض نماذج النساء اللاتي كنّ فاعلات خلال حقبة الربيع العربي وجدن أنه من الصعب جداً أن يؤدينَ دوراً ضمن نموذج النساء «الناشطات». أول هذه النماذج هن النساء ذوات الميول الإسلامية اللاتي انخرطن في حملات المعتقلين السياسيين وتظاهراتها المختلفة سواء كانت في الإنترنت أو على أرض الواقع. فهؤلاء تلطخت سمعتهن بعدما قامت مجموعة صغيرة منهن، في إثر الاعتقالات والمحاكمات، بالهرب إلى سورية والانضمام إلى داعش، وهو ما أضعف الدعم الشعبي لهن بوجه عام[19].

يضاف إلى هؤلاء النساء من الخلفية الشيعية اللاتي كنّ ناشطات في تظاهراتهن المتعلقة بالمعتقلين السياسيين والقضايا الإقليمية، فهنّ أيضاً قد وجدن أنه بات من الصعب التحرّك مع زيادة حدّة توتر الفضاء العام تجاه إيران وبدء الحرب ضد الحوثيين، التي صوّرت في الخطاب السعودي الرسمي على أنها حرب غير مباشرة ضد إيران في اليمن، وكذلك مع تزايد العنف في القطيف، وخصوصاً في العوامّية، وكذلك مع إعدام الشيخ نمر النمر.

أما النموذج الأخير فهن فئات ضمن ما تعورف عليه باسم الحقوقيات، وتحديداً أولئك اللاتي كن يعرفن في الفضاء العام بأنهن ذوات ميول تنويرية في الفكر والانتماء واللاتي كن داعمات لحملات المعتقلين السياسيين. فهؤلاء تم تصنيفهن بأنهن «إخوانيات ثوريات» تم «تدريبهن» في قطر من أجل «التحريض» على التمرد العلني في السعودية.

(19) المثال الأشهر هنا هو مثال ريما الجريش، فبعدما كانت من أهم المنخرطين في حملات الإفراج عن المعتقلين المتهمين بقضايا العنف الذي كان زوجها أحدهم وكانت تحظى بتعاطف وتأييد لقضيتها، قررت الانتقال إلى سورية للانضمام إلى داعش، وهو الأمر الذي أفقد هذه القضية تعاطف الناس وجعل من السهل ربطها بداعش والتنظيمات الجهادية.

2 ـ النسويات ورؤية 2030

مثّل الإفصاح عن رؤية 2030 في شهر نيسان/أبريل من عام 2016 لحظة انتهاء الترقب والتوقع لدى كثير من الفئات الفاعلة في الفضاء العام وبدء التعاطي معها. فبالنسبة إلى النساء، شابهت خطة رؤية 2030 الاقتصادية في تعاطيها مع المرأة الطريقة التي تبنتها الدولة عقب 11 أيلول/سبتمبر والحرب على الإرهاب. ومحور هذا التشابه هو تبني الدولة في كلتا الحالتين لما يمكن تسميته «نسوية السوق» (Market Feminism)[20]، كما يشار إليها في الرؤية بوصف النساء بـ«ثروة عظيمة» والاهتمام بـ«مواهبهن» و«قدراتهن الإنتاجية»، وكذلك في الرغبة في دعمهن لـ«المساهمة في تنمية مجتمعنا واقتصادنا». سابقاً، كانت هذه المقاربة تؤول إلى علاقة بين الدولة ومواطناتها تكون الدولة فيها هي الفاعل «التحديثي» الرئيسي، وذلك بتكفلها بتحرير المرأة من القيود الاجتماعية والدينية. أي أن مقاربة «نسوية السوق» تترافق مع نوع آخر من النسوية يمكن تسميته «نسوية الدولة». في المقابل، في حالة رؤية 2030، لم تترافق مقاربة «نسوية السوق» مع «نسوية الدولة»، وذلك بسبب ظهور حملة الولاية وتمسّك النسويات السعوديات بمطلب المواطنة الكاملة، وتشديدهن على أسلوب الحراك من خارج الدولة الذي يتصادم على نحو مباشر مع نسوية الدولة.

فبالتزامن مع إطلاق رؤية 2030، نشرت منظمة «هيومن رايتس ووتش» تقريرها[21] عن نظام الولاية في السعودية[22]؛ وحين أعلن عنه في تويتر، رافقته حملة استعملت وسماً (هاشتاغ) باللغة الإنكليزية #TogetherToEndMaleGuardianship ترجمته: «معاً لإنهاء نظام ولاية الرجل». أغلبية المشاركات الرئيسيات في هذه المرحلة الأولى من الحملة كنّ من النساء المعروفات سابقاً بنشاطهن في قضايا المرأة السعودية، وخصوصاً من حملة 26 أكتوبر، اللاتي قدمن عريضة يطالبن فيها بإنهاء نظام ولاية الرجل بعد ذلك بشهر.

---

(20) نسوية السوق هو ما وصفته نانسي فريزر بـ«الالتقاء المزعج» بين القيم والأولويات الليبرالية والنيوليبرالية الصاعدة بعد الحرب العالمية الأولى. فهي ترى أن هذا «الترافق الخطر مع النيوليبرالية» نتيجة لنقد مشترك تجاه «السلطة التقليدية». فمنذ الخمسينيات، كانت سياسة الليبرالية التنموية وأولوياتها تسعى للترويج لمحاربة الأبوية الثقافية من خلال «التحرير الاقتصادي للمرأة»، إلا أن ما هو مشكل في هذا الأمر هو تضمنه مركزية ذكورية في تحديد خيارات المرأة. أي أن هذه السياسات تطلب من المرأة الدخول للسوق، وعادة في أعمال ذات رواتب متدنية، وتجاهل كل قيمة لأي عمل منزلي (كأعمال الرعاية المنزلية) لأنه لا يتناسب مع مواصفات العمل داخل السوق ذي الأجر المادي. فبالنسبة إلى نسوية السوق، فإن المعيار الذي يتم من خلاله تحديد أي أشكال من العمل هي المفضلة للمرأة، هو الدرجة التي يساهم فيها هذا العمل في السوق. لمزيد حول هذا الموضوع، انظر: نورة الدعيجي، «القومية والنسوية،» في: مجموعة من المؤلفين، **في معنى العروبة: مفاهيم وتحديات**، تقديم جورج قرم (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2014).

(21) «Boxed In: Women and Saudi Arabia's Male Guardianship System,» *Human Rights Watch*, 2016, <https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/saudiarabia0716web.pdf >.

(22) المصدر نفسه.

استخدم الهاشتاغ الإنكليزي لمدة أسبوع تقريباً، إلا أن الحملة سرعان ما خرجت عن سيطرة النساء اللاتي أطلقنها[23]. تمثّل ذلك في تغيّر اسم الهاشتاغ إلى عدد من الهاشتاغات، مثل الهاشتاغ المكتوب باللغة الإنكليزية #StopEnslavingSaudiWomen (أوقفوا استعباد المرأة السعودية)، أو الهاشتاغ العربي الذي اشتهر وأصبح ملازماً للحملة: «سعوديات نطالب بإسقاط الولاية»، والذي يضاف إليه كل يوم رقم جديد للإشارة إلى عدد أيام الحملة والمطالبة.

في هذه اللحظة تحديداً بدأت الحملة بالتوسع لتصبح حملة كبيرة شملت الكثير من دوائر ومجموعات النساء والرجال. وعلى نحو أكثر تحديداً، شملت الصنوف التي تحدثنا عنها سابقاً: الناشطات، والحقوقيات، إضافة إلى الشبان والفتيات غير المسيسين على نحو مباشر من الذين عايشوا لحظة الربيع العربي. كانت الحملة قويّة في شعبيتها وقدرتها على الحشد إلى درجة أنها جذبت أولئك النسويات اللواتي يتبنين التغيير من داخل الدولة: نسويات من نوع الكاتبات الصحافيات ذوات الميول الليبرالية، وعضوات مجلس الشورى، وغيرهن من الناشطات السابقات اللاتي تحولن إلى العمل من داخل الدولة بعد مدة من النشاط خارجها.

إلا أن الجانب الأكثر أهمية في هذه الحملة هو الحضور المتصاعد للشابات اللاتي لم يكن لهن نشاط معروف مسبقاً وتكاد مشاركتهن تنحصر خلال الربيع العربي ضمن احتجاجات الجامعات؛ فقد نما عددهن وتنوعت مشاربهن الفكرية وتقوّى حس الهوية النسوية لديهن. كانت الحملة ضخمة إلى درجة أنها شملت بعض الملحدات السعوديات، اللاتي عادة ما يعبرن عن أنفسهن بتوجهاتهن الجنسية والجندرية، كما شملت شبكة متضخمة من المهاجرات، وهن مجموعة من السعوديات اللاتي هاجرن عن المملكة لأسباب متعددة، بعضها أسري وبعضها ديني وبعضها سياسي. فقد بدى كما لو أن هاتين المجموعتين الأخيرتين أرادتا أن تتجاوزا الدولة بالمعنى الحرفي للكلمة: إما تجاوز دينها وإما تجاوز حدودها.

ومع استمرار الحملة، اندمجت مختلف هذه المجموعات المتنوعة وغير المتجانسة ضمن تصنيف واحد جديد: النسويات، وهو المسمى الذي بات يستخدم كبديل مكافئ لتصنيف الحقوقيات. بهذه الطريقة، نجد أن المشاريع السابقة لكل من الناشطات والحقوقيات قد اندمجت في حملة ومشروع واحد. يتجلى هذا الأمر على نحو مدهش عندما نلاحظ كيف أن

(23) LoujainHathloul, (@LoujainHathloul), Twitter, 18 July 2016, <twitter.com/LoujainHathloul/status/754944304280326144>,
LoujainHathloul, (@LoujainHathloul), Twitter, 18 July 2016, <twitter.com/LoujainHathloul/status/754945260539613184>,
Halah Aldosari (@Hala_Aldosari), Twitter, 17 July 2016, <https://twitter.com/Hala_Aldosari/status/754721627376463872>,

بعض الحقوقيات اللاتي كنّ سابقاً غير متقبلات للنسوية كنظرية أو قضية وفضلن الدفاع عن حقوق الإنسان أصبحن يعرِّفن أنفسهن كنسويات وضمن الحملة.

على امتداد الحملة، روَّجت هذه المجموعة من الناشطات بكثافة أفكارهن التي طورنها سابقاً في لحظة الربيع العربي، بأن قضية المرأة السعودية قضية سياسية، وليست قضية اجتماعية أو دينية، وبأن الدولة هي المسؤول الرئيسي عن وضعهن كمواطنات من الدرجة الثانية، وليس المجتمع أو الإسلام، بل إنهن استدعين قصص الحملات السابقة وتجاربهن السلبية مع الدولة لإثبات هذه النقطة. فأياً كان الاتجاه الذي تمضي فيه الحملة، فإن المشاركات كن حريصات على التشديد على هذه النقطة وتوظيف عدد من الأحداث لإثباتها ودعمها.

3 ـ لسن محافظات، ولسن عصريات[24]، ولسن درر، إنهن نسويات!

بوجه عام، كانت حملة الولاية الحملة الأكبر والأطول في التاريخ الحقوقي النسائي السعودي. وكونها حدثت في سياق تحول سياسي اجتماعي قضى بتوافرها على عدد كبير من المناقشات الحيّة حول التمثيل السياسي والشعبي، وحول تطلعات الشابات، وحول الاختلافات في المستوى الاقتصادي وفي مستوى الامتيازات بين النساء، إضافة إلى الانتماء الاجتماعي والوطني، وغيرها من الموضوعات. إلا أن أهم ما ميّز الحملة هو تثبيت وترسيخ نموذج المرأة الناشطة في الفضاء العام على نحو مستقل عن الدولة، كونه مقابلاً لنماذج المرأة الأخرى التي كانت مهيمنة سابقاً على هذا الفضاء، مثل المرأة المحافظة أو العصرية.

توسلت هؤلاء النساء عدداً من الأدوات من أجل تثبيت هويتهن وترسيخها. أحد هذه الأدوات هو صوغ تاريخ لحركة حقوق المرأة وصناعة «بطلات» و«قدوات» من بين النسويات وجعل طرائق نشاطهن ضد الدولة نماذج تحتذى. إضافة إلى هذا، كان الناشطات يقمن بترسيخ وجودهن في الفضاء العام عن طريق تمييز أنفسهن عن غيرهن من النساء الفاعلات في الفضاء العام، وذلك عبر شنّ هاشتاغات دورية ضد هذه النماذج الأخرى. والجامع ما بين نماذج النساء المستهدفات في هذه الهاشتاغات هو أنهن ضمن ناشطات الدولة، أو ضمن ما تسميهن مضاوي الرشيد الوجوه «المحافظة» و«العصرية» للدولة. ففي كتابها **الدولة الأكثر ذكورية**، رأت مضاوي الرشيد أن الدولة روّجت خلال مراحل متنوعة لعدّة أشكال من نماذج المرأة المقبولة لديها. ففي

(24) مصطلح «عصرية» هو ترجمة لمصطلح (Cosmopolitan) الذي استخدمته مضاوي الرشيد في كتابها **الدولة الأكثر ذكورية**. مترجمة الكتاب للعربية، صبا قاسم اختارت ترجمته إلى «كوني» أو «عالمي»، لكن هذه الترجمات لا تعكس المعنى بوضوح. لكن مصطلح «المرأة العصرية» يعكس المعنى بدقة، وخصوصاً في استخداماته المتعددة في مجلات المرأة النسائية كمجلة سيدتي وغيرها. حيث يشير إلى نموذج للمرأة ذات المظهر الحديث القريب لمظهر المرأة المعولم (سواء من ناحية اللباس، أو الاهتمامات الفنية والثقافية والأدبية وغيرها)، لكن المهم في هذا النموذج هو أن تفاعله بالشأن العام عادةً ما يكون محصوراً في الفضاء الاجتماعي، وأن نوع النسوية التي يتبنونها تكون غالباً من نوع نسوية الدولة.

الحقبة التي تبنَّت الدولة فيها نوعاً من الوطنية الدينية، كان النموذج المقبول للمرأة هو المرأة المحافظة التي تم الاحتفاء بها بوصفها أساس الوطن وخصوصيته[25]. أما في الحقبة التي تبنت فيها الدولة جهوداً متنوعة لمواجهة الضغوط عليها خلال فترة الحرب على الإرهاب التي أعقبت أحداث 11 أيلول/سبتمبر، فقد تم ترويج نموذج «المرأة العصرية» بوصفها «دليلاً على حداثة» الدولة السعودية[26]. في مرحلة لاحقة من الحملة، سلطت الناشطات سهام نقدهن للنموذج الصاعد ضمن لحظة الحزم: نموذج نساء دولة الحزم.

ولعل أكثر أسلوب ميّز الحملة في مواجهة هذه النماذج التي رُوِّج لها على أنها النماذج «المقبولة» للمرأة السعودية هو أسلوب قائمة العار[27]. فضمن هذه القوائم، تمت مساءلة الكثيرات من اللاتي تم تصورهن على أنهن خصوم للحملة من النساء عن موقفهن تجاه مسألة الولاية وعن اصطفافهن ضمن نماذج المرأة التي تروج لها الدولة. وتمت هذه المساءلة عبر عدد كبير من التعليقات المستمرة وسيل من التغريدات المصورة. فكل مساءلة كانت تنتشر بطريقة منظمة ضمن قائمة العار بواسطة فئة قليلة من المشاركات بالحملة اللاتي يفضلن هذا التكتيك، ثم تنتشر بعد ذلك عبر عدد من التعليقات المستقلة من قبل متابعات هذه القوائم والمؤيدات للحملة. وهذه هي المرة الأولى التي استخدم مثل هذا الأسلوب على هذا النحو المنظم الذي لم يقتصر في استهدافه على النساء المحافظات، بل شمل غيرهن من الشخصيات النسائية العامة غير الدينية، ففي حملات قيادة المرأة السابقة كانت أغلب القوائم مخصصة لاستهداف الرجال المحافظين.

من المهم ملاحظة أن هذه الانتقادات لم تكن عابرة أو قصيرة، بل كانت انتقادات متكررة وممتدة تستمر في بعض الحالات أياماً، ثم تتكرر لاحقاً في سياقات ومراحل أخرى للحملة. على هذا النحو تترسخ في «ذاكرة»[28] الحملة وأدواتها الخطابية الإقناعية. أي أن المشاركات في الحملة عقدن سلسلة من المحاكمات الافتراضية لكل نماذج المرأة المباركة من جانب الدولة التي عارضت الحملة، أو هدفها في إنهاء نظام الولاية، أو ممارستها للنشاط من خارج الدولة.

كما يمكن ملاحظة طغيان التحليل النفسي في الانتقادات التي وجهتها النسويات ضد خصومهن[29]. فالمحافظات المعارضات لمطلب الحملة بإسقاط نظام الولاية، كان يتم انتقادهن

---

(25) Madawi Al-Rasheed, *A Most Masculine State: Gender, Politics and Religion in Saudi Arabia*, Cambridge Middle East Studies (New York: Cambridge University Press, 2013), pp. 73-75.

(26) المصدر نفسه، ص 281 ـ 282.

(27) Numy_Lumy, (@Numy_Lumy), Twitter, <https://twitter.com/Numy_Lumy/status/759932312452681728>, and agnostic (@J_mu001), Twitter, 9 September 2016, <https://twitter.com/J_mu001/status/774112424337084417>.

(28) hebatia_ma, (@hebatia_ma), Twitter, <https://twitter.com/hebatia_ma/status/762974746254405632>.

(29) mesfrah84, (@mesfrah84), Twitter, <https://twitter.com/hebatia_ma/status/762974746254405632>. أم ماجد (@dalsdas)، تويتر، 7 شباط/فبراير 2016، <https://twitter.com/dalsdas/status/696194470174392320>.

بوجه عام من دون التركيز على شخصيات محددة بتقسيمهن إلى قسمين: إذا كنّ من النخبة فهنّ «مرفهات مستنفعات من الوضع القائم»، أما إذا كنّ غير نخبويات فهن «مخدوعات يرثى لهن». وعادة ما يتم تسمية المنتميات إلى النموذج الثاني من غير النخبويات «الدرر»، في إشارة لوصف «الدرّة» الذي يستخدمه الخطاب الوعظي المحلي لـ«المرأة المحترمة». رأى النسويات في الحملة أن الدرر بحاجة إلى جرعة من الوعيّ النسوي[30] حتى يفقن من «الاستعباد النفسي والذكوري». أما بالنسبة إلى النموذج الأول من النخبويات المحافظات، فإضافة إلى عدّهن مستفيدات من الوضع القائم، فإن النسويات استخدمن وصف «مستشرفات»[31] لنوع خاص منهن، وهن النساء اللاتي يستخدمن خطاباً محافظاً من دون أن يكنَّ محافظات.

أما بالنسبة إلى المعارضات للحملة من النساء اللاتي لا يروجن للمحافظة ويندرجن تحت نموذج الليبراليات، فإن النسويات في الحملة غالباً ما يصفونهن بأنهن «أنانيات». فهن لسن بحاجة إلى رفع وعيّهن لأنهن يعرفن جيداً «حقوق المرأة» والنسوية. لهذا جرت العادة على تصويرهن بأنهن يردن الحفاظ على «وضعهن الخاص» كصاحبات امتيازات ولا يردن خسارته، أو أنهن تجاهلن الحملة أو انتقدنها كي يتم التصفيق لهن ومباركتهن من جانب «الذكور» السعوديين. المهم هنا هو أنه غالباً ما يتم وصف معارضتهن للحملة بأنه مبني على حسبة عقلانية وليس لأسباب سيكولوجية كما هي الحال مع المحافظات. فإضافة إلى الأسباب السابقة، تم اعتبار معارضتهن على أنها ناشئة عن تمسكهن بعلاقتهن الأبوية مع الدولة، أو أنهن كن مهتمات بالصورة السياسية للسعودية إلى درجة رفض الحديث عن مكانة المرأة فيها.

استجابت بعض النساء النخبويات بأن قمن بتبني خطاب وطنية الحزم[32]، وقدمن أنفسهن بوصفهن الأصوات الأكثر تمثيلاً للمرأة في الفضاء العام مقابل الحقوقيات والنسويات؛ فقد

---

(30) nouf_allli, (@nouf_allli), Twitter, <https://twitter.com/nouf_allli_/status/782667264436895744>, and 3eed_18, (@s3eed_18), *Twitter*, <https://twitter.com/s3eed_18/status/783553561363902464>, accessed 17 February 2018, and hebatia_ma, (@hebatia_ma), <https://twitter.com/mesfrah84/status/778830383009914880>.

سارة العلي (@sss_i27)، تويتر، 5 تشرين الأول/أكتوبر 2016، <https://twitter.com/Sos123890/status/783654178920992768>.

hebatia_ma, (@hebatia_ma), <https://twitter.com/mesfrah84/status/778830383009914880>.

علامة الصحوة ألماسة (@_mlllAKh)، تويتر، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2016، <https://twitter.com/_mlllAKh/status/783867497741156352>.

(31) agnostic (@J_mu001), Twitter, 9 September 2016, 8:09 AM, <https://twitter.com/J_mu001/status/774112424337084417>.

(32) مثال على ذلك النقاش الذي دار بين كوثر الأربش، عضوة مجلس الشورى وأحد الأصوات العالية في تمثيل وطنية الحزم، وبين المشاركات في الحملة. فقد كتبت الأربش: «ما فائدة وضع الهاشتاق بالإنكليزية؟ هذا نوع من التشهير بالبلاد ولا أقبل بـ.. أمورنا الداخلية نحلها بأنفسنا» وجاء رد المشاركات في الحملة على شكل هاشتاغ «كوثر الأربش لا تمثلني». وبهذه الطريقة لم ترفض الناشطات تعليق الأربش فحسب، بل رفضن أيضاً صورة المرأة في إطار وطنية الحزم الذي تمثله الأربش إضافة إلى رفض أسلوب النشاط من «خلال الدولة»، انظر: كوثر الأربش (@kowthermusa)، تويتر، 24 كانون الثاني/يناير 2017، <https://twitter.com/kowthermusa/status/823834592742440960>.

سعين لنزع الشرعية عن الحملة وتأطير موقفهن بأنه الأكثر صواباً، كونه موقفاً يسعى للحل من داخل الدولة لا في مواجهتها. وضمن هذا الخطاب، حاولت هذه الفئة إعادة موضعة النسوية السعودية بوصفها مسألة اجتماعية لا قضية سياسية، عبر إعادة تقديم الدولة في ثوب المنقذ. وهذا يعني أنهن حاولن الدفع باتجاه العودة إلى الحالة التي كان فيها نشاط المرأة محصوراً في الحيز الاجتماعي وأقل تحدياً للدولة وشرعنةً لسياساتها. إلا أن رد فعل النسويات تمثل بإدانة كل إعادة تأطير لقضية المرأة السعودية بوصفها مسألة اجتماعية، وشبهن هذه المحاولات بالخطاب التبريري الذي يتبناه المدافعون عن الوضع القائم. كما أنهن رفضن طرائق التفاوض التي روجت لها نسويات الدولة وذلك عبر الإصرار على حقهن كمواطنات في ممارسة النشاط خارج الدولة وأن هذا النشاط عادل ونبيل. كما أنهن رددن على هذه المحاولات عبر رفض ترويج نسويات الدولة لوطنية الحزم واصفينها بأنها نوع من التبعية أكثر منها وطنية وانتماء.

ثالثاً: قرار قيادة المرأة بوصفه باكورة رؤية الأمير محمد بن سلمان الاجتماعية والسياسية

جاءت ردود الفعل الرسمية تجاه الحراك النسوي متناقضة ومن دون نتائج واضحة. صحيح أنه كان يوجد بعض التغيرات المهمة منذ الربيع العربي، لكن إذا ما تعاملنا معها ضمن سياقاتها فإن تناقضاتها ستبدو جليّة. ففي 26 أيلول/سبتمبر 2011، أعلنت الحكومة السعودية أنها ستعين مجموعة من النساء في مجلس الشورى وأنها ستسمح للنساء بالتصويت والترشّح للانتخابات البلدية لعام 2015. وعلى الرغم من أن هناك مبادرة أطلقتها مجموعة من الناشطات السعوديات عام 2005 اسمها «بلدي»، طالبت بمشاركة النساء في الدورة الأولى للانتخابات البلدية، إلا أن هؤلاء الناشطات شعرن بالحيرة من توقيت الدولة، ذلك بأن التركيز في نشاطهن انتقل إلى موضوع القيادة في ذلك الوقت، وهو ما دفعهن إلى التساؤل حول دوافع هذه القرارات. وتأكيداً لمخاوفهن، لم يمر يومان على إعلان هذه القرارات حتى صدر حكم بجلد امرأة عشر جلدات لقيادتها سيارتها. وبسبب جهود الحملة في تلك الأيام، إضافة إلى الضغوط الدولية، صدر عفو ملكي أوقف تنفيذ الحكم. وبالطريقة نفسها التي صاحبت إعلان تعيين المرأة في مجلس الشورى، سمحت الدولة للمرأة بالمشاركة في الألعاب الأولمبية في حزيران/يونيو 2012، وذلك بعد ضغط دولي رافقه خطر استبعاد السعودية من المشاركة فيها. فهذا القرار اتخذ بينما كانت الحكومة ترفض الاستجابة لمطالب حملة قيادة المرأة «Women2Drive» الناشطة في تلك الفترة.

وفي خضم حملة «أنا وليّة أمري»، صدر تعميم ملكي في 17 نيسان/أبريل من عام 2017 يطلب من الجهات الحكومية المعنية كافة عدم طلب موافقة ولي الأمر في معاملات النساء «ما

لم يكن هناك سند نظامي لهذا الطلب». كما تضمن التعميم بأن تقوم هذه الجهات بتطبيق هذا التوجيه خلال ثلاثة أشهر، حيث تقوم كل جهة برفع تقرير يشمل الأنظمة كافة التي تطلب موافقة ولي الأمر من المرأة، والتي يتوقع أن تتضمن تقييد قدرة المرأة على السفر والحصول على جواز سفر والزواج. كما تضمن التعميم مطالبة الجهات الحكومية بتوفير وسائل مواصلات ميسرة للنساء العاملات لديهن، وأن تقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بإلزام أصحاب العمل بتوفير هذه الوسائل للموظفات العاملات لديهم.

إلا أن نمط التناقضات الذي لاحظناه سابقاً كان حاضراً هنا أيضاً. فقبل هذا التعميم بأيّام، في 11 نيسان/أبريل، تم إرجاع المواطنة دينا علي السلوم اليامي قسراً إلى السعودية، وذلك بطلب من أعمامها، من مطار مانيلا في الفيليبين في رحلة كانت متجهة خلالها إلى أستراليا حيث كانت دينا تريد طلب اللجوء هناك. وبعد التعميم بأيام، تم اعتقال الناشطة مريم العتيبي في 19 نيسان/أبريل، حيث كان المحرك وراء اعتقالها طلب من وليّها الذي استجابت له السلطات الرسمية باعتقالها، وهو ما أسفر عن تسريحها من عملها.

إلا أن الأمر الملكي التاريخي الذي صدر في 26 أيلول/سبتمبر 2017، والذي قرر بأن المرأة ستتمكن من القيادة ابتداء من شهر حزيران/يونيو 2018، كان مختلفاً؛ فقد كان أول مطلب صريح تم تحصيله من جانب ناشطات حقوق المرأة السعودية منذ تسعينيات القرن الماضي. كما أنه كان مختلفاً من ناحية كونه باكورة مسار جديد لكل من الدولة والمجتمع. بمعنى آخر، بسبب كون مسألة القيادة قضية ذات حساسية اجتماعية عالية، فإن القرار جعل رؤية 2030 واضحة، سواء من ناحية توضيح إلى أي جمهور هي موجهة، أو من ناحية كونها علامة على انفتاح اجتماعي يحدث ضمن انغلاق في الأفق السياسي.

مثّل القرار إذاً فاتحة لرغبة متزايدة نحو مستقبل مختلف، بانفتاح اجتماعي أكبر كثيراً من السابق للسعودية. صحيح أن الأمير محمد بن سلمان قد صرّح بأن «طموحنا هو عنان السماء» قبل إصدار القرار بأشهر، لكن فقط بعد القرارات المتعلقة بقيادة المرأة للسيارة، وافتتاح السينما، وعرض أم كلثوم في القناة السعودية الرسمية، بدأ الكثير بالتصديق أنه كان يعني ما يقول. ونتيجة لهذا، بدأت معانٍ جديدة للوطن بالتشكّل مثل الانتقال إلى «الدولة السعودية الرابعة»، وطغيان مفهوم «الشباب» وفكرة «نفض غبار الماضي» من أجل حياة «طبيعية»، وأخيراً، إنهاء «عصر عام 1979»، في إشارة إلى ما يعرف بعصر الصحوة الإسلامية والثورة الإسلامية الإيرانية. ترافق مع هذه التغيرات حول التصورات عن الوطن تغيرات أخرى حول التصورات نحو الوظائف والفرص وخيارات الأنشطة وتشكل مساحات عامة جديدة تحت إشراف الدولة واقتصادها، كإنشاء هيئة الترفيه ومناسباتها وحفلاتها المتعددة. الأمر نفسه حدث أيضاً من خلال مؤسسة مسك الخيرية

التي تركز على الشباب، وكذلك من خلال أذرعتها المتعددة كمدارس مسك وفعاليات مسك، ومن خلال برامجها الداخلية والدولية التي تكون بالشراكة مع مؤسسات دولية.

إلا أنه في الوقت نفسه الذي شهد هذا الانفتاح الاجتماعي، تواترت التقارير التي تشير إلى تدشين عهد جديد من الانغلاق السياسي. فقد تم اعتقال الكثير من الشخصيات الدينية والمشهورة، كما تلقت الكثير من الناشطات المشهورات اتصالات من الدولة تحذرهن من التعليق علناً على القرار الملكي سواء إيجاباً أو سلباً، وهو ما أدى ببعضهن إلى اختيار الصمت منذ تلك اللحظة. إضافة إلى ذلك، قبل صدور الأمر الملكي بأيام، تواردت أخبار عن استجواب ثلاث إسلاميات شهيرات وتوقيعهن تعهداً بأنه لا ينتقدن قرار قيادة المرأة، وهو الأمر الذي أدى بهن، وغيرهن من الإسلاميات، إلى أخذ الحذر في تعليقاتهن العلنية. وعلى الرغم من أن هؤلاء النسوة ينتمين إلى تيارات أيديولوجية مختلفة، إلا أن ما يجمعهن هو أنهن كن أصوات مؤثرة خارج إطار الدولة.

لكن الأمر المؤكد هو أنه على الرغم من تماثل بعض المصالح بين حملة إسقاط الولاية والدولة، فإن الدولة لم تُرد أن يحسب الناشطات أن هذا القرار انتصار لهن. ولإن كانت الخطوة الأولى للتأكد من ذلك تتمثّل بمنع الناشطات من التصريح علناً أن القرار انتصار لهن، فإن الخطوة الثانية كانت في سعي الدولة للتحكم بالسردية المحلية والدولية المحيطة بالقرار. تجلّى ذلك في توقيت تعيين فاطمة باعشن، التي كانت تعمل في معهد الجزيرة العربية في واشنطن، لتصبح أول امرأة متحدثة باسم السفارة السعودية في أمريكا، كما قامت السفارة بنشر تصريح حول القرار وقامت متحدثتها الجديدة بإجراء عدد من اللقاءات مع محطتي سي إن إن وإي بي سي وغيرهما من القنوات الكبرى في أمريكا. وفي كل هذه المحاولات كان التركيز على الإشارة لرؤية 2030 والإرادة السياسية للقيادة السعودية الجديدة.

ما يثير الدهشة هنا هو أن سردية الدولة الجديدة حول القرار استعارت كثيراً من حملة قيادة المرأة. على سبيل المثال، كل من حملة 26 تشرين الأول/أكتوبر وتصريح السفارة ذكرا أن «وسائل التنقل كالجمال كانت تستخدم في فترة النبي» من جانب الرجال والنساء. إضافة إلى ذلك، فإن الحملة كانت كثيراً ما تستدعي تاريخ المملكة قبل الثمانينيات لتدعيم مطالبهن، وهو الأمر نفسه الذي قامت به السفارة حين ذكرت أن وسائل التنقل للمرأة كانت موجودة «في فترة أجدادنا». إضافة إلى ذلك، قامت السفارة بترديد توجهات الحملات النسائية حين ذكرت «أن مسألة قيادة المرأة لم تكن يوماً حول الثقافة أو الدين». هذه النقطة تحديداً كان مدهشاً أن تصدر من الدولة التي قضت سنيناً تستخدم الثقافة أو الدين لتبرير منع قيادة المرأة. إلا أن القرينة الأكثر وضوحاً حول تأثير خطاب الحملة على سردية الدولة جاء في الطريقة التي صوّرت فيها السفارة أو الدولة المجتمع وأولئك الذين يعارضون رفع الحظر عن القيادة. فقد ذكرت السفارة أن «لدينا

قيادة متفاعلة ومجتمع حيوي، فالثابت الوحيد في السعودية هو التغيير». وقد كررت المتحدثة باسم السفارة فاطمة باعشن هذه الفكرة في المقابلات التي أجرتها، لتفادي الأسئلة التي تناولت رد الفعل الاجتماعي تجاه القرار، حيث قالت: «نحن نحترم كل نسائنا. أنا سفيرة أمثل كل السعوديات بمن فيهن أولئك اللاتي لا يردن القيادة، فهذا قرارهن الشخصي». هذا الموقف يتصادم بصورة مباشرة مع الطريقة القديمة التي كانت الدولة فيها تصور المجتمع بوصفه متخلفاً والعائق الرئيسي لقيادة المرأة، وهي التصورات التي سعت حملات القيادة لمناهضتها. إضافة إلى كل ما سبق، كررت كل من السفارة ومتحدثتها فاطمة باعشن عبارات حول مناوئي رفع الحظر كانت تقريباً متطابقة مع شعار حملة 26 أكتوبر «قيادة المرأة خيار وليس إجبار». إن الإشارة إلى هذا الأمر مهمة، وخصوصاً أن نجاح حركةٍ ما يقاس بمدى تحقق أهدافها وتحوّل خطابها لخطاب سائد أو متبنى. وبحسب التحليل السابق يبدو أن هذا ما حدث للحركة النسوية السعودية.

رابعاً: ماذا يحدث حين تتحول الحركة النسوية من حركة على الهامش إلى حركة في المركز؟

كان من نتائج جهود الدولة غير الناجحة تحول الناشطات بعد يوم أو يومين من الأمر الملكي من الاحتفال بالدولة للاحتفال بأنفسهن. فقد أطلقن هاشتاغاً بعنوان «الحركة النسوية السعودية» احتفتين بها بحملتهن وناشطاتهن الرئيسيات وصورن القرار الأخير بوصفه إنجازاً لهن. هذا السلوك تولد بسبب حالة التوجّس داخل الحملة من «تخلّي» الناشطات عنها أو من أن تتسلل شبكة الاحتواء الخاصة بوطنية الحزم داخلها فقط لأن الدولة وافقت على مطلب القيادة للنساء.

هذا التوجّس عبّر عن نفسه في النقاش العلني الذي دار بين منال الشريف وهالة الدوسري. فبعد إعلان الأمر الملكي، نشرت منال الشريف صورة لولي العهد محمد بن سلمان وعلقت عليها قائلة: «ويلوموني في حبك؟». ردّت عليها هالة بتغريدة حظيت بانتشار واسع: «حبك له لن يطلق سراح القحطاني، علاء، مصطفى، فهد، وليد، وعشرات غيرهم ممن ساندوا حقك من معتقلاته». فبعيداً من إشكالية الطبيعة الأبوية لتغريدة منال فإنه من المرجّح أن ما دار في بال هالة هو إشكالية دعم قرار ملكي بعد أيام من اعتقال عدد من المثقفين ومشاهير وسائل التواصل والإسلاميين والاحتفال بنصر له مناصرون ما زالوا قابعين في السجون. بعد ذلك، أقرت منال أنها فقدت قرابة ألف متابع بسبب نظرتها الإيجابية لرؤية 2030 بعد قرار السماح بقيادة المرأة. كما أن منال نشرت مقالاً لكوثر الأربش بعنوان «إذا لم تكوني نسوية، فإن النسويات سيأكلنك»، إلا أنها حذفتها بعد ذلك بسبب الانتقادات التي وجهت إليها من الناشطات اللاتي رأين في التغريدة دعماً لإحدى أوجه الأنوثة لوطنية الحزم.

ما يوضحه هذا المثال السابق هو أن ردّ الفعل السلبي الذي تلقته ناشطة مشهورة كمنال الشريف دليل على وجود نوع من الحيطة والحذر تجاه احتواء الدولة للنسويات السعوديات والعودة مجدداً إلى الحيز الاجتماعي وترك السياسي، وذلك بعد قرار قيادة المرأة. إلا أن هذه الحيطة والحذر لم تكن مشتركة لدى الكل، فهناك من الناشطات من تفاعل مع القرار بالطريقة نفسها لطريقة منال الشريف، وذلك لأنهن بتن يرين اتجاهاً جديداً نحو التحرر فأصبحن غير متخوفات على مستقبلهن، في مقابل صنف آخر قلن إنهن سيحتفلن بالطريقة نفسها بعد صدور أمر إسقاط الولاية.

إلا أن هذا الاتجاه التحريري الذي تضمنته هذه القرارات لم يؤثر في كل الجماعات المنخرطة في الحملة بالطريقة نفسها. فهناك مجموعات لم تقتنع بإجراءات الدولة لأسباب مختلفة، كالحقوقيات من جهة، وكذلك المهاجرات[33]، والإسلاميات، والتنويريات، والليبراليات النخبويات من اللاتي جربن قبضة الدولة[34]، إضافة إلى القطاعات الأكثر نقدية من الشابات اللاتي بدأن نشاطهن في الفضاء العام مؤخراً. ما يجمع هذه المجموعات هو تصوراتهن تجاه الدولة وتجربتهن في ممارسة النشاط خارج إطارها، وكذلك اهتمامهن بالأحداث المحيطة بهن كـ«الاعتقالات غير المعتادة» ـ بحسب وصف المتخصص بالحركات الإسلامية في السعودية ستيفن لاكروا[35] ـ التي سبقت بمدة قصيرة الأمر الملكي لقيادة المرأة والتي مثلت إشارات سلبية من الدولة وتنبيهات تحذيرية للفاعلات. وقد يكون موقف هالة الدوسري السابق مثالاً على ذلك، لكونها تنتمي إلى إحدى هذه المجموعات داخل النسوية السعودية التي تتبنى موقفاً نقدياً أكثر من غيرها.

في المقابل، قد يكون هذا الاتجاه التحريري من جانب الدولة مرضياً وكافياً لدى فئات أخرى من حملة «أنا ولية أمري»، ولأسباب مختلفة أيضاً، وبالتالي سيقلل من حجم مشاركتهن ونشاطهن في الحملة. هذه الفئات تشمل الليبراليات النخبويات (وخصوصاً من اللاتي كن يعملن مع الدولة قبل بدء الحملة، أو اللاتي يطمحن إلى العمل معها بعدها)، وجزء من الشابات

(33) المهاجرات مصطلح يستخدم بين النسويات ويشير إلى مجموعة من النساء اللاتي اخترن الهجرة إلى خارج المملكة (وغالباً إلى دول غربية)، ولكن لم يقطعن صلاتهن بالسعودية وهن يساهمن في الحراك والأنشطة النسوية السعودية من الخارج. هذه المجموعة يغلب على عضواتها تصريحهن بخياراتهن الدينية (مثل أن يصنفن أنفسهن كملحدات أو مسلمات سابقات).

(34) مثل الأكاديميات اللاتي قدن السيارات في التسعينيات، والناشطات في مرحلة ما بعد 11 أيلول/سبتمبر وحتى بدايات الربيع العربي.

(35) Stéphane Lacroix, «Saudi Arabia Finally Let Women Drive. Don't Mistake it for Democratic Reform.» *The Washington Post*, 5/10/2017, <https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2017/10/05/saudi-arabia-finally-let-women-drive-dont-mistake-it-for-democratic-reform/?utm_term=.f0f6674b751d>.

(وخصوصاً ذوات الامتيازات من اللاتي لم يبدأ نشاطهن في الفضاء العام إلا مع الحملة)[36]. فالارتباط الأيديولوجي لهاتين المجموعتين مع فكرة ممارسة النشاط وعلاقتهما بشبكة الناشطات ضعيف، كما أن نظرتهما إلى الدولة وقضيتهما مختلفة. فعادة ما يكون من السهل إقناع المنتميات إلى هاتين المجموعتين بحصر نشاط النسوية السعودية ضمن الحيِّز الاجتماعي، وبالنظر إلى الدولة بوصفها الحامي والمنقذ وتوجيه نقدهن فقط نحو القوى الاجتماعية المعادية لهن. كما أنه من السهل لهؤلاء أن يتحولن إلى الأساليب التقليدية التي ارتبطت بالنسويات الحكوميات أو نسويات الدولة. الأمثلة على هذا النوع يشمل الليبراليات المتفائلات كمنال الشريف وكذلك إنصاف الحيدر، زوجة المعتقل الليبرالي المشهور رائف بدوي، التي قالت **للنيويورك تايمز** «إنها فرصة للسعودية أن تؤسس مملكة ليبرالية». فهاتان الناشطتان: ليبراليات ومهاجرات، من اللاتي أبدين بصورة علنية احتمالية أن يعدنَ إلى مملكة سعودية ليبرالية، وبذلك أصبحن يرددن مقولات مشابهة لحملة I Choose to Stay أو «أنا أخترت أن أبقى» التي تبنتها نسويات الدولة أو النسويات الحكوميات.

أخيراً، برزت مجموعتان من النساء في إثر التغير في الإرادة السياسية للدولة، وكلتاهما جاءتا من خارج الحملة. الأولى، نساء نخبويات ـ محافظات أو عصريات ـ من اللاتي كن يحسبنَ معارضات للحملة ويوصفن من جانب ناشطات الحملة بـ«الأنانيات» أو «المستشرفات»، لكن مسمّاهن الآن تغيّر، وصارت ناشطات الحملة يسمينهن «المتسلقات» نظراً إلى رغبتهن في ركوب الموجة والإفادة مما كن يعارضنه. في حالة النخبويات العصريات، فقد فُهِم تغير موقفهن بأنهن يمِلْن مع الدولة أينما اتجهت. أما في حالة المحافظات، فقد فُهم تغير موقفهن على أنه نتيجة لإدراكهن بأن نشر المحافظة لم يعد طريقاً للصعود الاجتماعي في السعودية الجديدة، ولهذا كان عليهن أن يغيرن توجههن ويتبعن اتجاه الدولة الأيديولوجي الجديد بالطريقة نفسها التي اتبعها بعض المشايخ المشهورين، كمحمد العريفي.

أما المجموعة الثانية، فهن النساء المعيّنات حديثاً في مناصب جديدة في الدولة، سواء في السلك الدبلوماسي كفاطمة باعشن أول متحدثة للسفارة السعودية في أمريكا، أو في مناصب وزارية كالأميرة ريما بنت بندر آل سعود، أو بعض النساء المعيّنات في مجلس الشورى كموضي الخلف ولينا المعينا وكوثر الأربش. كل هؤلاء النسوة حظين بتغطية واسعة في الإعلام ومراكز الدراسات وكذلك ضمن حملات العلاقات العامة الرسمية والزيارات الرسمية للولايات المتحدة

(36) المقصود هنا الفتيات اللاتي من خلفيات اجتماعية واقتصادية تجعل من آثار ولاية الرجل عليهن أقل من غيرهن، وبالتالي ربما لا يجدن محفزاً للاستمرار في الحملة بعد تحصيل مطلب القيادة، وبسبب هذا الوضع الاجتماعي والاقتصادي وحداثة تجربتهن في النشاط في الفضاء العام، فهن مرشحات لأن يعدن لحالة الخمول السياسي اللاتي كنّ عليها قبل بدء الحملة.

وغيرها من البلدان. وهؤلاء عادة ما يكنَّ حريصات في خطابهن عن قضايا المرأة، فجزء منهن لا يعترف بوجود أي نشاط للنساء السعوديات وينسبن كل تغيير إلى الحكومة التحديثية مقابل المجتمع المحافظ، أما الجزء الآخر فيقرّن بوجود الناشطات، لكن يؤكدن على نحو مستمر أن التغييرات ليست نتيجة لجهودهن بل لجهود الحكومة على نحو حصري. أي أن كلا الفريقين يمارس عملية إنكار كلي لأي دور للنساء من أسفل للدفع باتجاه هذه التغيرات.

خامساً: الإقصاء والتخوين «الحازم»: علامات تحذيرية من الهامش لحركة أصبحت للتوّ مركزية

ما تحاول عمله هذه المجموعات الفرعية وغير النقدية التي ظهرت من داخل الحملة ومن خارجها هو سعيها لإعادة صوغ صورة الحملة واتجاهها على نحو تدريجي ومتسارع بما يتناسب مع اتجاهاتها، حيث قاد تزايد هيمنة هذه المجموعات على الحملة إلى تعزيز تصوراتهن عن هويات جندرية معينة لكل من الرجال والنساء، ولنمط محدد للعلاقات بين الجنسين في الفضاءات العامة، التي باتت تتآكل فيها سياسات عدم الاختلاط بين الجنسين المبثوثة فيها سابقاً.

ففي حين أن الصحوة وظّفت منطقاً دينياً من داخل الدولة للدفع بأجندتها، فإن هذه المجموعات ذات الميول الليبرالية ستلجأ إلى الدولة أيضاً مستندة إلى نوع من العقلانية القانونية لإعادة صوغ التصورات الموجودة عن الهويات الجندرية والعلاقات بين الجنسين بما يتوافق مع أفكارها. هذا أمر متوقع من حركة يتزايد نفوذها. وعلى الرغم من أني متفقة تماماً مع غايات الحركة، إلا أنه يتوجب عليها الحذر من تكرار الخطأ نفسه الذي وقعت فيه حركة الصحوة عندما تعاظم نفوذها؛ وهو مطالبة الدولة بتجريم التيارات والتصورات المخالفة لها، أو حتى الصمت عن قيام الدولة بتجريمها. فمثل هذا المنهج الإقصائي غير مبرر ولا يخدم صورة الحركة ويحدّ من قبول الناس لها على المدى الطويل، إذ قد يحصل معها ما نراه اليوم من خسارة الصحوة لشعبيتها.

على الحملة أيضاً توخّي الحذر حين تتقاطع مع مطالب حركات إقصائية من خارج إطار الحملة، كحركة «السعودية للسعوديين» وحركة «هوية الحجاز». فمثل هذه الحركات، مستغلة لحظة وطنية الحزم، باتت تفرض خطاباتها الإقصائية التي باتت تسيء إلى الكثير من القضايا النسوية، ولعل أشهرها قضية تجنيس أبناء السعوديات. فما يجمع بين كل هذه الحركات هو رفض تجنيس أبناء السعوديات والتجنيس بوجه عام، وهو رفض أشعلته الآراء الشعبوية التي تحمّل غير السعوديين مشكلة شح الوظائف. فانطلاقاً من هذه الآراء، بات ينظر إلى مسألة

تجنيس أبناء المواطنات على أنها طريقة لغير السعوديين لسرقة الوظائف والمزايا من السعوديين[37].

في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2017، اقترحت لطيفة الشعلان، عضوة مجلس الشورى وإحدى داعمات الحركة النسوية السعودية، قانوناً لتجنيس أبناء السعوديات. وفي شباط/فبراير 2018، أعادت طرح هذا المقترح، حاسبةً إياه استعادة لحق المرأة السعودية المسلوب في توريث جنسيتها لأطفالها وكذلك للمساواة بينها وبين الرجل الذي يتمتع بحق توريث أبنائه الجنسية أياً كانت جنسية أمهاتهم. إلا أن مطلبها هذا قوبل برد فعل عنيف تقاطعت فيه حملة «السعودية للسعوديين» مع حملة «هوية الحجاز»[38] شكك في ولائها للوطن والمواطنين. وكان الصوت النسائي المحوري في رد الفعل هذا ضد اقتراح الشعلان هو منيرة المشخص التي تقدم نفسها كصحافية مثقفة غير نخبوية ومعبّرة عن «صوت الشعب» ومحافظة اجتماعياً، أي مؤمنة بالخصوصية الاجتماعية للمجتمع السعودي[39]. ومنطقها في رفض التجنيس هو أن هذا الرفض يعكس خلل الأولويات في مجلس الشورى الذي يضع مصالح الأجانب فوق السعوديين الباحثين عن عمل الذين وضعتهم رؤية 2030 في مقدمة أولوياتها.

تبرز الصورة الشعبوية لمنيرة المشخص بأوضح أشكالها في مشاركتها في عدة حلقات شهيرة من برنامج «يا هلا» لتنتقد مجلس الشورى. ففي حلقة عرضت في كانون الأول/ديسمبر 2017 خصصت عن مقترح لطيفة الشعلان في مجلس الشورى عن تجنيس أبناء السعوديات، قدمت منيرة المشخص حجج إقصائية عن التجنيس كقولها: «جيب لي واحد من الأبناء اللي أمهم سعودية دافع عن البلد من اللي قاعد يصير الآن»، مصورة باقي المجتمع السعودي

---

(37) على سبيل المثال، تم الإعلان أن أمهات وأبناء السعوديين غير السعوديين يتم معاملتهم معاملة المواطن في التوظيف في القطاع الخاص ويتم احتسابهم في برنامج نطاقات بطريقة احتساب المواطن نفسها. بعده بقليل تم اقتراح تجنيس أبناء السعوديات من أزواج غير سعوديين. مثل هذه القرارات جعلت البعض من المنتمين إلى الحملات المذكورة أعلاه يخاف على مصيره ويصبح مشحوناً ضدها وضد أي فئة داخل المجتمع يعتبرها أقل «سعودية» منه.

(38) تم رصد هذا التقاطع من خلال تتبع تشابه المشاركين في هاتين الحملتين، ومن كون معظمهم يضع هاشتاقات الحملتين في تعريفه الشخصي في تويتر.

(39) سارة الغامدي (@Sarah_ghamde)، تويتر، 10 آذار/مارس 2018، <https://twitter.com/Sarah_ghamde/status/972257489407365120>,

فطيم العسبلي (@fofo_mahmadl)، تويتر، 10 آذار/مارس 2018، <https://twitter.com/fofo_mahmadl/status/972444190574612480>,

ريم العتيبي (@Reem10_alotabi)، تويتر، 10 كانون الأول/ديسمبر 2017، <https://twitter.com/Reem10_alotabi/status/939769248293015553>,

إبراهيم بن عطالله (@ibharbi)، تويتر، 11 آذار/مارس 2018، <https://twitter.com/ibharbi/status/972884144219881474>,

ولو أن منيرة المشخص أيضاً مؤيدة للقضايا التي تصنف عادة على أنها «غير محافظة» مثل قيادة المرأة للسيارة وإسقاط الولاية ما عدا بالزواج وتتبنى القول بوجود خلاف حول كشف الوجه وما إلى ذلك.

مواطنين وطنيين مثاليين يمارس الإقصاء ضدهم من قبل اقتراحات مجلس الشورى. وما يدعو إلى المزيد من التساؤل هو بوادر التفكير المؤامراتي الذي يتضح في حديث المشخص، ففي هذه الحلقة لمحت إلى أن مجلس الشورى خاضع على نحو خفي لـ«دولة عميقة» يتحكم فيها الأجانب عوضاً من المواطنين السعوديين كما أشارت إلى مؤامرة[40] مجلس الشورى لطرح نظام ضد التمييز والكراهية[41]، ترى أنه يهدف إلى حماية الأجانب وحماية المجلس من نقدها هي ونقد عموم السعوديين لهم. وقد أخذ الناشطون في كل من حملة «السعودية للسعوديين» وحملة «هوية الحجاز» بالنسج على هذا المنوال المؤامراتي بكتابة تعليقات إلكترونية على شاكلة هذه التغريدة: «سبحان الله إذا دافعنا عن وطننا قالوا حسابات داخليه وإذا هاجمنا أحد من الداخل قالوا قلة أو هم لم يرتكبون جريمة؟ وإذا رفضنا الدخلاء والتجنيس قالوا «عنصريين» لا وطالبوا بقانون مكافحة العنصرية الآن اللي يدافع عن وطنه عنصري واللي يشوه تاريخ بلد متحضر؟ مالكم كيف تحكمون»[42].

إن هذه الأمثلة توضح كيف أن الشعبوية[43] التي أمدت حملة الولاية بدفعة قوية قد تفعل الأمر نفسه في حملات أخرى ذات أهداف سلبية. بل إنه في اليوم نفسه الذي نُشر فيه لقاء المشخص، عملت الأخيرة في تويتر على تمييز نفسها كشعبوية عن لطيفة الشعلان. فقد شاركت في حملة إلكترونية على هاشتاغ أطلقه مؤيدو حملة السعودية للسعوديين موجّه ضد لطيفة الشعلان بوصفها ضد المجتمع السعودي وتقوم بحظره ووصفها إياه بأنه داعشي[44]. كما قامت

---

(40) منيرة المشخص (@see_moone)، تويتر، 6 كانون الثاني/يناير 2018، <https://twitter.com/see_moone/status/949723408060821504>.

(41) منيرة المشخص (@see_moone)، تويتر، 11 آذار/مارس 2018، <https://twitter.com/see_moone/status/972770818568192>.

(42) منيرة المشخص (@see_moone)، تويتر، 24 شباط/فبراير 2018، <https://twitter.com/see_moone/status/967196496927121409>.

(43) في حلقة أخرى، أذيعت في آذار/مارس 2018، شاركت المشخص في حلقة مع عضو مجلس الشورى سامي زيدان الذي غالباً ما ينادى بسياسات اقتصادية غير محببة وإجراءات تقشفية. في هذه الحلقة، وضحت المشخص كيف أن أعضاء المجلس يعيشون في «برج عاجي» مخيبين آمال السعوديين الذين يستحقون ما هو أفضل وخصوصاً من الوظائف العليا التي يهيمن عليها الأجانب، رابط الحلقة <https://www.youtube.com/watch?v=mL3tpWq1W9M>,
قاسم بن إبراهيم (@abushaden99)، تويتر، 10 آذار/مارس 2018، <https://twitter.com/abushaden99/status/972257964915658752>.

(44) هذه التهمة لفقت عليها بناء على تغريدة مصورة تظهر فيها لطيفة الشعلان ترد على أحد متابعيها. وتعليقاً على هذا، ذكرت المشخص في تغريدة «أتمنى أن توقف عند حدها ونشوف من عزز لها وجلس سنه يتدرب على كلمة تنمر كيف بيكون موقفه لحظتها ترى فاهمينه غلط لكن يابنت الشعلان لا تختفي خلف أسوار وهمية اطلع وواجهي الشعب السعودي اللي يعرف الوطن وبيعلمك الوطنية صح ترى الكرسي دوار انتبهي لا يجيك دوار #عضوه_شوري_تعتبر_الشعب_دواعش»
منيرة المشخص (@see_moone)، تويتر، 10 آذار/مارس 2018، <https://twitter.com/see_moone/status/972289175373406208>.

ورد الشعلان على الهاشتاق يمكن مطالعته هنا: =

بكتابة عدّة تغريدات أخرى[45] تصف فيها مقترح الشعلان وغيرها من أعضاء مجلس الشورى بأنها منحازة ضد المجتمع السعودي ومصطفة إلى جانب الأجانب. كما رددت في معظم تغريداتها نزعات حملة السعودية للسعوديين للاستقواء بالسلطة وتصوير الآخرين بأنهم «خونة» للوطن وبحاجة إلى معاقبة الدولة[46].

شاركت النسويات في هذه المناقشات والصراعات الإلكترونية، لكن ردودهن تأثرت بلحظة الحزم والخطابات التي بعثتها بطريقة مقلقة تستدعي الحذر والانتباه. فبينما رأت كثيرات منهن احتساب أبناء المواطنات المتزوجات من غير سعودي على نحو مساوٍ للمواطنين أمراً مندرجاً ضمن حقوقها كمواطنة، فإن هناك قلّة منهن اتخذن منحىً متطرفاً[47]، وقلن إنه ما دامت الأمهات هن أساس التكوين والتربية، فإن أبناء الرجال السعوديين من أمهات غير سعوديات أقل استحقاقاً للمواطنة من أبناء المواطنات، وذلك لأنهم غالباً سيتبعون أمهم وسيكونون غالباً غير آبهين بالوطن. أما الليبراليات النسويات اللاتي لا يتبنين خطاباً نقدياً تجاه الدولة فقد دافعن عن الشعلان بتوظيف خطاب «التخوين» الذي استخدمه وطنيو الحزم. أشهر الأمثلة على ذلك هو الليبرالية الشهيرة سعاد الشمري التي دافعت عن لطيفة الشعلان قائلة[48]: «كثير ممن اتحدت مصالحهم ضد لطيفة الشعلان دواعش، خلايا عزمي، بقايا صحوة رتوتوا التغريدة وهم يعلمون أيضاً أنهم يكذبون»[49].

= لطيفة الشعلان (@LatifahAshaalan)، تويتر، 10 آذار/مارس 2018، <https://twitter.com/LatifahAshaalan/status/972222767671250944>.

(45) منيرة المشخص (@see_moone)، تويتر، 13 آذار/مارس 2018، <https://twitter.com/see_moone/status/973662324555841537>.

(46) كتغريدتها التي تقول فيها: «#مواليد_السعوديه_يا_ملكنا2 اتمنى من أمن الدولة محاسبة كل من شجع هؤلاء على الجرأة والمطالبة بالتجنيس خاصة إعلاميين وأعضاء وعضوات الشورى وأغلب من طالب بالجنسيه خونه لأرض جعلتهم يعيشون بيننا فعاشوا وهم أن لهم حق في السعوديه،»

منيرة المشخص (@see_moone)، تويتر، 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <https://twitter.com/see_moone/status/932248383267500032>.

بل إن بعضهم كتب لمدير مكتب ولي العهد بدر العساكر وللمستشار في الديوان الملكي سعود القحطاني يحرضون ضد لطيفة الشعلان معتبرينها غير جديرة بالثقة وكيف لمسؤول أن يتهم المجتمع بهذه الإتهامات رابطين بينها وبين الأزمة القطرية قائلين: «ما ندري نكافح تنظيم الحمدين ولا هذي العينات».

(47) فيروز (@F__ouz)، تويتر، 10 كانون الأول/ديسمبر 2017، <https://twitter.com/F__ouz/status/939624437334364162>.

(48) سعاد الشمري (@SouadALshammary)، تويتر، 10 آذار/مارس 2018، <https://twitter.com/SouadALshammary/status/972376580566798336>.

(49) أحد الليبراليين الرجال، نايفكو، تساءل ما إذا كان أحد الأشخاص الذين انتقدوا لطيفة داعشي حقيقة، ورأى أن الهاشتاغ الذي يهاجمها من صنع خلايا عزمي. أما محمد العصيمي فقد ذكر أن الهاشتاغ «وراءه أجندة انتقامية (صحوية) وقطرية، حيث لا يمكن أن نصدق أن السبب رأيها في التجنيس وغيره فكلنا لنا آراء نتفق أو نختلف عليها».

نايف (@naifco)، تويتر، 10 آذار/مارس 2018، <https://twitter.com/naifco/status/972353819337216000>,

= نايف (@naifco)، تويتر، 10 آذار/مارس 2018، <https://twitter.com/naifco/status/972358080204767232?s=12>,

ولعل أسوأ تبعات هذا الحوار هو اضطرار الشعلان إلى تبني نمط خطاب منتقديها نفسه لشرح وتوضيح موقفها، ولكن من جهة مغايرة، حيث رأت الشعلان أن الهجوم الذي يسعى لتشويه أهدافها ومشروعاتها في ما يتعلق بحقوق المرأة لم يترك لها خياراً[50]. كان في إمكان الشعلان أن تكتفي برد فعل بسيط، وهو حظر[51] من يهاجمها. إلا أن المنحى الذي اتخذته الهجمة وتبعاتها يعدّ مثالاً واضحاً لطبيعة الأثر الذي تمارسه لحظة الحزم وما صاحبها من صعود لخطابات إقصائية يتم توظيفها من جانب مختلف الفاعلين الذين تم نقلهم من الهامش إلى المركز ضد خصومهم ومخالفيهم؛ أي الطريقة نفسها التي توظفها المشخص، وإن كانت هذه الأخيرة تختلف باعتمادها أكثر على توظيف الأبعاد الاقتصادية من رؤية 2030 وتصور إقصائي لوطنية الحزم. على سبيل المثال، بعد أيام من الحملة المناهضة للتجنيس الموجهة ضد الشعلان، شاركت هذه الأخيرة في حملة موجهة ضد ماراثون نسائي سميت #الانحلال_في_الشوارع_مرفوض. قالت الشعلان: «هذا الهاشتاغ #الانحلال_في_الشوارع_ مرفوض واصل لترند الآن. لعبة رفع الهاشتاغات التحريضية والنفخ فيها، بالتخفي تحت رداء الدين أو الحمية أو الوطنية، هل بقي أحد حتى الآن لم يفهمها؟». ردت عليها مغردة اسمها سارة العنزي، تعرف نفسها بأنها نسوية، قائلة «خلايا عزمي مجتهدين فيه»[52]، لترد عليها الشعلان «طبعاً»[53]، وهو رد أثار غضب الكثيرين. في اليوم التالي، اقتبست الشعلان مقالاً وعلقت عليه: «إذا كانت الشعارات الدينية سابقاً هي الأكثر جاذبية لخلايا عزمي، فإن أفضل ميدان تندس فيه اليوم هو شعارات الوطن والهوية ومن يتابع تضخيم بعض الوسوم المشبوهة مؤخراً يفهم ماذا أعني»[54]. وبوجه عام، فقد أوضحت الشعلان أن هجمات خصومها عليها متوقعة، وذلك لأن «عالمهم القديم» يلفظ أنفاسه الأخيرة، وليس لهم إلا تنظيم هذه الهجمات

= محمد العصيمي (@ma_alisaimi)، تويتر، 10 آذار/مارس 2018، <https://twitter.com/ma_alosaimi/status/9723772 58542460928?s=12>.

(50) لطيفة الشعلان (@LatifahAshaalan)، تويتر، 10 آذار/مارس 2018، <https://twitter.com/latifahashaalan/ status/924975824545177600?s=12>.

(51) كانت مريم اللحياني، أستاذة علم النفس في جامعة أم القرى وأحد الأصوات المركزية في حملة «هوية الحجاز»، أحد أولئك الذين شنوا حملة «عضوة الشورى تبلك المواطنين» ضد الشعلان. أحد المشاركين بالحملة، واسمها الهذلي تساءلت كيف لمجلس يدعى أنه يمثل صوت الشعب يقوم بـ«تبليك» المواطنين، وقامت بتصوير الشعلان بأنها خائفة من السعوديين المعارضين لمقترحاتها غير الوطنية.

MARAMSAAD33222 (@MARAMSAAD33222), Twitter, <https://twitter.com/MARAMSAAD33222/ status/971409459884019714>.

(52) sema1ss (@sema1ss), Twitter, <https://twitter.com/sema1ss/status/973179684547592192?s=12>.

(53) لطيفة الشعلان (@LatifahAshaalan)، تويتر، 12 آذار/مارس 2018، <https://twitter.com/LatifahAshaalan/ status/973182331908513792>.

(54) لطيفة الشعلان (@LatifahAshaalan)، تويتر، 13 آذار/مارس 2018، <https://twitter.com/latifahashaalan/ status/973600167663472640?s=12>.

التويترية على المثقفين والنساء والمناسبات مستخدمين شعارات الوطنية والدين لتفريغ إحباطهم[55].

خاتمة

كان لهذا الفصل ثلاثة أهداف. الهدف الأول نظري، يقدم حجة رئيسية مفادها أنه ابتداء من الربيع العربي ترسّخ نموذج جديد للمرأة السعودية في الفضاء العام اسمه نموذج المرأة الناشطة، وأن هناك علامتين رئيسيتين تميزان هذا النموذج عن غيره. أولاً، أنه نموذج يتبنى أسلوب الحراك والنشاط من خارج إطار الدولة؛ وثانياً، أنه نموذج يبني علاقته مع الدولة على أساس المواطنة وليس على أساس الرعاية الأبوية[56]. فقبل الربيع العربي، كان هناك نموذجان سائدان لظهور المرأة السعودية في الفضاء العام: نموذج المرأة المحافظة، ونموذج المرأة العصرية. ما سعى إليه هذا الفصل هو توضيح كيف أن الفضاء الذي خلقته لحظة الربيع العربي ساهم بتشكّل هذا النموذج الجديد ضمن فئات وأماكن متفرقه (ناشطات قيادة المرأة، احتجاجات طالبات الجامعات، حقوقيات... إلخ)، وتتبع كيف لهذه الفئات والتيارات المختلفة ضمن هذا النموذج مرّت بتحولات وتنقلات في خطابها ومطالبها وتموضعاتها حتى تم اندماجهم كلهم في حركة نسوية واحدة ضمن حملة «أنا وليّة أمري» الشهيرة، التي حدثت في سياق لحظة أخرى هي لحظة الحزم ورؤية 2030. فالحركة النسوية في السعودية ليست حركة واحدة متجانسة، بل حركة تتضمن تيارات متنوعة بتوجهات وآراء وخيارات مختلفة، تجمع بين فئاتها الصفتين السابقتين.

أما الهدف الثاني لهذا الفصل فهو وصفي، حيث تتبع الفصل تحولات علاقة هذا النموذج وهذه الحركة بالدولة لكون لحظة إعلان قرار القيادة هي اللحظة المفصلية التي كانت الحركة قبلها هامشية ثم تحولت بعدها إلى حركة مركزية. فقد تم تتبع كيف أثر القرار في مختلف فئات الحركة، وكيف تم تعاطي الدولة معها، وما هي الاصطفافات والتنقلات والتحولات والمسميات التي تغيرت بعد القرار.

أما الهدف الأخير فهو نقدي، بحيث إن الحركة النسوية ليست الوحيدة التي أصبحت مركزية في لحظة الحزم ورؤية 2030، بل هناك حركات أخرى معها تحمل نزعات عنصرية وإقصائية، لهذا تم توجيه بعض الانتقادات إلى الطريقة التي تؤثر فيها هذه الحركات على خطاب النسوية السعودية وأساليبه. فكما قال فريدريك نيتشه يوماً: «كن حذراً عند محاربة الوحوش، لئلا تصبح

---

(55) لطيفة الشعلان (@LatifahAshaalan)، تويتر، 19 آذار/مارس 2018، <https://twitter.com/LatifahAshaalan/status/975598797475778562>.

(56) هذا لا يعني أنه لم يكن هناك ناشطات سعوديات قبل الربيع العربي تبنين هذا الأسلوب وهذه النظرة. فالحجة هنا ليست أن هذا النموذج ظهر من العدم، بل الحجة هي أنه لم يترسخ ويتطبع كنموذج مقبول وموجود وسائد يزاحم برسوخه وطبيعيته وقبوله النماذج الأخرى للمرأة إلا بعد الربيع العربي.

واحداً منهم». هذا لا يعني أن النسويات السعوديات ملائكة بين وحوش، لكن عليهن أن يكن حذرات في الأساليب التي يتبعونها في خطواتهم القادمة. وهذا الحذر مطلوب اليوم أكثر من قبل مع انتقال الحركة النسوية السعودية من الهامش إلى المركز، ومع تعرض بعض أعضائها للإسكات القسري والمنع من السفر والاعتقال بحجة «الخيانة»، والتحول الطوعي الذي طرأ على بعضهن الآخر من اللاتي كنّ من أكثر الأصوات نقدية، وصعود بعض الأصوات غير النقدية وترويجها من جانب الدولة، إضافة إلى صعود بعض المفاهيم الإقصائية للمواطنة والوطن المرتبطة بلحظة الحزم. أتمنى أنه بمروري على بعض التحذيرات المذكورة آنفاً، وكذلك عبر تحليل تبعات معنى تحوّل الناشطات من الهامش إلى المركز، أن أكون قد ساهمت ولو بشيء قليل نحو استمرار الحركة النسوية السعودية كحركة حيّة ونشطة تسعى باستمرار لحثّ من هم في الأعلى للعمل من أجل من هم بالأسفل، وأن تكون مظلة جامعة لكل أولئك الذين يشعرون بأي نوع من الإقصاء داخل الوطن السعودي والخليج إجمالاً.

الفصل الحادي عشر

قانون أحكام الأسرة الموحَّد في البحرين

منى عباس فضل

تمهيد

أعلنت البحرين انضمامها إلى عدد من المعاهدات الدولية خلال القرن الحادي والعشرين، الأمر الذي استوجب عليها عدة التزامات دولية، وخصوصاً في ما يتعلق بالتشريعات الخاصة بحقوق النساء التي تناولتها تلك المعاهدات، أهمها اتفاقية القضاء على جميع أوجه التمييز ضد المرأة «السيداو». وبعض هذه التشريعات لا تسندها المعاهدات فحسب بل ترتبط أيضاً ببعض مواد دستور البحرين التي تعلن تحقيق المساواة والتمتع بالحقوق الإنسانية بين المرأة والرجل[1].

بعد سجال امتد سنوات طويلة حول أهمية وضرورة تقنين أحكام الأسرة (الأحوال الشخصية)، يجد الباحثون والناشطون في مجال حقوق المرأة البحرينية استمراراً للفجوات التي يعانيها النساء في ما يتعلق بتحقيق المساواة، ولا سيّما من حيث إقرار أو تعديل بعض القوانين والتشريعات المتعلقة بحقوق المرأة. يأتي على قمة هذه القوانين: قانون منح الجنسية لأبناء المرأة البحرينية المتزوجة من أجنبي وقانون الحماية من العنف الأسري وقانون أحكام الأسرة أو في ما يعرف بـ«قانون الأحوال الشخصية»، حيث أثيرت تساؤلات متعددة حول الهدف من وراء إصرار الجانب الرسمي على إقرار «الشق الجعفري» من القانون في ظرف لم يتم التوصل فيه إلى توافق مجتمعي، وهل يدفع تقنين أحكام الأسرة باتجاه تعزيز مكانة المرأة البحرينية وتمكينها الفعلي قانونياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً؟ ثمة سؤال مهم آخر، ألا وهو: هل يمثل إقراره أولوية وضرورة وطنية ملحة مقارنة بمطالبات وطنية من جهة، ومن جهة أخرى يلبي الحاجات

(1) تحديداً في ما له صلة بأحكام المادة (2) و(5) فقرة (ب) من دستور البحرين.

الفعلية للنساء، أم أن الهدف من إقراره جاء في سياق الضغوط الدولية التي تتعرض لها الدولة من المنظمات الدولية ومحاولة الظهور أمام الخارج بصورة تعكس انطباعاً عاماً بأن الدولة تؤدي التزاماتها في مجال تمكين المرأة تشريعياً؟

كل هذه الأسئلة وغيرها سيتم تناولها ومناقشتها في هذا الفصل من خلال رصد مكثف لواقع المطالبة بتقنين الأحوال الشخصية في البحرين، كما يرصد الفصل التسلسل التاريخي لحراك المطالبة بالقانون حتى لحظة إقرار قانون أحكام الأسرة الموحد، فضلاً عن التعرض لأهم السجالات التي رافقت عملية التقنين والعيوب التي تعتري القانون، وهذا بالطبع يحتم الانطلاق من محورين أساسيين: الأول يتعلق بمفهوم الأسرة وتطورها في البحرين، والثاني يبحث في الأسباب الكامنة وراء المطالبة بتقنين أحكام الأسرة، ومن ثم يتتبع تطور الحراك المطلبي للقانون.

أولاً: بين مفهوم الأسرة وتطورها

1 ـ مفهوم الأسرة

ثمة أمر تتفق عليه الكثير من الدراسات البحثية في مجال الوضع القانوني والحقوقي داخل الأسرة، حول أن تعريف الأسرة وأنواعها ووظائفها يسهل قراءة هذه القوانين وتحليلها، ذلك بأن أغلب الأحكام المتعلقة بها تركز على أفراد الأسرة، كما تدعم علاقاتهم في أوضاع محددة تنسب إليهم فيها أدوار ومسؤوليات ومستويات من السلطة يتم تحديدها تبعاً لمكانتهم فيها كـ«الأب والأم والأجداد والأبناء»، كذلك تبعاً لمتغيرات متعددة كـ«الجنس والعمر ومستوى التعليم والدخل والنفوذ خارج العائلة...»، إلى جانب ارتباطها ـ أي الأحكام ـ بالمناخ الاجتماعي السائد وبالنسق العام للمجتمع، وبالتالي فهي تتميز بارتكازها على هذه التراتبية وعلى العلاقات المتقابلة بين أعضائها، حيث ينظر إلى خصائص هذه العلاقات والمميزات بوصفها خصائص طبيعية يُتوقع أن يتم القبول بها من جانب الأفراد بكل ما يترتب عنها من حقوق وواجبات متبادلة ومن أدوار سلطوية ومن دون مناقشة[2].

لقد اجتهد الباحثون في علم الاجتماع ببعض البلدان العربية في وضع تعريف قانوني للأسرة من دون التدقيق في هيكلها ومكوناتها ووظائفها أو أهدافها، واقتصرت بعض تلك الجهود على الرجوع إلى بعض العناصر كالدين والأخلاق والوطن، حيث تحدّد بعض قوانين الأحوال والمدونات الشخصية مسؤولية الدولة في تحقيق حقوق المرأة ودعمها وتحمل مسؤولياتها في المجتمع والأسرة، باستخدام عبارات «تضمن» أو «تكفل» أو «تحمي» أو «تحفظ» أو «تلتزم»،

(2) مجموعة باحثين، **المرأة العربية والتشريعات: تقرير تنمية المرأة العربية**، ص 140.

كما تضع هذه القوانين قيوداً للمبادئ الدستورية كـ«المساواة وعدم التمييز» في إطار صوغ النص الدستوري والقانوني، ترجعها إلى الشريعة الإسلامية أو إلى حجج كالأمن والأخلاق أو الطوائف والأديان[3]، تماماً كما تكشف الأدبيات الرسمية في البحرين عند تعريفها الأسرة على أنها «أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن... بينما يحدد التشريع مسؤولية الدولة إزاء الأسرة بأن يحفظ القانون كيانها الشرعي، ويقوي أواصرها وقيمها، ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة»[4].

في المقابل، للأسرة حقوق مثلما عليها من واجبات تتمثل بتأمين الموارد والخدمات الاجتماعية والاقتصادية كـ«التعليم، والصحة، والعمل... إلخ» والأخيرة هي التي ستفسح المجال أمام أفراد الأسرة بتنميتها وحفظها فضلاً عن حفظ الأمن وتوفير الأمان. وعلى الرغم مما تتضمنه التشريعات الوطنية من بنود تتعلق بالحياة العامة والمعاهدات الإقليمية والدولية من حقوق للأسرة، فإن النظام القانوني (قانون الأسرة، قانون الأحوال الشخصية، المدونة الأسرية... إلخ) هو من يدير شؤون الأسرة، وهذا النظام في المجتمعات العربية يتبع النظام المجتمعي الذي يوزع الأدوار والحقوق والواجبات بين النساء والرجال، وهو الذي غالباً ما تحتوي أحكامه أساساً قواعد لتنظيم وتوطيد هيكل الأسرة وإملاء الأدوار وتيسير العلاقات بين أفرادها وليس تأمين حقوقها فقط، إذ نجد أنه يلغي في كثير من الحالات حقوقاً أخرى قد تتعلق بمجالات أوسع من نطاق الأسرة وهي حقوق المواطنة[5].

2 ـ تطور الأسرة البحرينية

يشير الباحث باقر النجار في دراسة له إلى أن التحولات الاقتصادية السياسية التي خضعت لها مجتمعاتنا قد قادت إلى تغيرات في مضمون الأسرة الممتدة، وساهمت في بروز «الأسرة النووية» الصغيرة، المستقلة عن أسرها المرجعية الكبيرة من حيث السكن ومصدر الدخل الاقتصادي، وهو ما أدى إلى تقليص نفوذ الأسرة الممتدة[6]. ومع ذلك يرى النجار أن معظم الزيجات الخليجية تتم في الإطار القرابي، وأنه على الرغم مما أتاحه التعليم من خروج المرأة من المنزل إلى العمل، إلا أنه في الوقت نفسه لم يمنحها حق تقرير المصير، وقد علّل ذلك في كون التعليم والعمل كمتغيّرات لا تزال تعمل في ظل منظومة من القيم المحددة لأنماط سلوك الأفراد، وبالتالي فإنّ التعليم لا يشيع مفاهيم وقيم الديمقراطية التي هي شرط أساسي لنشأة

(3) المصدر نفسه، ص 142.

(4) المادة «5» من دستور مملكة البحرين الصادر عام 2002.

(5) مجموعة باحثين، **المرأة العربية والتشريعات: تقرير تنمية المرأة العربية**، ص 142.

(6) باقر النجار، **المرأة في الخليج العربي وتحولات الحداثة العسيرة** (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2000)، ص 117 ـ 122.

علاقات تتّسم بالمشاركة والمسؤولية والمساواة، بقدر ما يعيد إنتاج منظومات من القيم الاجتماعية التقليدية[7]، ويستنتج أن الأسرة خضعت للتحولات التي قاربت الجذرية في هيكلها وبعض وظائفها التقليدية، إلا أنها لم تلامس الجوهر في جوانب لها علاقة بمنظومة القرابة وعلاقاتها السياسية الاقتصادية، ويمكن ملاحظة ذلك بالنظر إلى ما تتميز به الأسرة من خصائص عبر مرحلتين هما[8]:

أ ـ حقبة ما قبل النفط[9]

تميزت الأسرة البحرينية قبل عصر النفط بالاستقرار الاجتماعي والتجانس على الرغم من صعوبة الظروف، وهو ما انعكس على أوضاعها بالتوافق والتجاوب والتآزر وأشاع الشعور بالأمن الاجتماعي، فقد كان نظام الأسرة مركباً، وممتداً أفقياً ورأسياً، والأسرة الكبيرة تضم الجدين وأبنائهما الذكور المتزوجين والأحفاد. وسلطة رب الأسرة (الجد) مطلقة، كما كانت الأم مسؤولة عن تدبير حاجات الأسرة كافة بسبب غياب الرجال في أعمال التجارة وصيد السمك واللؤلؤ، وهو ما دفع ببعضهن إلى القيام بالأعمال الاقتصادية البسيطة كافة للمساهمة في دخل الأسرة. كما عانت الزوجة الكثير من الضغوط الاجتماعية والاضطهاد. أما أولوية زواج الفتاة فقد كانت تتم لأقاربها، وهو ما كان يعزز من سلطة الأهل والإبقاء على التقليد الاجتماعي. وكانت أغلب الأسر أمية، واقتصر النظام التعليمي وقتها على المطوع (معلم القرآن) الذي كان يُدرس في الكتاتيب التي يفصل فيها ما بين الذكور والإناث. وقد استمدت الأسرة نظامها والقواعد المنظمة لعلاقاتها السائدة من القيم والمفاهيم الإسلامية، ولم تعرف أية سمة من السمات التي تميزت بها أوضاع الأسرة الحديثة.

ب ـ حقبة ما بعد النفط

بعد اكتشاف النفط تغّير حجم الأسرة ووظائفها وبناء السلطة فيها، فبرزت بوادر العزلة والغربة بسبب مواجهة صعوبات الحياة ومتطلباتها وأثرها في زيادة حجم الضغوط على أفرادها، وتراخت الضوابط الاجتماعية في خضمّ تناقضات تتقاذفها ما بين الميل إلى الحداثة أو إلى التقليد[10]، وتوزّعت إلى صنوف متعددة يحكمها النمط التقليدي المتداخل مع النمط الحداثي الذي يبرز

---

(7) باقر النجار، «الأسرة والتغيير الاجتماعي في المرحلة الانتقالية لمجتمع الخليج العربي،» **سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية ـ المكتب التنفيذي**، العدد 28 (1994)، ص 39.

(8) باقر النجار، «سوسيولوجيا إنتاجية العمل في مجتمعات الخليج العربي،» **مجلة شؤون اجتماعية**، العدد 18 (1988)، ص 14 و33 ـ 41.

(9) أحمد زايد، «الأسرة والمدينة والخدمات الاجتماعية: المنظور السوسيولوجي،» **سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية ـ المكتب التنفيذي**، العدد 36 (تشرين الثاني/نوفمبر 1998)، ص 41 ـ 43.

(10) المصدر نفسه، ص 42.

من خلال عدة مؤشرات، منها انكماش حجم الأسرة وتحولها من ممتدة (Extended Family) إلى أسرة صغيرة أو نووية (Nuclear Family)، يتّسم أفرادها باتجاهات سلوكية تنزع إلى الحرية والاستقلالية والعزلة بتأثير من الوضع الاقتصادي. كما تراجع دور الأسرة كوحدة إنتاجية فضلاً عن دورها التنشيئي بسبب تعاظم دور المدرسة والوسائط الأخرى كالمؤسسة الدينية ووسائل الاتصال المرئية والتفاعلية[11]، الأمر الذي أدى إلى تغيرات في أدوار الأمومة والأبوّة والأخوّة، وبرز تناقض وصراع بين بعض الأدوار التي تأثرت بضغوط الولاء للعشيرة والجماعات والمذاهب والطوائف وعدم الانسجام، كما تميّزت بالاستهلاك المظهري والتبذير الذي أثّر في الاهتمامات واتجاهات السلوك ونمط التفكير في غياب لغة الحوار داخل الأسرة وخارجها.

إضافة إلى ذلك، ثمة تأثيرات متشابكة برزت مع التقدم العلمي والثورة التكنولوجية والمعلوماتية، واتساع حركة الإعلام والفضائيات وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها في تغير نمط تفكير أفراد الأسرة واتجاهاتهم السلوكية والقيم التي يؤمنون بها وأساليب الحياة. كما غيرت تلك التطورات في النظم التربوية من بيئة المدرسة والعمل وعلاقاته، فتغير البناء الوظيفي والمهني في مجال العمل وزادت من ساعاته وحدة المنافسة في السوق. إلى جانب الاضطرابات السياسية التي أثرت في ارتفاع معدلات القلق والتوتر عند الأفراد ومحاولتهم التكيف مع الأوضاع الجديدة، فضلاً عما يعترضهم من إشكالات يومية في أماكن العمل أو بسبب البطالة أو الفقر. وجميعها عوامل تسبب الضغوط النفسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار العلاقة الأسرية، وهو ما أدى بدوره إلى ظهور مختلف المشكلات من خلافات زوجية وارتفاع معدلات الطلاق ومعاناة النساء في فك النزاعات الزوجية في المحاكم الشرعية، إضافة إلى قضايا حضانة الأبناء والنفقة والسكن... إلخ. ترتبت على هذا الوضع حاجة ملحة إلى تقنين أحكام الأسرة، في سبيل مواجهة تلك المشكلات ووضع الحلول لها، ما يعني أن قانون أحكام الأسرة «الأحوال الشخصية» يمثل حاجة ملحة وضرورية لمواجهة المتغيرات التي أثرت في الأسرة واتجاهات أفرادها والعنف واللامساواة والتهميش الواقع على المرأة.

ثانياً: أحكام الأسرة والتقنين

تظهر أغلبية الدراسات النقدية[12] أن قانون أحكام الأسرة (الأحوال الشخصية) يؤدي دوراً مهماً وشديد الخطورة في تحديد العلاقات الاجتماعية بوصفه الأشد صلة بالحياة اليومية

(11) مصطفى حجازي، «التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات الأسرة الخليجية،» **سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية ـ المكتب التنفيذي**، العدد 27 (1994)، ص 32 ـ 46.

(12) كدراسة المرأة العربية والتشريعات: **تقرير تنمية المرأة العربية** (تونس: مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، 2015)، ودراسة **حقوق المرأة في قانون الأحوال الشخصية الكويتية وأحكام القضاء الشرعي البحريني ـ الجزء العملي** (المنامة: المكتب الاستشاري لرعاية الأعمال، 2009).

للمواطنين والأكثر اقتراباً وتأثيراً في الوحدة الأساسية للمجتمع وهي الأسرة. فهو الذي يحكم شؤونها والعلاقة بين أطرافها، ويحدد حقوق وواجبات كل من أفرادها وعلاقاتهم، كما يضبط أمور الزواج والطلاق ورعاية الأطفال والأمور النفسية والمالية الناتجة منه. وتعُد قوانين الأحوال الشخصية من أهم محاور النظام التشريعي الذي يؤثر في شتى البنى الاجتماعية والاقتصادية التي تساهم في تشكيل صور العلاقات الاجتماعية وتحدد علاقات النوع الاجتماعي (الجندر) بما هو مسموح به للمرأة داخل نطاق مؤسسة الزواج.

يكشف قانون الأحوال الشخصية وأحكام الأسرة في بعض المجتمعات العربية عن وضع المرأة في التراتبية الاجتماعية[13]، وعن أوضاع شديدة الحساسية تؤثر سلباً في أحوال كثيرة في ممارسة المرأة لحقوقها في العمل، وفي نشاطها في المجال العام السياسي والمجتمعي. ومن المعلوم أن أغلب الأنظمة العربية تعاملت بتحفظ مع تقنين قوانين الأسرة[14] وكانت شديدة الحذر في محاولاتها تعديل قوانين الأحوال الشخصية القائمة، وذلك في محاولة لتلافي الصدام مع القوى المحافظة في المجتمع، أو بسبب هيمنة النظام السلطوي الأبوي أو الأيديولوجيا الذكورية المتغلغلة في المؤسسات الرسمية للدول العربية التي تُصعب من عملية التحديث في المجتمع[15]. لهذا خلقت مسألة تقنين قوانين الأسرة وتحديثها في المجتمعات العربية والإسلامية، ولا تزال، إشكالية كبيرة بين اتجاهات يرى بعضها ضرورة التقنين والتحديث، وآخر يرفض فكرة التقنين من أساسها ويسوغ مبررات تعرقل تقنينها وتحديثها لاعتبارات دينية وأيديولوجية.

في سياق المتغيرات المجتمعية التي أشرنا إليها؛ حدثت تغيّرات كبيرة في واقع المرأة البحرينية وتكريس حقوقها القانونية والإنسانية، ولا سيّما في داخل الأسرة، وذلك من خلال إصلاح بعض القوانين وصوغ السياسات والاستراتيجيات المعنية بالأسرة. ومع ذلك فهي كما سبقت الإشارة لم تحد عن واقع البلدان العربية في مقاومة تقنين قانون أحكام الأسرة والتعامل معه بحذر شديد منذ بداية المطالبة بالتقنين، وذلك لتلافي الصدام مع التيارات الدينية واتجاهاتها ومواقفها الرافضة للقانون بشدة. هذا إلى جانب ما يسجله بعض الباحثين بأن الفجوة لا تزال كبيرة بين ما يرد في نصوص القوانين المتحققة على صعيد حقوق النساء ومختلف السياسات

(13) المقصود دراسة فاطمة خفاجي، **الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة: الفجوة بين التصديق والتنفيذ في البلاد العربية** (القاهرة: الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، 2017).

(14) على سبيل المثال؛ يعاني لبنان تعدد التشريعات والمحاكم في قضايا الأحوال الشخصية، وهناك نحو 15 نظاماً للأحوال الشخصية خاضعة لسلطة الطوائف، كما أن هناك معارضة شديدة لتبني قانون مدني موحد للأحوال الشخصية يقابلها نشاط مدني يطالب بقانون إلزامي مدني وآخرين يطالبون بأن يكون اختيارياً، بينما لم يتم التقنين بعد في السعودية. للمزيد، انظر: المصدر نفسه، ص 54 ـ 56.

(15) المصدر نفسه، ص 41 ـ 42.

التي تم تحديثها أو إقرارها وما يحدث في الواقع على مستويات إنفاذها، إضافة إلى التناقض القائم بين النص الدستوري وبين القوانين الإيجابية المتعلقة بالحياة العامة من ناحية، وقوانين الأسرة والحماية من العنف الأسري وغيرها من قوانين العقوبات من ناحية أخرى.

استأثرت قضية المطالبة بتقنين أحكام «الأحوال الشخصية» وما له علاقة بالأحكام الشرعية ذات الشأن على اهتمام الرأي العام المحلي في البحرين، سواء من رجال الدين من الطائفتين السنية والشيعية أو من الجمعيات السياسية وجمعيات المجتمع المدني المختلفة، وخصوصاً من الاتحاد النسائي البحريني[16] وبعض الجمعيات النسائية التي تصدرت مشهد المطالبة بالدفع بأن تؤخذ في الحسبان عند تقنين أحكام الأسرة المتغيرات الطارئة كافة على البناء التحتي للمجتمع ومما يمهد السبيل إلى تحقيق المزيد من الحقوق للمرأة والحريات الشخصية لها. كما حظيت المطالبات في المقابل على اهتمام رسمي من سلطات الدولة القضائية والتنفيذية والتشريعية والمجلس الأعلى للمرأة[17].

إن موضوع التقنين يمس حياة كل أفراد الأسرة وقضايا الزواج والطلاق التي تتصل بالشريعة على نحو وثيق لارتباطها بالإنسان وبالحقوق والواجبات، كما يمس في المقابل سلطة رجال الدين في كيفية تفسير الشريعة واستنباط الأحكام، وبالتالي في تأدية دور المنظم للحياة الأسرية في المجتمع. لهذا لاحظنا كيف شهد المجتمع المحلي ولا يزال حالة الاستقطاب الحادة والجدل الواسع الذي انقسمت عليه الآراء بين مؤيد ومعارض لتقنين أحكام الأسرة، بينما تركز نشاط الجمعيات النسائية والاتحاد النسائي البحريني لمصلحة إصدار القانون. وقد عكست وسائل الإعلام والصحافة ووسائل التواصل الاجتماعي أغلب المواقف والآراء المهمة في شأن ذلك.

1 ـ لجنة الأحوال الشخصية

تشير إحدى الدراسات[18] إلى أن بدايات طرح فكرة إيجاد قانون للأحوال الشخصية كانت في ندوة للمحامي حميد صنقور في الأسبوع الثقافي الأول الذي أقامته جمعية أوال النسائية في تموز/يوليو 1979. ثم بدأ الحراك المجتمعي باتجاه تقنين «الأحوال الشخصية»[19]عبر تأليف

(16) الاتحاد النسائي البحريني، تأسس وتم إشهاره في 2006/8/2، وهو يتكون من أغلب الجمعيات النسائية باستثناء الجمعيات واللجان النسائية الإسلامية ذات التوجهات الدينية والمذهبية، وتعتبر أهدافه انعكاساً لأهداف الجمعيات النسائية.

(17) مجموعة باحثين، **استطلاع للرأي حول تقنين أحكام الأسرة في مملكة البحرين** (المنامة: مركز البحرين للدراسات والبحوث، 2005)، ص 3.

(18) باحثات من جمعية أوال النسائية، **جمعية أوال النسائية النشأة والانجازات: دراسة وثائقية** (بيروت: المؤسسة العربية للطباعة والنشر، 1989)، ص 45.

(19) المصطلح كما بدأ استخدامه من قبل الجمعيات النسائية التي شكلت لجنة الأحوال الشخصية عام 1982.

لجنة وطنية أهلية أطلق عليها اسم «لجنة تطوير الأوضاع التشريعية والقانونية للأسرة في البحرين» في عام 1982، التي تغير أسمها إلى «لجنة الأحوال الشخصية» في عام 1984[20]، وهي الفترة نفسها التي شهدت فيها قضية الأحوال الشخصية بداية سجال واسع بين أوساط الناشطات والناشطين في مجال قضايا المرأة والأسرة ليس على المستوى المحلي فحسب، بل في المجتمعات العربية عامة، وذلك لاعتبارات ثقافية وعقائدية واجتماعية متشابكة.

تأسست اللجنة بمبادرة أهلية من ثلاث جمعيات نسائية، هي جمعية نهضة فتاة البحرين[21]، وجمعية أوال النسائية[22]، وجمعية رعاية الطفل والأمومة[23]، إضافة إلى عدد من المؤسسات الأهلية والشخصيات المستقلة من المهتمين في مجالات علم الاجتماع والقانون والاقتصاد والإعلام، بغرض المطالبة بتقنين أحكام الأسرة وإصلاح القضاء[24]، وذلك بعدما شاع الطلاق التعسفي والتقصير في نفقات الأولاد والخلاف على حضانة الأطفال بعد الطلاق، وغيرها من المشكلات الأسرية.

تشير الوثائق والتقارير الأهلية[25] إلى أن اللجنة باشرت نشاطها بعد الحصول على تصريح رسمي من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية آنذاك، وقد تغيرت عضوية اللجنة عدة مرات منذ تأسيسها في ذلك الوقت وحتى تأسيس الاتحاد النسائي البحريني الذي تسلم ملف «لجنة الأحوال الشخصية». وعليه تمت إعادة تأليف اللجنة في طور تطور نشاطها من الجمعيات التالية: جمعية نهضة فتاة البحرين، وجمعية أوال النسائية، وجمعية رعاية الطفل والأمومة، وجمعية فتاة الريف[26]، وجمعية الرفاع الثقافية الخيرية، وجمعية النساء الدولية، وجمعية المرأة البحرينية، وجمعية البحرين النسائية، وجمعية مدينة حمد النسائية، وجمعية المرأة المعاصرة،

---

(20) انظر ورقة عمل: مريم الرويعي، «دور الجمعيات النسائية في المطالبة بسن التشريعات والقوانين الخاصة بالمرأة،» **حلقة حوارية حول التشريعات والقوانين الخاصة بالمرأة مقارنة بين مملكة البحرين ودولة الكويت**، نفذتها جمعية المرأة البحرينية بنادي العروبة، 18 نيسان/أبريل 2018.

(21) جمعية نهضة فتاة البحرين، تأسست عام 1955، كأول جمعية نسائية في البحرين والخليج، اقتصر نشاطها على العمل الخيري وتقديم المساعدات الاجتماعية، وامتد إلى محو أمية المرأة وإنشاء رياض الأطفال، ثم تعمق بالتوجه نحو قضايا الحقوق المطلبية والحقوقية للمرأة في التعليم والعمل وقضايا الأحوال الشخصية الحقوق السياسية. للمزيد، انظر: منى عباس فضل، **التربية السياسية للبحرينيات** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008)، ص 124.

(22) جمعية أوال النسائية، تأسست عام 1970 توجهت بأنشطتها إلى المرأة في الريف وبرامج محو الأمية والتوعية الأسرية والاجتماعية، ثم القضايا الحقوقية. للمزيد انظر: المصدر نفسه، ص 125.

(23) جمعية رعاية الطفل والأمومة، تأسست عام 1960 نشطت في العمل الخيري والرعاية الاجتماعية وبناء مؤسسات للرعاية الاجتماعية، للمزيد، انظر: المصدر نفسه، ص 124.

(24) فريدة غلام إسماعيل، عبد الله حداد وسامي سيادي، **قانون أحكام الأسرة** (المنامة: جمعية العمل الوطني الديمقراطي ـ وعد، 2008)، ص 82.

(25) الاتحاد النسائي البحرين، **تقرير الظل حول اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة** (المنامة: شركة آر ميديا، 2008)، ص 12.

(26) جمعية فتاة الريف، تأسست في 1969، ولم يتم إشهارها إلا في 2001 بعد الانفتاح السياسي.

وجمعية سيدات الأعمال، وجمعية الاجتماعيين البحرينية، وبعض الأفراد القانونيين والمهنيين بصفتهم الشخصية، تساندهم في الدعم والمؤازرة مكاتب قضايا المرأة في الجمعيات السياسية.

نفذت اللجنة أنشطة متعددة، كالحملات الإعلامية والبرامج التوعوية حول أهمية إصدار قانون موحد لأحكام الأسرة «للأحوال الشخصية» وضرورته لأفراد الأسرة عامة وللمرأة خاصة[27]. أما أبرز الأهداف التي سعت اللجنة لتحقيقها فتتلخص في ما يلي[28]:

1 ـ المطالبة بإصدار قانون متقدم لأحكام الأسرة.

2 ـ المساهمة في إصلاح النظام القضائي لخدمة المرأة والأسرة.

3 ـ السعي لدى الجهات الرسمية، وعلى رأسها وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، لتأليف لجنة أهلية حكومية مشتركة للتمهيد إلى إصدار قانون للأحوال الشخصية يراعي الواقع المذهبي في البحرين.

4 ـ تأصيل ثقافة الحقوق الأسرية بين أفراد المجتمع، وفقاً للقواعد القانونية المنظمة للعلاقات وللحقوق والواجبات.

5 ـ تبني قضايا النساء المتظلمات في المحاكم والدفاع عنها تضامناً مع الجهات المعنية.

6 ـ السعي لدى وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف والقضاة الشرعيين من أجل تطبيق قانون المرافعات الشرعية أمام محاكم الشرع ضماناً لحقوق المتخاصمين وحفاظاً على وقت هذه المحاكم.

7 ـ توعية الجمهور لتقبل قانون الأحوال الشخصية.

ومنه تواصلت مسيرة المطالبة بإصدار القانون الموحد بجهود أهلية يتصدرها الاتحاد النسائي البحريني، ورسمية من جانب المجلس الأعلى للمرأة[29]، لتثمر عما تحقق من إنجازات طالما طالبت بها «لجنة الأحوال الشخصية»، كإيقاف العمل بتنفيذ حكم الطاعة بقوة الشرطة (وهو الحكم الذي كان مطبقاً من دون سند قانوني أو شرعي)، وصدور مرسوم أميري ينص

---

(27) منها حلقة نقاشية نفذتها جمعية نهضة فتاة البحرين بعنوان «**رؤيا لواقع المرأة في قضايا الأحوال الشخصية**» من 5 ـ 7 كانون الأول/ديسمبر 1987، حيث ناقش فيها المشاركون مقارنة بين قوانين الأحوال الشخصية العربية، وقانون الأحوال الشخصية الموحد، وتقييم دراسة واقع الطلاق في البحرين وأثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في بنية الأسرة البحرينية، إضافة إلى ما قامت به الجمعيات النسائية الأخرى من دور في ذلك.

(28) **التقارير السنوية** (البحرين: جمعية نهضة فتاة البحرين، 2014).

(29) المجلس الأعلى للمرأة، أنشئ بأمر ملكي عام 2001، مرجع للجهات الرسمية في ما يتعلق بشؤون المرأة، يختص باقتراح السياسة العامة في مجال تنمية وتطوير شؤون المرأة في مؤسسات المجتمع الدستورية والمدنية، وتمكين المرأة من اختصاصه وضع ومتابعة الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية وتقديم الاقتراحات بتعديل التشريعات الحالية المتعلقة بها ومتابعة تنفيذ السياسة العامة في مجال المرأة، يتبع مباشرة للملك وتترأسه قرينته. انظر الموقع: <http://www.womwncouncil.gov.bh>، و <http://www.scw.bh/>.

على تعديل قانون تنظيم القضاء سنة 1986 بهدف تيسير التقاضي وسرعة إصدار الأحكام، حيث وضع المرسوم ترتيباً للمحاكم الشرعية، وقانون الولاية على المال في عام 1986. كذلك صدور قانون المرافعات أمام المحاكم الشرعية في عام 1987، وفتح ملف حق المرأة في الانتفاع بالوحدة السكنية المقدمة من وزارة الإسكان مناصفة مع الرجل، الذي يعدّ أحد مرتكزات القرارات الإيجابية التي أصدرتها وزارة الإسكان عام 2008 في هذا الخصوص، فضلاً عن تأسيس صندوق النفقة وتعديل إجراءات التقاضي أمام المحاكم الشرعية. وبمبادرة من بعض الجمعيات النسائية تم أيضاً تدشين خدمات مؤسسية متخصصة للإرشاد الأسري والدعم القانوني للمرأة والأسرة، كمركز عائشة يتيم للإرشاد الأسري التابع لجمعية نهضة فتاة البحرين، فضلاً عن نشر الوعي القانوني والحقوقي بأهمية تقنين أحكام الأسرة في أوساط النساء بمراكز محو الأمية والمراكز الاجتماعية وبين الطلبة والمعلمين في المدارس.

في سياق مطالبات «لجنة الأحوال الشخصية» بالتقنين تم التركيز على أهم القضايا والمشكلات التي تعانيها الأسرة البحرينية بعامة والمرأة بخاصة، وسعت اللجنة على نحو حثيث لدى الجهات الرسمية المختصة لإيجاد الحلول المناسبة لها، إضافة إلى مطالبتها بإصدار قانون موحد للأحوال الشخصية والعمل به في المحاكم الشرعية، بدائرتيها: السنية والجعفرية[30]. وقد دعمت اللجنة مطالباتها بالتقنين وبإصدار القانون منذ ثمانينيات القرن الماضي بنتائج مسودة دراسة حول «مسائل الأحوال الشخصية وفقاً للقضاء البحريني» أعدتها المحاميتان هيا الخليفة ومريم الخليفة[31]. وقد تناولت الدراسة معالجة قضايا متعددة منها الولاية في عقد الزواج وتعدد الزوجات ونفقة الزوجة والطاعة وسن الزواج وأنواعه وآثاره مثل متعة الزوجة المطلقة وحضانة الأولاد ونفقتهم وغيرها، فضلاً عن قضايا الطلاق. وكشفت الدراسة في نتائجها عن إساءة عدد من الرجال استخدام حقوقهم الزوجية وتخليهم عن مسؤولياتهم تجاه أطفالهم، وكذلك تزويج الأولياء بناتهم للكبار في السن أو لغير الأكفاء، وتقتير الأزواج والآباء المالي على أطفالهم. وخلصت الدراسة في ختام تقريرها إلى المطالبة بتنفيذ توصيات محددة لتحسين أوضاع النساء وتقنين أحكام الأسرة[32]. وعلى الرغم من كل محاولات اللجنة لم يتم الاستجابة لمطالباتها بتقنين أحكام الأسرة إلا في عام 2009.

في سياق حراك لجنة الأحوال الشخصية ساهمت بعض الهيئات والجهات الأهلية في بداية الألفية الثالثة في دعم ملف إصدار قانون الأحوال الشخصية. مثال على ذلك لجنة

---

(30) مجموعة باحثين، **استطلاع للرأي حول تقنين أحكام الأسرة في مملكة البحرين**، ص 20.

(31) باحثات من جمعية أوال النسائية، **جمعية أوال النسائية النشأة والانجازات: دراسة وثائقية**، ص 45.

(32) **دراسة: قانون الأحوال الشخصية للأسرة** (البحرين: لجنة الأحوال الشخصية، 1983)، <http://musawasyr.org/?p=1500>.

العريضة النسائية[33] التي نشطت في ملف إصلاح القضاء الشرعي وأداء القضاة الشرعيين، حيث تقدمت في عام 2007 بشكوى إلى أمين عام الأمم المتحدة تشكو فيها عدم تقنين الأحوال الشخصية استناداً إلى التوصية الصادرة من لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة عام 2005، التي تقضي بضرورة وضع قانون للأحوال الشخصية. وأشارت في شكواها إلى انتهاك العلاقات والحقوق وعدم التوازن في الحقوق بين الزوج والزوجة، كحق الزوج بحضانة أولاده بعد سن السابعة، وحق الأب أو الجد في تزويج صغيرهم، وهو ما يعد انتهاكاً للطفولة؛ وتعدد الزيجات إضافة إلى صعوبة ضبط تلك الحقوق ومراقبة تصرفات القاضي الشرعي. ونوهت بأن القضاء الشرعي ينقسم إلى درجتين، هي محاكم الدرجة الأولى ومحاكم الدرجة الثانية[34]، كما انتقدت طريقة تعيين القضاة في المحاكم الشرعية التي تتم على أساس طائفي، وعدم وجود معايير دقيقة ومحددة لتعيين القضاة حيث يعتمد التعيين على الترشّح من جانب المجلس الأعلى للقضاء.

من جهة أخرى أعد الشيخ محسن العصفور قاضي المحكمة الكبرى الجعفرية في عام 1998 وثيقة عقد الزواج لتطبيقها في المحاكم الشرعية، ولكنها رفضت من جانب المحاكم السنية لكونها كتبت وفقاً للمذهب الجعفري، ورفضتها المحاكم الجعفرية أيضاً لكونها تمثّل جهداً فردياً فيه مخالفة لما تعمل به. وقد ألف الجزء الأول من قانون الأحوال الشخصية على المذهب الجعفري الذي تضمن «1506 مواد» من أحكام الزواج في عام 1999، ولم يقر أيضاً من جانب القضاة للسبب السابق. بينما قدم الشيخ حميد المبارك قاضي المحكمة الكبرى الجعفرية إلى المجلس الأعلى للقضاء مسودة أخرى بعنوان «مشروع قانون أحكام الأسرة طبقاً للمذهب الجعفري في تنظيم الزواج والطلاق والنفقة والحضانة»[35] وذلك في بداية عام 2002. وقد احتوى على «122 مادة» مقسمة إلى بابين: الأول للزواج ويتضمن سبعة فصول تتعلق بالخطبة، والأحكام العامة، وأركان الزواج، وشروط العقد، وحقوق الزوجين، وأنواع الزواج، وآثار الزواج (النفقة والنسب). أما الباب الثاني فتناول الفرقة بين الزوجين ويحتوي على ثلاثة فصول تعالج الطلاق، وأنواع الطلاق، والفرقة بين الزوجين (العدة والحضانة).

---

(33) لجنة العريضة النسائية: تأسست عام 2001 وكانت تضم عدداً من الناشطات، وعرفت بنشاطها في ملف إصلاح القضاء الشرعي وأداءه. للمزيد انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=66858>.

(34) محاكم الدرجة الأولى: تتكون من المحاكم الصغرى وكل محكمة فيها تتكون من قاضي شرعي منفرد، ينظر في أغلب طلبات المتقاضين مثل النفقة والحضانة والسكن، والمحاكم الكبرى التي تتكوّن كل محكمة فيها من ثلاثة قضاة شرعيين، واختصاصها قضايا الطلاق والميراث والهبة والوصية، كذلك محاكم الدرجة الثانية «الاستئناف» وتتكون من المحكمة الكبرى الاستئنافية التي تشتمل على ثلاثة قضاة شرعيين، وتنظر ما يستأنف أمامها من أحكام المحاكم الصغرى، والمحكمة الاستئنافية العليا وهي تتكوّن من ثلاثة قضاة شرعيين، للمزيد انظر: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=66858>.

(35) مجموعة باحثين، **استطلاع للرأي حول تقنين أحكام الأسرة في مملكة البحرين**، ص 21.

في الوقت نفسه تقدم ثلاثة قضاة آخرون من المحكمة السنية، وهم الشيخ عيسى أبو بشيت قاضي محكمة الاستئناف العليا الشرعية، والشيخ عدنان القطان والشيخ إبراهيم المريخي القاضيان في المحكمة الكبرى، تقدموا بمسودة تحمل عنوان «مشروع الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية بتنظيم الزواج والطلاق والنفقة والحضانة» تحتوي على «142 مادة» مقسمة إلى كتابين. الأول يتعلق بالزواج، وفيه ستة أبواب تحمل عناوين الخطبة، والأحكام العامة، والأركان والشروط «الزوجان، والإيجاب والقبول، والمحرمات، وشروط العقد، وحقوق الزوجين»، وأنواع الزواج، وتنازع الزوجين في الوطء وآثار الزواج «النفقة والنسب». أما الكتاب الثاني ففيه خمسة أبواب تتعلق بالطلاق والمخالعة والتطليق «التطليق للعلل، والتطليق لعدم أداء الصداق في الحال، والتطليق للضرر والشقاق، والتطليق لعدم الإنفاق، والتطليق للغياب والفقدان، والتطليق للإيلاء والظهار، وأحكام مشتركة»، والفسخ، وآثار الفرقة بين الزوجين «العدة والحضانة»، وختمت بأحكام ختامية، وهي في عمومها مستخلصة من وثيقة مسقط. حينها قررت وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف تأليف لجنة من القضاة الشرعيين لإعداد هذا القانون[36].

2 ـ معارضة تقنين أحكام الأسرة

أُلفت لجنة على المستوى الرسمي مكوّنة من ثلاثة قضاة من الدائرة السنية وثلاثة من الدائرة الجعفرية، وثلاث محاميات، حاولت من طرفها إعداد قانون موحد للطائفتين مع الحفاظ على خصوصيات كل مذهب بتحديد المواد والفقرات الخاصة بكل منهما وإضافة بعض المواد. وقد صدرت المسودة بعنوان «مشروع قانون أحكام الأسرة في تنظيم الزواج والطلاق وآثارهما» واحتوت على «139 مادة» قسّمت بتقسيم مسودة قضاة المحاكم السنية نفسها. وقد عقدت اللجنة ثلاث جلسات فقط لمناقشة هذه المسودات الثلاث، إلا أن أعمالها ـ أي اللجنة ـ توقفت في عام 2002 لأسباب لم يتم الإفصاح عنها[37].

وفي اعتصام نسائي نادت إليه بعض الجمعيات النسائية عام 2005، طالبت المشاركات بضرورة إصدار قانون أحوال شخصية موحّد للطائفتين، فلاقى ذلك التجمع معارضة شديدة من بعض علماء المذهب الجعفري، الذين دعوا إلى ضمانات دستورية وإشراف من جانب المرجعية الدينية العليا في النجف. ورأوا أن إصدار مثل هذا القانون يتعارض مع الفوارق الجوهرية بين المذهبين، محتجين على أن من صاغوا هذا القانون ليسوا من أهل الاختصاص،

(36) أحمد العطاوي، «مدى الحاجة إلى تقنين أحكام الأسرة في محاكم البحرين الشرعية،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2004)، الفصل 8.

(37) مجموعة باحثين، **استطلاع للرأي حول تقنين أحكام الأسرة في مملكة البحرين**، ص 22.

ولا يحملون أي شهادة شرعية، كما اعترضوا على تدخل البرلمان كون الموضوع في الأساس موضوعاً شرعياً ولا يجوز تشريعه من جانب أشخاص ليسوا من أهل الاختصاص الشرعيين. إضافة إلى أن مسألة التقنين وإلزام القضاة بالعمل بالقانون فيه مصادرة لحق القضاة في الاجتهاد، وأن التقنين يلغي الأحكام الشرعية، كون الأحكام الشرعية هي مسؤولية القضاة وعلماء الدين المجتهدين فقط، وهي تختلف من مذهب إلى آخر، لذلك لا يمكن توحيدها.

كان لافتاً للنظر موقف قطاع كبير من النساء اللاتي يتركز تفكيرهن في نطاق الشريعة والمرجعية ممن كن على قناعة بأنّ قانوناً مثل «قانون الأحوال الشخصية» لا يمكن القبول به من دون الرجوع إلى العلماء، وأنّ حقوق المرأة الشرعية محفوظة ضمن الشريعة وبالتالي لا حاجة إلى تقنينها[38]، فقد صرحت إحداهن: «إننا نكرّر موقفنا المؤيّد لعلمائنا الأفاضل من رفض إخضاع قانون الأحوال الشخصية للمؤسسات الوضعيّة، وندعو لوضع خطة لمواجهة ظاهرة العنف ولعلاجها من المجلس العلمائي والمؤسسات الإسلامية، لأن مجتمعنا يتفاعل مع خطابه أكثر من الخطاب الرسمي والدولي...»[39].

وتطور الموقف الرافض إلى إصدار عريضة ترفض مبدأ التقنين أصلاً، وانطلقت مسيرة دعا إليها المجلس الإسلامي العلمائي في عام 2005 شاركت فيها عشرات الآلاف من نساء الطائفة الجعفرية يتقدمها عدد كبير من علماء الدين ووصفت بأنها الأضخم بعد عهد الإصلاح، ترفض التقنين وتطالب بتوفير ضمانات دستورية لإصدار القانون، وقد فُسرت بأنها «رسالة مقصودة الدلالة من جانب العلماء»[40]. هنا أعلن الاتحاد النسائي البحريني، انطلاقاً من ثوابته، ضرورة التقنين وتبني القضايا الحقوقية للنساء البحرينيات وتمكينهن ومساواتهن عبر سلسلة من الحملات والبيانات تدعم صدور قانون أحكام الأسرة الموحد وفق المذهبين، وبما ينظم العلاقات الأسرية ويحفظ حقوق المرأة، كما بيّن ضرورة الدفع باتجاه التوافق المجتمعي عليه، وتقريب وجهات النظر وتهيئة المجتمع لقبول التغيير.

وعليه حدث استقطاب مجتمعي شديد بين مؤيد ومعارض تجاه التقنين؛ فالمؤيدون للتقنين من أفراد أو جمعيات يرون أن تقنين الأحكام الشرعية المتعلقة بالأسرة يمثل ضرورة في ضوء تقارب أحكام القضاة واجتهاداتهم والإجحاف الذي تعانيه المرأة، وأن في صدوره صلاحاً لها وللرجل بل لأفراد الأسرة كافة. ذلك بأن غياب القانون الذي ينظم معاملات الزواج والطلاق والحضانة والإرث والولاية والقوامة، ويحمي المرأة ويضمن لها المساواة

---

(38) سيد أحمد أمير، «العمل البلدي ليس للمرأة،» **الأيام**، 2005/10/18، ص 9.

(39) **البيان الختامي** (المنامة: اللجنة النسائية في جمعية التوعية الإسلامية، 2005). <http://www.islamtv.org./index2.php>.

(40) حيدر محمد، «عشرات الآلاف يهتفون لضمانات الأحكام الأسرية،» **الوسط**، 2005/11/9.

وعدم التمييز في الحقوق، قد ولد فراغاً تشريعياً أمام اجتهاد القضاء البحريني وفقاً للشريعة الإسلامية من المراجع والتأويلات التي يعتمدها قضاة المذهبين ـ السني والجعفري ـ للفصل في أحوال الأسرة، الأمر الذي تسبب في عدد من الإشكاليات القانونية بسبب اجتهادات القضاة المختلفة والمتضاربة أحياناً. كما أن غيابه يعد من وجهة نظر الحقوقيين والناشطين في مجال حقوق المرأة البحرينية تمييزاً صارخاً ضدها وإجحافاً بحقوقها الإنسانية وبمستوجبات المواطنة.

3 ـ صدور قانون أحكام الأسرة الموحد

كما سبق أن ذكر، أثارت المطالبات بإصدار قانون موحد لأحكام الأسرة جدلاً مجتمعياً واسعاً على الرغم من وجاهة المطالبة بالتقنين الذي يضمن حقوق المرأة وأطفالها. فما تكشفه المؤشرات يبين أن النساء والأطفال هم الشريحة الأكثر تضرراً من ضحايا ممارسة العنف وسوء التوافق الأسري في غياب القانون وتباين الأحكام القضائية التي تتم وفق ثقافة القاضي واجتهاداته وما يركن إليه من مصدر شرعي وموروث اجتماعي يصل أحياناً إلى حد التناقض، الأمر الذي أدى إلى زعزعة الثقة بالمحاكم الشرعية لدى فئات واسعة من النساء وشعورهن بعدم الإنصاف، ولولا القرار السياسي والدعم الرسمي لم يكن لهذا القانون أن يصدر بموافقة مجلس النواب وبالإجماع.

في الوقت الذي تطبق المحاكم أصول الشريعة الإسلامية التي تكفل للمرأة الحرية في اختيار الزوج برضاها الحر والكامل، نرى أن تقديرات الواقع العملي تشير إلى عدد من المشكلات الزوجية التي قد تمتد لمراحل طويلة من الزمن وتزداد فيها النزاعات الناجمة جراء الطلاق، وخصوصاً مع دخول المرأة في دوامة المحاكم وأروقة القضاء التي كانت تستغرق سنوات، من دون أن تحصل فيها على حقها في الطلاق. وإن حصلت عليه فذلك يتم بعد عناء طويل ولسنوات طويلة من التفاوض حول حقوق الحضانة ونفقة الأبناء، وقد تخرج في نهاية المطاف خاسرة، وخصوصاً في حالات الخلع[41]. لهذا، عند الحديث عن ضرورة المطالبة بتقنين أحكام الأسرة، لا بد من الكشف عن بعض المؤشرات السكانية ـ الأسرية والحقوقية ذات العلاقة بالقانون على الرغم من ندرة الإحصاءات الوطنية ودقتها.

4 ـ مؤشرات أسرية وحقوقية

شهدت أرقام الطلاق ارتفاعاً وفقاً لوزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، حيث ارتفعت بمعدل 30 بالمئة مقارنة بحالات الزواج في عام 2009، وقدرت الوزارة حجمها بـ 1400

(41) الاتحاد النسائي البحرين، **تقرير الظل حول اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة**، ص 12.

حالة طلاق في السنة من أصل 4400 عقد زواج، وأن ما بين 3 و4 حالات طلاق تحدث يومياً[42]. أما في عام 2012 فوصلت نسبة الطلاق إلى 27 بالمئة[43]، بينما تبين من تتبع عدد القضايا في المحكمة الشرعية بأنها في تزايد نسبي يراوح بين «940 قضية إلى 1905 فـ2588، 3063، 2788، 4210» خلال السنوات 1995 و2004 و2006 و2008 و2011 و2012 على التوالي[44]، و2513 قضية حتى منتصف عام 2013 فقط. وأغلبية هذه الدعاوى تمثل قضايا المنازعات الأسرية، بينما أشار الشيخ حميد المبارك رئيس محكمة الاستئناف العليا الشرعية الجعفرية خلال لقاء نظمته جامعة البحرين مع طلبة مقرر أحكام الأسرة، إلى أن عدد القضايا أمام المحاكم الشرعية يراوح ما بين 15 و20 قضية يومياً، أي ما بين أكثر من «3500 إلى 5000» قضية في السنة، حيث يبقى عدد منها معلقاً أمام المحاكم من دون حل، وهو ما يضر كثيراً بالنساء[45]. كما أظهرت دراسة للاتحاد النسائي البحريني[46] أن نسبة 43 بالمئة من قضايا الطلاق سببها العنف الأسري، مقابل 27 بالمئة من علاقات خارج الزواج و23 بالمئة بسبب المرض النفسي للزوج أو لهجره زوجته.

كذلك كشفت الإحصاءات الرسمية عن وجود 12 ألف قضية مُعطلة من عام 2009 إلى عام 2015 تراوح بين نفقة وحضانة وطلاق وخُلع، إضافة إلى وجود 3000 قضية طلاق للضرر معلقة منذ عام 2011[47]. كما اتضح من واقع المرأة البحرينية في المحاكم أن القضايا تبقى معلقة فيها ما بين 4 و16 عاماً، وهو ما يعني وجود خلل في مراحل التقاضي في المحاكم. وفي هذا معاناة للنساء من شدة بطء تنفيذ الأحكام الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية، كأحكام حق الزيارة ورؤية الأطفال في حال الطلاق وتقرير حضانة الأب، إذ لا تأخذ المحكمة إجراءً سريعاً عند تعنت الأب وامتناعه عن تنفيذ الحكم، وتقضي الأم وقتاً طويلاً ومستمراً «امتد في بعض الحالات إلى سنتين» في ردهات المحاكم من دون أي طائل. أما بالنسبة إلى إنشاء «صندوق النفقة»، ففي حال صدور حكم بالنفقة، يعاني الكثير من النساء البطء الشديد في إجراءات محكمة التنفيذ للتحويل إلى «صندوق النفقة» لصرف مبلغها للزوجة والعودة إلى

---

(42) المحرر الصحفي، «760 عقد طلاق في السنة و645 في الجعفرية،» **الوقت**، 2010/2/2.

(43) للمزيد انظر الموقع الإلكتروني لوزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف: <http://www.moj.gov.bh/>.

(44) مصدر بيانات عام 2004 و2008: ياسر خميس/مكتب التوفيق الأسري، «مناهضة العنف ضد الأسرة،» ورشة لجمعية نهضة فتاة البحرين، 25 ـ 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2008، أما مصدر بيانات عام 2009: فهو المحرر الصحافي، «760 عقد طلاق في السنة و645 في الجعفرية،» **الوقت**، 2010/2/2، ومصدر بقية البيانات موقع وزارة العدل الإلكتروني <http:// www.moj.gov.bh/>.

(45) الاتحاد النسائي البحريني، **حقوق المرأة في قانون الأحوال الشخصية الكويتية وأحكام القضاء الشرعي البحريني ـ الجزء العملي**، ص 17.

(46) المحرر الصحفي، «المطالبة بإستراتيجية واضحة للجم العنف ضد المرأة،» **الوسط**، 2010/11/25.

(47) فوزية جناحي، **مؤتمر السيداو حقوق لا مزايا** (المنامة: الاتحاد النسائي البحريني، 2015).

الزوج، الأمر الذي أكد باستمرار الحاجة الضرورية إلى إقرار الشق الجعفري من قانون أحكام الأسرة[48].

تعد المعطيات والأرقام أعلاه دلالة على أن الروابط بين أفراد الأسرة لم تعد كما كانت عليه في السابق، وهي تكشف عن الحاجات الملحة إلى سن تشريعات وقوانين تحقق الإنصاف والدعم للنساء البحرينيات وحمايتهن. فهناك الكثير مما رصدته الجمعيات النسائية خلال نشاطها الاجتماعي من حالات التفكك الأسري، وتشتت وضياع الأطفال نتيجة الأوضاع الأسرية المتردية، والاستخدام المتعسف من جانب الرجال لحق الطلاق، والخلافات المستحكمة بين الأطراف المتنازعة التي غالباً هم النساء والأطفال، وهذا ما كوّن عامل ضغط كبير باتجاه الاستمرار المطلبي للتقنين الذي بدأ بإصدار قانون أحكام الأسرة الرقم 19 لسنة 2009 في قسمه الأول (الشق السني)[49].

بعد إقرار «الشق الأول السنّي» من القانون، تواصلت الحملات المستمرة والمكثفة من الجانب الأهلي وفي صدارته الاتحاد النسائي. وبعد الملاحظات الختامية التي أوجبتها لجنة السيداو على الدولة بضرورة تقنين قانون موحد للأسرة، ولا سيّما من خلال اهتمامها باعتماد الدولة للجزء الأول من «القانون رقم 19 لعام 2009 الشق السني»، وقلقها من عدم وجود قانون موحد يطبق في المحاكم الجعفرية، الذي تقدم مجلس الشورى المعين في إثره بمقترح لقانون موحد لأحكام الأسرة يتكون من 149 مادة تراعي التباين بين الطائفتين، وإذا بردود الأفعال السلبية تتصاعد من التيار الديني الشيعي الرافض للتقنين، بينما وجد الاتحاد النسائي البحريني والناشطات في مجال حقوق المرأة في مقترح القانون الجديد خطوة إيجابية وإن كانت بعض مواده تعاني نواقص تمييزية تجاه حقوق المرأة[50].

---

(48) المحرر، **الوسط**، 2015/3/30.

(49) تجدر الإشارة إلى تأليف لجنة من مشايخ السنّة وقضاة الشرع وعضو المجلس الأعلى للقضاء في 4 آب/أغسطس 2007 انتهت من وضع مسودتها وملاحظاتها على مسودة قانون الأحوال الشخصية المعدة من الجهة الرسمية في تموز/يوليو 2008، لم يستجب الجانب الجعفري إلى الانضمام إلى اللجنة، وزارت لجنة الأحوال الشخصية بعضهم وعرضت عليهم المسودة ونوقشت معهم مسألة معارضتهم. كما خاطبت المجلس العلمائي وأرسلت إليه المسودة، وجاء الرد بضرورة وجود ضمانة دستورية تضمن عدم المساس بالقانون من قبل البرلمانيين وحصر أي تعديل بالمشايخ فقط. انتهت اللجنة في الجانب السني من وضع ملاحظاتها كما حصلت لجنة الأحوال الشخصية على ملاحظات من السيد جعفر العلوي من المجلس العلمائي وسلمت جميع الملاحظات بمعية قضاة وعضو حكومي إلى الديوان الملكي. ومن ثم حول مشروع القانون إلى البرلمان وأثيرت ضجة كبيرة حوله من الكتلة المعارضة للتقنين، فسحبت الحكومة القانون وأعادته إلى البرلمان ثانية ولكن في شقه السني فقط، الذي صدر القسم الأول منه عام 2009. للمزيد انظر: الرويعي، ورقة عمل «دور الجمعيات النسائية في المطالبة بسن التشريعات والقوانين الخاصة بالمرأة،» (مصدر سابق).

(50) «تقرير الظل حول اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة 4،» (الاتحاد النسائي البحرين، كانون الثاني/يناير 2018)، «مسودة غير منشورة».

وفي خضم تداعيات الحدث بادر الجانب الرسمي إلى تأليف «**اللجنة الشرعية**» بأمر ملكي رقم 24 لسنة 2017 لمراجعة مسودة قانون أحكام الأسرة المقترح، التي عدّتها الفعاليات المؤيدة للتقنين خطوة في الاتجاه الصحيح[51]، وضامنة ومراعية للاختلافات المذهبية، في حين أصرت المرجعية الدينية على موقفها الذي سجلته تصريحات عالم الدين السيد عبد الله الغريفي في رده على قانون الأسرة الموحد: «على الرغم من أنّنا نؤمن أنَّ الشّئون الدِّينيَّة لها مرجعيَّاتها المختصَّة، إلَّا أنّنا لا عقدة لدينا من التَّقنين لو توافرت الضَّمانات، والمحصِّنات الحقيقيَّة...، فلا يجوز لمَن لا يملك (الفقاهة، والاجتهاد) أنْ يمارسَ الاستنباط، وإلَّا كان متجرِّئاً على شرع الله تعالى...»، فـ«أحكام الشَّريعة لها متخصِّصُون متفرِّغُون...»؛ مضيفاً: «مع احترامنا لرجالِ القانونِ، ولرجال السِّياسة، ولرجال المؤسَّسات الوضعيَّة، فليس من اختصاصاتهم أنْ يُعطوا الرَّأي في الحلالِ والحرام إلَّا أنْ يكونوا رجال اجتهاد واستنباط، وكذلك ليس مِن وظائفهم أنْ يُرجِّحوا رأياً فقهيّاً على رأي آخر...». ورأى أن «من الخطر كلِّ الخطر حينما تُقحم المؤسَّساتُ الوضعيَّة في شئون الدِّين، وفي شئون الإفتاء، ومن أخطر شئون الدِّين (أحكام الأسرة)، فهي تتعلَّق بالأعراض، والأنساب، والمواريث»[52].

لكن قانون الأسرة الموحد أقر في نيسان/أبريل 2017 وتطبيقه سيكون مع سريان أحكام القانون على جميع القضايا المنظورة حالياً في المحاكم، التي لم يصدر في شأنها حكم موضوعي نهائي قبل نفاذه. وقد ألغى القانون القسم الأول من قانون أحكام الأسرة رقم 19 لعام 2009، كما نصّ على عدم جواز إجراء أي تعديل عليه إلّا بعد موافقة لجنة من ذوي الاختصاص الشرعي من القضاة وفقهاء الشريعة الإسلامية المتخصصين في الفقه السني والجعفري، على أن يكون نصفهم من قضاة المحاكم الشرعية، ويصدر بتشكيلها أمر ملكي. تسري أحكام هذا القانون على جميع المنازعات التي تدخل في ولاية المحاكم الشرعية، وعلى من يتبع الفقه السني أو الفقه الجعفري. وبينما لم يرد في شأنه في هذا القانون، يحكم القاضي بالنسبة إلى من يطبق عليهم الفقه السني بالمشهور في المذهب المالكي، فإن لم يوجد أخذ في غيره من المذاهب الأربعة في الفقه السني، ويحكم بالمشهور في الفقه الجعفري في شأن من يطبق عليهم الفقه الجعفري، وإذا تعذر ذلك حكم القاضي بالنصوص والقواعد الفقهية العامة في الشريعة الإسلامية لأسباب يبينها في حكمه[53].

---

(51) المحرر، «بيان ـ وعد تؤيد اصدار قانون الأسرة الموحد وفق المذهبين القانون الموحد ثمرة لنضالات الحركة النسائية الأهلية،» جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد)، نيسان/أبريل 2017.

(52) المحرر، «الغريفي رداً على قانون الأسرة الموحدة،» **الوسط**، 2017/4/22.

(53) المحرر، «مشروع قانون الأحوال الشخصية المعد من اللجنة الشرعية بأمر ملكي،» **الأيام**، 2017/7/7.

يتبين مما سبق أن تقنين أحكام الأسرة ليس ترفاً أو مطلباً هامشياً، حتى وإن تضمن تمييزاً في بعض جوانبه، أو إن جاء في سياق الضغوط الدولية التي تمارس على الدولة لتنفيذ التزاماتها بالمعاهدات الدولية، أو بسبب ظروف سياسية معلقة وضعت القانون في دائرة السجال السياسي والمساومات؛ فإقراره يأتي استجابة للمتغيرات التي حدثت في المجتمع وتركت آثارها في أوضاع الأسرة وأفرادها، وانسجاماً مع احترام المرأة ومكانتها في المجتمع كمواطنة وعلى قدر من المساواة. كما أن القانون يتوافق ومنظومة القانون الدولي لحقوق الإنسان، بيد أن تقنين أحكام الأسرة حاله من حال قوانين أخرى صدرت واعترتها فجوات ونواقص ولم تكن بمستوى الطموح الذي ناضلت من أجله النساء المنضويات في إطار الاتحاد النسائي البحريني والجمعيات النسائية ومنظمات المجتمع الأهلي التي سعت لأن يكون القانون مشتملاً على نصوص موحدة تجمع بين الفقهين السني والشيعي وأن ترتكز على مبادئ حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية، كاتفاقية السيداو، وبما يحقق المساواة في الحقوق والقضاء على التمييز ضد المرأة في شؤون الزواج والطلاق والنفقة والحضانة وغيرها. بل إن بعضها جاء متناقضاً مع النص الدستوري الذي يكرس مبادئ المساواة أمام القانون ومبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين، كذلك يخالف بعض مبادئ الاتفاقيات المصادق عليها وأبرزها اتفاقية السيداو، فما هي تلك العيوب والنواقص؟

ثالثاً: جيوب التمييز في قانون أحكام الأسرة الموحد

من منظور حقوق الإنسان يبقى قانون أحكام الأسرة الموحّد نصاً تمييزياً من حيث القواعد القانونية الشرعية التي يتم تطبيقها، التي تغطي كلا المذهبين مستندة إلى تفسيرات شرعية لها مدلولاتها التمييزية حين يتم اعتمادها لتطبيق وتنظيم أمور كالزواج والطلاق وحضانة الأطفال. ووفقاً لأحكام القانون، تكون للنساء حقوق أقل حتى إن هذه الحقوق تنعدم في ما يخص الوضع المدني، فالمرأة تعَدّ قاصراً في قضايا الولاية الأسرية وتربية الأطفال والتعليم، والجنسية، والميراث... إلخ، ومن أبرز النواقص التي نركز عليها في هذا الفصل ما يلي:

1 ـ الولاية في الزواج

تشترط المادة 28 ـ 1 في الفقه السني حضور الولي وموافقته لصحة عقد الزواج، وفي حال عدم توافر هذا الشرط يكون العقد باطلاً، بمعنى حرمان المرأة المهر والنسب والنفقة والخضوع للعدة. أما في الفقه الجعفري فلم يعالج القانون هذه الحالة ونص في مادته 2/15 على أن «الولي في زواج البكر هو أبوها أو جدها لأبيها، ويشترط في نفاذ تزويجها رضاها بذلك، ومع عدم وجود الأب أو الجد لأب، تستقل المرأة بالزواج إذا كانت بالغة راشدة ولا ولاية على ثيب عاقلة من زواج صحيح». وعليه فإن اشتراط وجود الولي في عقد الزواج ينال من رضا المرأة

حين يشاركها في هذا الرضا وليها في العقد، وفي ذلك تمييز ضد المرأة، ففي الوقت الذي يمنح فيه القانون للمرأة حق الترشح والتصويت، فهي نفسها تحتاج إلى ولي الأمر في التصريح وتوقيع إجراءات زواجها، وفي هذا سلب لحقها في الاختيار[54].

2 ـ أهلية الزواج

يحدد القانون سن زواج الفتاة بست عشرة سنة ميلادية، ويجيز تزويجها إن كانت أقل من هذا السن بإذن من المحكمة. وانسجاماً مع الاجتهادات الفقهية والمعايير الدولية واتفاقية السيداو كان يفترض أن يحدد سن الزواج بثماني عشرة سنة على الأقل، وأن يعد الزواج من دون ذلك السن باطلاً ولا يترتب عليه أي أثر قانوني وأن يقرر عقوبة رادعة لكل من يزوج طفلاً أو طفلة.

3 ـ تعدد الزوجات

يخلو القانون من أي نص يقيد تعدد الزوجات ويحد من إساءة رخصة التعدد، بل إنه يفتقر إلى وضع شروط أخرى لتقييده، مثل توافر الضرورة الملحة إليه أو إعطاء الزوجة حق الاختيار بين الاستمرار في الحياة الزوجية مع زوجها بعد زواجه بأخرى أو إنهاء العلاقة من دون شروط.

4 ـ مسكن الزوجية وبيت الطاعة

كرس القانون مفهوم تبعية المرأة للرجل وطاعته وإجبار المرأة على الإقامة في بيت زوجها الذي اختاره هو. وهذا يتناقض وحرية اختيار الزوجة وإرادتها، بل إن الغرض منه التأكيد على بيت الطاعة في حال تركها له، حيث في تمنُّعها تصبح ناشزاً وتحرم طلب النفقة حتى وإن كان بهدف خروجها للعمل في حال عدم موافقة الزوج على عملها. وعادة ما يلجأ الأزواج إلى هذه الحيثية لإذلال الزوجة، إذ تبين أن معظم قضايا الطاعة في المحاكم الشرعية هي في الأساس قضايا كيدية يقصد منها الإضرار بالزوجة مادياً ومعنوياً، وهو ما يعد وضعاً متدنياً للزوجة تنعدم فيه المساواة ويحد من مشاركتها في الحياة العامة والتمكين الاقتصادي والسياسي.

5 ـ الطلاق والخلع

يجيز القانون حق الطلاق للزوج وبإرادة منفردة من دون علم الزوجة وحضورها، ومن دون الاستماع إلى رأيها، كما يجيز خضوعها لحكم النشوز والطلاق الرجعي الذي يتمثل بسلطة الزوج بإرجاع الزوجة على الرغم من إرادتها في حال استحالة الحياة الزوجية (كما يرى) ومن

(54) «تقرير الظل حول اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة 4،» (مسودة غير منشورة).

دون قيد صريح لهذا الحق. وهذا التصرف الفردي تترتب عليه آثار قانونية على الزوجة والأبناء. ولا ينص القانون صراحة على حق المطلّقة في التعويض في حالات الطلاق التعسفي والمخالعة[55]. وإن كان القانون قد نص على حق الزوجة في الخلع، إلا أن هذا الحق يبقى ناقصاً، ذلك بأن المرأة تجد نفسها تدفع ضريبة الخلع لضمان أمنها وراحة بالها وصحتها الجسدية، كما أن المخالعة ليست حقاً مطلقاً للمرأة، بل يرتبط بمقابل أو «تعويض» مادي تدفعه الزوجة إلى زوجها. وغالباً ما يكون هذا التعويض عبارة عن مبلغ مالي متمثل بالصداق، وهذا يعني أنها حتى لو دفعت البدل وتنازلت عن حقوقها لا تستطيع خلع الزوج إلا بموافقته وقيده.

6 ـ نقل الجنسية والميراث

حتى كتابة هذه السطور لا تستطيع الأم أن تنقل جنسيتها لأطفالها بصفة متساوية مع الأب، كما تُمنع المرأة المسلمة من الزواج بغير المسلم. وفي مسألة الميراث يعتمد القانون كما في أغلب الدول العربية على اجتهاد في الشريعة الإسلامية يرى أن الذكر يرث ضعفي نصيب الأنثى بالنسبة إلى الإخوة، كما يرث الزوج نصيباً أعلى من نصيب الزوجة على الرغم من مساهمة الزوجة في تكوين الثروة العائلية. وقد يترتب على هذا التمييز آثار سلبية كحالات الفقر والحرمان في صفوف النساء.

خاتمة

نخلص إلى أن إصدار قانون أحكام الأسرة الموحَّد بعد أكثر من ثلاثة عقود من المطالبات التي انطلقت من دعم قضايا المرأة وحقوقها ونضالها من أجل المساواة مع الرجل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتشريعية كافة، واستندت إلى كونه إحدى الضمانات التي تمكنها من المشاركة المجتمعية، قد جاء كنتيجة حتمية لتركيز مطالبات الحركة النسائية ومؤسسات المجتمع المدني والناشطين والناشطات الحقوقيين المتراكمة والمستمرة في إصرارها على قضية التقنين. وبالتالي فهو لم يأت عبثاً ولم ينزل بمظلة، إنما جاء نتيجة الواقع الذي تعيشه نساء البحرين من معاناة وتلبية لحاجاتهن لمثل هذا القانون، وخصوصاً مع تزايد قضايا المتضررات المعلقة في المحاكم الشرعية.

لا ريب أن صدور قانون أحكام الأسرة البحريني يمثل استحقاقاً ومطلباً قانونياً أثمرت جهوده الكبيرة عن إصدار قانون أحكام الأسرة الموحد في نيسان/أبريل 2017، الذي جاء بعدما أثبت القانون الرقم 19 لسنة 2009 «الشق السني» فاعليته من وجهة نظر بعض الناشطين والحقوقيين،

(55) حسن إسماعيل، «نواقص أحكام الطلاق والخلع في قانون الأسرة،» ورشة عمل في المنبر التقدمي حول قانون الأسرة رقم 19، **نشرة التقدمي**، العدد 122 (كانون الأول/ديسمبر 2017).

وبعد مرور ما يقارب عشر سنوات على تحسين ظروف التقاضي والانتصاف للمرأة والأطفال وفق النصوص القانونية الصريحة والمدونة التي استجابت لحاجات النساء المتضررات وأطفالهن وأسرهن.

لقد تعززت المطالبة بالقانون في سياق موجة الإصلاحات السياسية التي طرحت منذ بداية الألفية والتوجه نحو تحقيق شعارات تمكين المرأة البحرينية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية. وهذا بالطبع تطلب الانسجام بين مصادقة الدولة على اتفاقية القضاء على أشكال التمييز كافة ضد المرأة السيداو عام 2002 وبين تحديث التشريعات والقوانين الوطنية المساندة للمرأة، على الرغم مما اعترى القانون الموحد من إشكاليات متعددة في ما يتعلق بأهم وأبرز الفجوات التمييزية التي تناولناها سلفاً، كالولاية على الزواج والطلاق والسن القانوني للزواج وتعدد الزوجات والإرث وغيرها، وهو ما يكرس التمييز بحق المرأة البحرينية ويحول دون إنصافها، حيث تشتمل إجراءات التسوية في حالة الطلاق على صعوبات كثيرة للمرأة، يساهم فيها تدني الوعي الحقوقي للنساء وعدم معرفتهن بحقوقهن وطول أمد التقاضي وتكلفته، وكذلك الضغوط الأسرية والمجتمعية التي تدفع بالنساء إلى التنازل عن حقوقهن.

يتضح من خلال البحث أن المرأة هي المتضرر الرئيسي عند غياب «القانون الموحد للأحوال الشخصية». ذلك ما كشفته أرقام القضايا المتداولة في المحاكم الشرعية، ويدعمه ما يصل إلى المراكز الاجتماعية من مشكلات زوجية وتفكك أسري. لذا فإن طبيعة المتغيرات الطارئة على أوضاع الأسرة ومتطلبات الواقع الذي تعيشه النساء في هذا العالم المعولم قد فرض على الجميع إصدار قانون أحكام الأسرة الموحد كضرورة، بغض النظر عن مختلف السجالات المتداولة في المجتمع.

وفي هذه الحال، تبقى الحركة النسائية والمجتمع بعامة في مواجهة تحديات كبيرة من جهة تنفيذ أحكام قانون أحكام الأسرة الموحد ومراجعته وإصلاح النظام القضائي في المحاكم الشرعية، بحيث يشتمل التقنين على أحكام المواريث والوصايا، ناهيك بالتحديات المتعلقة بالتباين في التفاسير الشرعية والاختلاف المذهبي وطبيعة العادات والتقاليد والموروثات والثقافة السائدة التي لا تزال تتعامل مع المرأة بوصفها قاصراً. أما التحدي الذي لا يقل أهمية عما سبق فيتمثل بالتنبه أيضاً إلى طبيعة الثغر ونقاط الضعف في مجتمعاتنا عموماً، ولا سيّما تلك المتعلقة بتمكين المرأة ومعاملتها كإنسان ومواطن على قدر المساواة مع الرجل في الحقوق والتشريعات.

الفصل الثاني عشر

سؤال الحرية الأكاديمية في جامعات الخليج: «المرأة في الإسلام» في جامعة قطر نموذجاً

هتون أجواد الفاسي

مقدمة

تعدّ مواد دراسات النوع الاجتماعي[1] ظاهرة جديدة في جامعات الخليج، إذ لا توجد وحدة متخصصة إلا في جامعة الكويت (مركز دراسات وأبحاث المرأة)، وهي جزء من كلية العلوم الاجتماعية. ومع ذلك، بدأت المواد من مختلف الأقسام والجامعات بالظهور في المنطقة اعتماداً على خبرة الكليات ومرونة الجامعات ورغبتها في المغامرة في الدراسات النسائية والنوع الاجتماعي.

جامعة قطر مثال جيد على ذلك، إذ تدرِّس الجامعة المقررات المتعلقة بالنوع في دوائر الإعلام الجماهيري، وعلم الاجتماع، والتاريخ، والتربية، والقانون. إضافة إلى ذلك، قدم قسم الشؤون الدولية متعدد التخصصات عدداً من المواد المستحدثة منذ إنشائه عام 2006، مثل النوع الاجتماعي من المنظور الدولي، والمرأة والعنف، والجندر والقانون، والنوع الاجتماعي والتنمية، ومناقشات النوع الاجتماعي في الخليج، والمرأة في الإسلام.

سيتناول هذا الفصل مثال المادة الأخيرة بالتفصيل لأسباب متعددة، فهي مادة خاصة تم تطويرها بالاعتماد على نظرية النسوية الإسلامية، وهو ما يعني أنها تأخذ على عاتقها تحدي الخطاب النصي والعام المتعلق بالمرأة في الإسلام، مع التركيز بوجه خاص على تطبيق الإسلام في الخليج. ويتم تدريس هذه المادة للنساء والرجال على حد سواء، لكن على نحو منفصل،

(1) أقصد بالنوع الاجتماعي تحديد الأدوار الاجتماعية والثقافية للجنسين بناء على نوعه وليس على اختياره أو جدارته.

وباللغتين العربية والإنكليزية. وكل من هذه الخيارات، سواء تعلق بالجنس أو باللغة، ينضوي على تحديات خاصة به.

إن تجربة النظر في الإسلام من منظور المرأة عبر إعادة قراءة تاريخ المرأة في الإسلام، وإعادة قراءة النص القرآني والتفسير، وإعادة قراءة نصوص الحديث من وجهة نظر نقدية تصب في خانة تمكين المرأة المسلمة في المجتمع المعاصر، كانت مدعاة للاهتمام بقدر ما صاحبتها تحديات متعددة في غرفة الصف، تفاوتت بين الاستياء والمقاومة والاعتراض والشكاوى، من جهة، إلى الحماسة والفضول ونفاد الصبر لتغيير العالم إلى الأفضل، من جهة أخرى، في ظل ضعف الاستقلالية الذي تعانيه الجامعات في الخليج.

إن الأسئلة التي ستتم مناقشتها هنا هي: إلى أي مدى يمكن هذه المواد أن تنجح في استعادة إنتاج المعرفة في مجال الدراسات الإسلامية والنوع الاجتماعي، وبخاصة تلك المرتبطة بالمرأة؟ وإلى أي مدى يمكن تغيير وضع المرأة في المنطقة؟ وما هي ديناميات العلاقة بين مواقف إدارة التعليم العالي والحاجة إلى التغيير وإلى قراءة دينية أكثر إنصافاً للإسلام تجاه المرأة؟ وإلى أي درجة يمكننا الحديث عن مساحة من الحرية الأكاديمية لهذا النوع من الدراسات في الخليج؟ مع الأخذ في الحسبان أن إشكالية الحرية الأكاديمية ليست مقتصرة على دراسات المرأة فحسب، بل تنسحب على العلوم الإنسانية كافة، التي تمثل تحدياً للسلطات المعتادة، الدينية منها والسياسية والاجتماعية، ولا سيّما تلك المواد المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان والفنون والتاريخ وغير ذلك. وقد فصّل عبد الهادي العجمي التحدي الذي تواجهه الحرية الأكاديمية في موضوع التاريخ ولا سيّما الإسلامي[2]، وهو ما يثير شؤوناً أخرى تتعلق بتداعيات هذه المصادرات على تكوين الهوية وتعاطي الأفراد معها. المقصود بالحرية الأكاديمية في هذا السياق هو حقّ يجب أن يتمتع به عضو هيئة التدريس خلال عمله داخل الجامعة لصون الحق في التعليم وحق البحث والتدريس على حد سواء[3]، حيث الجامعة هي المكان الجامع لحركة معرفية وعلمية خلاقة تتراكم فيها الرؤى والمعارف والمناهج ضمن شروط معينة لإنتاجها وتداولها[4].

---

(2) عبد الهادي ناصر العجمي، «الحريات الأكاديمية ومجتمع التعليم والتفاعل داخل المؤسسات التعليمية: التعليم في الخليج بين الحرية والمحظورات،» في: مجموعة المؤلفين، **قضايا التعليم وتحدياته في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، «الحريات الأكاديمية ومجتمع التعليم والتفاعل داخل المؤسسات التعليمية: التعليم في الخليج بين الحرية والمحظورات، الدراسات التاريخية أنموذجاً،» ص 83 ـ 110، خاصة ص 85.

(3) أحمد عزت (الباحث الرئيس)، **الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعات المصرية بين سياسة القمع... وغياب الرؤية** (القاهرة: مؤسسة حرية الفكر والتعبير، 2011)، <http://afteegypt.org/wp-content/uploads/2011/03/1301494061_report_001-2010.pdf>

(4) علي مبروك، «الوصاية الدينية على الحريات الأكاديمية نصر أبو زيد نموذجاً،» في: **الأديان وحرية التعبير: إشكالية الحرية في مجتمعات مختلفة**، تقديم رضوان زيادة؛ تحرير رجب سعد طه (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007)، ص 171 ـ 186، خاصة ص 173.

أولاً: خلفية عن تجربة التدريس

إن الحديث عن تجربة التدريس في جامعات الخليج وصلته بالحرية الأكاديمية حديث ذو شجون، ولا سيّما أني أعرض هنا لتجربتين في دولتي السعودية وقطر، لكن ربما لا أكون منصفة إن أسقطت حالتي على وضع بقية الجامعات في المنطقة، ولا أكون ظالمة لو عممتها عليها أيضاً، إذ إن تجربتي تعكس بلا شك شكلاً من أشكال التأزم الذي تعيشه جامعاتنا ومؤسساتنا الأكاديمية مع الحرية الأكاديمية من جانب، ومع الرغبة في الوصول إلى مصاف الجامعات العالمية والتصنيف العالمي من جانب آخر، وتفكيرهم أنه لما كان من المستحيل ضمان الأولى، فليكن الوصول إلى الثانية بطريقة ما[5].

سأقدم في هذا الفصل شهادة تاريخية عن تجربة تدريس مادة «المرأة في الإسلام» في جامعة قطر، إحدى جامعات الخليج الحكومية التي تمثل النساء أغلبية طالباتها وتُعد المعمل الحقيقي لإنتاج طبقة قطرية متعلمة تعليماً عالياً لتتمكن من تولي إدارة البلاد وفق خطط التنمية التي تشجع على الإحلال القطري المؤهل، حيث إن أغلبية طلبتها من المواطنين من الجنسين. تعتمد منهجيتي على التجربة الذاتية مع التوثيق بما يدعمها من أدلة تحكي قصة جامعة تحاول أن تمارس شيئاً من الحرية الأكاديمية في أروقتها وتقاطع ذلك مع طبيعة الموضوع وصلته الشائكة بالمرأة والمجتمع. وتعدّ الشهادة التاريخية المبنية على التجربة الشخصية إحدى أدوات البحث الاجتماعي كالقصص الشخصية، وتحليل المذكرات، والتاريخ الشفهي. تهدف هذه المنهجية إلى توضيح علاقة الفرد بمجتمعه وإبراز الهياكل الاجتماعية التي تحكم تلك العلاقة[6].

عودة إلى تجربتي، فقد عملت لمدة ستة وعشرين عاماً في جامعة الملك سعود حتى وصلت إلى درجة أستاذة مشاركة. وتخلل هذه الفترة تحضير رسالة الماجستير وأنا معيدة في قسم التاريخ، ثم وأنا محاضرة فمبتعثة للدكتوراه، التي نلتها بعد خمس سنوات. ولثراء تجربة جامعة الملك سعود، فإنني بحاجة إلى تأجيل حيثياتها إلى شهادة أخرى. أما في هذا البحث، فأود التركيز على التجربة الثانية وهي تجربة التدريس في قطر منذ عام 2009 حتى عام 2018 كأستاذة زائرة ثم كعضوة هيئة التدريس.

كانت مدة العمل في جامعة قطر، الممتدة لتسع سنوات، غنية جداً بالعمل الأكاديمي، وتحديات البيئة الأكاديمية المختلفة عن البيئة السعودية على الرغم من التشابه الاجتماعي،

---

(5) ربما يمكن القول هنا بحدوث التفاف ما يتم حول بعض التفسيرات والآليات التي نتج منها تحرك التصنيف العالمي ليسمح لبعض الجامعات السعودية والخليجية أن تدخل التصنيفات الدولية.

(6) Mary Jo Maynes, Jennifer L. Pierce and Barbara Laslett, *Telling Stories: The Use of Personal Narratives in the Social Sciences and History* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2012).

والتكوين التعددي المتنوع لقسم الشؤون الدولية الذي كان قسماً حديث التأسيس برؤية طموحة من مؤسسته أميرة سنبل[7]. كان هناك تحدي التدريس أولاً في قسم غير قسم التاريخ، ثم في تدريس مواد دراسات النوع، ثم في التدريس باللغة الإنكليزية، ثم في تدريس البنين إلى جانب تدريس البنات ولو في فصول منفصلة، ثم في العمل في أجواء يعمل فيها الجنسان جنباً إلى جنب من دون مراقبة كاميرات الشبكات التلفزيونية المغلقة، ومن دون اجتماعات قسم عن طريق الهاتف المفتوح، وما يتبع ذلك من تقسيمات وفصل وعزل عاصرته في جامعة الملك سعود. كانت هناك تحديات كثيرة وممتعة أسفرت عن تجربة ثرية حتى على مستوى التعددية بين الطلبة الذين كانت جنسياتهم تتعدى العشرين في بعض فصولي.

كانت هناك حرية أكاديمية ملحوظة في السنوات الأولى ومساحة كبيرة معطاة لصوغ مفردات وتوصيف المقرر وقائمة مراجعه. وقد تطورت العملية التدريسية من مادة إلى أخرى وأنا أضيف إلى كل منها وكذلك أقبل تحدي تدريس مواد لم أدرسها من قبل ولا أعرف الكثير عن بعضها، مثل تاريخ العالم ودراسات الخليج. وكان من المواد التي تتصل بالدراسات النسوية أربع مواد درّست ثلاثاً منها في أحد الفصول، وهي «العنف ضد المرأة»، و«المرأة في الإسلام»، و«النوع الاجتماعي (الجندر) من المنظور الدولي»، كما درست مادة «مناقشات في النوع الاجتماعي في الخليج خلال عقدين» في أول فصلين لي في الجامعة، وهي مادة موجهة إلى الطالبات الخريجات. على صعيد آخر جربت تدريس مادتين مستقاتين مما درسته في جامعة قطر في جامعة جورجتاون ـ الدوحة (المنضوية تحت مؤسسة قطر) ضمن برنامج التعليم المستمر للمجتمع وذلك خلال عام 2016، فدرست فصلاً حول المرأة في الإسلام وآخر عن المرأة في الخليج. فربما بذلك يمكنني المقارنة بين التجربة التعليمية في جامعة قطر وكذلك في مؤسسة قطر. وقد استطعت تطوير تدريس هذه المواد إلى حدٍ كبير ولا سيّما «المرأة في الإسلام»، حتى أصبح في ظني العلامة الفارقة لي في جامعة قطر والمادة التي ينسب إليها إحداث عملية تغيير نوعي في وعي الطالبات والطلبة أيضاً. وكنت وما زلت فخورة بالشكل الذي آلت إليه هذه المادة آخر عهدي بها، وكان ذلك في فصل الخريف من عام 2015.

وقد جاء تأسيس قسم الشؤون الدولية على يد أميرة سنبل عام 2006 ضمن عملية تحديث كانت تمر بها جامعة قطر منذ أن تسلّمت قيادها شيخة المسند عام 2004، فوقعت اتفاق تفاهم بين جامعتي جورجتاون قطر وجامعة قطر للاستعانة بخدمات أميرة سنبل كي تؤسس برنامجاً/ قسماً على نسق مدرسة العلاقات الدولية في جورجتاون، يكون مدخلاً جيداً لإضافة التنوع إلى ما تقدمه جامعة قطر من تخصصات. فكانت مواد هذا البرنامج جديدة غير تقليدية وغير مألوفة

(7) استقطبتني أميرة سنبل ودعتني إلى العمل في القسم مذ عملت معها على كتاب *Gulf Women* الممول من قبل مكتب الشيخة موزة عام 2007. انظر: Amira Sonbol, *Gulf Women* (New York: Bloomsbury Academic, 2012).

للمنطقة، بما تضمنته من تخصصات بينية وباللغة الإنكليزية على أعلى المستويات الأكاديمية، وتم انتقاء أعضاء هيئة التدريس أيضاً وفق معايير جورجتاون الأمريكية. كما قدّم هذا البرنامج الذي تحول إلى قسم عام 2010، فرصةً جديدة للشباب القطريين، الذين كانوا في بداية الاستفادة من حضور الجامعات الأمريكية في قطر حتى ذلك الحين. ففي سنوات قليلة سجل قسم الشؤون الدولية أعلى المعدلات في نسبة المتقدمين في الطلب وفي سرعة العثور على وظيفة وتسارعت المؤسسات الحكومية بالدرجة الأولى إلى توظيفهم. وكانت المواد البينية تدور حول النوع الاجتماعي، والبيئة، والسياسة، وعلم الاجتماع، وتاريخ العالم والاقتصاد والسياسات وغيرها.

وقد تم ذلك في عهد جديد دخلت فيه جامعة قطر عن طريق التحديث الذي ذكرناه مع تبني المعايير الأمريكية للإدارة والتعليم، ومنهجية العلوم الليبرالية في الآداب، وإعادة هيكلة الكليات، والسعي للحصول على الاعتماد الأكاديمي للجامعة وكل كلياتها وأقسامها ورفع سقف معايير التوظيف لخريجي الجامعات الدولية ذات التصنيف العالي فحسب، والتقليل من خريجي الجامعات العربية.

ثانياً: التحولات

لكن، وبحلول عام 2012 حدث شيء مهم، ففي عطلة منتصف العام أعلن المجلس الأعلى للتعليم تعريب الجامعة وبخاصة أقسام العلوم الإنسانية في كلية الآداب والعلوم، إضافة إلى تسهيل الالتحاق على القطريين بالجامعة مع خفض متوسط نسبة القبول لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الطلاب، ثم ألغيت آلية المقابلة الشخصية من عملية القبول في قسم الشؤون الدولية. ووفقاً لقرار المجلس الأعلى للتعليم الذي صدر في ربيع عام 2012، تم اعتماد اللغة العربية كلغة تعليم في جامعة قطر، ونتيجة لذلك ألغي شرط الدخول في برنامج تأسيسي للغة الإنكليزية كأحد متطلبات قبول الطلبة، وأصبحت الدراسة باللغة العربية هي الحاكمة لتخصصات القانون، والشؤون الدولية، والإعلام، والإدارة والاقتصاد[8].

كما أُلغيت المرحلة التأسيسية التي كانت تستغرق عامين يتم خلالهما تحصيل مهارات اللغة الإنكليزية والرياضيات والإنترنت، وفجأة شهدت الجامعة تدفق 4000 طالب للتسجيل دفعة واحدة (وفق ما تم إبلاغنا به في مجلس القسم) وارتفع عدد الطلبة في الصف الواحد من 12

(8) «آلية تنفيذ قرار المجلس الأعلى للتعليم،» بيان من جامعة قطر في الفيسبوك، 31 كانون الثاني/يناير 2012، <https://goo.gl/Xe5agv>؛ هناء الترك، «تفاصيل اجتماعات قيادات الجامعة لتنفيذ قرار إلغاء التأسيسي،» **الراية**، 2012/1/26، و«لغة التعليم بجامعة قطر هي اللغة العربية،» وزارة التعليم والتعليم العالي، <http://www.sec.gov.qa/Ar/Media/News/Pages/NewsDetails.aspx?NewsID=8154>.

إلى 24 ثم إلى 45 طالباً، إلى أن أصبح العدد 60 طالباً في الصف الواحد على الأقل في وقت كتابة هذه السطور، وهو ما استلزم وضع استراتيجية جديدة لمواجهة التوسع في التعريب وتوظيف أعضاء هيئة تدريس ناطقين باللغتين. يرافق ذلك قيام الدولة بالمزيد من أعمال البناء في الجامعة وخارجها، ولا سيّما في قطاعات السكن والتعليم والرعاية الصحية، إضافة إلى البحث عن طرق لتصريف وتسريح أعضاء هيئة التدريس الناطقين بالإنكليزية فقط أو غير القادرين على التدريس بالعربية.

كان التعريب خطوة مهمة، ولكنها جرت بطريقة غير منظمة وفجائية، أدت إلى هز الكثير من المكتسبات العلمية التي لم تكن جامعة قطر قد تمكنت منها بعد، وأعادت الجامعة في كثير من الأحيان إلى نقطة البداية. وفي حين كانت توجد مطالب بتحويل التخصصات إلى مسارات لغوية متقاطعة كي لا يفقد الطلبة ميزة التعامل باللغة الإنكليزية، كانت هناك مواقف مغايرة متصلبة في رأيها، وقد تحوَّلت القضية بالنسبة إليها إلى قضية أيديولوجية ينبغي الدفاع عنها، كما رافق ذلك تدخل سياسي كبير في قرارات الجامعة التي لم تبدُ مستقلة في رأيها أو بشخصيتها. وقد أثّر تضخم الجامعة مع مرور الوقت في المستوى التعليمي وفي القدرة على إيصال المعلومة أو التأكد من إتقان الطلبة كل المهارات اللازمة، ولا سيّما النقدية منها والبحثية، وهو ما أسفر عن فقدان طلبة الشؤون الدولية ميزتهم التوظيفية والعلمية والتخصصية شيئاً فشيئاً.

ثالثاً: المرأة في الإسلام

كنت أشعر من خلال تدريس مادة المرأة في الإسلام، بدءاً من خريف عام 2010، أنني أساهم في بناء العالم لا في بناء شخصيات أبنائنا وبناتنا فقط. فقد تسلّمت هذه المادة من دون أي منهج أو اصطلاحات معتمدة أو قراءات مقترحة، بل مجرد توصيف قصير. أعطيت لي الحرية لتعديل التوصيف ووضعت المنهج كما وجدته مناسباً. وانطلاقاً من خلفية النسوية الإسلامية، التي كانت قد أُعلِنت للتو من خلال حركة مساواة في شباط/فبراير 2009[9]، والتي كنت مطلعة عليها مذ كانت مشروعاً في عام 2003، ونظراً إلى أني أحمل الإيمان بالرسالة ولدي تربية دينية جيدة سواء أسرية أو مدرسية وجامعية، فقد ساعدت على تشكيل خلفية لتدريس هذه المادة، التي كانت تنطلق من خلال عيون الاجتهاد، ومن خلال النهج النقدي في كيفية ممارسة الدين والترويج له وتدريسه في الخليج، اغتنمت الفرصة وتوليت المهمة.

أصبحت مادة المرأة في الإسلام خلال سبع سنوات عبارة عن إعادة قراءة لمعظم ما يتعلق بالمرأة والإسلام، تاريخاً ونصاً وقانوناً، فضلاً عن الحراك الإسلامي، على المستويين الرسمي

(9) موقع مساواة الرسمي، <http://arabic.musawah.org/about-musawah>.

وغير الرسمي. أضف إلى ذلك موضوع النسوية بأوجهها كافة، ولا سيّما النسوية الإسلامية الصاعدة التي كنت أتواصل معها مباشرة وبإنتاجها المعرفي الذي ما لبث أن تمت ترجمته إلى العربية. تم تدريس هذه المادة حتى خريف 2015، علّمت خلالها مئات الطلاب من الجنسين على مر السنين، أفكاراً كانت الأكثر تقدمية حول الإسلام والمرأة، تدفع بالنساء إلى المزيد والمزيد من التعرف إلى دورهن في دينهن وتقوية اعتزازهن به وبانتمائهن إليه من خلال رؤيتهن للعالم ولأنفسهن ولقيمتهن في الإسلام، الدين الذي بُعث للجنسين.

واجهت الكثير من التحديات عند صوغ هذه المادة، ولا أنكر أن المنهج قد تطور شيئاً فشيئاً، بل كانت المادة في كل سنة وعند تدريس كل فصل تحتاج إلى إعادة نظر في التفاصيل وتطوير المقاربات وإضافة كتب ودراسات جديدة وتعديل العروض ووسائل التقييم. لا شك أن السنة الأولى كانت الأصعب، لكن الأصعب منها كان تدريس فصل للبنين عن المرأة في الإسلام، فصل لم يتجاوز عدد المسجلين فيه في البداية خمسة طلاب، تضاءلوا مع نهاية الفصل إلى ثلاثة، كلهم من جنسيات إسلامية وليس بينهم خليجي واحد. وعلى الرغم من ذلك استمر الفصل إلى آخره وما زلت أعتز بطلبة ذلك الفصل، وأبقى على تواصل مع بعضهم. هذا لا يعني أن تدريس البنات كان سهلاً، فقد كان يحمل هو الآخر الكثير من التحديات، لكن الممتع فيه كان التنوع الإسلامي. فقد كانت هناك طالبات من بلاد آسيوية وأفريقية وأوروبية، ما أضاف الكثير من الحراك في النقاش والتدريس. ولعل أكبر صعوبة في التنوع الدولي هو في تسجيل بعض الطلبة من غير المسلمين في المقرر، وهو ما كان يتطلب جهداً أكبر لشرح كثير من المفاهيم المعروفة ثقافياً. فقد سجّل في المقرر طلاب من اليابان ومن كوريا ومن الولايات المتحدة الأمريكية، ولا سيّما من طلبة التبادل الثقافي الذين يدرسون في جامعة قطر لمدة عام. أما اللغة الإنكليزية فقد مثّلت فرصة في الاستعانة بالكتابات الغزيرة في مجال دراسات المرأة في الإسلام التي كتبت بها. لكن تحدي اللغة كان يأتي حين أعطيت الطلبة مهمة «تفسير آية قرآنية»، فهنا كان الاعتماد، وفق المهمة، على كتب التفسير وكتب اللغة العربية التراثية، واللجوء في حال الطلبة غير المتحدثين بالعربية، إلى العدد المحدود من الكتب المترجمة التي لا تتعدى الطبري وابن كثير على سبيل المثال. في المقابل، حين تحوّل التدريس إلى اللغة العربية، كان التحدي في العثور على كتب حول النسوية الإسلامية على المستوى نفسه من مستوى الكتابات الإنكليزية وإنما بالعربية. وإن كان هذا الأمر صعباً في البداية، إلا أنه منحني فرصة للمزيد من الاكتشاف والإعداد للكتابة في هذا المجال لملء فراغ المكتبة العربية، إن وُجِد.

تقوم المادة على توصيف يعيد قراءة تاريخ المرأة ومكانتها في الإسلام من خلال مراجعة النص التاريخي والديني الذي يؤدي الدور الرئيس في تحديد مكانة المرأة اليوم عبر خمسة

محاور: موقع المرأة في الفكر الإسلامي، والفقه، والتاريخ، والنسوية الإسلامية والحركية والواقع المعيشي. وذلك للتشديد على بناء المجتمع المسلم القائم على عمارة الأرض بالمشاركة والمساواة والعدل والإحسان. تُعد إعادة القراءة مفهوماً ينطلق من النظرية التفكيكية لجاك دريدا، التي ترى أن القراءة لا تخضع للنص وقيوده وإنما تخرج إلى فضاءات المفارقات والتناقضات وتطرح تساؤلات حول العلاقة بين النص واللغة والفكر والأخلاق. فحين ننظر في علاقة المرأة بالتاريخ نجد أن هناك الكثير من المسكوت عنه، وهو ما يستدعي التساؤل والتفسير. وفي حال النص القرآني فإن التعاطي يكون مع التفسير البشري الذي ينقل النص الإلهي إلى مرتبة بشرية يمكن مناقشتها ومساءلة تفسيرها. وبالمثل نجد الحديث النبوي الذي يتطلب النظر فيه فهم كيفية جمعه وقوانينه وأصوله حتى نتمكن من فهم الأحاديث التي تتناول المرأة وأحكامها. ومن ثم ننتقل إلى بعض القضايا الفقهية وكيف تناولها الفقهاء باجتهادهم البشري عبر السنوات الإسلامية الألف تقريباً، ومنها نصل إلى المدارس النسوية التي تأخذ على عاتقها مهمة البحث في هذا المجال، وننظر كيف يتم تداخل القضايا الفقهية المعاصرة مع الواقع المعيشي للنساء في العالم الإسلامي وبالتحديد في الخليج. وينطلق المقرر من إقرار مفهوم المساواة في الخلق والحساب من نفس واحدة وفق آيات القرآن الكريم، ثم ننطلق إلى مناقشة ما بين يوم الخلق ويوم الحساب من الحياة الدنيا وما فيها من قضايا تتجاذبها قضايا أخرى تدخل العلاقة في عالم التمييز ضد النساء، فنحاول فهمه وتقصي حقيقته[10].

رابعاً: أزمة الحرية الأكاديمية

شيئاً فشيئاً، ولا سيّما مع بدء التعريب ودخول مجموعة من الطلبة مختلفة عن سابقاتها، طلبة قادمين مباشرة من المرحلة الثانوية من دون خلفية فكرية حول ماهية الجامعة والفصل الجامعي وما فيه من حرية أكاديمية تقوم على الفكر النقدي، ومنهم من اعتاد على التقليد والحفظ لا التفكير المستقل، وذلك مع إلغاء سنتي الإعداد والتحضير للطلبة، أدى كل ذلك إلى أن يصل الطلاب من البنين إلى مادة مثل المرأة في الإسلام وهم غير مستعدين نفسياً لدراسة الموضوعات المعنية بالنساء بعيداً من المنحى التقليدي، الذي درسوه في المدرسة أو خارج التعليم الرسمي[11]، ومن ذلك الاعتماد على مقولات من قبيل «الإسلام كرّم المرأة وكل شيء على ما يرام»؛ أو أنهم طلبة ليس لديهم استعداد للاستماع أو التعلُّم، أو أن منهم من يعتقد أنه مستغنٍ عن العلم وأنه هنا لمجرد الحصول على درجة تعليمية لتساعده وظيفياً، أو أنه ببساطة

(10) رفعت حسن وأمينة ودود، **نريد المساواة والعدل في الأسرة المسلمة** (ماليزيا: إخوات في الإسلام، 2011)، «الأبوية في الإسلام،» ص 94 ـ 120، <http://www.musawah.org/wanted-equality-and-justice-muslim-family-arabic>.

(11) مثلاً في حلقات المساجد أو مدارس تحفيظ القرآن.

يعتقد أنه يعرف كل ما يمكن معرفته حول المرأة وأن أي شيء بخلاف ما يعرفه يعدّ تغريباً ودعوة إلى إبعاد المرأة من دينها. كل هذه العوامل، وربما غيرها، تجمعت في فصل صغير جداً للبنين لم يتعدَّ عددهم السبعة، وكانت أغلبيتهم ضعيفة المستوى؛ واحد منهم فقط كان يكتب على دفتر بينما الآخرون يأتون بغير أقلام وواحد بلوح رقمي يبحث فيه عن كل كلمة أتفوه بها ليقاطع ويجادل بمناسبة وغير مناسبة. وبصورة ما كان هناك عدد متحفز من هؤلاء الطلاب لتقبّل أي كلمة تخص المقرر على نحو لم يكن طبيعياً أو مقبولاً. وقد تم وضع حدود لذلك بعد مرور بعض الوقت، ولكن أكثرهم انتقاداً واستهتاراً قام بحذف المقرر بعدما كان يأتي من دون أي استعداد أو قراءة لأي كلمة من القراءات المقررة عليهم، ثم قدّم شكوى ضعيفة المحتوى، لكنها تُظهر حجم التحامل الذي كان يحصل في النفوس والفصل من دون أي استفادة من المقرر أو محتواه. وقد تم الرد على الشكوى عبر القنوات الرسمية عن طريق عميدة كلية الآداب ثم أُغلقت القضية.

لكن الطالب استمر في حملته بشتى الوسائل، ولا سيما باستنفار أفراد في كلية الشريعة واستعدائهم على المقرر، وهؤلاء كانوا مستعدين للتحالف مع الطالب، نظراً إلى أن مجموعة في كلية الشريعة كانت ترى دوماً أن هذا المقرر يجب أن تُدرسه كليتها لا قسم الشؤون الدولية، وهو يُظهر حالة الاستملاك التي يعانيها البعض في مجال العلوم الشرعية حين يتعلق الأمر بالمرأة. ومن ثم تناقل إلى الأسماع في ربيع عام 2015 وعن طريق طالبات يدرسن المقرر، أن هناك عريضة تُجمع لها التوقيعات من جانب مجموعة في كلية الشريعة ضد شخصي وضد المادة في تلك الكلية، مع بعض الجمل التي تصف مدرّستها بأنها خارجة عن الدين، وهو ما كان يجعل الطالبات والطلبة يسرعون بالتوقيع من دون نقاش.

وعلى الرغم من أن من طالباتي من تصدى لهم وواجههم بالسؤال إن كانوا قد أخذوا أي مادة معي، فإن هذا لم يكن كافياً لصدّ مئات التوقيعات التي جُمعت حماسة لـ«نصرة الدين». وقد قام أحد أساتذة كلية الشريعة باستدعاء إحدى طالباتي بعد محاضرتي إلى مكتبه لسؤالها عما أدرِّسه لهم بأسلوب تجسسي، وهو ما كان يمثّل بالطبع انتهاكاً آخر يُمارس علناً في الجامعة. ولسوء الحظ لم أقدم فيه شكوى على الرغم من ذكر القصة للعميدة آنذاك، وذلك للقائي بهذا الأستاذ في إحدى اللجان واعتقادي بأن الأمور تمت تصفيتها نقاشاً، ولكني كنت واهمة. وانتقل الأمر بعد ذلك إلى شكوى لنائب مدير الجامعة للشؤون الأكاديمية، الذي استدعاني ليحكي لي الملاحظات ويسألني عن موقفي. وقد كانت الملاحظات التي عرضها علي أبسط ما يُقال عنها إنها مردود عليها من غير أن يستدعيني ويسألني عن أي شيء. فأحدها كان عن تشبهي بالرجال في لبس الزي الحجازي الذي أرتديه، وثانيها أني أهاجم السيدة عائشة. واستدعت النقطة الثانية، على الرغم من ذهولي، أن ألقي على الأستاذ محاضرة في المحتوى الذي أقدمه وفي

استحالة هذا الأمر. وعلمت في ما بعد منه أن من تقدم بالشكوى أشخاص لم يأخذوا معي أي مقرر ولكنهم «سمعوا»، وبالتالي وجد نائب مدير الجامعة أن استدعائي «مناسب». بل إنه لمّح إلى أنني ربما لا أستمر في تدريس المقرر فأنا لا أملكه وأنه سوف يُراجع. فراجعته استناداً إلى قيم الحرية الأكاديمية والتفكير النقدي الذي تعيده وتكرره الجامعة في كل رؤية وأهداف ومطالب ومخرجات، لكننا لم نصل إلى نتيجة.

هذه المقابلة تشهد على الدرجة التي كانت تتدخل فيها إدارة الجامعة على أعلى المستويات في المقررات الدراسية وشؤون الأساتذة من دون المرور حتى على رئيس القسم، وهو ما يثير التساؤل عن الاستقلالية والحرية الأكاديمية في الجامعة.

تلا ذلك تأليف لجنة لمراجعة المقرر، مكوّنة في أغلبيتها من كلية الشريعة وأستاذ واحد من قسم الشؤون الدولية، من دون أن أبلَّغ بصفة رسمية أو غير رسمية عما يجري. وفي خريف عام 2015 وقبل بدء العام الأكاديمي بأسبوعين، تم إبلاغي عبر رئيس القسم أني لن أدرس الفصول الثلاثة لمادة المرأة في الإسلام المقررة لي آنذاك، وإنما مادة أخرى اسمها القانون والنوع الاجتماعي التي لم يسبق لي تدريسها. فرفضت بشدة وأخذت المفاوضات وقتاً طويلاً أضاع الوقت حتى تبدأ الدراسة وأنا مصرة على أني إن لم أدرس هذا المقرر فلن أدرس شيئاً آخر. ثم تم التنازل على أن أقبل بتدريس شعبة واحدة فقط، وهو كان خياراً غير منطقي، وكانت آخر العروض أن أدرس الشعب الثلاث لكن على شرط أن يكون ذلك تحت مراقبة تسجيل فيديو للمحاضرات. فبعد تفكير مطول في الانتهاكات التي تقوم بها جامعة قطر بهذا التصرف غير المعقول لعضوة هيئة تدريس واحدة من قسم كامل، بما يعرِّضها لفقدان أي اعتماد أكاديمي معتبر من دون اكتراث، فقط لتوقف مادة تخص المرأة في الإسلام، وجدت أن الأولوية لدي هي في إيصال هذه المادة ومحتواها إلى أكبر عدد ممكن من الطلبة والطالبات كمهمة وجودية ومبدئية، ورأيت أن التسجيل المراقب سوف يبقى لي كمستند لهذا التجاوز ولكي أضعه أيضاً ربما في يوم ما على اليوتيوب كشاهد على هذه التجربة المريرة.

لم أدرِ أن موافقتي سوف تكون مؤلمة، ففي كل درس ألقيه وأنا أشبك الميكروفون للتأكد من أن كل شيء يسير على ما يرام كنت أشعر بغصة وإهانة وظلم واقع عليّ. لكني استمريت وكانت الكاميرا مشغلة على شعبة واحدة وهي شعبة البنين فقط. وكنت حريصة في المقابل على تسجيل كل المحاضرات أيضاً تسجيلاً صوتياً للاحتياط إذا كانت هناك حاجة إلى التثبت من أي شيء أو إن كان هناك أي اتهام بأي شكل. والغريب في الأمر أن ذلك الفصل تقاطع مع مرحلة مراجعة التجديد لعقدي مع الجامعة، التجديد الذي كنت متأكدة أنه لن يكون، وحضر أحد فصولي رئيس القسم وعدد من الزملاء والزميلات الذين سجلوا إعجابهم بالمادة بعد انتهاء الفصل. النتيجة كانت أنه تم تجديد العقد لمدة ثلاث سنوات إضافية وسط دهشتي

من تأكيد رئيس القسم أن كل أوراقي فوق المتوقع وممتازة وليس هناك أي حجة لعدم التجديد.

انتهى هذا الأمر، لكنه كان الفصل الأخير الذي أدرس فيه مادة المرأة في الإسلام. فحين وصلنا إلى خريف عام 2016 وجدت أن المادة تم تسليمها بكامل شعبها إلى زميل ذكر ليس له شأن بدراسات المرأة، بل إنه لا يؤمن حتى بعمل المرأة، ليدرسها وفق المنهج الجديد الذي ظهرت ملامحه الآن. كان المنهج عبارة عن مراجعة من تلك اللجنة التي أعطت رأيها في مفردات المقرر الذي وضعتُه، وطعنوا فيها على نحو واسع، ثم وضعوا بديلاً ينقضه تماماً، في ما يمكن أن يطلق عليه عملية احتلال للمقرر بمباركة إدارة الجامعة وعلى نحو إملائي لإعادة المرأة إلى موقعها في البيت. بل إن بقية المواد الخاصة بالمرأة كانت تتجه شيئاً فشيئاً إلى التلاشي. وهذا ما جرى بعدما لم يجدَّد للزميلة إصلاح/حسنية جاد، التي كانت تشاركني في تدريس المادة إضافة إلى مواد النوع الاجتماعي، كما أن المنصب الذي فرغ بذهابها لم يتم تعويضه بمسمى يتناسب مع التخصص المطلوب. ولم يعد بالإمكان الاعتراض على هذه القرارات التي أصبحت تأتي من مكتب نائب مدير الجامعة للشؤون الأكاديمية متخطياً بها رئيس القسم والعميد حتى يصل إلى اتخاذ قرار يتصل بمادة من مواد أحد أقسام كلية الآداب والعلوم. وبوصولنا إلى خريف عام 2017 تم إيقاف أي مواد تدريسية لي خلال ذلك العام وتحويلي إلى مركز دراسات الخليج لتولي مهمات إدارية لم تدخل حيّز التنفيذ.

خامساً: تقاطع الجامعة والمجتمع/وسائل التواصل الاجتماعي

في هذه الحقبة نفسها، تقاطعت الجامعة والمجتمع من خلال قضية مثيرة للجدل والتحليل كنت طرفاً فيها، وذلك حين بادرت رئيسة نادي المناظرات، وهي إحدى طالباتي السابقات، بأن عرضت علي ترتيب مناظرة حول المرأة في الإسلام مع أحد أعضاء هيئة التدريس في كلية الشريعة هو نايف بن نهار، عميد الدراسات العليا في الكلية. وبعد التفكير في الأمر وافقت على أن نضع المحاور ويتم التفاهم مع العميد، لكني ترددت طويلاً وأنا أزن الأمر الذي لم يكن يبدو أنه في مصلحة جلسة حيادية، فحوَّلنا مسمى المناظرة إلى جلسة نقاشية، ودخل النادي في مناقشات مطولة مع الجامعة حتى يحصل على الموافقة، لذلك كان من الحرج أن أرفض بعد كل هذا.

في هذه الأثناء وقع حدث آخر وهو نشر طالبتين من طالبات الجامعة إحداهن رئيسة نادي المناظرات، وهي من قسم الشؤون الدولية، والأخرى من كلية القانون، مقالاً عن المرأة القطرية بعنوان: هل تعاني المرأة القطرية مشكلات حقوقية؟[12] تتحدث الطالبتان في المقال عن

(12) «هل تعاني المرأة القطرية من مشاكل حقوقية؟،» موقع «نون العربية»، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2016، <http://thearabnoon.com/2016/10/23/qatari-womens-rights/>.

الجوانب التي ما زالت تمنع المرأة القطرية من الحصول على مساواتها المستحقة بموجب الدستور، سواء في الجانب القانوني أو في الجانب السياسي أو الاجتماعي، وهي قضايا معروفة وتُدرس في الجامعة بصورة أو بأخرى وبحوثها منشورة. ولكن لسبب ما شُنت حملة في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» على الفتاتين تتهمانهما بالخروج عن الصف والتجني على المرأة القطرية وبأمور أخرى، فلجأن إلي يسألن ما إن كنت قد اطلعت على ما يجري في «تويتر» ولم أكن. فما كان مني إلا أن دخلت ذلك اليوم من تشرين الثاني/نوفمبر على الموقع الاجتماعي وشاهدت ما يجري وكتبت تغريدة أحييهما فيها وأعبر عن اعتزازي بهما وكتابتهما دراسة ملتزمة بالمنهجية الأكاديمية الموثقة، وإذا بالهجوم يحتدم مرة ثانية ويأخذ له وجهة مختلفة وهي اتهامي بأني وراء هذا المقال ووراء دفع الطالبات لكتابته إن لم أكن أنا من كتبته. وانبرى كل من له اسم ومن ليس له اسم إلى المشاركة في وسم تحول من مهاجمة الفتيات القطريات إلى المطالبة بطردي من جامعة قطر، في وسم شديد الإسفاف شارك فيه قطاع من الشارع بعلم ومن دون علم بصورة مؤسفة جداً. وتداخل الأمر مع موضوع المناظرة التي كان الترتيب لها قد سبق قضية «تويتر» بشهر تقريباً، وما إن أرسلتُ إعلاناً لطلابي وطالباتي فإذا بخبر يصلني منهم بأن رئيس الجامعة قد أعلن على «تويتر»[13] عن تأجيل عقد المناظرة/الجلسة النقاشية إلى أجل غير مسمى. وقد كان هذا حدثاً مستغرباً أثار الكثير من علامات الاستفهام حول مهنية التصرف والقرار الذي أتى من أعلى منصب في الجامعة لمناظرة طلابية وعلى منصة تواصل اجتماعي عامة، ولم يكن هناك مقابلها أي إعلان على موقع الجامعة أو على برودكاست الجامعة أو بريدها الإلكتروني، ولم يتم التواصل مع أي من الأطراف رسمياً.

واقترن بقضية المناظرة والهجوم على المرأة في الإسلام قضية سعودية داخلية تكشف حالة الفوضى التويترية وتناقل المعلومات والأحكام المسبقة. فعند مقابلة لي مع رئيس الجامعة، وجدته يسألني عن «الإسورة» فلم أفهم ماذا يعني بذلك، نظراً إلى أني لم أكن أتابع المناقشات في تويتر ذلك الأسبوع ولم أعرف ما القصص الجديدة التي لُفقت علي. ففهمت أن هناك حملة أخرى ضدي تتهمني بأني أوزع على الطالبات أساور تحرّض البنات على أولياء أمورهن. ليتضح أن تويتر يتناقل تغريدة لإحدى الزميلات ومحاضرة في كلية التربية، التي تشكرني على إهدائها أسورة تمثل حملة تشارك فيها آلاف النساء في السعودية تطالب بأن تُرفع الولاية عن المرأة العاقلة الراشدة وأن تُعطى كامل أهليتها التي منحها لها الإسلام، وهي حملة لها سياقها الخاص ضمن قوانين تعانيها النساء في السعودية لا في قطر، وأن هذه أسورة رمزية وشأن سعودي داخلي وقد استجاب الملك سلمان لها بقرار أعلن عنه في الخامس من أيار/مايو عام 2017 وما

(13) «توضيح بخصوص مناظرة «المرأة في الإسلام»،» حساب حسن الدرهم في تويتر، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، <https://twitter.com/QU_President/status/793728563379892224>.

زالت النساء تطالبن بإتمام الاستجابة للمطالب. فبهت رئيس الجامعة عندما سمع تفاصيل القصة وأن المغردة ليست طالبة وإنما أستاذة في الجامعة، لكنه لم يفعل شيئاً ولم يوجه بأي إجراء لتوضيح الملابسات على الرغم من أن كلتينا عضوات في هيئة تدريس الجامعة التي يديرها والهجوم القائم علينا آنذاك هو هجوم يتناول جامعة قطر بالتحديد.

بعدما أدركتُ أن الجامعة تريد شراء الوقت فقط، قبلت عدداً من المقابلات الصحافية مع صحف مثل صحيفة **دوحة نيوز** *Doha News* الإلكترونية وصحيفة **مكة والعرب نيوز** و**الناشونال** و**الفنار نيوز** الذي نشر مقابلة مطولة باللغتين[14]. أما المقابلة التي أجرتها معي **الراية** فلم تُنشر حتى كتابة هذه السطور. والمؤسف أن **دوحة نيوز** تم حجبها بعد نشرها مقالة لي إضافة إلى تحقيقات أخرى قاموا بها، في انتهاك واضح وصريح لحرية الصحافة.

وكنت حريصة على عدم استفزاز الجامعة من جانب وعدم تضرر أحد لوقوفه معي، من جانب آخر، فاعتذرت عن عدم المشاركة في مناظرات دعيتُ إليها في جامعة جورجتاون آنذاك وغيرها من الكليات. وأوقفت جمع بعض الطالبات توقيعات لدعمي وأجّلت الحديث مع عدد من الجهات الحقوقية الأكاديمية التي عبّرت عن رغبتها في مراسلة جامعة قطر والمطالبة باحترام الحرية الأكاديمية وإنصافي، طالبة منهم التمهل حتى أعرف موقف الجامعة بالتحديد. وحاولت جهة محلية أخرى أن تكتب خطاباً موجهاً لرئيس الجامعة أو لرئيس مجلس إدارة أمنائها موقعاً من لجنة خاصة كانت أُلِّفت في جامعة حمد لوضع برنامجي ماجستير يخصان المرأة والدراسات الإنسانية الرقمية، وقد كنت ضمن لجنة وضع البرنامجين. فتبنت رئيسة اللجنة وعميدة كلية الدراسات الاجتماعية والإنسانية، أمل المالكي، مشكورةً أمر الوقوف في صفي والتعبير عن رفض اللجنة ما أتعرض له من هجوم غير مبرر من البعض في المجتمع في ظل صمت جامعة قطر وتضييقها عليّ وانتهاكها للحرية الأكاديمية. وتم صوغ الخطاب وسط استجابة من الأعضاء الذين يمثلون كل المؤسسات الأكاديمية القطرية إضافة إلى بعض الجامعات الأوروبية والأمريكية، لكن هذا الخطاب لم يرَ النور، نظراً إلى خشية الأعضاء التوقيع. وقد كانوا يفضلون أن تكون عريضة مفتوحة على الإنترنت لإتاحة جمع التواقيع من الخارج أيضاً، لكن هذا الطريق كان محفوفاً بالمخاطر كذلك، نظراً إلى أنه يمكن أن يستعدي الجامعة عليّ وهي التي لم توجه إلي أي أمر رسمي في ما يخص عملي أو تدريسي. وجامعة قطر كانت تراود نفسها باتجاه منعي

(14) أورسولا ليندسي، «المرأة والإسلام: مادة تدريسية تثير المشكلات،» الفنار للإعلام، 10 آذار/مارس 2017، <https://goo.gl/UVAYL5>.

النسخة الإنكليزية: <https://www.al-fanarmedia.org/2017/03/women-islam-topic-troubles>.

وأحدث ما نشر حول الموضوع: Huda Alsahi, *The Challenges of Teaching Women's and Gender Studies in the Gulf Region* (London: Oxford Gulf and Arabian Peninsula Studies Forum, 2018), pp. 2-4, <https://www.oxgaps.org/files/analysis_-_alsahi.pdf>.

من التدريس أو تدريس البنين من دون البنات، حتى فُصل الأمر بعد الاجتماع مع العميد وقررت الجامعة أن أدرّس الجنسين كما المعتاد، وكان ذلك في ربيع عام 2017. وقد أكملت العام بتدريس مادة دراسات الخليج للبنين والبنات.

سادساً: جامعة حمد بن خليفة

على مستوى إشكالية الحرية الأكاديمية والتداخل في استقلالية الجامعات في قطر، ننتقل من جامعة قطر إلى مؤسسة قطر وجامعاتها، ولي مع جامعة حمد بن خليفة الموقف التالي الذي يحمل دلالات كثيرة. فقد كان من المقرر مع دخول شهر آذار/مارس أن تُعقد جلسة تدشين لبرنامج المرأة، أتحدث فيها مع خمس من الزميلات عضوات اللجنة حول الموضوع، فإذا بجهات عليا في جامعة حمد بن خليفة تطلب مني الاعتذار عن المشاركة على الرغم من أنه تم الإعلان عنها. فتفاقمت الأمور باعتذار أميرة سنبل، المتحدثة الرئيسية، ورفضها عقد هذا اللقاء، الذي يقوم على استبعاد إحدى عضوات هذا اللقاء الأكاديمي البحت الذي لا يُقبل فيه بالتدخل الإداري وتقويض النزاهة العلمية والحرية الأكاديمية لأي من أعضائه. فكان في طلب الاعتذار هذا وما يترتب عليه من تدخل في الشأن الأكاديمي البحت صدمة على المستويات كافة، أظهرت للعيان أن مؤسسة قطر لم تكن أكثر استقلاليةً عن الضغط الاجتماعي من جامعة قطر، وأن التقاليد الأكاديمية التي تعرفها جامعات العالم المبنية على الاستقلالية العلمية واحترام الحرية الأكاديمية وحرية التعبير تفتقدها مؤسسات قطر الأكاديمية الأخرى أيضاً، سواء كانت جامعات حكومية أو جامعات خاصة، وبخاصة في ما يتعلق بقضايا المرأة.

وكان لهذه القضية فصل آخر في شهر آذار/مارس أيضاً من عام 2017 حين وافقتُ على تلبية دعوة ناديين طلابيين من نوادي جامعة جورجتاون، وهما نادي الهلال الطلابي وجمعية تنمية المجتمع، لاستضافتي من أجل إلقاء محاضرة حول «الولاية على المرأة في الخليج». فوجدت أنه من المناسب الآن أن أقبل هذه الدعوة وقد انتظرتُ رد فعل جامعة قطر طويلاً من دون جدوى. وقد قَصَرتُ المحاضرة على الحديث عن «الولاية على المرأة في المملكة العربية السعودية»، بوصفها السياق الذي يمكنني الحديث من خلاله بحرية، كونه يمس حقاً من حقوقي وكوني تناولته وما زلت أتناوله باستمرار في الصحافة السعودية. أرفقت محاضرتي بعرض للشرائح الإلكترونية على «الباوربوينت» أوضحت فيه الفصل بين أمر الولاية في القرآن والإسلام وبين الولاية في الفقه وفي الأنظمة السعودية التي تتطلب التغيير. وكيف أن ما يجري على الأرض اليوم لا صلة له بالإسلام، بل هو تشويه لديننا وظلم للمرأة المسلمة. وبعد ذلك تلقيت الأسئلة بكل رحابة صدر على الرغم من تهجم مجموعة من الحاضرات اللاتي حضرن قبل بدء المحاضرة بمدة طويلة وقمن بالتشويش، إلا أني تحمّلت سوء مداخلاتهن، وانتهت مدة

الأسئلة والأجوبة بتصفيق طويل من جانب الجمهور الذي كان اشتمل على طلاب وأعضاء هيئة التدريس من جامعة جورجتاون وجامعة قطر. وتم تصوير المحاضرة بالكامل ورفعها على اليوتيوب.

كان رد الفعل إيجابياً في اليوم الأول، لكن ما لبث تويتر بعد ذلك أن انقلب مرة أخرى، حيث قام البعض بنشر صور من المحاضرة وإرفاقها بعبارات خارجة عن السياق مما لم أقل. وتم تداول الصور على نحو منظم ومشوّه للأفكار على وسائل التواصل الاجتماعي. لم يكن هذا الأمر مهماً قدر ما كنت بانتظار أن تنشر جورجتاون المحاضرة على الشبكة العنكبوتية، لكنها تأخرت لمدة شهر كامل، اضطررت بعدها إلى نشر المحاضرة على قناتي الشخصية على اليوتيوب بعدما أرسلتها لي الطالبات مشكورات[15]. ولم تنشر الجامعة المحاضرة حتى اليوم، وهو ما يثير الكثير من الشكوك.

الغريب في الأمر كان رد فعل جامعة قطر، التي قامت فور احتدام الجولة الثانية من الهجوم التويتري بتنسيق اجتماع يجمعني بعميد الكلية ووكيل الجامعة الجديد للشؤون الأكاديمية. وكان الغرض من اللقاء إبلاغي وجهاً لوجه عن رغبة الجامعة في إنهاء علاقتها بي، من دون مبرر أو تفسير يذكر سوى أن هذا هو موقف الجامعة وأن للمسؤولين حق التصرف بناء عليه وفق مصلحة الجامعة. تلا ذلك اجتماع مع قسم الموارد البشرية ليقترحوا الاستقالة عليّ. تخلل هذه المدة الكثير من التداعيات، سواء داخل الجامعة أو خارجها، ومنها ما وصل إلى أبنائي في مدرستهم، لكن الجامعة لم توثق أي شيء كتابياً. فرفضتُ الاستقالة وطلبت تعويضاً كبيراً (بعد استشارة أكثر من محام) عن الضرر المهني الأكاديمي وضرر السمعة والضرر النفسي الذي أصابني وأصاب أسرتي من جراء نأي الجامعة بنفسها عن حمايتي وعدم التزامها بميثاق النزاهة الجامعي الذي أصدرته في كانون الأول/ديسمبر من عام 2016، فضلاً عن اللغط والهجوم الذي تعرضت له. لكن الجامعة لم تستجب لمطالباتي، كما لم يتم اتخاذ أي قرار في شأني سوى عدم نزول مقررات للتدريس في خريف عام 2017.

1 ـ أزمة جديدة

انعقد اجتماعي مع رئيس الجامعة في حزيران/يونيو 2017 (بعد انتهاء الفصل الدراسي) بالتزامن مع بداية أزمة أخرى، وهي أزمة العلاقات القطرية ـ الخليجية، وبخاصة مع السعودية، التي تم قطع العلاقات وسحب السفراء وإغلاق الحدود وطلب عودة الرعايا في إثرها.

---

(15) فيديو، «محاضرة هتون أجواد الفاسي، نظام #الولاية على المرأة في الخليج في جامعة جورجتاون الدوحة،» موقع يوتيوب، 1 آذار/مارس 2017، <https://www.youtube.com/watch?v=op5ywXggfhY&t=8s>.

لكن الاجتماع مع رئيس الجامعة أخذ بعداً آخر، فقد اعتذر عما جرى معي وعن طلب إنهاء العلاقة، وأضاف أنه كان مجرد سوء فهم من جانب وكيل الجامعة الذي كان قد استبدل في تلك الأثناء بوكيل أكاديمي جديد. وقال إن المقصود كان الإيقاف المؤقت عن التدريس لتجنب أي مواجهات جديدة مع الطلبة، على أن يتم تحويلي إلى قسم بحوث آخر، إما دراسات الخليج وإما الدراسات الاجتماعية والإنسانية. وبناء عليه لم أدقق كثيراً في أمر التدريس أو الانتقال، نظراً إلى أني وجدت أن الاعتذار في حد ذاته يحل جزءاً كبيراً من الأزمة التي كانت قائمة ويعني تراجع الجامعة عن قراراتها غير المهنية. وإن كان النقل المزمع يمثّل هو الآخر إشكالية أخرى، إلا أني لم أكن في صدد مناقشته في ذلك الحين، ولا سيّما أن الوضع السعودي ـ القطري كان يلقي بظلاله على الموقف. وقد أكدتُ لرئيس الجامعة أني لا أعتقد أن الأزمة ستطول.

خلال الصيف وصلنا تعميم من إدارة الجوازات السعودية بالسماح للمواطنين السعوديين العاملين في دولة قطر ولديهم إقامة هناك أو بطاقة عمل بالمرور عبر منافذ المملكة، ومثلهم طلبة الجامعة القطريين والسعوديين، فلهم حرية التنقل عبر الحدود. لكن فترة الخريف مضت من غير تدريس واستمرت الأزمة القطرية ـ السعودية. وعلى مستوى جامعة قطر، كان الوضع غير مريح حيث تخلله موقف تهجمي على شخصي في قلب الحرم الجامعي وفي مسرح مكتبة الجامعة وأمام ملأ من الطالبات وضيوف الجامعة من الروائيين العرب، قامت به دكتورة من قسم اللغة العربية على الميكروفون ولم تتخذ الجامعة أي إجراء بمحاسبتها أو إيقافها على الرغم من إبلاغي رئيس الجامعة بالأمر على الفور.

انتهى الأمر في تشرين الثاني/نوفمبر بقرار نقلي إلى مركز دراسات الخليج، وهو أمر لم يتم نظراً إلى أنه ألحق باجتماع وكيل الجامعة للشؤون المالية والإدارية ليطلب مني مرة أخرى إنهاء العقد بالتراضي. ودخلنا في مفاوضات طويلة حاولت الجامعة من خلالها الخروج من العقد بأقل الخسائر وبالضغط علي عبر الوعود بتحويل الموضوع إلى الشؤون القانونية أو المحاكم القطرية إن لم أستجب. وعلى الرغم من استعراض أمر انتهاكات الحرية الأكاديمية التي قامت بها الجامعة على مدى العامين الماضيين لإحدى عضوات هيئة التدريس المنسوبات إلى جامعة قطر، وعلى الرغم من التذكير بميثاق النزاهة الجامعي المنتهك ولفت الانتباه إلى ما قامت به إحدى عضوات هيئة تدريس الجامعة في الحرم الجامعي من تهجم على شخصي من دون أي محاسبة أو إجراء عقابي أو وقائي من جانب الجامعة. كما لم يشفع لي سجلي المشرف في الجامعة، الذي سمح لي بتدريس المئات من الطلبة والطالبات المتميزين وتطوير مهاراتهم وقدراتهم، ولا التقييم العالي لأدائي من جانب رؤساء قسمي، فلم يؤد أي من ذلك إلى أن تنهي الجامعة تعاملها معي بمهنية حقيقية.

وقد أدت الأزمة السياسية القطرية ـ الخليجية إلى أن تنجو الجامعة من المحاسبة المباشرة، كما أضعفت الأزمة الفرص في الحصول على محاكمة عادلة في حال ارتأيت مقاضاة الجامعة، فقررتُ أن أغلق الملف وأقبل بما عرِض علي، على أن أرفع قضية بعد ذلك وفق ما تسمح به الظروف، لكن القضية لم تنته وعادت الجامعة إلى المفاوضة لتخرج بأقل الخسائر وما زال الأمر معلقاً حتى كتابة هذه السطور.

2 ـ تحليل التجربة

إن القصة التي فصلت روايتها أعلاه إنما كانت بغرض تقديم شهادة حول التعليم العالي في إحدى دول الخليج، وكيف تتقاطع المؤسسات الرسمية الحكومية مع المؤسسات الأكاديمية العلمية في تداخل للسلطات، سواء في مؤسسات الدولة الواقعة خارج المؤسسة الأكاديمية التي تتدخل في سياسات الجامعة وتملي عليها من الأوامر الشيء الكثير، أو في تداخل مستويات الجامعة الإدارية بعضها ببعض، فترى رئاسة الجامعة لنفسها الحق في اتصالها وتدخلها في شؤون الأقسام أو أعضاء هيئة التدريس مباشرة، من دون المرور بالتراتبية الإدارية، أي بالعمادة أو برئيس القسم؛ فينتفي بذلك وجود استقلالية علمية أو أكاديمية شاملة لدى الأقسام أو العمادات أو الأساتذة، ويردّ سلباً على أي تطلعات إلى الاعتماد الأكاديمي من مؤسسات الاعتماد المرموقة، فالجامعة تمارس انتهاكاً للحرية الأكاديمية على نحو مؤسسي ممنهج. وحق الأستاذ/ة الجامعي/ة يضيع بسهولة لمجرد شكوى ذات صبغة دينية تم ربطها بالعادات والتقاليد. يؤكد ذلك سعد الصويان، أستاذ الأنثروبولوجيا السعودي في جامعة الملك سعود، حين يقول إن «التعليم الجامعي تعتريه مشاكل تتجاوز المقررات والنشر إلى مضايقات أخرى، منها أنه يمكن لطالب تقديم شكوى ضدك بناء على دوافع دينية تليها رسائل وإنذارات وإشعارات»[16].

لم يسلم من هذا النوع من الاتهامات عدد من أساتذة الجامعات في السعودية. على سبيل المثال الكاتبة والأكاديمية في جامعة الملك سعود، فوزية أبو خالد التي منعت من التدريس لمدة عشر سنوات منذ نهاية الثمانينيات[17]، والكاتب الأكاديمي محمد علي المحمود الذي أوقفته جامعة القصيم عن التدريس عام 2007 وأحالته إلى عمل إداري نظراً إلى آرائه التي

(16) نعيمان عثمان، **القبلية عجز الأكاديمي ومراوغة المثقف**، ط 2 (بيروت: دار جداول للنشر والتوزيع، 2012)، ص 82.

(17) Saddeka Arebi, *Women and Words in Saudi Arabia: The Politics of Literary Discourse* (New York: Colombia University Press, 1994), pp. 263-264, and Hatoon al-Fassi, «Saudi Women and Islamic Discourse, Selected Examples of Saudi Feminisms,» *Hawwa Journal*, vol. 14, no. 2 (2016).

تطالب بعقلنة الخطاب الديني، ويتناول في هذا الخصوص وضع المرأة كذلك[18]. وغيره ممن أشار إليهم باقر النجار في دراسته حول الديمقراطية العصية في الخليج، ومن ذلك تعرض عدد من التيارات الفكرية الأدبية الحديثة لمضايقات المؤسسة الدينية السلفية التي تعمد أحياناً إلى الضغط على مؤسسة الدولة لتسريح المحسوبين على تلك التيارات من أعمالهم في الجامعات السعودية[19]. وفي البحرين أوقفت منيرة فخرو عن التدريس عام 1994 عقب توقيعها وثيقة الدستور ورفض سحبها[20]، وقامت الإمارات بشيء شبيه مع أعضاء في هيئة تدريس جامعة الشارقة الحكومية[21]، وجامعة نيويورك أبو ظبي الأمريكية، للاختلاف السياسي معهم[22]. تتخذ مصادرة الحرية الأكاديمية أوجهاً مختلفة وأسباباً شتى تشترك في كونها تنبع من خوف جهات سلطوية ما تبعات الناتج الأكاديمي والمعرفي على سلطتها أو مكانتها، أو توجس سياسي أو ديني طائفي وغير ذلك.

ويبدو أن الهشاشة هي مشكلة الكثير من الجامعات الخليجية ومنها جامعة قطر، وذلك حين يتعلق الأمر باستقلاليتها أو اتخاذها القرارات الريادية التي تنم عن مبادرة وتغيير اجتماعي حقيقي. كما تمثل هذه الحالة على نحو أوسع صورة من صور صراع الدولة غير مكتملة الحداثة[23] على ثلاثة أوجه: أولها صراعها مع المجتمع العميق، والمجتمع العميق قد يحمل معنى إيجابياً للتعبير عن وعي ونضج المجتمع، لكنه أيضاً قد يحمل معنى عمق طبقاته وتعقيد تقاليده التي يمكنها أن تمتص أي محاولة للتغيير الاجتماعي أو التطور، «فيمكن للمجتمع في لحظات ارتداده أن يستعيد من تلك الطبقات أشكال الوعي الزائفة والمعيقة للتقدم كونها منتسبة

---

(18) فراج إسماعيل، «الكاتب السعودي المحمود يؤكد عزله من التدريس «حماية للطلاب» متهماً «التيار السلفي» بترصده وتكفيره،» العربية نت، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، <https://www.alarabiya.net/articles/2007/11/04/41229.html>.

وأحمد العياد، «الأكاديمي السعودي في حوار مثير مع إيلاف (1/2) محمد المحمود: مجتمعنا ينفر من التطرف لكنه يتسامح مع المتطرفين،» **إيلاف**، 5 تموز/يوليو 2016، <http://elaphjournal.com/Web/News/2016/7/1096868.html>.

(19) باقر سلمان النجار، **الديمقراطية العصية في الخليج العربي** (بيروت: دار الساقي، 2008)، ص 119.

(20) شهادة منيرة فخرو في ورشة في جامعة الكويت حول المرأة الأكاديمية في دول الخليج العربية، «Women Academics in the Arab Gulf State»، بدعم من كارينغي كوربوريشن والجمعية الأمريكية للعلوم السياسية. بتاريخ، 2 ـ 3 أيار/مايو 2017.

(21) أحمد قنديل، «أجهزة الأمن الإماراتية تعتقل المدون أحمد منصور،» **إيلاف**، 12 نيسان/أبريل 2011، <http://elaph.com/Web/news/2011/4/645569.html>.

و«الإمارات العربية المتحدة: معلومات إضافية: محاكمة سجين رأي: أحمد منصور،» منظمة العفو الدولية، 13 نيسان/أبريل 2018، <https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE2582142018ARABIC.pdf>.

(22) سارة لينش، «الحرية الأكاديمية في الإمارات تتضاءل،» الفنار للإعلام، 3 آذار/مارس 2013، <https://goo.gl/KHHPwM>.

(23) أعني بذلك استخدام دول حديثة عهد بالدولة الحديثة لأدوات ومؤسسات الحداثة من دون أن تكون مشاركة في تأسيسها وتكوينها ولكنها تستفيد منها في ممارسة الأدوار التقليدية في السيطرة على المجتمع وتشكيله كما تريد بصبغة حديثة تحمل كثيراً من الوهم.

لفترات زمنية ولت وفقدت مشروعيتها التاريخية»[24]. وهو صراع يتطلب مقومات قيادية وفكرية يمكنها أن تصمد أمامه. فنجد أن القوى المحافظة الاجتماعية والدينية تبدو وكأنها الأقوى في مقاومة التغيير ولا سيّما إذا كانت مدعومة سياسياً، من خلال منابرها التي توافق الدولة على توظيفها حين تجد في ذلك مصلحة لها، ومن خلال موروثها الذي يمكّنها من أن تعيد تلوينه وإنتاجه بلا كلل أو ملل ما دامت القوة السياسية ترى ضرورة بقائه. إن موروث القوى المحافظة مرتبط برغبة الدولة في بقائه، ولكن الأخيرة تقرر أيضاً متى ينتهي دوره، أي أنه ليس حتمي البقاء ولا هو قادر على البقاء بذاته وإنما بدعم الدولة له[25].

والوجه الثاني هو صراع هذه الدولة (غير مكتملة الحداثة) مع الجانب الآخر من المجتمع العميق، وهو ذلك الذي يريد أن يكون له رأي ودور في إدارة الدولة وسياستها لكنه يجد نفسه محاصراً سياسياً وربما قانونياً بكل آليات الدولة نفسها. ومن خلال تاريخ التجربة في السعودية فإن الدولة في غير مكان في الخليج، تمارس بعض الأدوار التي أصبحت معروفة مثل محاولة إقناع النساء بأن المجتمع هو الذي يحول من دون حصولهن على هذا الحق أو ذاك، بينما يتضح بعد اختبار كل المحاولات والاحتمالات أن المجتمع ليس لديه أي مانع، بل إنه أكثر تقدمية من الدولة، ولكن الأخيرة هي من تقف وتمنع وتقرر ثم تسمح أو ترفض. وقد اكتشفت النساء مبكراً هذه الآليات وتصدين لها، لكن من بيده القرار السياسي كان الأقوى في فرض الرواية الأخيرة. وهذا يعني أن الدولة هي من يملك المفاصل كافة، الاجتماعية والدينية والسياسية. وثالثها صراع هذه الدولة مع مفاهيم الدولة الحديثة التي تمثل لها تهديداً كالحرية والديمقراطية والاستقلالية. وتمثل الجامعات النموذج الصريح لهذا التهديد، ومن أجل ذلك عمدت الدول على ربط أهداف الجامعات بأهداف السلطة والمحافظة على مصالحها، وفقاً لتحليل عبد الهادي العجمي، الذي يرى أن الدولة حين تقوم بهذا الربط فهي تسمح بتمرير ما قد يكون له طابع الحرية الأكاديمية إنما يجري السيطرة عليه بمجرد أن يعلو صوته، فتعمد الدولة عند ذاك إلى أحد خيارين: إما المنع والتضييق وتشريع القوانين الرقابية والضوابط الإدارية لشرعنة الرقابة وتقنين كل ما يتعارض مع أهداف السلطة وتوجهاتها، وإما الاحتواء[26]. ويستطرد العجمي في رسم صورة من يخرج عن هذين الخيارين وكيف تصبح محاولة التعبير الحر هي محاولة لضرب نسيج اللحمة الوطنية وغيرها

(24) حسن مدن، «المجتمع العميق،» **الخليج**، 2015/1/13، <http://www.alkhaleej.ae/studiesandopinions/page/f7e27907-515d-4327-914e-6bb6a705f7a7#sthash.9nvjDK49.dpuf>.

(25) العجمي، «الحريات الأكاديمية ومجتمع التعليم والتفاعل داخل المؤسسات التعليمية: التعليم في الخليج بين الحرية والمحظورات».

(26) المصدر نفسه، ص 96.

من التهم المقولبة التي تهدد الأكاديمي في احتمالات ترقيته ورزقه ومستقبله وتحيله على جهات أمنية يصعب التجاذب معها[27].

وإذا أردنا الانتقال إلى مستوى آخر من التحليل والبحث يتجاوز العلاقة بالشأن النسوي، فإننا سنجد أن رؤية قطر 2030 وغيرها من الخطط الاستراتيجية لتمكين المرأة، شهدت وصول النساء إلى مراكز قيادية نوعية، كترؤس شيخة المسند الجامعة الوطنية الحكومية الوحيدة لمدة 12 سنة، وتولي عمادة كلية الآداب والعلوم لعدد من الولايات من جانب قيادات نسائية ما بين سهام قرضاوي وإيمان مصطفوي ومثلها كلية التربية مع حصة صادق. لكن اللافت للنظر كان في كلية الشريعة التي تولت عائشة المناعي (عضوة مجلس الشورى القطري الآن) عمادتها لمدة تسع سنوات، كسرت خلالها قطر كثيراً من المحرمات وفتحت الباب على مصراعيه لقيادة المرأة والدراسة والتخصص من دون أي حواجز أو موانع. وتم التخفيف على مسألة الفصل الكامل بين الجنسين في الجامعة بفتح الأبواب الفاصلة بين قسمي الجامعة وترك المسألة للثقة في الطلبة ابتداء من العام الدراسي 2006 ـ 2007، وتقاطعت هذه المدة مع بروز الشيخة موزة المسند كمؤيدة ومناصرة لتعليم مختلف وحضور نسائي مختلف والبدء في مبادرة «صلتك» وغيرها من المبادرات التعليمية التي تستهدف الشباب. وشهدت تلك المرحلة أيضاً نجاح تأسيس قسم الشؤون الدولية برئاسة أميرة سنبل بشكله المختلف ذي الرؤية التمكينية معرفياً ومهنياً، وبما احتواه في خطته الدراسية من مواد جديدة في موضوعها وتركيزها، مثل مواد النوع الاجتماعي التي كان مقرر «المرأة في الإسلام» من بينها.

يرى باقر النجار «أن الباحث في منطقة الخليج العربي لا يستطيع أن ينكر حقيقة أن موقف الأنظمة السياسية فيما يتعلق بالمرأة ومشاركتها في إدارة الدولة قد أصابه قدر كبير من التحول خلال العقد ونيف الماضيين، وأنها باتت متقدمة من هذه الناحية على الكثير من القوى الاجتماعية والسياسية الداخلية كما في الحالتين الكويتية والقطرية، إلا أنها في موقفها من المرأة تبقى متأثرة بالسياق الثقافي السائد كما بالقوى والجماعات ذات القوة والنفوذ في المجتمع»[28]. يلاحظ هنا أن المجتمع القطري على الرغم من محافظة جزء كبير منه، فإنه قد بدأ مبكراً في عملية إشراك المرأة في عملية إدارة الدولة بقرار من النظام السياسي، وهو ما وصف بـ«النسوية الحكومية».

لكن دعم النسوية الحكومية ليس كافياً لإحداث النقلة التغييرية للمجتمع، إذ نرى في هذه القضية كيف تتداخل في موضوع المرأة قضية الأبوية التي تمارسها المؤسسات الأكاديمية، بعدما يتغير من في السلطة أيضاً. ففي حين استطاع النظام الأبوي أن يتقبل الحضور النسائي لمدة معينة، حين كان مدعوماً من نسوية الدولة الحكومية، نجد أنه تهاوى بمجرد انتهاء ولاية

(27) المصدر نفسه، ص 88 ـ 96.

(28) باقر سلمان النجار، **الديمقراطية العصية في الخليج العربي** (بيروت: دار الساقي، 2008)، ص 187 ـ 188.

من في السلطة أو مجرد أن تغيرت أولوياته بحيث لم يعد دعم المرأة على رأس القائمة، وبذلك ترتد المكونات المحافظة إلى الواجهة في رسم العلاقات وتحديد مواقع القوى، أو تعود الدولة بدورها لممارسة أدوارها التقليدية في استخدام المجتمع ومكوناته للسيطرة عليه موهمة أفراده بأن ذلك المجتمع هو الرافض للتغير ولتمكين المرأة. على سبيل المثال، نرى في حال جامعة قطر كيف زحفت الأبوية على جامعة وطنية تمثل النساء فيها نسبة تفوق 77 بالمئة من الطالبات، في حين أن نسبة عضوات هيئة التدريس ما زالت دون الحد المناسب مقارنة بنسبة الطالبات[29]. ثم تم تغيير رئيسة الجامعة (بعد نحو 12 عاماً من الخدمة) إلى رئيس في صيف 2015 وذلك بعد تغييرات جذرية في أعلى هرم الدولة. وبعدها بعام تم استبدال كل من عميدتي الآداب والتربية برجلين، فتم بذلك تغييب النساء عن كل العمادات وقيادات الجامعة. وآخر المظاهر الارتدادية كان إغلاق الباب الذي يفصل البنات عن البنين بسلسلةٍ حديد وبوضع حارسة في غرفة رديفة له بلوحة تحذر من الدخول لغير المصرح لهم ولهن، فضلاً عن سد عدد من الممار والبوابات الصغيرة التي كانت تفتح بين الجهتين تدريجاً ابتداء من خريف 2015. كما بدأت التعميمات تنتشر حول الزي اللائق وغير اللائق، والتدخل في المواد وكيفية تدريسها وفي استكثار عدد المقررات الخاصة بالمرأة والاعتراض عليها، ثم الانتقال إلى مادة المرأة في الإسلام واستهدافها بوجه خاص بتأليف لجنة من كلية الشريعة لمراجعة المفردات والتوصيف واقتراح مفردات جديدة ليقوم بعد ذلك أستاذ رجل بتدريسها.

ويرجح أن قيادة هذه المؤسسات الأكاديمية تعتمد في اتخاذ بعض قراراتها على بعض المؤسسات التقليدية غير الرسمية، مثل المجالس أو الدواوين التي يمكن أن تدخل في زمرة التضامنيات التقليدية، وهي التي يجتمع فيها بعض المسؤولين من خلفيات ثقافية واجتماعية وقبلية مختلفة ويمارسون تبادل المعلومة واتخاذ القرار بعيداً من القنوات الرسمية ومحاضر الجامعات والمنهجية العلمية المتوقعة من تقاليد المؤسسات الأكاديمية. وموضوع الركون إلى مؤسسة المجلس تدور إلى حد كبير في الخلفيات الاجتماعية وتحاول تحديث دورها بوجه ما، وقد أُنجِزَت في شأنها بعض الدراسات الأولية[30]، لكن من الصعوبة بمكان ضبط ما يجري في هذه المجالس أو تقديره، فهي من جهة مكان مغلق على فئة معينة وربما طبقة معينة تقع غالباً في البيوت أو ملاحقها، ومن جهة أخرى يصعب وصف أنشطتها بالشفافة، مع مراعاة أن الأمر نسبي بين مجلس وآخر. لكن هذه المجالس بصورة عامة شكلت كما يبدو وحدات لتجميع

(29) النسبة في 2014 كانت كالتالي 27.7 بالمئة والمواطنات من تلك النسبة 9.8 بالمئة فقط. **المصدر** <http://www.qu.edu.qa/education/accreditation/2014/standard4/online_exhibit/fact_book_2013-2014.pdf>.

(30) روضة خليفة الدوسري، «ثقافة المشاركة المدنية لدى الشباب القطري: حالة المجالس،» (رسالة ماجستير، كلية الدراسات الإسلامية في جامعة حمد بن خليفة ـ قطر، 2012)، ومها مسعود العامري، **المجلس كآلية لإيصال الصوت في قطر** (الدوحة: جامعة قطر، قسم الشؤون الدولية، 2017).

أفكار ورؤى معينة منها ما يعدّ مولداً للرأي العام ومنها ما يولد أحكاماً مسبقة تجاه أوضاع المجتمع ومؤسساته المختلفة التي تتصل في تغذيتها بالمعلومة والرأي إلى حد كبير بقنوات التواصل الاجتماعي وعلى رأسها «تويتر» فضلاً عن «الواتساب» للتنظيم المغلق، القنوات التي باتت تعدّ مؤخراً مصدراً رئيسياً للمعلومة وتكوين الرأي في المجتمعات الخليجية بوجه عام وقطر بوجه خاص. ويرى باقر النجار أن «الكثير من التوجهات المحلية، فيما يتعلق بالتعليم أو غيره، ونتيجة لطبيعة المجتمع ومرحلته الانتقالية، من المرحلة التقليدية إلى الحداثة والعصرية، قد يتشكل من مقالة صحافية أو سماع خبر أو خطبة لإمام مسجد، أو قول مغرض أو حديث وشاة أو رأي أو تجربة في أحد الأقطار الشقيقة أو الصديقة»[31].

وترى بعض الدارسات أن الدولة في الخليج تحاول أن تحصر خيال النساء بين دورين، الغربي والتقليدي[32]، ويُعد الأول مرفوضاً اجتماعياً حتى وإن كان ممارساً بحكم التغيُّر الثقافي القائم في الخليج. إلا أن الدور التقليدي هو ما تروجه الدولة في صورة حديثة، وإن كان جزء من الصورة التي تعمم حول المرأة هو صورة «أمهات الوطن» اللاتي يتحملن عبء المحافظة على التقاليد من خلال هيكل الأسرة، التي تساهم بدورها في بناء الهوية الخليجية[33]. في حين أن ما تحاول مواد النوع الاجتماعي، ولا سيّما «المرأة في الإسلام»، أن تقدمه هو دور ثالث غائب عن المخيلة وربما غير مرحب به، ألا وهو التمكين الديني الذي يدفع المرأة إلى العمل والازدهار والمشاركة في عالم اليوم، عبر إشراكها في إنتاج القراءة الدينية والمعرفة الخاصة بها.

لكن يبقى السؤال: هل استطاع تدريس مواد النوع الاجتماعي والمرأة ودورها وموقعها من الإسلام استعادة إنتاج المعرفة في مجال الدراسات الإسلامية؟

كما رأينا، اتضح أن موضوع إنتاج المعرفة الدينية كان ولا يزال من الموضوعات الحساسة التي غالباً ما تُصرف المرأة عن الدخول إليها، وقد كتب فيها خالد أبو الفضل موسعاً في كتابه **التحدث باسم الله: القانون الإسلامي والسلطة والمرأة**[34] وفيه يكشف الغطاء عن الصراع والتهميش الممنهج الذي تعانيه المرأة في فضاء السلطة الدينية والمشاركة في الاجتهاد والإنتاج المعرفي، وكيف أن هذا التهميش مقصود لذاته في استمراريةٍ نمطيةٍ لمنهج الأبوية في إنتاج الفقه الإسلامي. وفي الوقت نفسه يكشف الكتاب إلى أي درجة يقوم الفقه الإسلامي على التعددية والانفتاح على الثقافات عبر التاريخ والمرونة في التحرك في فضاء المكان والزمان،

(31) النجار، **صراع التعليم والمجتمع في الخليج العربي**، ص 27.

(32) Wanda Krause, *Gender and Participation in the Arab Gulf* (Kuwait: The Center for the Study of Global Governance, 2009), p. 24.

(33) المصدر نفسه، ص 29.

(34) K. A. El Fadl, *Speaking in God's Name: Islamic Law, Authority and Women* (London: Oneworld Publications, 2001).

وهو ما يحاول كثير من الفقهاء إخفاءه اليوم. وتفصّل زيبا مير حسيني في هذه النقطة التي تُبعَد فيها النساء اجتماعياً من إنتاج المعرفة في الإسلام، وتُسكت عن طريق استدعاء النصوص الفقهية البشرية الأبوية لإحباط مساعي الحصول على العدل الدنيوي، والتي تُعدّ نقطة التحدي في تمكين النساء في الإسلام[35]. وترى واندا كراوزى في دراستها حول تمكين المرأة السياسي في الخليج، وبخاصة في أربع دول (الإمارات والكويت وعمان وقطر)، أن المجتمع يعمد إلى تكثيف التوجيه الدعوي للنساء نحو موضوعات بعينها تدور في إطار الاهتمام بالبيت وبالزينة والبعد من السياسة والجدال فيها، وترى أن النظام السياسي يعمل على بناء وعي بين النساء قائم على تثبيت مفهوم «طبيعة المرأة» التي لا تسمح لها بالعمل كنظرائها من الذكور، وذلك منً خلال الندوات والمحاضرات الدينية وحتى الأكاديمية التي توجه الحديث والنشاط نحو قضايا خالية من أي محتوى قانوني أو سياسي مثير للجدل، وتخلص إلى أن المحتوى المقدم إلى النساء سواء في دورات التجميل أو المحاضرات الدينية التي يسيطر عليها الخطاب الأبوي، تعمل على تثبيت دور معين للمرأة لا تتجاوزه، مبنيّ على إقناعها بدونيتها على الرغم من الاعتقاد، وهماً، بأنها مُمكنة سياسياً أو اقتصادياً[36].

يوضح لنا ما سبق الصراع الكبير الدائر حول المرأة سواء في الفضاء العام أو داخل المؤسسات الأكاديمية، ومن هو الأحق في الحديث نيابة عنها وأي أقسام الجامعة هي الأَولى بتناول قضية النساء في الإسلام، في تداعٍ واضح لحالة من الوصاية الدينية التي توجد لنفسها المبررات الكافية لممارسة هذا الدور حيِن يتصل الأمر بالمرأة، الذي يطلق عليه علي مبروك النسق المهيمن كسلطة تقف وراء كل ضروب الرقابة والوصاية الدينية والسياسية والأكاديمية والمجتمعية[37]. كما أظهر هذا الصراع، على الرغم من التأثير الكبير الذي نجحت مادة المرأة في الإسلام في إحداثه بين الشابات والشبان من الدارسين لهذه المادة، أن ضبط القياس صعب في ظل الظروف السياسية والاجتماعية والأكاديمية الحالية التي لم تتح مساحات ممكنة للتعبير والتواصل الحواري الناضج بين الطلبة وبين أكاديميي الجامعة خارج فصول الدراسة.

وفي ظل حالة التهديد بالتطرف التي تعيشها المنطقة ومركزية قضية المرأة منها، فإنه من الواضح أن ثمة حاجة ماسة إلى تناول قضايا المرأة على نحو أكثر تسامحاً وتفهماً، بعيداً من التعصب المتشنج الذي أعني به التعصب للتقاليد من دون وعي أو انتباه لجذورها أو حقيقتها.

---

(35) زيبا مير حسيني، **نحو تحقيق المساواة بين الجنسين: قوانين الأسرة المسلمة والشريعة** (كوالالمبور: موقع مساواة، 2009)، في مطلوب: المساواة والعدل داخل الأسرة المسلمة، ص 37، <http://arabic.musawah.org/sites/default/files/03%20Mir-Hosseini.pdf>.

(36) Krause, *Gender and Participation in the Arab Gulf*, pp. 23 and 33.

(37) وهذا في سياق تناوله وتفكيكه للمصادرة الأكاديمية التي تعرض لها نصر حامد أبو زيد في الجامعة حتى فصل منها وخرج من وطنه بأكمله، انظر: مبروك، «الوصاية الدينية على الحريات الأكاديمية نصر أبو زيد نموذجاً،» ص 171 ـ 186.

وهذه الحاجة لا يكفي لها أن تأتي من القمة إلى القاع، بل يجب أن تمتد على مستوى المدارس بعيداً من التناقض في إرسال الرسائل بين المدارس المختلفة والجامعات المختلفة الحكومية أو العالمية.

نرى مما سبق أن إدارة التعليم، سواء العام أو العالي، بحاجة إلى إعادة النظر في مقرراتها وفي موقفها من القراءة الدينية الأكثر تسامحاً تجاه المرأة وتمثيلاً لصوتها الموازي لصوت أخيها الرجل وفق أفضل الاجتهادات الشرعية والعصرية. ومن دونها سوف تبقى الحال تراوح مكانها، وسيجد التطرف البيئة الخصبة للسيطرة على النساء من خلال إقناعهن بحالة الدونية التي يؤمن بها الكثير من المتطرفين ويحاولون تعميمها بالوسائل كافة وعلى رأسها وهم «الخصوصية الثقافية» التي تبرر وجود حالة متخيلة من الاختلاف الثابت والمتميز عن كل ثقافات العالم التي تُعد من وجهة نظرها ذات مستوى ومرتبة متدنية عنها. ولعلنا لن نداري إشكالية الحرية الأكاديمية في التعاطي مع موضوعات القراءة الدينية المتسامحة الخاصة بالمرأة في الجامعات القطرية التي تفتقد إليها وتخشاها، لكن في المقابل، لا شك أن الشابات القطريات من الجيل الجديد لم يعدن أولئك النساء اللاتي من الممكن الأخذ في قيادهن على غير هدى، فالطفرة التعليمية المتقدمة من ناحية الحجم والنوعية قد أوصلت إلى الفتاة القطرية علماً ومواقف ومعرفة ليس بالسهل تجريدها منها في المستقبل، وقد تسلّمن زمام أنفسهن بأنفسهن ليعلمن ما الصالح الذي عليهن انتهاجه وبنائه وما الطالح الذي عليهن محاربته حقاً.

فما هو الثابت وما هو المتحول في ما سبق، سؤال صعب الإجابة عنه، لكن ما يمكن قوله هو أن هناك مفاهيم ثابتة أو ما يُعتقد أنها ثابتة، لذلك يتشبث بها المجتمع، وينكر أنها طارئة على المجتمع أو أنها متصلة بكثير من مظاهر الحداثة والتقنية التي فرضت أشكالاً جديدة من المفاهيم التي شاع الوهم بثباتها وعدم القدرة على تغييرها، في حين أنها مستمرة في التحول والتغير واتخاذ أنماط جديدة من المفاهيم المستمدة من القديم وتحويلها إلى ما يمكن قبوله حديثاً.

خاتمة

أظهرت تجربة تدريس مادة متقدمة حول المرأة في الإسلام في الجامعة القطرية الحكومية، أن جامعات الخليج، أو عدداً منها على الأقل، لا تستطيع أن تفرق بين دورها القيادي الريادي لنقل المجتمع إلى مرحلة حضارية جديدة ينفض فيها عن نفسه المفاهيم المغلوطة والعادات المتنافية مع الدين ومع الحقوق الإنسانية وبين تبعيته للمجتمع بكل موروثاته، أو تبعيته السياسية التي تتعارض مع الاستقلالية الأكاديمية التي تميز الجامعة عن أي مؤسسة حكومية أخرى. ونجد أن النسق السياسي يفرض نفسه أيضاً على الساحة كلاعب أساسي في قيادة المجتمع والاستفادة من هذه الموروثات وفق الحاجة، لاعباً على وتر الولاء والرضا، وهو ما يؤدي إلى حدوث تضارب كبير بين الرؤية المثالية التقدمية لدور الجامعة وبين التطبيق الذي ما زال يراوح

مكانه. فعلى الرغم من وجود مادة واضحة في أولويات البحث العلمي التي تبنتها جامعة قطر عام 2014، فهي غير قادرة عملياً على الفصل بين الخلفية الاجتماعية والتقاليد المحلية والموروث الفكري من جهة، وبين المناهج الجديدة التي تنادي بها وعلى رأسها الحرية الأكاديمية والفكر النقدي، ناهيك بالقدرة على الوقوف أمام تدخل الدولة وقتما شاءت.

ورأينا كيف كان للتعريب في بعض الأقسام دور في كشف حالة من الصراع بين المجتمع والجامعة من جانب، وهشاشة في بناء الجامعة المؤسسي أمام تحالف الدولة مع المجتمع، أو استخدامها له وفق حاجاتها، من جانب آخر. حين يتم إسقاط القرار من أعلى، على الرغم من وجاهته، سيفتقد احترام آليات الجامعة واستقلاليتها ومجالسها أو التنسيق معها، وهو ما يشير إلى الخلل الذي يعتري مواقع اتخاذ القرار. كما يبدو أنه مع التعريب دخلت موجات جديدة من القوى التي أخذت تفرض نفسها على الساحة وعلى مواقع حساسة في الهيكل الإداري، تتبنى خطابات شعبوية تعتمد على ربط عملية التعريب بالانتصار على التغريب أو قوى أخرى وهمية يتخيل جزء من المجتمع وجودها. كما تداخلت المواقف السياسية الفكرية مع السياسات التي أخذت الجامعة في اتباعها، وهو ما سمح للاتجاهات المحافظة، وبخاصة في قضايا المرأة، بالزحف شيئاً فشيئاً على مكونات الجامعة، مسيّسة إياها حتى بدأت المظاهر والشكل في فرض نفسه على المضمون. ووجدنا أن الرؤية تغيب من أمام ناظري المشرّع التربوي في ظل الحرص على ممارسة الأدوار السلطوية المعتادة من رقابة ومصادرة وتقييد وإلجام للفكر والتعبير.

وفي ما يتعلق بتمكين النساء الديني فإن القضية أكثر تعقيداً، إذ نجد أن القوى الاجتماعية تتحالف مع السياسية ومع الدينية ومع الأبوية وتنتهي بأن تحافظ على موقع ثابت لا يتزحزح للنساء داخل البيوت أو المؤسسات الحكومية في إطار أسقف زجاجية مدروسة ومتفق عليها من دون حاجة إلى التعبير الصريح عنها، مع إدراك أن هناك قوى اجتماعية أخرى أكثر وعياً ورفضاً أو مقاومةً لكن قدرتها على الصمود تتفاوت وفق ما تمارسه الدولة من آليات السيطرة التي أشرنا إليها.

لكن لا بد من القول إن هذه المحاولات المتلونة الأشكال والمُجهضة لمقاومة النساء، لا يمكنها الصمود أمام نساء قادمات، مفتوحة أمامهن فضاءات المعرفة والعلم والاحتكاك بالعالم الحقيقي والافتراضي، وقد اكتسبن بذرة التفكير لأنفسهن التي لن يتنازلن عنها بأي شكل، وأن مستقبل مجتمعات الخليج منوط أساساً بتوسيع مساحة التعبير ورفع سقف الحرية الأكاديمية وتهيئة البيئة والبنية التحتية لكي يزدهر التفكير والإنتاج المعرفي العلمي ويتمكن الإنسان بجنسيه في بناء وطنه، بعيداً من التسييس والتديين، فمصلحة دول الخليج تكمن في رؤية استراتيجية تتنازل فيها عن بعض سلطاتها لتضمن استمراريتها في دول حديثة غير مصطنعة، يبني فيها الإنسان مجتمعه بكل طاقته وهو وهي مطمئنان آمنان، وحُرّان.

الفصل الثالث عشر

تمثيل المرأة في كتب العلوم الاجتماعية: نظرة على مناهج التعليم في قطر

نعيمة الراشدي

ما لا شك فيه أن المناهج التعليمية هي إحدى أهم الوسائل التي تستعملها الدولة للتأثير في المواطنين والمواطنات. لذلك، تركز الكثير من الدراسات على تحليل المناهج التعليمية في سبيل فهم نظرة وأيديولوجيا الدولة تجاه قضاياها المختلفة. يحلل هذا الفصل المناهج التعليمية في دولة قطر لتبيان التمييز بين المرأة والرجل في تلك المناهج، وانعكاسات هذا المحتوى مجتمعياً. وعليه، اقترح أنه عند الحديث عن حقوق المرأة في التعليم، على الرغم من ارتفاع نسبة إدراج الإناث في العملية التعليمية في القرن الحادي والعشرين، علينا أن نذهب إلى ما وراء فرص الالتحاق بالمؤسسات التعليمية للبحث عن جذور التأسيس للاختلاف الاجتماعي بين المرأة والرجل في دول مجلس التعاون[1].

تعدت نسبة حاملات الشهادات الجامعية 37.2 بالمئة من النساء مقارنة بـ 29.2 بالمئة من الرجال في عام 2017 في قطر. وإن كان من المتوقع أن نرى تلك الكفاءات في قطاعات العمل كافة، إلا أن هذه النسب لا تنعكس على سوق العمل القطري، إذ يبلغ عدد القطريات الحاملات للشهادات الجامعية غير النشطات اقتصادياً ما يقارب 15660 امرأة، مقارنة بـ 3980 ذكراً غير نشط[2].

---

(1) وفقاً لتقرير من البنك الدولي حققت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المساواة التامة بين الجنسين في التعليم، حيث ارتفع معدل الالتحاق خلال أعوام 2000 ـ 2010 من 86 بالمئة إلى 98 بالمئة في المرحلة الابتدائية، ومن 62 بالمئة إلى 70 بالمئة في التعليم الثانوي، لتسجل بذلك هذه المنطقة اهتماماً ملحوظاً بالتعليم منذ الستينيات. وترى المنظمة بإن جودة التعليم المقدم يمثل أحد أهم التحديات.

(2) وزارة التخطيط التنموي والإحصاء في دولة قطر، **قوة العمل 2017**، ص 38، <https://www.mdps.gov.qa/en/statistics/Statistical%20Releases/Social/LaborForce/2>.

كما تصل نسبة الرجال النشطين اقتصادياً في قطر، بغض النظر عن المستوى التعليمي، إلى ما يقارب 67 بالمئة من إجمالي الرجال، مقارنة بـ 36 بالمئة لدى نظرائهم من النساء. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة المشاركة الاقتصادية بين الرجال إجمالاً، فإن هذه المشاركة تتفاوت من قطاع إلى آخر. كمثال، نرى اكتساح النساء قطاع التعليم في قطر، إذ تشغل النساء القطريات ما يقارب 10059 وظيفة في هذا القطاع، مقارنة بـ 2188 وظيفة تعليمية يشغلها الرجال القطريون. في المقابل، فإن المجال الدبلوماسي يتميز بهيمنة ذكورية نسبية، إذ يشغل الذكور 128 منصباً مقابل 56 منصباً يشغلها النساء القطريات[3]. وعموماً، على الرغم من التفوق العلمي للمرأة القطرية من حيث أعداد الخريجات، فإن مساهمتها الاقتصادية خارج القطاع التعليمي تعد ضعيفة مقارنة بالرجل. وهو ما يدعونا إلى النظر إلى أبعاد تمييز أخرى في العملية التعليمية تؤسس لهذا التفاوت بين الجنسين.

• التعليم في قطر

قبل الخوض في تحليل المناهج التعليمية في قطر، من المفيد تقديم نبذة عن تاريخ التعليم النظامي الحديث في قطر، في سبيل فهم السياق العام الذي ولدت فيه المؤسسات التعليمية. قبيل اكتشاف النفط لم يكن هناك تعليم نظامي رسمي في قطر، وكان التعليم يقتصر على تحصيل أطفال قطر من جانب «الكُتاب» مهارات القراءة والكتابة اعتماداً على نصوص من القرآن الكريم في المنازل والمساجد. في عام 1954، كانت هناك ثلاث مدارس للبنين مدعومة من جانب الحكومة القطرية، وكان يرتكز التعليم في ذلك الوقت على مناهج تم تبنيها من دول مجاورة من جانب وزارة المعارف[4]. ويرى المؤرخون أن كُتاب آمنة الجيدة الذي أنشئ في عام 1938 يعدّ بداية لمسيرة تعليم الفتيات في دولة قطر[5]. وقد طُور هذا الكتّاب على نحو شبه رسمي عام 1956 من جانب وزارة المعارف حتى بلغ عدد الطالبات آنذاك 50 طالبة، وذلك بعد محاولات وإصرار مستمر من جانبها لإقناع الأهالي بأهمية تعليم الفتيات. لكن هذه الأعداد تغيرت جذرياً في السنة الدراسية 1959 ـ 1960، إذ بلغ عدد الطالبات 1423 طالبة مدرجة في ما يقارب 11 مدرسة رسمية للفتيات[6]، وذلك بعد إصدار قرار رسمي من جانب الشيخ خليفة بن حمد يقضي بتعميم التعليم للجنسين، وفتوى من الشيخ محمد عبد العزيز المانع، تؤكد أن تعليم النساء لا يتعارض مع الإسلام، وهو تخوف

(3) المصدر نفسه.

(4) محمد منير مرسي، **التعليم في دول الخليج العربي** (الرياض: عالم الكتب، 1995).

(5) Amira Sonbol, ed., *Gulf Women* (Doha: Bloomsbury Qatar Foundation Publishing, 2012).

(6) Qatar Ministry of Education, *Annual Report 2000–2001*.

كان سائداً من جانب صناع القرار في الدولة وبعض أطراف المجتمع[7]. ومن خلال عدد الطالبات يمكننا معرفة مدى تأثر المجتمع القطري بالقرارات الرئيسية من جانب الدولة. ففي عام 2001، كان هناك ما يقارب 220 مدرسة حكومية في قطر، يشغل الطلاب القطريون ما يقارب 64 بالمئة من مقاعدها[8].

انعكست هذه الأعداد على مستوى التعليم العالي أيضاً، وبخاصة قبل افتتاح أول مؤسسة تعليم عالي في الدولة عام 1973، إذ كانت الدولة قبل ذلك ترسل الطلاب لإتمام دراستهم في الخارج. وكانت الدراسة في الخارج تعيق فرص تعليم النساء، فمن عام 1960 وحتى عام 1966 لم تسجل حالة واحدة لامرأة تكمل دراستها في الخارج. إلا أن هذه الأعداد تزايدت حين أعلنت الدولة دعمها مادياً لأي عضو من أسرة المرأة الراغبة في إتمام تعليمها كي يسافر معها، وهو كان شرطاً للتعليم في الخارج آنذاك[9]. لكن مع افتتاح كلية المعلمين، التي أصبحت لاحقاً جامعة قطر، تراجعت الدولة عن دعم دراسة النساء في الخارج، ولم يعد أمامهن سوى الدراسة في جامعة قطر[10]. وعلى الرغم من السماح للنساء بالدراسة في الخارج في القرن الحادي والعشرين، فإن نسب انخراط النساء في التعليم العالي محلياً أصبحت أعلى من الرجال إجمالاً، وذلك على عكس برنامج البعثات التعليمية في الخارج، التي ما زالت نسب الرجال الملتحقين بها حتى اليوم أعلى من نسب النساء[11].

تبين هذه الإحصاءات أن المؤسسة التعليمية الرسمية في قطر كان لها دائماً دور في تمكين النساء أو تهميشهن، إذ كانت قرارات المسؤولين عن العملية التعليمية، كفرض «مرافقي» النساء للدارسة بالخارج ودعمهم مادياً، أو إصدار فتوى عن تعليم المرأة، لها أثر مهم في نسب مشاركة النساء في المؤسسات التعليمية. وعليه، فإن المناهج التعليمية المعتمدة من جانب الدولة أيضاً لها آثار لا يمكننا إنكارها، وبالتالي يصبح من المهم تفكيكها لفهم آثارها مجتمعياً.

---

(7) بدرية العماري، **السيدة آمنة محمود الجبدة: رائدة تعليم البنات والعمل النسائي في دولة قطر** (الدوحة: المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، 2004).

(8) Qatar Ministry of Education, *Annual Report 2000–2001*.

(9) Sheikha Abdulla Al-Misnad, «The Development of Modern Education in Bahrain, Kuwait and Qatar with Special Reference to the Education of Women and Their Position in Modern Gulf Society,» (Durham Theses, Durham University, E-Theses), <http://etheses.dur.ac.uk/10485/>.

(10) المصدر نفسه.

(11) للسنة الأكاديمية 2012 ـ 2013، قامت الدولة بابتعاث 750 رجل لإتمام دراساتهم الجامعية والعليا وذلك مقارنة بـ238 امرأة فقط. للمزيد: Ministry of Development Planning and Statistics, *Education Statistics 2013*, <http://www. gsdp.gov.qa/portal/page/portal/GSDP_AR/media_center_ar/news_listing_ar/manage_missilanous_files_ar/4_Education%202013%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85.pdf>.

1 ـ التمييز ضد المرأة في المقررات الدراسية

ما من شك أن غياب المرأة عن مهن معينة يعود لعدة عوامل، وقد يكون من أهمها الصورة النمطية الثقافية التي تقوم بتشجيع التفاضل بين النساء والرجال لمتابعة مهنتهم في تلك المجالات[12]. وعلى الرغم من تعدد العوامل التي تساهم في تشكيل الوعي في المجتمع، كوسائل التواصل الاجتماعي والتلفاز والصحف، إلا أنه يبقى للمناهج التعليمية دور مهم في تكوين إدراك الفرد ومعرفته في المجتمع[13]. وبالتأكيد ليست قطر فريدة من هذا المنطلق، لا على مستوى دول الخليج ولا على مستوى الوطن العربي أو بقية العالم. فقد لاحظت عدة دراسات أن الكثير من الكتب التعليمية عادة ما تحتوي على التمييز ضد المرأة في الكثير من دول العالم[14]. فمن ناحية تمثيل المرأة في الكتب المدرسية، توصلت دراسات متعددة أجريت في أماكن متفرقة من العالم إلى إحدى نتيجتين: إما الغياب التام للمرأة من الكتب، أو التمثيل المحدود لها مقارنة بالرجل[15]. وقد ذهبت دراسات أخرى إلى أبعد من ذلك[16]، إذ سعت إلى تحليل صورة المرأة وكيفية تمثيلها في الكتب المدرسية، إذ كشفت عن وجود صورة نمطية للمرأة، متمثلة بأم أو زوجة أو أخت «مثالية»، هدفها رسم صورة للمتلقي بأهمية هذا الدور وضرورة التقيد به وعدم الخروج عن ذلك النطاق.

تناغمت هذه الدراسات مع الكثير من تجاربي الخاصة. فمن خلال مسيرتي التعليمية في مدارس قطر الحكومية، وجدت أن المناهج لم تتطرق إلى تمثيل المرأة على نحو مرضٍ، وبخاصة حين أقارنها بالرواية الشفوية التي تتناقلها نساء كثيرات في محيطي. فحين كنت أقضي وقتاً مع جدتي، لطالما كانت تحدثنا عن عملها الشاق بالرعي يومياً، وأنها اعتادت القيام بجمع الحطب من البادية والذهاب إلى أقرب قرية لمقايضته بالأرز وبعض مقتنيات المنزل أو السمك.

---

(12) Thomas D. Snyder, Sally A. Dillow, and Charlene Hoffman, *Digest of Education Statistics, 2008* (Washington, DC: U.S. Department of Education, National Center of Education Statistics, Institution of Education Science, 2009).

(13) Douglas Kellner and Jeff Share, «Critical Media Literacy, Democracy, and the Reconstruction of Education,» in: Donaldo Macedo and Shirley R. Steinberg, *Media Literacy: A Reader* (New York: Peter Lang Publishing, 2007).

(14) Nuria Sánchez Hernández, Daniel Martos-Garcia and Ana López Navajas, «Las mujeres en los materiales curriculares: El caso de dos libros de texto de educación fisica,» [Women in Curriculum Materials: The Case of Two Physical Education Textbooks], *Retos: Nuevas Perspectivas de Educación Fisica, Deporte Y Recreación*, vol. 32 (2017), pp. 140-145.

(15) كمثال انظر: J. Bernard-Powers, «Gender in the Social Studies Curriculum,» in: E. Wayne Ross, ed., *The Social Studies Curriculum: Purposes, Problems, and Possibilities* (Albany, NY: State University of New York Press, 2001).

(16) كمثال انظر: Mardi Schmeichel, «Women Made it a Home»: Representations of Women in Social Studies,» *Pedagogies: An International Journal*, vol. 9, no. 3 (2014), pp. 233-249, <DOI: http://dx.doi.org/10.1080/1554480X.2014.921622>, and UNESCO, *Gender Analysis of School Curriculum and Textbooks* (Islamabad: UNESCO, 2004).

ولكني كنت أخبرها أن مناهجنا قلما تصور النساء وهن يقمن بهذه المهمات التي ترويها، فيكون ردها مقتضباً بأن التعليم الحديث من هذا النوع لن ينشئ نساءً ذوات شخصيات قوية. وجدت صدى لذلك في تجربتي وتجارب النساء من حولي في مكان العمل وحتى في الفضاءات الاجتماعية، إذ تبين لي أن النساء في قطر ما زلن بحاجة مستمرة إلى تأكيد دورهن في مواجهة أفكار نمطية تحد من ذلك. وقد حفزتني هذه التجارب على البحث على نحو أكثر عمقاً في تبلّر هذه الصورة النمطية ونشر وسبل مواجهتها.

2 ـ المرأة في مناهج العلوم الاجتماعية القطرية

يتحرى هذا الفصل كيفية تمثيل المرأة القطرية في كتب العلوم الاجتماعية للمراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية في المدارس الحكومية في دولة قطر. فقد تم تحليل كتب العلوم الاجتماعية من الصف الأول الابتدائي إلى الصف الثاني عشر، في الفصل الدراسي الأول من عام 2015 ـ 2014. وقد تم التركيز على الكتب المعتمدة في المدارس الحكومية فقط، لكونها تمثل الدولة، إذ إن المناهج القطرية تعتمد على الهيئة التعليمية الرسمية في الدولة لوضعها ثم تتم طباعتها في قطر.

بناء على ذلك، تم مسح 12 كتاب علوم اجتماعية صادرة باللغة العربية وتحليل البيانات التي تحتويها هذه الكتب، شاملة الصور والنصوص الدراسية والمراجع الأساسية، بهدف البحث في كيفية تمثيل المرأة في تلك البيانات، وذلك بالنظر إلى السياق والمصطلحات التي تمت الإشارة بها إلى المرأة من دون الرجل. إضافة إلى ذلك، تمت مقارنة التكرار العددي لظهور المرأة بتكرار ظهور الرجل في الصور والعناوين الأساسية في الدروس والنصوص الأساسية.

يكمن السبب الرئيسي لاختيار كتب العلوم الاجتماعية في أهميتها في عكس نظرة مؤسسات الدولة التعليمية إلى المجتمع، إذ تعدّ مناهج العلوم الاجتماعية أحد أهم أدوات هذه المؤسسات في تشكيل الهوية الوطنية لدولة قطر ورؤيتها إلى المرأة والرجل؛ فوفق المعايير الوطنية للعلوم الاجتماعية في دولة قطر، التي أصدرتها هيئة التعليم عام 2009، يظهر ضمن معايير العلوم الاجتماعية أنها تنمي «شعور الفرد بدوره الاجتماعي وتساعده على إدراك حقيقة ما يحدث في المجتمع المحلي والدولي على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي، وذلك من خلال العمل على إكساب الطالب المعلومات والمعارف التي تسهم في خلق الاتجاهات والقيم وأساسيات التفكير السليمة بطريقة وظيفية تمكنهم من توجيه سلوكهم وتكوين شخصياتهم كمواطن قطري، عربي ومسلم»[17].

(17) هيئة التعليم، **المعايير الوطنية للعلوم الاجتماعية بدولة قطر** (2009)، <http://www.edu.gov.qa/Ar/SECInstitutes/EducationInstitute/CS/SocialScince/CS/CS_K-12.pdf>.

تتألف كتب العلوم الاجتماعية في دولة قطر من ثلاثة أقسام: الجغرافيا، والتاريخ، والمواطنة. وقد أخذ قسم المواطنة، الذي يُدرج في البرناج من صفوف الروضة إلى الصف العاشر، حيزاً خاصاً من الدراسة، نظراً إلى تركيزه على تبيان وجهة نظر الدولة في العلاقة بين الفرد والدولة من خلال تنمية الحقوق والواجبات التي تترتب على المواطن، مقابل الحماية التي توفرها الدولة. يتطرق فرع المواطنة إلى عدة أمور اجتماعية من هذا المنظور، بما فيها مكونات الأسرة القطرية، ومفهوم الوطن، والهوية الإسلامية والعربية، وحرية الرأي، والديمقراطية، وعادات المجتمع القطري وتقاليده، ونظام الحكم[18]. وبذلك، يتبوأ قسم المواطنة دوراً فريداً في تبيان وجهة نظر مؤسسات الدولة التعليمية في تشكيل هوية الفرد وتكوين معرفته بحقوقه وواجباته السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولعل أبرز ما تم التوصل إليه عبر هذا المسح هو شغل الشخصيات الرجالية حيزاً واسعاً من كتب العلوم الاجتماعية في المراحل الدراسية كافة، فقد هيمن الرجال على المادة التعليمية ابتداءً من موضوعات الدروس ومحتوياتها، إلى الهيمنة على الصور والمصادر المستخدمة في الكتب كافة. وقد تكون الشخصيات ذات الأثر التي تناولتها الكتب هي خير بداية للمناقشة. فمن البديهي أن الكتب تناولت الكثير من الشخصيات التي ترى أنها أدت دوراً مهماً في الوسط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي من مختلف أرجاء العالم. وفي العموم، كانت نسبة النساء من بين هذه الشخصيات أقل كثيراً من الرجال. وتفاوتت نسبة تمثيل المرأة بين الأقسام، بحيث كانت الحال أفضل نسبياً في قسم المواطنة في جميع المراحل، إذ استعرضت الكتب شخصيات قطرية مثل آمنة الجيدة وشيخة المسند وموزة المسند ودورهن في التعليم. ولكن نسبة النساء المذكورات في المحتوى ما زالت أقل كثيراً من نسبة الرجال، وقد بان ذلك بخاصة في قسمي التاريخ والجغرافيا من المنهج. ففي قسم التاريخ الإسلامي على سبيل المثال، تناولت الكتب طرح إنجازات الخلفاء الراشدين وتم تصوير الذكور هنا كشخصيات بطولية، لكنها لم تتناول أياً من الشخصيات النسائية التي أدت دوراً في بداية الإسلام، كما هي الحال مع زوجات النبي (ﷺ)[19]. وعلى الرغم من أن أقسام التاريخ سردت إنجازات الملوك والسلاطين والحكام والشخصيات القيادية والمؤثرة التي وضعت لنفسها بصمة في التاريخ وغيرت مجرى العالم، فإن نصيب المرأة من هذا السرد كان هزيلاً. ففي كتاب الصف السادس كمثال، لم يتم ذكر إلا شخصية نسائية واحدة فقط، ألا وهي شجرة الدر.

---

(18) المصدر نفسه.

(19) سعيد أيوب، **زوجات النبي (ﷺ): قراءة في تراجم أمهات المؤمنين في حركة الدعوة** (بيروت: دار الهادي، 1997).

الجدول الرقم (13 ـ 1)

صور النساء والرجال في الكتب

	النساء/الفتيات	الرجال/الأولاد	النساء والرجال معاً
شخص واحد	24	145	ـ
شخصان أو أكثر	17	306	73

تستمر هذه الحالة عند الاطلاع على الصور كما هو موضح في الجدول الرقم (13 ـ 1) أعلاه، الذي يظهر لنا هيمنة ظهور وتصوير الرجل على المرأة، إذ يكتسح الرجل التمثيل في مجموع 460 صورة من 574 صورة (80 بالمئة)، إما في صورة شخص واحد وإما في مجموعة من شخصين أو أكثر في الكتب كافة. وعلى الوجه الآخر، تظهر المرأة في صور تشملها مع الرجل أكثر من صورها لوحدها، مؤدية دورها كأم أو أخت أو زوجة وسط العائلة، أكثر من تصويرها على أنها فرد مستقل فعّال في المجتمع كما هي الحال مع الرجل. وبذلك فإن نسبة وجود صور النساء في المنهج بوجه عام ضعيفة جداً، وإذا ما وُجدت فهي ترسخ الصورة النمطية للمرأة في المجتمع والدور «التقليدي» المتوقع منها.

الجدول الرقم (13 ـ 2)

تمثيل النساء في الصور بناءً على الموقع والأنشطة

الموقع	نسبة النساء (بالمئة)	نسبة الرجال (بالمئة)
المنزل	70	30
المدرسة	13.6	86.4
العمل	10.9	98
مواضع دينية	9.5	90.4
أنشطة	12.4	87.6

يبرز هذا التحيز في الأدوار بين الرجل والمرأة واضحاً عند تحليل مكان تصويرهم إضافة إلى نوع النشاط الذي يمارسونه. فيبين الجدول الرقم (13 ـ 2) تدني أو زيادة نسبة تمثيل الذكر مقارنة بالمرأة بناءً على الموقع الذي يتم تصويرهم منه والنشاط؛ فتكتسح المرأة الصورة التي

تمثل وجودها في المنزل مقارنة بالذكر، فهي تظهر في 70 بالمئة من الصور المتعلقة بالمنزل. في المقابل، يهيمن الذكور على الصور التي تمثل وجودهم في المدارس أو العمل بنسبة ساحقة، إذ يتم تمثيل الرجال في المدارس كطلاب أو معلمين، إضافة إلى تنوع المجالات التي يتم تمثيل الذكر فيها كموظف. فيظهر الطالب الذكر كوزير، ومهندس، وطبيب، وشرطي، ومحام، وتاجر، ويقوم بالأعمال المكتبية، إضافة إلى مشاركته في قطاع البترول وعدد من الوظائفً في العصر الحالي. كما أن الرجال يلقون تمثيلاً عالياً في الوظائف التقليدية قديماً، فيصور الرجل كصائد سمك، وغواص، ونوخذة، وصائغ، وراعٍ، ومزارع، وكاتب أو مطوع، وفي عدد من الحرف اليدوية. بينما تحتكر أغلبية النساء الوظائفً التربوية، إضافة إلى تمثيلها كصيدلانية وعضو مجلس وزراء، وطبيبة، ومهندسة.

ومن ناحية الموضوعات الدينية، كالصلاة والعبادة، سيطر الرجال عليها بنسبة 90 بالمئة مقارنة بـ 9 بالمئة للنساء. أما من ناحية الأنشطة، فتظهر النساء في 12.4 بالمئة منها، أغلبها تطوعية مع المدرسة أو المجتمع، كتنظيف البحر والبر من المخلفات، إلى جانب القيام بالأنشطة العائلية كالتنزه في المناطق العامة. في المقابل، يتبوأ الرجال أغلبية الصور التي تبين القيام بأنشطة بنسبة 87.6 بالمئة. تتعدد الأنشطة التي يقوم بها الرجال، كالأنشطة التطوعية التي يظهر فيها الطلاب الذكور أو المدرسون أو الرجال، والتي تبينهم وهم يجمعون التبرعات وبناء المدراس والمنازل، والمساعدة على تنظيف شوارع قطر العامة، والتنزه مع العائلة والأصدقاء، وممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة في المدرسة أو الأماكن المخصصة. في المقابل، لم يتم تمثيل الفتيات إطلاقاً وهن يمارسن الرياضة[20]، إلا أنه تم تمثيل مواطنات ومواطني قطر على السواء وهم يشاركون في عملية التصويت في انتخابات المجلس البلدي.

الجدول الرقم (13 ـ 3)

توزيع المؤلفين على بحسب نوع الجنس

	المرأة	الرجل
مصادر/كتاب	3	124

يُظهر الجدول الرقم (13 ـ 3) التوزع بحسب الجنس لمؤلفي المراجع التي تم رصدها كمصادر للمعلومات في نهاية كتب العلوم الاجتماعية في المراحل. ويتبين أنه تم استخدام 3

(20) لجنة رياضة المرأة القطرية، <http://www.qwsc.org.qa/en/index.html>.

مراجع فقط لمؤلفات من أصل 124 مرجعاً معتمداً. وبذلك فإن وجهات نظر النساء عموماً غير ممثلة من ناحية المراجع التي استندت إليها الكتب في معلوماتها وتوجهاتها. وبذلك ليس من المجحف القول إن الكتب تعكس وجهة نظر ذكورية لما يجب أن تحتوي عليه كتب تعليم المواد الاجتماعية، بما فيها الصورة النمطية للمرأة التي تتبناها هذه الكتب.

3 ـ الصورة النمطية للمرأة

عند النظر إلى الجداول مجتمعة، تبرز لنا الفجوة بين تمثيل المرأة وتمثيل الرجل، سواء أكان ذلك على مستوى المحتوى أو كان على مستوى الصور أو المراجع. لكن الأهم من ذلك كله هو أن هذه الكتب تدعم صورة نمطية معينة للمرأة وموقعها في مجتمع مرسوم على أنه ذكوري أبوي، وهذا ما سنركز على تبيانه في بقية هذا الفصل. فالمناهج غالباً ما تصور المرأة في موضع الأسرة، بحيث تقوم برعاية الأطفال وإعداد الطعام لهم، أو التنزه مع عائلتها، ويقتصر أغلب تمثيلها المهني على وظائف تربوية كالتعليم. بينما للذكر الأفضلية العددية من ناحية التمثيل. يضاف إلى ذلك أنه نادراً ما يصور الرجل وهو يقوم بالمهمات المنزلية، بل يكون في مكان عمله الذي يشمل مختلف الوظائف، أو في أماكن التنزه والتواصل الاجتماعي مع زملائه.

وعلى الرغم من أهمية دور المرأة في المنزل، إذ ليس الهدف هنا التقليل من أهمية هذا الدور، فإنه يجب التأكيد أيضاً أن هناك أدواراً أخرى تشارك فيها النساء اليوم في قطر. كما أن العمل المنزلي لا يمكننا اقتصاره على النساء فقط، بل في الإمكان المجادلة أنه من المفترض أن تشارك المناهج التعليمية في توعية المواطنين على أهمية مشاركة جميع أفراد الأسرة فيه. فكما ذكرنا سابقاً، تشير الدراسات إلى أن المنهج التعليمي يعد عنصراً مهماً في عملية التنشئة الاجتماعية وصقل الهوية، التي تساهم في تكوين ذهنية الطالب لما هو متوقع من النساء والرجال ومكانتهم في البنية الاجتماعية التي قد يكون من الصعب تغييرها في مراحل تالية[21]. لذلك، في إمكان هذه المناهج أن تمكن النساء أو أن ترسخ التمييز ضدهن. لذلك، يعرض ما تبقى من هذا الفصل نماذج من المحتوى الإشكالي الذي يعزز الصورة النمطية، ويربطها ببعض القضايا المجتمعية المتعقلة بها. وعلى الرغم من وجود عدة أمثلة في الكتب التي تدعم هذه النظرة في جميع مراحل التعليم، إلا أنها تبرز في دروس المراحل الابتدائية على وجه الخصوص.

(21) Sandra Lipsitz Bem, «Gender Schema Theory and its Implications for Child Development: Raising Gender Aschematic Children in a Gender-schematic Society,» *Signs: Journal of Women in Culture and Society*, vol. 8, no. 4 (Summer 2014), pp. 598-616.

أُخِذ الشكل الرقم (13 ـ 1) من درس حول الصفات الإسلامية الأخلاقية للأم والأب للصف الأول الابتدائي في الصفحة 24. نرى هنا أن صفات الأب تتسم بالشجاعة والكرم، بينما تتسم الأم بالصبر والرحمة. وعلى الرغم من أنه يمكن أن تتوافر كل هذه الصفات في الجنسين من دون استثناء، فقد تم تخصيص المرأة وربطها بدور اجتماعي معين يعزز الصورة النمطية لها، إذ على الأم أن تتحلى بالصبر والتسامح، بينما يواجه الأب المخاطر ويعطي الآخرين بسخاء. أما من ناحية الصور، فبينما ينشغل الأب بالعلاقات الاجتماعية والولائم مع رجال آخرين في الأماكن العامة، تركز المرأة جهودها منفردة على تجهيز ابنتها للنوم في المنزل.

الشكل الرقم (13 ـ 1)
صفات الأب والأم في منهج الصف الأول الابتدائي

يبين الشكل الرقم (13 ـ 2) صورة أم وطفلها، وأخرى لمجموعة من الطلاب مع أستاذهم. أُخذت هذه الصورة أيضاً من كتاب الصف الأول الابتدائي لمنهج عام 2014 في الصفحة 43، الذي قدم الصورة في سياق درس عن أفراد الأسرة الواحدة ودور كل منهم فيها. وبينما يحث الدرس على التعاون بين أفراد الأسرة الواحدة، إلا أن هناك دوراً معيناً لكل فرد. فدور الأب هو أن يعمل وينفق ويوفر حاجات الأسرة. في المقابل، يتركز دور الأم في المهمات المنزلية، فهي تقوم بالرعاية وإعداد الطعام والإشراف على واجبات الأطفال المدرسية. وعلى الرغم من شغل النساء في يومنا الحالي عدة وظائف في القطاعات الحكومية والخاصة كافة ليصل أرقامهن إلى أكثر من سبعة وثلاثين ألف قطرية نشطة اقتصادياً في عام 2017[22]، فإن كتاب العلوم الاجتماعية يرى أن وظيفتها ترتكز أساساً على إعداد الطعام وتربية الأبناء.

(22) انظر المقدمة.

الشكل الرقم (13 ـ 2)
دور أفراد الأسرة في منهج الأول الابتدائي

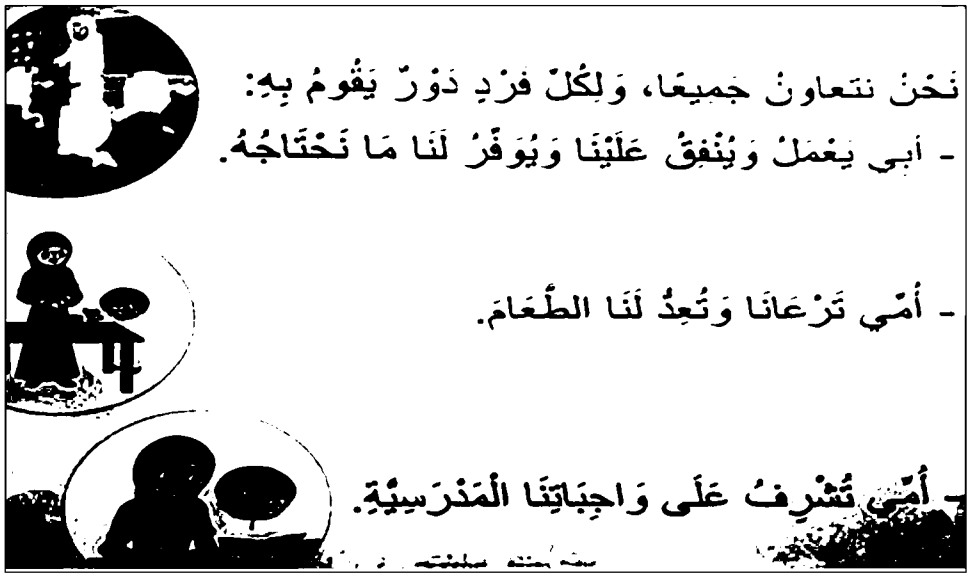

صورة نمطية مماثلة تتكرر في كتاب الصف الرابع الابتدائي الصفحة 46، وبالتحديد في قسم المواطنة، حيث يشرح الدرس مفهوم المواطن القطري النموذجي، والمهمات المترتبة عليه كمواطن؛ ويعبر عن دور المرأة القطرية كمواطنة كما هو واضح في الشكل الرقم (13 ـ 3) بأنه يترتب عليها تربية الأبناء تربية صالحة ليكونوا أفراداً نافعين للدين والوطن. في المقابل، يبين الشكل الرقم (13 ـ 4) المواطن القطري في وظيفة ميدانية لزيادة إنتاج وتحقيق رخاء المجتمع.

الشكل الرقم (13 ـ 3)
الأم القطرية

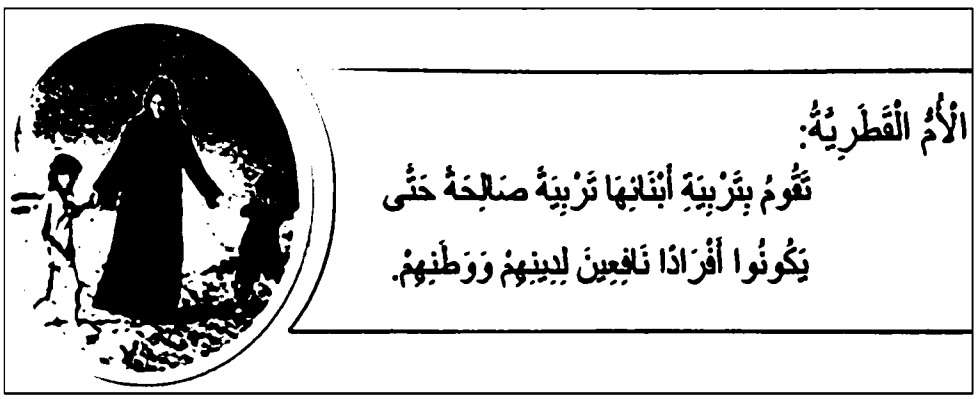

الشكل الرقم (13 ـ 4)
الموظف القطري

خاتمة

بناء على ما تم سرده، يمكننا القول إن المناهج التعليمية في قطر في مجملها تعطي الرجل مكانة متميزة في الفضاء العام؛ فالرجال يبرزون على نحو فاعل بالنص والصورة، على عكس النساء اللاتي يحتللن نسبة محدودة وفقاً لصورة نمطية معينة. هذه النتائج لا يمكننا قراءتها في معزل عن القضايا التي تواجهها النساء في قطر، بل يمكننا القول إن المناهج متواطئة في استمرار هذه الصورة النمطية التي تخصص للنساء أعمال التربية و«المنزل». فبناء على هذه الصورة، حين تختار المرأة مهنة كانت جزءاً من الصورة النمطية للرجل، فهي لا تعود تلك المواطنة النموذجية التي تصورها المناهج.

هذا التمييز في المناهج لم يأت من فراغ، بل جاء ليعكس واقع التمييز ضد المرأة في عدة فضاءات، بما فيها التشريعات وقوانين الدولة. فقانون الأسرة على سبيل المثال واضح في تبيان «حقوق وواجبات» كل من الزوج والزوجة، بحيث تكون «شؤون المنزل» من اختصاصات المرأة، فضلاً عن عنايتها بالزوج وطاعته[23]. ولنا أن نتخيل ما هي الأمور المتوقع من الزوجة

(23) كمثال فحسب بنود مادة 58 من قانون رقم (22) لسنة 2006 قانون الأسرة:
حقوق الزوج على زوجته هي: 1 ـ العناية به وطاعته بالمعروف. 2 ـ المحافظة على نفسها وماله. 3 ـ الإشراف على البيت وتنظيم شؤونه. 4 ـ رعاية أولاده منها وإرضاعهم إلا إذا كان هناك مانع شرعي: قانون رقم (22) لسنة 2006 قانون الأسرة، **موقع الميزان**، <http://www.almeezan.qa/LawArticles.aspx?LawTreeSectionID=8740&lawId=2558&language=ar>.

«الصبر والطاعة» تجاهها، وبخاصة في ظل خطاب رسمي يلومها على الكثير من المشكلات الأسرية[24].

ختاماً، إن للتعليم قدرة كبيرة على تحديد أفكار متلقيه وممارساتهم وتفاعلهم مع غيرهم في المجتمع، لذلك فهو إحدى الأدوات المهمة التي تستخدمها الدولة للتعبير عن أيديولوجيتها وتطبيقها على مواطنيها. لذلك، إن استمرار كتب العلوم الاجتماعية في المدارس القطرية في تبني النظرة التمييزية ضد المرأة مقابل الرجل له تبعات جمة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً. فحين يتم إرسال الإشارات على نحو متكرر عن المهمات الرئيسية والصفات التي يتوجب أن تتوافر في المرأة، كأن تكون هي الصبور والرحوم على نحو منفرد وخاص، أو أن تحتكر إعداد الطعام ورعاية الأبناء وألا تفارق ظلال الأسرة، فإننا هنا نقوم بغرس فكرة أن المرأة للمنزل والمنزل للمرأة في ذهن الطلاب. وليس من المقنع أن يعزى ذلك للموروث الديني والمجتمع التقليدي، فكما بيّنت دراسة سابقة في هذا الإصدار، كانت المرأة تشارك في الفضاء العام والعمل منذ القدم، بينما لم يكن الرجال بمنأى من مهمات المنزل[25]. فعندما سُئلت السيدة عائشة (رضي الله عنها) عن «ما كان يصنع النبي في بيته؟ قالت: كان يكون في مهنة أهله. تعني في خدمة أهله فإذا حضرت الصلاة خرج إلى الصلاة»[26]. لذلك، من المفترض أن تشارك المرأة في مجالات التنمية كافة على الصعد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأن تعكس المواد التي تُدرس في مدارس قطر هذه الروح وأن تمثلهن حق تمثيل، وذلك من خلال مناهج تقدر مكانة جميع أفراد المجتمع من دون تمييز أو تفضيل.

(24) كمثال، يتم لوم المرأة على ارتفاع نسب الطلاق. لمزيد من الأمثلة، انظر: إسراء المفتاح، «المرأة في ظل سياسات التنمية: حالة قطر،» في: **الثابت والمتحول: الخليج بعد الانتفاضات العربية** (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2016)، <https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=2331:53-&catid=258:2016-05-16-09-50-52&Itemid=57>.

(25) المصدر نفسه.

(26) أخرجه: الترمذي (2489)، أحمد (24427).

الخاتمة

نحو مركزية الهامش

إن كنا في أدبياتنا السابقة قد ركزنا على الوحدة والديمقراطية والتنمية بوصفها الحلول المأمولة لأوجه الخلل المزمنة، فإن دول مجلس التعاون ما زالت بعيدة كل البعد من تحقيق أي منها. بل يمكن القول إن عام 2017 شهد تراجعاً ملحوظاً في هذه المعايير كافة. فعلى مستوى الديمقراطية، تفاقم الخلل السياسي المتمثل بالتمترس في السلطة الفردية المطلقة، وازدادت الممارسات الأمنية من اعتقالات ومحاكمات وسحب الجنسيات، في مقابل عدم وجود أي إصلاحات تذكر تبشر بمشاركة أوسع في اتخاذ القرار. أما على مستوى الوحدة، فقد حطمت أزمة الخليج أي أوهام عن «التعاون» في ما بين دول المجلس فضلاً عن الوحدة. كما زادت الاتكالية على القوى الخارجية من جانب كل دول الخليج لتوفير الأمن والغطاء لها، سواء تمثّل ذلك بالحليف التقليدي الولايات المتحدة، التي بدا واضحاً في خطاب رئيسها هاجس امتصاص أكبر كمية ممكنة من الأموال من دول الخليج، أو تمثّل بدول أخرى قامت بنشر قواتها في منطقة الخليج، كما هي الحال مع قطر وتركيا.

انعكس هذا الوضع العام على نحو متفاوت على فئات الهامش التي كانت محل تركيز هذا الإصدار. فبينما تواصلت البنية التمييزية إجمالاً ضد المرأة من ناحية السياسات والقوانين، إلا أنه تم تشريع بعض التغييرات الرسمية المهمة وإن كانت محدودة، حيث دُشِّن قانون الأحوال الشخصية الجديد في البحرين، وتم السماح للمرأة بقيادة السيارة في السعودية. وهكذا كانت الحال من العمال الوافدين، حيث تم سن قانون الخدمة المنزلية في عدد من دول الخليج، وتم تعديل أنظمة الكفالة، إلا أن وضعهم القانوني والعملي ما زال قائماً على أرض غير صلبة من الحقوق. وقد لوحظ إجمالاً تبني خطابين من جانب دول الخليج، خطاب موجه إلى الخارج يتغنى بالإصلاحات ويعِد بها، وسلوك داخلي يراوح في تفعيل تلك التغييرات على أرض الواقع، وهو ما يعكس في كثير من الأحيان الأهمية التي توليها دول الخليج لسمعتها وللضغط الخارجي، عوضاً من أي إصلاح جدي في الداخل.

والواقع أن قضايا فئات الهامش، وإن كانت تحمل ظواهرها الخاصة، هي إحدى تجليات الحالة السياسية والاجتماعية العامة في المنطقة. فتفاقم أوجه الخلل المزمنة، وغياب الإصلاح السياسي، ينعكسان بتبعاتهما على الهامش وعموم المجتمع بأوجه متعددة، يجمعها تركز السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أيدي قلّة تتحكم في أغلب مفاصل القرار. ومن غير الممكن التصدي لقضايا الهامش بصورة حقيقية، إن لم يتم التطرق إلى جذور الخلل المزمنة في دول المجلس.

لذلك ربما لا يكون من الإجحاف الاستنتاج أن سكان المنطقة جميعاً يشاركون كثيراً من التحديات التي تواجهها فئات الهامش. لكن ما قد يبعث الأمل هو أنه على الرغم من الحالة العامة المتذبذبة، والقبضة الأمنية المشددة، فإن الحراك المجتمعي لم يحتضر، بل اشتد عوده في بعض الحالات، من بينها حراك الفئات المهمشة التي تناولها هذا الإصدار، وهو ما يبرر الأمل في حيوية المجتمع، وفي أن السلطة لا يمكن أن تبسط سيطرتها المطلقة عليه. ويبقى السؤال ماثلاً حول إمكان بناء تحالف فعّال مكوّن من جل أطياف المجتمع، يلتف حول أهداف جامعة من الديمقراطية والوحدة والتنمية، وأن يدفع بقوة في اتجاهها في دول مجلس التعاون. الجواب في يد أهالي المنطقة، الذين تقع على كواهلهم مهمة تحقيق التغير المرجو. وفي ظل التشرذم والتفتت على المستوى الرسمي بين دول الخليج، أضحى من الضروري أن توطّد العلاقات بين القوى المجتمعية في أنحاء المنطقة كافة حول أهداف جامعة موحدة، إذ بات واضحاً أن ما يدور في قُطرٍ واحدٍ ينعكس على بقية أقطار المنطقة، جامعاً إياهم في مصير واحد. ونأمل من خلال هذه السلسلة من الإصدارات، التي تواصل في إصرارها على الجمع بين الأقلام المهتمة والجادة من أقطار مجلس التعاون كافة لمناقشة همومها المشتركة، وأن نساهم في شق هذا الطريق، وإن كان بخطوة صغيرة واحدة.

فريق العمل

أحمد سعد العوفي

طالب دكتوراه في علم الاجتماع. حاصل على شهادة الماجستير في علم الاجتماع من الجامعة الأمريكية في واشنطن ومهتم بالمنهجية التاريخية في العلوم الاجتماعية ونظريات تكوين الدول والحركات الاجتماعية. يمكن التواصل معه على البريد الإلكتروني: alowfi2@illinois.edu.

إسراء أحمد المفتاح

طالبة دكتوراه في دراسات التعليم في جامعة كولومبيا البريطانية في كندا. حاصلة على درجة الماجستير من جامعة كولومبيا في علم الاجتماع والتعليم، وقد أنهت دراسة البكالوريوس في الجامعة الأميركية في بيروت في تخصص علم النفس. من اهتمامتها البحثية تدويل سياسات التعليم العالي وعلاقتها بتنقل الأكاديميين والإنتاج المعرفي. عملت كمحرر عام للإصدار. يمكن التواصل معها عن طريق البريد الإلكتروني: ealmuftah@gmail.com.

خليل يعقوب بوهزاع

كاتب وصحافي غير متفرغ مهتم بمعايير العمل الدولية والإتجار بالبشر والعبودية الحديثة. حاصل على درجة الماجستير في القانون من جامعة ليفربول جون مورس. له عدد من البحوث وأوراق العمل والمقالات في قضايا العمل والعمال. تنقل في العمل بين القطاعين العام والخاص، كما عمل محرراً للشؤون العمالية في صحيفة **الوقت** البحرينية ومراسلاً لعدد من الصحف الخليجية والعربية عمل كمحرر عام لهذا الإصدار. يمكن التواصل معه في تويتر على @bohazza_khalil.

عمر هشام الشهابي

مدير مركز الخليج لسياسات التنمية، ومحاضر في جامعة الخليج بالكويت. حصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة أكسفورد، وعمل في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وشركة مكنزي الاستشارية، ومحاضراً في Oxford College University. عمل كمحرر عام لهذا الإصدار. يمكن التواصل معه في تويتر على: @omaralshehabi.

آمنة المري

طالبة ماجستير في برنامج القانون العام في جامعة قطر، حصلت على شهادة البكالوريوس في القانون والشؤون الدولية، عضوة في مجموعة شباب قطر ضد التطبيع، مهتمة بدراسة القانون الدستوري. يمكن التواصل معها عبر البريد الإلكتروني: amna.jaber93@gmail.com.

بدر مبارك النعيمي

كاتب مهتم بالحركات السياسية في الخليج، وحاصل على بكالوريوس في اللغة الإنكليزية وآدابها من جامعة البحرين. يمكن التواصل معه عبر البريد الإلكتروني: bader.noaimi77@gmail.com.

مراد الحايكي

عضو هيئة مركزية سابق في جمعية العمل الوطني الديمقراطي «وعد» المنحلة، وناشط في الشأن السياسي في مملكة البحرين.

مريم الهاجري

باحثة وطالبة ماجستير علوم سياسية وعلاقات دولية في معهد الدوحة للدراسات العليا، وكاتبة مشاركة مع مجلة **عمران للعلوم الاجتماعية** الصادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. رئيسة لجنة الأبحاث والتوعية بمجموعة شباب قطر ضد التطبيع. مهتمة بعلم الاجتماع السياسي، والفلسفة السياسية. يمكن التواصل معها عن طريق البريد الإلكتروني mariiamalhajri@gmail.com.

أو عن طريق حسابها على تويتر @mariama1hajri.

منى عباس فضل

حاصلة على شهادة الدكتوراه في التربية من الجامعة اليسوعية في بيروت. ناشطة في جمعية نهضة فتاة البحرين منذ عام 1976، وناشطة في ساحة الحركة النسائية البحرينية والسياسية والثقافية من خلال مساهمتها في الكتابة والصحافة.

نعيمة هادي الراشدي

طالبة ماجستير في دراسات الخليج في جامعة قطر، وحاصلة على بكالوريوس شؤون دولية/ أمن ودبلوماسية من جامعة قطر أيضاً. تتركز اهتماماتها البحثية في شؤون الخليج السياسية وفي تمثيل وحقوق المرأة في قطر. يمكن التواصل معها من خلال البريد الإلكتروني alrashdi@icloud.com.

نورة الدعيجي

طالبة دكتوراه في قسم التاريخ في جامعة هارفرد. حاصلة على درجة البكالوريوس في العلوم السياسة وأخرى في الفلسفة من جامعة كاليفورنيا في إيرفاين. كما حصلت على الماجستير في الدراسات الشرق الأوسطية من جامعة جورج واشنطن. يمكن التواصل معها عبر حسابها في تويتر: @Ana3rabeya.

هاجر مبارك السعدي

مساعد باحث في دار العربية للبحوث، حاصلة على الماجستير في علم اجتماع المعرفة، تتركز اهتماماتها البحثية في التحولات والحركات الاجتماعية وعلم اجتماع السياسي والاقتصادي والنسوية. ويمكن التواصل معها عبر البريد الإلكتروني: hajriwork@outlook.com.

هتون أجواد الفاسي

أستاذة مشاركة في تاريخ المرأة حاصلة على الدكتوراه من جامعة مانشستر ببريطانيا عام 2000 وكاتبة رأي تكتب حالياً في جريدة الرياض، عملت سابقاً في جامعتي الملك سعود وقطر، ولها العديد من الكتب والأبحاث العلمية في تاريخ المرأة وتاريخ الجزيرة العربية القديم وقضايا المرأة المعاصرة وحقوقها الشرعية.

هناء بوحجي

كاتبة وصحافية، حاصلة على الماجستير في علم الاقتصاد من جامعة ولاية كولورادو، شاركت في التأسيس والعمل في عدد من الصحف المحلية والإقليمية، مهتمة بحقوق العمالة المهاجرة ولها عدد من التحقيقات الصحافية الاستقصائية في هذا المجال. يمكن التواصل معها من خلال المدونة: hanabuhijji.com.

حمد أحمد الريس

باحث في الفلسفة والفكر الاجتماعي والسياسي. حاصل على الدكتوراه في الفلسفة من جامعة ستوني بروك بنيويورك. عمل على الإصدار كمدقق لغوي. يمكن التواصل معه عبر الإيميل: hamad.mohamed@stonybrook.edu.

مركز الخليج لسياسات التنمية

مركز الخليج لسياسات التنمية هو مركز دراسات مستقل، غرضه هو دراسة سياسات ومؤسسات وأداء مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول الأعضاء فيه، وذلك في إطار الهوية العربية ـ الإسلامية الجامعة لشعوب المنطقة. يختص المركز برصد ودراسة أوجه الخلل المزمنة في دول مجلس التعاون، المتمثلة بالخلل السكاني والخلل الاقتصادي والخلل السياسي والخلل الأمني، بهدف المساهمة في تحقيق تطلعات شعوب المنطقة المتمثلة بالديمقراطية والوحدة والتنمية. يمكن التعرف إلى المزيد حول المركز عبر موقعه: <http://www.gulfpolicies.com>

twitter: @gulfpolicies

مجلس الأمناء

علي فهد الزميع: وزير كويتي سابق في وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، وقبلها في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة أكستر. رئيس مجلس أمناء مركز الخليج لسياسات التنمية.

علي خليفة الكواري: باحث من قطر في شؤون الاقتصاد والديمقراطية، وله العديد من المؤلفات والدراسات فيها. حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة درهام. آخر أعماله تحرير وتنسيق كتاب **الشعب يريد الإصلاح في قطر... أيضاً والسياسات العامة والحاجة للإصلاح في دول مجلس التعاون.**

جاسم خالد السعدون: باحث اقتصادي ومؤسس مجموعة الشال في الكويت. حاصل على ماجستير في الاقتصاد القياسي من جامعة كولورادو (بولدر). له عدد من البحوث والدراسات الاقتصادية، بما فيها كتابا **مناخ الأزمة وأزمة المناخ، ورسالة إلى عاقل** بالاشتراك مع علي خليفة الكواري.

فهد علي الزميع: أستاذ مساعد في القانون ونائب الرئيس للشؤون الإدارية والمالية في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا في الكويت. حاصل على الدكتوراه في القانون من جامعة سواس، وعمل كمحاضر في القانون في جامعة وستمنستر وجامعة الكويت. حاصل على الإجازة القانونية في الكويت وعمل سابقاً في مكتب كلفورد شانس للمحاماة.

عمر هشام الشهابي: يعمل مديراً عاماً لمركز الخليج لسياسات التّنمية، ومُحاضراً في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا في الكويت.

فهرس

ـ أ ـ

آل بورشيد، عيسى: 28
آل ثاني، تميم بن حمد: 28، 77، 89
آل ثاني، حمد بن جاسم: 30، 88
آل ثاني، حمد بن خليفة: 28، 78، 100
آل ثاني، سلطان بن سحيم: 101
آل ثاني، عبد الله بن علي: 101
آل ثاني، محمد بن عبد الرحمن: 100
آل جابر، محمد سعيد: 75
آل خليفة، حمد بن عيسى: 28
آل خليفة، خالد بن أحمد: 30
آل خليفة، خالد بن علي: 26، 30
آل خليفة، خليفة بن سلمان: 28
آل خليفة، سلمان بن حمد: 28
آل خليفة، علي بن خليفة: 39
آل خليفة، عيسى بن علي: 178-179
آل خليفة، محمد بن خليفة: 34
آل خليفة، محمد بن مبارك: 28، 54
آل سعود، تركي بن عبد الله: 63
آل سعود، ريما بنت بندر: 222
آل سعود، سلمان بن عبد العزيز: 57-59، 65، 72، 74، 76، 88، 210، 264
آل سعود، عبد الله بن عبد العزيز: 209
آل سعود، عبد العزيز بن عبد الرحمن: 58
آل سعود، فيصل بن عبد العزيز: 209
آل سعود، متعب بن عبد الله: 63
آل سعود، محمد بن سلمان: 57-58، 74، 76، 101-102، 210، 218، 220
آل سعود، محمد بن نايف: 57-58، 60، 76
آل سعود، نايف بن عبد العزيز: 59-60، 205
آل سعود، الوليد بن طلال: 63
آل الشيخ، تركي بن عبد المحسن: 65
آل الشيخ، عبد العزيز: 61
آل صباح، جابر المبارك: 44
آل صباح، سلمان الحمود: 43
آل صباح، صباح الأحمد: 115
آل صباح، عبد الله: 50
آل صباح، عبد الله السالم: 193
آل صباح، ناصر صباح: 43، 45، 47، 56
آل صباح، ناصر المحمد: 49
آل نهيان، عبد الله بن زايد: 104

آل نهيان، محمد بن زايد: 101-102
الأحمد، محمد: 36
أبرامز، إليوت: 101
الإبراهيم، وليد: 63
أبو بشيت، عيسى: 242
أبو خالد، فوزية: 269
الاتحاد النسائي البحريني: 31، 130، 238-239، 243، 245-246، 248
اتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين: 162، 164، 166-173
اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة (السيداو): 119، 123-124، 126-129، 131، 133، 135-137، 139-140، 143-145، 147، 231، 246، 248-249، 251
أجور، نبيل: 38-39
أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001: 209، 215
الإخوان المسلمون (مصر): 89، 96-97، 100، 102، 104، 210
أردوغان، رجب طيب: 104
الإرهاب: 22، 28، 59-61، 70-71، 86، 90-91، 98، 101، 207، 210، 212، 215
الأزمة الخليجية مع قطر (2017 ـ): 12، 15، 19، 27-29، 42-43، 54، 73-74، 77، 80-81، 83، 86-93، 96، 99، 101، 105، 115-116، 268، 293
الأسد، بشار: 75
أسعار النفط: 16، 34، 47، 75، 107، 110-111
الإصلاح السياسي: 42، 106، 294
اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل (6 كانون الأول/ديسمبر 2017): 40
ألسون، شيلدون: 105
الانتخابات النيابية والبلدية البحرينية (2014): 19، 25، 31
الانتخابات النيابية والبلدية البحرينية (2018): 26
أوباما، باراك: 29

- ب -

باسيل، جبران: 72
باعشن، فاطمة: 219-220، 222
البحري، أحمد: 109
بدوي، رائف: 222
البراك، مسلم: 49
البرغش، عبد الله: 47
البشام، حسن: 109
البشير، عمر: 74
البطالة: 16، 69، 111، 143، 235
بلغريف، تشارلز: 179، 181
بن علوي، يوسف: 115-116
بوتين، فلاديمير: 74
بوحجي، هناء: 119، 151، 297
بوهزاع، خليل يعقوب: 12، 119، 123، 295

- ت -

ترامب، دونالد: 29، 40، 54-55، 61، 70-71، 75-76، 83، 90، 108، 116
التطبيع: 41، 55، 82-83، 116، 296
التويجري، خالد: 63
تيلرسون، ريكس: 90

- ج -

الجبير، عادل: 54، 65، 72-73
جمعية أوال النسائية: 237-238
جمعية رعاية الطفل والأمومة: 238
جمعية نهضة فتاة البحرين: 238، 296
جمعية وعد (البحرين): 25-26
جمعية الوفاق الوطني الإسلامية (البحرين): 25، 29-31

- ح -

الحايكي، مراد: 43، 296
حبيب، عبد الله: 109
الحربش، جمعان: 49
الحرب العالمية الثانية (1939 ـ 1945): 184، 186
حركة حماس (فلسطين): 91، 100
الحرية الأكاديمية: 120، 254-255، 262، 265-266، 268، 270-271، 276-277
الحريري، سعد: 72-73
حزب الله (لبنان): 51، 73، 100
حزب التجمع اليمني للإصلاح: 102
حزب العدالة والتنمية (تركيا): 104
الحسن، مصطفى: 62
حسيني، زيبا مير: 275
حفتر، خليفة: 103
حقوق الإنسان: 20، 23، 29، 98، 124-127، 136-137، 139، 208، 214، 241، 248
حقوق المرأة: 65، 125، 132، 144، 204، 208، 214، 216، 218، 231-232، 243-244، 246، 279
حملة 26 أكتوبر 2013 لقيادة المرأة في السعودية: 206-207، 212، 219-220
حملة إسقاط الولاية: 61، 219
حميدان، جميل: 35، 37
الحوثيون (حركة أنصار الله): 75، 89، 210-211

- خ -

الخنة، فهد: 49

- د -

داعش (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام): 97، 100، 103، 209، 211
الداوود، أحمد: 51
الدعيجي، نورة: 120، 201، 297
الدوسري، هالة: 220-221
الديمقراطية: 110، 146، 233، 270، 284، 293-294

- ر -

رؤية السعودية 2030: 66، 69، 210، 212، 218-220، 224، 227-228
الراشدي، خالد: 109
الراشدي، نعيمة هادي: 121، 279، 297
الربيع العربي: 19، 202-205، 207-209، 211، 213-214، 217، 228
الرشيد، مضاوي: 214
الرمضاني، خالد: 109
الروضان، خالد: 43
الريس، حمد أحمد: 297

- ز -

الزامل، عصام: 62
الزدجالي، سعود: 109
الزعابي، عبيد يوسف: 97
الزميع، علي فهد: 298
الزميع، فهد علي: 298
الزياني، زايد: 34، 41

- س -

السركال، يوسف: 100
السعدون، جاسم خالد: 298
السعدي، هاجر مبارك: 107، 297
السعودة: 68
سلطان، حسن: 29
سلطان، حمود: 29
السلطان، سارة: 93
سلمان، علي (الشيخ): 29
السلمان، محمد: 50
سنبل، أميرة: 256، 266، 272
سيادي، فؤاد: 25
السيسي، عبد الفتاح: 89، 114

- ش -

الشريعة الإسلامية: 31، 62، 123، 131-135، 137، 140، 146، 176، 233، 244، 247، 250
الشريف، منال: 204-205، 220-221
الشعلان، لطيفة: 224-227
الشكيلي، حمود: 109
الشهابي، عمر هشام: 12، 120، 175، 296، 298

- ص -

صالح، علي عبد الله: 75
الصالح، فائقة: 32
الصحوة الإسلامية: 218، 223
صندوق النقد الدولي: 153-154
صنقور، حميد: 237
الصويان، سعد: 269

- ط -

الطبطبائي، وليد: 49

- ع -

عباس، محمود: 116
عبد الله، عبد الخالق: 97
العبد الله، محمد: 43-44
عبد الصمد، عدنان: 51
عبد النور، علياء: 97
العبدولي، أمينة: 97
العبدولي، مصعب: 97
العتيبي، محمد: 86
العتيبي، مريم: 218
العجمي، سعد: 48
العجمي، عبد الهادي: 254
العساف، إبراهيم: 63
العصفور، محسن: 241
العلاقات الأمريكية ـ البحرينية: 29
العلاقات الأمريكية ـ السعودية: 70
العلاقات السعودية ـ السودانية: 73
العلاقات السعودية ـ القطرية: 89
العلاقات السعودية ـ اللبنانية: 72

العلاقات العراقية ـ السعودية: 72
العلي، خليفة: 51
العمادي، محمد: 34، 39
العمالة المنزلية: 69، 95، 151-152، 157-159، 163-166، 170، 172، 191
العمودي، ميساء: 207
العنصرية: 225
العودة، سلمان: 62
العوضي، نبيل: 47
العوفي، أحمد سعد: 12، 295
العوفي، سالم: 111
عون، ميشال: 72-73

- غ -

الغانم، مرزوق: 48، 55
الغسرة، رضا: 20-21
غندور، إبراهيم: 74

- ف -

الفاسي، هتون أجواد: 62، 120، 253، 297
فخرو، منيرة: 270
الفساد: 63-65، 210
فضل، منى عباس: 120، 231، 296
فطافطة، مروة: 65
فقيه، عادل: 63
الفهد، أحمد: 44، 51
الفهد، عذبي: 51

- ق -

قابوس بن سعيد: 109، 114
قاسم، عيسى (الشيخ): 23-24
قاعدة العديد: 71، 88
قانون أحكام الأسرة الموحد (البحرين): 232، 243-244، 248، 250-251
القانون الدولي لحقوق الإنسان: 125، 248
قرقاش، أنور: 54، 71
القرني، عوض: 62
قضية البدون: 17، 45، 53، 98-99، 106، 119، 121
القضية الفلسطينية: 41، 75، 82-83، 91
القطان، عدنان: 242
قمة الرياض (2017): 61، 70
قيادة المرأة للسيارة: 201-202، 204-206، 218، 293

- ك -

كامل، صالح: 63
كراوزى، واندا: 275
الكفالة: 16، 68-69، 84، 120، 175-177، 181-184، 186، 189-191، 194-196، 198-200، 293
الكواري، علي خليفة: 298
الكيومي، سعيد بن صالح: 115

- ل -

لاكروا، ستيفن : 221
لودريان، جان إيف: 73

- م -

المالكي، أمل: 265
المانع، محمد عبد العزيز: 280
المبارك، حميد: 241، 245
مبارك، هيا: 61
مبروك، علي: 275

المجتمع المدني: 40، 78، 92، 96، 137، 144-146، 170، 237، 250
مجلس التعاون لدول الخليج العربية: 298
المحرزي، منصور: 109
المحرمي، زكريا: 109
محمد إبراهيم: 57
المحمد، ناصر: 51
المحمود، محمد علي: 269
المرأة السعودية: 61-62، 65-66، 138، 202، 212-214، 217-218، 224، 228
مرسي، محمد: 104، 210
مركز الخليج لسياسات التنمية: 296، 298
المركز العماني لحقوق الإنسان: 110
المري، آمنة: 77، 296
المريخي، إبراهيم: 242
المسلم، فيصل: 49
المسند، شيخة: 256، 272
المسند، موزة: 272
المشخص، منيرة: 224
مشوح، فيصل: 66
المعجب، سعود: 63
المفتاح، إسراء أحمد: 12، 295
المناعي، عائشة: 272
منصور، أحمد: 97
منظمة العفو الدولية: 87، 98
منظمة العمل الدولية: 84-85، 152
منظمة هيومن رايتس ووتش: 60، 62، 64، 69، 86-87، 95، 212
المنيع، عبد الله: 61
مهدي، علي: 29
المواطنة: 67، 86، 92، 138-139، 202-203، 210، 212، 228، 244، 284، 289-290

- ن -

نتنياهو، بنيامين: 105
النجار، باقر: 233، 270، 272، 274
النسويات: 127، 202-203، 211-217، 220، 222، 226، 229
النسوية: 30، 120، 130، 138، 202-204، 208، 212-213، 217، 220-224، 228-229، 253، 256، 258-260، 272
نظام الكفالة: 16، 68-69، 120، 175-177، 182-184، 189-191، 194-195، 198-200
النعيمي، بدر مبارك: 19، 296
النمر، نمر: 211
نيتشه، فريدريك: 228

- هـ -

الهاجري، مريم: 77، 296
الهاشم، صفاء: 52
الهاشمي، سعيد: 110
الهاشمي، عبد الله محمد: 104
هانا، جون: 105
الهذلول، لجين: 207، 210
الهويريني، عبد العزيز: 59

- و -

ويتسن، سارة ليا: 62، 64

- ي -

اليوسف، عزيزة: 61